

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت عنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار: دراسة قياسية لحالة الدول العربية للفترة (1990-2023)

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

- حيدوشي عاشور

من إعداد الباحثة:

- العزازي ايمان

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
قرومي حميد	أستاذ	رئيسا	جامعة البويرة
حيدوشي عاشور	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة البويرة
فراح رشيد	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
جوادي علي	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
حاشي النوري	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة الجلفة
بلعباس رابح	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة مسيلة
بن قوية مختار	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرف مساعد	جامعة الجزائر 3

السنة الجامعية: 2026/2025



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي
تحت عنوان:

**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار:
دراسة قياسية لحالة الدول العربية
للفترة (1990-2023)**

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

- حيدوشي عاشور

من إعداد الباحثة:

- العزازي ايمان

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
قرومي حميد	أستاذ	رئيسا	جامعة البويرة
حيدوشي عاشور	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة البويرة
فراح رشيد	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
جوادي علي	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
حاشي النوري	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة الجلفة
بلعباس رابح	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة مسيلة
بن قوية مختار	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرف مساعد	جامعة الجزائر 3

السنة الجامعية: 2025/2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين.

أما بعد،

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الكرام، وعلى وجه
الخصوص

إلى أستاذي الفاضل والمشرف الأكاديمي الدكتور " حيدوشي
عاشور"،

الذي كان لنصائحه وتوجيهاته القيمة بالغ الأثر في إنجاز هذا
العمل،

فقد أنار لي الطريق وساهم بإرشاداته السديدة في تجاوز
العقبات.

ولا يفوتني أن أعبّر عن شكري العميق لكل من قدّم لي الدعم،
من قريب أو بعيد، وخصّني بالتشجيع والمساندة طيلة مراحل
هذا الجهد.

وختامًا، آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إيمان





الاهداء

بكل حب وامتنان، أهدي ثمرة جهدي هذه إلى رموز العطاء
والوفاء: إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها، إلى نبض القلب
ودفء الروح "أمي الغالية". إلى من أفنخر بحمل اسمه،
سندي وقدوتي "أبي العزيز" أطال الله في عمره.
إلى إخوتي وأخواتي، نبض قلبي ورفاق دربي، من غمروني
بمحببتهم الصادقة.
إلى زملاء المشوار، في رحلة العلم والعمل، من شاركوني
التحديات والنجاحات.
وإلى كل من ضاقت السطور عن ذكرهم، لكن وسعهم قلبي
بمحببتهم...
أهديكم هذا الجهد المتواضع، عرفانًا ووفاءً لكم جميعًا.

ايمان



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في عينة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2023). وتوسعي إلى فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين بشكل دقيق وشامل، مع التركيز على الخصائص الاقتصادية للدول العربية محل الدراسة، من خلال دراسة العلاقة الديناميكية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الابتكار.

اعتمدت الدراسة على توظيف مجموعة من الأساليب القياسية المتقدمة، من بينها نموذج المعلمات المتغيرة بمرور الزمن (TVP-LS)، وتحليل الهيمنة (Dominance Analysis)، وتحليل الكوانتايل (Quantile Régression)، بالإضافة إلى أساليب التعلم الآلي مثل تحليل الغابة العشوائية (Random Forest) شملت العينة خمس دول عربية، وهي: الجزائر، مصر، تونس، المغرب، والمملكة العربية السعودية. كما تم التطرق إلى دراسة حالة الجزائر بصورة معمقة للفترة (1990-2022)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

أظهرت نتائج نموذج (TVP-LS) وجود تأثير إيجابي ومتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار بمرور الوقت. كما بين تحليل الهيمنة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد من بين أهم العوامل المؤثرة في الابتكار مقارنةً بباقي المتغيرات. وأوضح تحليل الكوانتايل أن الدول ذات الأداء الابتكاري المرتفع استفادت بدرجة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما نتائج تحليل الغابة العشوائية، فقد أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر احتل مراتب متقدمة في جميع الحالات، مما يبرز أهمية التفاعل بين العوامل الاقتصادية المختلفة. وفيما يتعلق بحالة الجزائر، فقد بينت نتائج نموذج ARDL وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الابتكار، براءات الاختراع، الجزائر، منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.

Abstract :

This study aims to measure the impact of foreign direct investment (FDI) on innovation in a sample of Arab countries during the period 1990–2023. It seeks to understand the nature of the relationship between the two variables in a precise and comprehensive manner, with a focus on the economic specificities of the Arab countries under study, by examining the dynamic relationship between FDI inflows and innovation indicators.

The study employs a set of advanced econometric methods, including the Time-Varying Parameter Least Squares model (TVP-LS), Dominance Analysis, and Quantile Regression, in addition to machine learning techniques such as Random Forest analysis. The sample includes five Arab countries: Algeria, Egypt, Tunisia, Morocco, and Saudi Arabia. A more in-depth case study was conducted for Algeria during the period 1990–2022 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach.

The results of the TVP-LS model indicate a positive and increasing impact of FDI on innovation over time. Dominance analysis shows that FDI is among the most influential factors affecting innovation compared to other variables. Quantile regression reveals that countries with higher innovation performance have benefited more from FDI inflows. Random Forest analysis FDI ranked high in all cases. This underscores the importance of interaction among various economic factors. Regarding Algeria specifically, the ARDL model results indicate a positive short-run impact of FDI on innovation.

Keywords: Foreign Direct Investment, Innovation, Patents, Algeria, Distributed Lag Autoregression

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

.....	الشكر والتقدير
.....	الاهداء
.....	الملخص:
II.....	فهرس المحتويات
VI.....	قائمة الجداول
X.....	قائمة الأشكال
X.....	قائمة الملاحق
أ-ك.....	مقدمة
71- 2.....	الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربي
2.....	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر
3.....	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
12.....	المطلب الثاني: خصائص وأبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر
28.....	المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كعنصر جاذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة
33.....	المبحث الثاني: تحليل تطور وتقييم الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
33.....	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد للدول العربية
44.....	المطلب الثاني: تحليل مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
54.....	المطلب الثالث: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور الاستثمارات العربية البينية
71.....	خلاصة

الفصل الثاني: الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر: الأطر النظرية وواقع المؤشرات الابتكارية في الدول العربية والجزائر 73-145

تمهيد:	73
المبحث الأول: الابتكار، تعريفاته، أنواعه ومؤشراته	74
المطلب الأول: تعريف الابتكار وأبعاده	74
المطلب الثاني: أنواع الابتكار	78
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الابتكار	86
المبحث الثاني: واقع الابتكار في الدول العربية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر	94
المطلب الأول: تحليل مدخلات ومخرجات الابتكار في الدول العربية حسب مؤشر الابتكار العالمي	94
المطلب الثاني: واقع مدخلات ومخرجات الابتكار في الجزائر	118
المطلب الثالث: علاقة الابتكار بالاستثمار الأجنبي المباشر وفق النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية	131
خلاصة	145
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية	160-216

تمهيد:	147
المبحث الأول: تحليل قياسي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالابتكار عينة من الدول العربية خلال الفترة 1990-2023	148
المطلب الأول: تحليل خصائص النموذج واختباراته الإحصائية	148
المطلب الثاني: تقدير نموذج TVP Model و Panel UQR	162

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام Random Forest و Dominance Analysis	172
المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على الابتكار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.	181
المطلب الأول: تقديم النموذج ودراسة العلاقة الإحصائية للمتغيرات	181
المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة.	187
المطلب الثالث: اختبار علاقة معلمات النموذج في الاجلين الطويل والقصير	194
خلاصة	199
خاتمة	200
قائمة المراجع	207
قائمة الملاحق:	230

قائمة الجداول، الاشكال

والملاحق

- الجدول رقم(1.1): الفوائد والتكاليف المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف 11
- الجدول رقم(2.1): نقاط القوة والضعف والتهديدات الاستثمار الاجنبي المباشر 18
- الجدول رقم(3.1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة 1990-2023 40
- الجدول رقم (4.1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 1990-2023 42
- الجدول رقم (5.1): المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة للدول العربية للفترة 2016-2022 45
- الجدول رقم (6.1): يمثل المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية متوسط الفترة 2019-2022 للدول العربية 48
- الجدول رقم (7.1): يمثل المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية لدول العربية لمتوسط الفترة 2018-2021 51
- الجدول رقم(8.1): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة 2003-2023 56
- الجدول رقم(9.1): أهم الأنشطة المستقبلية للمشاريع في الدول العربية للفترة 2021-2023 60
- الجدول رقم(10.1): اهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية، وفقا للتكلفة الاستثمارية خلال الفترة 2015-2023 61
- الجدول رقم(11.1): أهم القطاعات المستقبلية للاستثمارات العربية البينية وفقا للتكلفة الاستثمارية خلال الفترة 2003-2023 69
- الجدول رقم(1.2): الفرق بين الابتكار الجذري والابتكار الجزئي 83

الجدول رقم(2.2): قيمة وترتيب المؤسسات في الدول العربية للفترة 2016-2023 حسب مؤشر الابتكار العالمي.....	98
الجدول رقم(3.2): تطور الراس المال البشري والبحوث في الدول العربية.....	101
الجدول رقم (4.2): مؤشر البنية التحتية للدول العربية للفترة 2016-2023	105
الجدول رقم(5.2): تغيرات مؤشر السوق في الدول العربية	107
الجدول رقم(6.2): تطور بيئة الأعمال	109
جدول رقم(7.2): مخرجات المعرفة التكنولوجية	111
الجدول رقم(8.2): مخرجات إبداعية	115
الجدول رقم(9.2): تطور مؤشر الابتكار في الجزائر خلال الفترة 2007-2023	118
الجدول رقم(10.2): قيم مؤشر المؤسسات في الجزائر للفترة 2013-2023 حسب المؤشر العالمي للابتكار.....	120
الجدول رقم(11.2): قيم مؤشر رأس المال الفكري والبحث في الجزائر للفترة 2013-2023 حسب المؤشر العالمي للابتكار	121
الجدول(12.2): تحليل مؤشر البحث والتطوير في الجزائر للفترة 2013-2023 حسب المؤشر العالمي للابتكار.....	122
الجدول(13.2): قيم مؤشر البنية التحتية حسب مؤشر الابتكار العالمي في الجزائر للفترة 2013-2023	126
الجدول(14.2): تحليل مؤشر تطور السوق حسب مؤشر الابتكار العالمي في الجزائر للفترة 2013-2023	127
الجدول(15.2): تحليل مخرجات المعرفة والتكنولوجيا: حسب مؤشر الابتكار العالمي في الجزائر للفترة 2013-2023	128

الجدول رقم (16.2): تحليل مؤشر المخرجات الابداعية حسب مؤشر الابتكار العالمي في الجزائر للفترة 2013-2023	130
الجدول رقم(1.3): وصف ومصدر متغيرات الدراسة.....	149
الجدول رقم (2.3): جدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.....	150
الجدول رقم (4.3): نتائج اختبار $CD^* test$ للكشف عن الارتباط بين المقاطع.....	157
الجدول رقم(5.3): نتائج اختبار تجانس معاملات النموذج.....	159
الجدول رقم(6.3): نتائج اختبار $cips$ للاستقرارية.....	161
الجدول رقم(7.3): ملخص القيم الإحصائية لمعاملات المتغيرات التفسيرية على الابتكار، باستخدام نموذج المعاملات المتغيرة بمرور الزمن ($tvpol$).....	166
الجدول رقم (8.3): يمثل نتائج تقدير الانحدار الكمي غير المشروط.....	171
الجدول رقم(9.3): احصائيات الهيمنة الكاملة.....	174
الجدول رقم(10.3): احصائيات الهيمنة المشروطة.....	176
الجدول رقم (11.3): احصائيات الهيمنة العامة.....	177
الجدول رقم(12.3): جدول الإحصاءات الوصفية للمتغيرات.....	184
الجدول رقم(13.3): مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة.....	186
الجدول رقم (14.3): يمثل نتائج اختبار جذر الوحدة.....	188
الجدول رقم (15.3): اختبار الارتباط التسلسلي.....	191
الجدول رقم(16.3): اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي للأخطاء ARCH.....	191
الجدول رقم(17.3): اختبار ملائمة الشكل الذاتي للنموذج ($Ramsey test$).....	192
الجدول رقم(18.3): جدول اختبار الحدود ($Bounds Test$).....	195

قائمة الجداول:

196	الجدول رقم (19.3): نتائج تقدير الاجل الطويل
197	الجدول رقم (20.3): نتائج تقدير الاجل القصير

قائمة الأشكال

- الشكل رقم (1.1): اشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر 9
- الشكل رقم (2.1): أنواع الاستثمارات الأجنبية 10
- الشكل رقم (3.1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية مقارنة مع دول العالم خلال الفترة 1990-2023: 34
- 34..... (مليون دولار)
- الشكل رقم (4.1): متوسط تدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة 1990-2023 41
- الشكل رقم (5.1): متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 1990-2023 43
- الشكل رقم (6.1) : قيمة مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة 46
- الشكل رقم (7.1): مؤشر الحرية الاقتصادي للدول العربية. 49
- الشكل رقم (8.1): يمثل مؤشر البنية التحتية لمتوسط الفترة 2018-2021 52
- الشكل رقم (9.1): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاط البناء في الدول العربية خلال الفترة 2003-2024 58
- الشكل رقم (10.1): متوسط شركات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023 63
- الشكل رقم (11.1): اهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية للفترة 2019-2023 65
- الشكل رقم (12.1): تطور عدد المشاريع العربية البينية للفترة 2003-2023 67
- الشكل رقم (13.1): تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيني للفترة 2003-2023 68
- الشكل رقم (1.2): منحني الابتكار 76

- الشكل رقم(2.2): يمثل منحنيات الابتكار الجذري 81
- الشكل رقم (3.2): مؤشر الابتكار العالمي 92
- الشكل رقم(4.2): أداء مؤشر الابتكار حسب سلم ليكارت السباعي 95
- الشكل رقم(5.2): قيمة مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية للفترة 2007-2023 96
- الشكل رقم (6.2): متوسط نسبة الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية خلال الفترة 2000-2022 103
- الشكل رقم(7.2): قيمة مؤشر هيرش للدول العربية خلال الفترة 1996-2023 113
- الشكل رقم (8.2): تطور عدد براءات الاختراع في الدول العربية للفترة 1990-2022 116
- الشكل رقم (9.2): تطور مؤشر الابتكار في الجزائر خلال الفترة 2007-2023 119
- الشكل رقم (10.2): تطور عدد براءات الاختراع للمقيمين وغير المقيمين في الجزائر للفترة 1990-2022 124
- الشكل رقم (11.2): مدخلات ومخرجات الابتكار للجزائر للفترة 2007-2023 131
- الشكل رقم (1.3): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة 153
- الشكل رقم(2.3): المركبات الرئيسية (PCA) 154
- الشكل رقم (4.3): تحليل تأثير العوامل الاقتصادية على الابتكار باستخدام نموذج Random Forest: مقارنة إقليمية بين الجزائر، المغرب، تونس، مصر والسعودية 179
- الشكل رقم(5.3): اختبار فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النموذج 189
- الشكل رقم(6.3): قياس جودة النموذج 190
- الشكل رقم (7.3): يمثل اختبار التوزيع الطبيعي 193
- الشكل رقم(8.3): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج 194

- 230 الملحق رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
- 231 الملحق رقم (2): اهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية للفترة 2019-2023
- 232 الملحق رقم (3): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الابتكار العالمي
- الملحق رقم (4): متوسط الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول العربية للفترة (2000-2022)
- 232
- 232 ملحق رقم(5): جدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
- 233 الملحق رقم(6): نتائج اختبار kmo
- 233 الملحق رقم (7): نتائج اختبار bartlett
- 233 الملحق رقم (8): نتائج اختبار CD test للكشف عن الارتباط بين المقاطع
- 234 الملحق رقم (9): نتائج اختبار تجانس معلمات النموذج
- 234 ملحق رقم (10): نتائج اختبار cips للاستقرارية
- 236 الملحق(11): احصائيات الهيمنة العامة
- 237 الملحق(12): احصائيات الهيمنة المشروطة
- 237 الملحق(13): احصائيات الهيمنة الكاملة
- 237 الملحق(14): نماذج panel quantile
- 238 ملحق رقم(15): tvp lm
- 239 ملحق رقم (16): time varying coefficients
- 239 الملحق رقم (17): جدول اختبار الحدود (Bounds Test)

مقدمة

يحتل السعي إلى الابتكار مكانة مركزية في جدول أعمال السياسات في الدول العربية، باعتباره عنصراً حيوياً في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية على المستوى العالمي، ومحركاً رئيسياً للتقدم والازدهار، كما تعتبر الحكومات في المنطقة العربية أداء الابتكار أمراً بالغ الأهمية للتقدم الوطني والقدرة التنافسية. إن الخطط الاقتصادية الحديثة تعترف بأهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار كعامل تمكين رئيسي، وأن الاستثمار في الأعمال التجارية وخاصة الابتكار هما المحركان الرئيسيان للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل، ويؤكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على ظهور استراتيجيات جديدة في المنطقة، ويدعم صانعو القرارات مثل هذه السياسات لتوسيع فوائد الابتكار، ومن بين هذه السياسات السعي وراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة موقعاً هاماً في جدول أعمال السياسات العامة للدول العربية، إذ تشكل جسراً لنقل المعرفة والتكنولوجيا، ويستند الأساس المنطقي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الرأي الشائع والمقبول على نطاق واسع، بأنه يمثل مصدراً لرأس المال والتكنولوجيات ووسيلة لخلق فرص العمل وقناة للوصول إلى السوق الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتعد الدول العربية من بين أهم المناطق في العالم التي تسعى جاهدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز نموها الاقتصادي، وتعتبر أيضاً من أهم المناطق التي تشهد تحولات في هيكلها الإنتاجي، وتواجه تحديات كبيرة في تحقيق الابتكار خاصة مع التطور العالمي والتغيرات المتسارعة، ومن أهم هذه التحديات هو تحدي بناء بيئة مبتكرة، الذي يعتبر بدوره أيضاً محركاً رئيسياً لـ النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، إذ كما هو معروف أن الدول العربية غنية بالموارد الطبيعية لكنها تواجه تحديات في رأس المال البشري المتخصص وفي مجالات البحث العلمي والتعليم، مما يؤثر على قدرتها التنافسية.

ومن جانب آخر يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز العوامل التي تساهم في تعزيز الابتكار في الدول العربية لما له من فضل في توفير الخبرات والتكنولوجيا بالإضافة إلى رأس المال، الذين بدورهم يساعدون على تطوير الصناعات المحلية وتحسين قدراتها على المنافسة في الأسواق العالمية، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحاور الأساسية التي تعزز القدرة التنافسية العربية في الساحة العالمية. إذ أن الانفتاح على الأسواق العالمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية يساهم في إدخال تقنيات جديدة، ونماذج أعمال مبتكرة، وتعزيز الكفاءات الإنتاجية. لذا، يمكن النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كحلقة وصل حيوية بين التقدم التكنولوجي والابتكار، مما يساهم في تعزيز البيئة المؤسسية والابتكارية في المنطقة العربية.

على الرغم من التحديات التي تواجهها الدول العربية في هذا السياق، مثل الفجوات في البحث والتطوير، فإن هناك فرصاً كبيرة يمكن استغلالها من خلال تحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. إذ يجب على الحكومات العربية أن تضع استراتيجيات فعالة لتعزيز بيئة الاستثمار، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين مناخ الأعمال لجذب المستثمرين الأجانب الذين ينقلون المعرفة الابتكارية.

بالإضافة إلى ذلك، تتزايد أهمية الابتكار في عصر المعلومات، حيث أن القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا والمنافسة تتطلب من الدول العربية أن تستثمر بذكاء في البنية التحتية للبحث والتطوير. وهذا يعني أن الاستثمار في الابتكار لا يُعتبر مجرد خيار، بل ضرورة حتمية لمواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستقرة.

إن استثمار الدول العربية في مجالات مثل التعليم والبحث والتطوير والابتكار يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الكلي، وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية. لذا، يهدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار، مع التركيز حصراً على الدول العربية، لفهم كيف يمكن لهذه العلاقة أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي في المنطقة.

1. إشكالية الدراسة

- ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الدول العربية عامة، وفي الجزائر خاصة؟ ومن أجل توضيح وتبيان أكثر لهذه الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:
- ما هي الخصائص الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وما الآليات التي من خلالها يمكن أن يُسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الدول المضيفة؟
- ما طبيعة العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار، وما مدى صلاحية براءات الاختراع كمؤشر رئيسي لقياس الابتكار في السياق العربي؟
- كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الدول العربية، مع مراعاة الفوارق الزمنية ومستوى الابتكار والخصائص الاقتصادية لكل دولة؟

2. فرضيات الدراسة

- الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم عبر آليات محددة في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الدول العربية، مما يؤثر إيجابياً على تعزيز القدرات الابتكارية فيها.

- عدد براءات الاختراع يمثل مؤشراً رئيسياً وفعالاً لقياس الابتكار في الدول العربية، وهو الأداة الأنسب التي تعكس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار في هذه الدول.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم إيجابياً في تحفيز الابتكار على المدى الطويل في الدول العربية، مع اختلاف التأثير حسب الزمن ومستوى الابتكار في كل دولة.

3. أهمية الدراسة

تُبرز هذه الدراسة خلال الفترة (1990-2023) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الدول العربية، خاصةً في ظل تحديات المنطقة الاقتصادية والحاجة للنمو المستدام، باستخدام براءات الاختراع كمؤشر رئيسي للابتكار، كما ستقدم الدراسة فهماً أعمق للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار، مُقدِّمةً توصيات لصناع السياسات لتعزيز كليهما، مع مراعاة اختلافات الدول العربية ذات الدخل المرتفع والمنخفض.

4. أهداف الدراسة:

نحاول من خلال بحثنا هذا تحقيق عدة أهداف أبرزها:

- تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار في الدول العربية وخاصة الجزائر، والبحث إذا ما كان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم فعلياً في تحسين الابتكار المحلي؛
- اكتشاف أبرز الفروقات بين الدول العربية، من حيث مدى قدرتها على الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الابتكار؛
- قياس الأثر الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الابتكار، باستخدام نماذج قياسية حديثة؛
- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الدول العربية، مع التركيز على دور المتغيرات، مثل رأس المال البشري، صادرات التكنولوجيا المتقدمة، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، في تعزيز هذا الأثر أو الحد منه.

5. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** بما ان دراستنا اقتصرت على الدول العربية، فقد ركزنا في دراستنا على خمس دول عربية (الجزائر، مصر، تونس، السعودية والمغرب) وهذا لتوفر البيانات فيها.
- **الحدود الزمانية:** تمت فترة الدراسة في الدول العربية من 1990 الى 2023، في حين تمت في دولة الجزائر من 1990 الى 2022.

6. المنهج والأدوات الدراسية

من أجل فهم موضوع الدراسة بعمق والإحاطة به، إضافة إلى الإجابة على اشكاليته واختبار صحة فرضياته، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا لدراسة واقع الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، كما تم استخدام المنهج الكمي من خلال تطبيق نماذج قياسية تتناسب مع متطلبات الدراسة، وذلك بالاعتماد على البرامج الإحصائية STATA 17, EVIEWS 12, R STUDIO وPYTHON، وهذا بهدف تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

7. الدراسات السابقة

1.7 الدراسات العربية

1. دراسة مايسة رواجي، 2023-2022، أطروحة دكتوراه بعنوان: أثر الابتكار التكنولوجي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020، الجزائر: هدفت الدراسة لقياس الأثر بين الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية، وهذا خلال الفترة 1990-2020 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع مع ارتباط مقطعي CS-ARDL ومتوسط المجموعات المعزز AMG، كما تم اختبار علاقة التكامل المشترك بين الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020 باستخدام منهجية MAKI 2012، وتوصلت النتائج الى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لإجمالي تكوين راس المال والابتكار التكنولوجي على النمو الاقتصادي في كلا الاجلين الطويل والقصير، إضافة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

2. دراسة قادري محمد، 2017. الابتكار التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر: مساهمات النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة تركيا خلال الفترة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 1990-2014، باستخدام التكامل المتزامن ل-Engle-Granger-الجزائر:

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي، النمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي، للاقتصاد التركي للفترة 1990-2014، باستخدام التكامل المتزامن ل-Engle-Granger-، حيث عبر النموذج عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو المتغير التابع، اما المتغيرات المستقلة فتمثلت في التضخم وهذا لتقييم اثر الاستقرار الاقتصادي الكلي على النمو، ومؤشر الابتكار التكنولوجي، وحصص إجمالي تكوين راس المال من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي عبر عنه بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، وراس

المال البشري، الذي عبر عنه بمتوسط سنوات الدراسة الثانوية في مجموع السكان، وظهرت النتائج الى وجود علاقة معنوية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الابتكار التكنولوجي، والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير.

3. دراسة بن حمو فايزة، 2015-2016، اطروحة دكتوراه بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، الجزائر: هدفت الدراسة الى قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومجموعة من المحددات المتمثلة في سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح الاقتصادي، معدلات التضخم، الصادرات والواردات، أسعار الفائدة، البطالة، وهذا خلال الفترة 1990-2014 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، توصلت الدراسة الى ان الناتج المحلي الإجمالي يعتبر اكثر المتغيرات تأثيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والذي له علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، كذلك بالنسبة لمؤشر الانفتاح الاقتصادي كان له علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية، في حين كان لسعر الصرف علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية، وبخصوص الصادرات والواردات فلم تكن لها ذات دلالة إحصائية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.7 الدراسات الأجنبية

1. دراسة Lei Chen, Lijun Hu, Fang He and Heqi Zhang 2024

Environmental Regulation, Foreign Direct Investment, and Green Total Factor Productivity: An Empirical Test Based on Chinese City-Level Panel Data, article in .IN Sustainability journal

تُركز هذه الدراسة على تأثير الابتكار في التكنولوجيا الخضراء والاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية الكلية الخضراء في الصين، وذلك باستخدام بيانات بانل ل 288 مدينة صينية تشمل المحافظات والمدن، خلال الفترة 2008-2020، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

أظهرت النتائج أن التأثير الإيجابي على الإنتاجية الكلية الخضراء، بينما أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا مُحفِّزًا هامًا للإنتاجية الكلية الخضراء.

وأشارت النتائج إلى أن الابتكار هو الوسيلة الرئيسية لتعزيز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية الكلية الخضراء.

2. دراسة (2024) pedro sanchez sellero, Mohammad Jamal Bataineh

Efforts to Innovate Favouring the Absorption of Foreign Direct Investment So as to Achieve Beneficial Outcomes from Innovation, systems journal.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثار التفاعلات بين جهود الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر، على نتائج الابتكار في الشركات الاسبانية باستخدام نماذج الانحدار اللوجيستي لشرح محاولات تأثير الابتكار على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا خلال الفترة 2003-2016، تشير النتائج الى ان نفقات البحث والتطوير والتعاون الخارجي، والتمويل العام للابتكار يعزز امتصاص الاستثمار الأجنبي المباشر، لتحقيق نتائج إيجابية في الابتكار، كما تشير أيضا الى ان وجود أي استثمار اجني في القطاع يعزز الأداء التنافسي للشركات المحلية من خلال نقل التكنولوجيا.

3. دراسة (2023) Hannarong Shamsub

The Impact of FDI on Innovation in Developing Countries: The Mediating Role of Governance. . ARTICLR IN

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والابتكار بالإضافة إلى إضافة عنصر الحوكمة في الاقتصاديات النامية خلال الفترة 1995-2019، باستخدام منهجية بانل، توصلت نتائج هذه الدراسة الى ان هنالك تأثير ايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على الابتكار المحلي، وأن المتغيرات الوسيطة للحكومة متمثلة في الصوت والمسائلة تعزز هذا التأثير، حيث أن الانفاق الحكومي على البحث والتطوير والتعليم لا تكون كافية لتعزيز الاثار غير المباشرة للاستثمار الاجنبي المباشر على الابتكار، وبهذا ختمت الدراسة بضرورة تحسين مؤشرات الجودة التنظيمية في الدول النامية من خلال مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار لضمان تدفق المعلومات، التي تعزز الابتكار وهذا ما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز تأثيره على الابتكارات المحلية.

تشير النتائج إلى أنه في غياب جودة حوكمة عالية، قد لا تكون الوصفة التقليدية للسياسات—مثل زيادة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير والتعليم كافية لتعزيز الفوائد الناتجة عن الابتكار بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. دراسة Jeunghan Lee and Keuntae Cho 2023

Effects of Science, Technology, and Innovation Official Development Assistance on Foreign Direct Investment in Developing Countries, article in .IN Sustainability journal

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI ODA) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 2002-2020، باستخدام منهجية بانل، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المساعدات الإنمائية الرسمية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

كما تُشير الدراسة إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتطوير رأس المال البشري، وتعزيز قدرة الابتكار في الدول النامية.

5. دراسة Juan Dempere , Muhammad Qamar , Hesham Allam and Sabir Malik 2023

The Impact of Innovation on Economic Growth, Foreign Direct Investment, and Self-Employment: A Global Perspective, economies journal

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير الابتكار على ثلاث مؤشرات للاقتصاد الكلي: الناتج المحلي الإجمالي، العمل الحر، الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحلل هذه الدراسة عينة من 120 دولة، باستخدام مؤشر الابتكار العالمي ومؤشراته الفرعية خلال الفترة 2013-2019، باستخدام منهجية نماذج خطية معقدة، حيث يقيس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الناتج الاقتصادي للبلد، والعمل الحر نشاط ريادة الأعمال، ويشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الثقة في الافاق الاقتصادية للبلد واتجاهات الابتكار.

تظهر النتائج ان الابتكار يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، والإطار المؤسسي المحلي، البنية التحتية والمعرفة التكنولوجية بالإضافة إلى انه يؤثر بشكل إيجابي وكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشارت النتائج أيضا إلى ان الابتكار يرتبط ارتباطا سلبيا بالعمل الحر المحلي، ومن جانب آخر اشارت النتائج إلى ان تدخلات ومخرجات الابتكار أمور ضرورية لاقتصاد نابض.

Foreign direct investment and the innovation performance of local enterprises, HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES COMMUNICATIONS.

تبحث هذه الدراسة بالتفصيل في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء الابتكاري للمؤسسات المحلية الصينية وآلياتها. وهذا خلال الفترة 2000-2007، وتظهر النتائج أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على الابتكار المؤسسي من خلال تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير الذي تقوم به المؤسسات، يساعد على تحسين الأداء الابتكاري للشركات المحلية الصينية، وأن التأثير غير المباشر وتأثير المنافسة هما طريقتان مهمتان للاستثمار الأجنبي المباشر للتأثير على الأداء الابتكاري للمؤسسات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يتفاوت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ابتكار المؤسسات المحلية بمختلف أنواعها. وقد شجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير الابتكار في الشركات عالية الإنتاجية، والكثيفة رأس المال، وغير الساحلية، والتصديرية، وغير المملوكة للدولة.

7. دراسة 2021 Chen, Yongmin and Jiang, Haiwei and Liang, Yousha and Pan, Shiyuan

The Impact of Foreign Direct Investment on Innovation: Evidence from Patent Fillings and Citations in China. [Journal of Comparative Economics](#)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في البلد المضيف، باستخدام بيانات البراءات المتطابقة على مستوى الشركات للصين، خلال الفترة 1998-2007، باستخدام منهجية بانل ، وظهرت النتائج ان الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية داخل الصناعة على كمية ونوعية الابتكار من قبل الشركات الصينية. وأن هذه الآثار الإيجابية مدفوعة بزيادة المنافسة، وليس بامتداد المعرفة من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقاس بالاستشهاد ببراءات الاختراع بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة.

8. دراسة Selim ŞANLISOY, Sinem ATICI USTALAR 2020

The Impact of Foreign Direct Investment on Innovation Performance: Evidence from a Nonlinear ARDL Approach , İzmir İktisat Dergisi İzmir Journal of Economics

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الاستثمار القادم الى تركيا، والذي يؤثر على أداء الابتكار للمستثمرين المحليين، وهذا خلال الفترة 1984-2017، باستخدام نموذج NARDL، لحساب الاثار غير المتماثلة للاستثمار الأجنبي المباشر على طلبات براءات الاختراع، حيث أظهرت النتائج الى وجود تأثير غير متماثل للاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في تركيا، حيث زاد الابتكار المحلي على المدى الطويل مع زيادة الاستثمار، بينما لم يؤثر بشكل كبير على ابتكار المستثمرين الأجانب، وجدت أيضا تأثيرات غير متماثلة قصيرة المدى إيجابية وسلبية تختلف بحسب نوع المستثمر.

9. دراسة Aneta Bobenič Hintošová, Michaela Bruothová, Iveta Vasková 2020

Does Foreign Direct Investment Boost Innovation ? The Case of the Visegrad and Baltic Countries. ARTICLR IN QUALITY INNOVATION PROSPERITY JOURNAL .

هدفت هذه الدراسة الى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والخارجي على أداء الابتكار في دول فيسغراد ودول البلطيق خلال الفترة 2009-2019، تستخدم الدراسة منهجية من خطوتين تجمع بين تحليل بيانات بانل ومصفوفات أداء الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر لتقييم هذه العلاقة، تشير النتائج الرئيسية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي من الشركات المحلية هو الوحيد الذي يساهم بشكل ملحوظ في أداء الابتكار، في حين تم النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تقليدياً على أنه مفيد للابتكار، إلا أنه لا يؤدي إلى تحسينات كبيرة في أداء الابتكار في هذه الدول. بدلاً من ذلك، يتأثر الأداء أكثر بالعوامل المحلية، خاصة في دول البلطيق، حيث يلعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً أكثر أهمية.

تقترح الدراسة أن تعزيز القدرة الاستيعابية للاقتصادات المحلية وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي يمكن أن يحفز الابتكار.

10. دراسة (2018) **Populism and the Journal of International Business Policy** economics of globalization ;

تناولت دراسة (Rodrik 2018) آثار الانفتاح التجاري في ظل العولمة، موضحةً أن تحرير التجارة أدى إلى مكاسب اقتصادية كلية، لكنه صاحبها آثار توزيعية سلبية على بعض الفئات. وأشارت إلى أن هذه التفاوتات تسببت في زيادة حدة الصراع السياسي، خصوصاً مع تراجع الحواجز التجارية. كما أبرزت أهمية وجود آليات تعويض اجتماعي لدعم المتضررين من العولمة. وأكدت الدراسة على ضرورة التوازن بين الانفتاح والنسيج الاجتماعي لتحقيق استدامة اقتصادية وسياسية.

11. دراسة kamilia loukil 2016

FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND TECHNOLOGICAL INNOVATION IN DEVELOPING COUNTRIES, Oradea Journal of Business and Economics

هدفت هذه الدراسة الى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في 54 بلد من الدول النامية، خلال الفترة 1950-2009، باستخدام نموذج panel threshold، وخلصت النتيجة الى وجود اثار غير خطية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والابتكار، ونجد قيمة عتبة للتطور التكنولوجي يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تحتها تأثير سلبى على الابتكار، وفقها تأثير إيجابي عليه.

12. يؤكد Lucas (1988) في دراسته المنشورة في **Journal of Monetary Economics**،

بعنوان "On the Mechanics of Economic Development"، على أن رأس المال البشري يشكل المحرك الأساسي للابتكار والنمو الاقتصادي. حيث يساهم تراكم المهارات والمعرفة من خلال التعليم والخبرة العملية في تعزيز القدرة على توليد أفكار وتقنيات جديدة. كما يبرز أهمية التعلّم بالممارسة والتفاعل الاجتماعي في دعم الابتكار وتبادل المعرفة. ويُنقده Lucas النماذج الاقتصادية التقليدية لعدم إيلائها الاهتمام الكافي لدور رأس المال البشري. ويدعو إلى دمج بشكل أوسع في السياسات التنموية لتعزيز القدرة الابتكارية المستدامة.

3. ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الدول العربية، مع التركيز بشكل خاص على حالة الجزائر، نظرًا لأهميتها الاقتصادية ودورها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. ويعد هذا الموضوع من القضايا التي لم تحظَ بدراسة معمقة في الأدبيات السابقة، مما يجعل هذه الدراسة مساهمة علمية مهمة في فهم

العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى الابتكار في المنطقة العربية، مع تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في هذه العلاقة.

4. هيكل الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والتحقق من فرضيات البحث، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، جاءت كما يلي:

تناول الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة به، أنواعه، محدداته وأهميته في الاقتصاد، إلى جانب استعراض أبرز النظريات المفسرة لتدفقاته، مع التطرق إلى العوامل الجاذبة للاستثمار في الدول العربية.

أما الفصل الثاني فقد حُصص لدراسة الإطار النظري للابتكار وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر. تم في هذا الفصل عرض المفاهيم العامة للابتكار، أنواعه، ومؤشرات قياسه، بالإضافة إلى استعراض العلاقة النظرية والتجريبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار من خلال الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثالث فتم تخصيصه للدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الدول العربية. تم في المبحث الأول اعتماد مجموعة من النماذج الحديثة لقياس العلاقة وهي: نموذج TVP-LS، نموذج Panel Quantile Regression، ونموذج Random Forest، بالإضافة إلى نموذج Panel UQR، وذلك لتحليل العلاقة الديناميكية وغير الخطية بين المتغيرات. أما في المبحث الثاني، فقد تم التركيز على حالة الجزائر، من خلال تقدير نموذج ARDL وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار.

**الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل
النظري وواقع الأداء في الدول العربية**

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من أبرز الآليات التي تعتمد عليها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لتحقيق التنمية الاقتصادية، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ونقل التكنولوجيا، وتحقيق التكامل في الأسواق العالمية. وقد أصبح هذا النمط من الاستثمار أحد المعايير الأساسية التي تقيس بها الدول مدى انفتاحها الاقتصادي وفاعلية سياساتها الاستثمارية.

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتنافس المتزايد بين الدول على جذب الاستثمارات، برزت أهمية فهم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعته، خصائصه، وأبعاده المتعددة، إضافةً إلى دوره المحوري في نقل الخبرات والمعرفة التقنية، وخاصة عبر الشركات متعددة الجنسيات التي تلعب دورًا مهمًا في توجيه هذه التدفقات الاستثمارية نحو الأسواق الواعدة.

وتشهد الدول العربية تفاوتًا ملحوظًا في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يستدعي تحليلًا معمقًا لأداء هذه الدول من حيث تدفقات الاستثمار، ومؤشرات بيئة الأعمال، ومدى تطور المشاريع الاستثمارية فيها، بما في ذلك الاستثمارات البينية العربية.

بناءً على ما سبق، يتناول هذا الفصل مبحثين أساسيين:

- المبحث الأول: يقدم مدخلًا نظريًا للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توضيح ماهيته، خصائصه، وأهمية الشركات متعددة الجنسيات كقنوات رئيسية له.
- أما المبحث الثاني: فيخصص لتحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وتقييم أدائه، من خلال رصد تدفقاته، تحليل مؤشرات جاذبيته، واستعراض أبرز المشاريع والاستثمارات البينية بين الدول العربية.

المبحث الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر

يُشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، فهو يُعزز التدفقات المالية، ويُحفز الابتكار، ويُخلق فرص العمل. يهدف هذا المبحث إلى استكشاف هذا المفهوم بشكلٍ شامل، بدءاً من تعريفه ومروره بتطوره التاريخي، وصولاً إلى تحليل أبعاده المتعددة. فقد شهد القرن العشرون بروز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكلٍ ملحوظ، مدفوعاً بنشاط الشركات متعددة الجنسيات التي نقلت التكنولوجيا والخبرات عبر الحدود. ويتّسم هذا الاستثمار بتنوع أشكاله، من الاستحواذ إلى الشراكات وإنشاء المشاريع الجديدة. وبالرغم من مزاياه الجمّة، كزيادة رأس المال وتطوير البنية التحتية، إلا أنّه يُواجه تحديات كعدم الاستقرار الاقتصادي والمخاطر السياسية. لذلك، يتطلب فهم ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر استعراض النظريات الاقتصادية التي تُفسر اختيار الشركات لأسواق استثمارية مُحددة، مثل نظرية المزايا التنافسية. سيُغطي هذا المبحث هذه الجوانب بتفصيل، مع التركيز على دوره في الاقتصاديات العربية.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والتغلغل في مفاهيمه وجب التطرق إلى مفهوم الاستثمار بصورة عامة، ثم التطرق إلى تاريخ نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار

1. تعريف الاستثمار: تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمار باختلاف المفاهيم.

1.1 المفهوم اللغوي للاستثمار: "هو مصطلح مستمد من الثمر، وهو حمل الشجر، وأثمر الشجر، خرج ثمره، والمثمر الذي فيه ثمر ويقال على الولد ثمره. لأن الثمرة ما ينتجه الشجر والولد ينتجه الأب، والثمر انواع المال، ومعنى ثمر ماله نماه".¹

2.1 المفهوم الاقتصادي للاستثمار

تعريف الاستثمار: " يُعرف بأنه عملية تخصيص الموارد المتاحة لإنتاج سلع أو خدمات، بغرض تحقيق زيادة في الدخل أو النمو الاقتصادي مستقبلاً".²

¹ ابو فضل جمال الدين محمد بن أكرم بن منظور الافريقي، لسان العرب، المعارف، القاهرة، مادة الثمرة، ج1، ص: 50.

² محمد بن عبد الله القويز، الادخار والاستثمار بدراية دليل المستثمر المحنك في عالم اھوج، حقوق الطبع للمؤلف، 2009، ص: 29.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

يتخذ الاستثمار شكلين أساسيين: "مباشر، يُوجه نحو الأصول الحقيقية والرأسمالية، وغير مباشر، يتركز في الأصول المالية ويُعرف بالاستثمار المالي أو المحفظي".¹

"والاستثمار هو التخلي عن جزء من الأموال التي يمتلكها الفرد في فترة معينة من الزمن، سواء كانت قصيرة أو طويلة، من خلال توجيهها نحو أصل أو مجموعة من الأصول خلال تلك المدة، وذلك بقصد تحقيق تدفقات مالية مستقبلية تعوّضه عن:

- القيمة الحالية للأموال التي تم التخلي عنها مقابل اقتناء الأصل أو الأصول؛
- التراجع المتوقع في القوة الشرائية لتلك الأموال نتيجة التضخم؛
- المخاطر المحتملة الناتجة عن احتمال عدم تحقق التدفقات المالية المرجوة كما كان متوقعاً".²

3.1 المفهوم المالي للاستثمار

ويعرف الاستثمار من المنظور المالي بأنه كل إنفاق يهدف إلى تحقيق مداخيل جديدة على المدى الطويل. ويرى الممولون أنه يمثل عملية طويلة الأجل تتطلب تمويلًا يمتد لفترة زمنية طويلة، ويشمل ذلك الأصول الدائمة مثل الأصول الثابتة والديون المتوسطة والطويلة الأجل. ويتقاطع هذا المفهوم مع التعريف المحاسبي في تركيزهما المشترك على البعد الزمني الطويل للاستثمار.³

2. مجالات الاستثمار

يمكن تقسيم الاستثمار على اساس عدة معايير كالتالي:

- **الاستثمارات المحلية:** وتشمل كل الاستثمارات والفرص المتوفرة داخل الدولة، بمعنى كل الاموال المستثمرة داخل الدولة سواء اكانت من قبل اشخاص او شركات او مؤسسات؛
- **الاستثمارات الخارجية:** ونعني بها الفرص الاستثمارية المتوفرة خارج الدولة، وتكون إما مباشرة أو غير مباشرة، حيث توفر هذه الاستثمارات عادة عوائد أعلى من العوائد داخل الدولة، كذلك تعمل من أجل توزيع الاستثمارات داخل وخارج الوطن من أجل توزيع المخاطر الممكنة؛
- **الاستثمارات الحقيقية او المادية:** ويقصد بالاستثمار الحقيقي او المادي هي تلك الاستثمارات التي تُوجّه نحو أصول ذات وجود مادي وقيمة اقتصادية في حد ذاتها، مثل العقارات والمعدات ووسائل الإنتاج. وتُعدّ هذه الاستثمارات أكثر أماناً من غيرها نظراً لاعتمادها على أصول ملموسة، غير أنّها لا تخلو من قدر محدود من المخاطرة؛

¹ سليمان عمر الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009، ص: 23.

² زياد رمضان، مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2007، ص: 13.

³ خلفان حمد عيسى. إدارة الاستثمار والحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016، ص: 48.

- الاستثمارات المالية: هي الحقوق الناتجة عن المعاملات المالية بين الأفراد أو المؤسسات، والتي تُعرف بالأصول المالية القابلة للتداول في الأسواق. ولا ينتج عن هذا النوع من الاستثمارات منافع اقتصادية مباشرة أو زيادة في الناتج القومي، رغم الارتفاع الذي قد تشهده أسعار الأوراق المالية.¹

3. لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر

لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعًا جديدًا للنقاش، سواء بين صنّاع القرار أو الباحثين الاقتصاديين. فحتى ثمانينيات القرن الماضي، انصبّ الجدل أساسًا حول الاستثمارات الخارجية التي قامت بها الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات. وقد كانت هيمنة الولايات المتحدة آنذاك بوصفها المصدر الرئيس لهذه الاستثمارات واضحة إلى حد كبير، الأمر الذي جعل ظهور تدفقات استثمار مباشر متبادلة في الاتجاهين يمثل تحولًا جوهريًا في كل من التحليل الاقتصادي وتوجهات السياسات العامة.²

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث تركزت تلك الاستثمارات خلال الحقبة الاستعمارية في قطاعات التعدين والزراعة والخدمات العامة. وقد شهدت هذه الاستثمارات ازدهارًا ملحوظًا قبل الحرب العالمية الأولى، مدعومة بالتوسع الاستعماري آنذاك، واتجهت في بدايتها نحو إنشاء السكك الحديدية وشبكات الطاقة والمناجم والمزارع،³ وشهد مطلع القرن العشرين توسعًا كبيرًا في تطوير البنية التحتية على مستوى العالم من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في مجالات الطاقة الكهربائية والاتصالات. وبحلول عام 1914، قُدِّر الرصيد العالمي التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 15 مليار دولار أمريكي، وكانت بريطانيا آنذاك المصدر الرئيسي تليها الولايات المتحدة وألمانيا، في حين اعتُبرت أمريكا أكبر دولة مستقبلية لتلك الاستثمارات. وفي عام 1938، بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليون دولار، مع استمرار الشركات البريطانية في صدارة المستثمرين، وتركز أكثر من نصف تلك التدفقات في الدول النامية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وآسيا، ضمن قطاعات الزراعة والتعدين والبنى التحتية الأساسية.

عقب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي له، واتجهت الاستثمارات بشكل متزايد نحو الصناعات التحويلية. وخلال الخمسينيات، اعتمدت معظم الدول النامية استراتيجيات تنمية قائمة على الاقتصاد الموجه والمغلق، مع التركيز على تنمية الصناعات المحلية، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة التخوف من آثاره السلبية، مثل خلق التبعية الاقتصادية والتأثير السياسي وإضعاف القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية. وقد اقتصر حضور الاستثمارات الأجنبية آنذاك على شكل مساعدات ومنح وقروض.

¹ محمد غياث شيخة، الاستثمار - الأدوات - المخاطر والتقييم، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2021، ص: 11-12

² Kenneth a froot, **foreign direct investment**, yniversity of chicago press, 1994, p: 34.

³ هيل عجمي جميل، الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، 1999، ص: 7.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

أما في الستينيات، فقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يشهد نموًا تدريجيًا، متأثرًا بالنظرية الكلاسيكية الجديدة التي اعتبرته جزءًا من حركة رأس المال الدولية، انطلاقًا من فرضية اختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين الدول، مما يجعل قرارات الاستثمار تستند إلى عوامل السوق في ظل المنافسة الكاملة. كما ساهم إنشاء نظام بريتون وودز في إرساء استقرار نقدي دولي عزز من توسع تدفقات الاستثمار عبر الحدود.

وفي السبعينيات والثمانينيات، تسارعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة نحو الدول النامية، خاصة بعد أن غيرت العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا سياساتها الاقتصادية، منتقلةً من نموذج التبعية إلى سياسات تستهدف جذب الاستثمار الأجنبي كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي. وفي التسعينيات، ساهمت اتفاقيات التعاون الإقليمي والعالمي، مثل اختتام مفاوضات جولة الأوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، في تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز اندماجه في الاقتصاد العالمي.¹ وفي عشرينية التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج عابرة للحدود الإقليمية للدول، وقامت الشركات عبر الوطنية بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق أسواق خارجية واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة أروغواي 1994 للمفاوضات التجارية. وارتفع عدد المعاهدات ثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمائته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.²

4. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد الاقتصاديين والمنظمات.

حسب صندوق النقد الدولي IMF: "يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه التدفقات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب، التي تمثل ما نسبته حوالي 10% أو أكثر من رأس مال الشركة، أو ما يمثل حوالي 10% من القوة التصويتية".³

¹ IBFD Publication USA, the tax sparing mechanism and foreign direct investment, IBFD publication USA, 2018, P: 8 .

² حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر -تعاريف وقضايا، الاقطار العربية، السنة الثالثة، 2004، ص ص4-5.

³ محمد اسماعيل جمال قاسم حسن كريم زايد، الاستثمار الاجنبي المباشر، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 41، صندوق النقد العربي، 2022، ص: 05.

ويعرف حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:

"يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) في منشأة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر (المؤسسة الأجنبية المباشرة أو المؤسسة المنتسبة أو الشركة الأجنبية المنتسبة)".¹

وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

"على أنه هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد واحد «المستثمر المباشر» على مصلحة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر «مؤسسة الاستثمار المباشر»".²

إلى جانب ما تم ذكره من طرف مختلف الهيئات يمكن ذكر بعض تعاريف الاقتصاديين:

"ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على امتلاك المستثمر الأجنبي لجزء من رأس مال المشروع أو لكامله، مع مشاركته في إدارة المشروع إلى جانب المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، أو تمتعه بسيطرة كاملة على الإدارة والتنظيم عند الملكية الكاملة للمشروع. كما يتضمن هذا النوع من الاستثمارات قيام المستثمر الأجنبي بنقل موارد مالية وتكنولوجية وخبرات تقنية متنوعة إلى الدولة المضيفة، بما يساهم في دعم قدراتها الإنتاجية والتنمية".³

"مجموعة الموارد المالية أو العينية التي يقدمها مستثمر أجنبي خاص إلى مؤسسة في الدولة المضيفة، مع مشاركته المباشرة في أنشطتها الإنتاجية أو الخدمية، ويهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق أرباح مستقرة ومستدامة على المدى الطويل".⁴

ويعرف " بأنه ذلك الجزء من الاستثمارات الذي يمتلكه الأجانب ويديرونه، سواء كانت ملكيتهم للمشروع كاملة أو مشتركة بنسبة تتيح لهم السيطرة الفعلية على إدارته وتوجيهه".⁵

"شراء الشخص الاقتصادي الأجنبي للأموال الإنتاجية الإضافية من غيره، وتوظيفها من قبل الشخص ذاته من أجل الحصول على منفعة أو ربح".⁶

¹ UNCTAD, *World Investment Report: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development* (New York and Geneva: United Nations, 2007), P :245.

² OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), *Benchmark Definition of Foreign Direct Investment*, 3rd ed. (Paris: OECD, 1996), P :8.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص: 13.

⁴ كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص: 2.

⁵ محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص: 27.

⁶ عبد الله عبد المجيد المالكي، استراتيجيات تشجيع الاستثمار في الأردن، عمان، الأردن، 1994، ص: 12.

كما يعرف أيضا على " أنه ذلك الجزء من الاستثمارات الذي يمتلكه الأجانب ويديرونه، سواء كانت ملكيتهم للمشروع كاملة أو مشتركة بنسبة تتيح لهم السيطرة الفعلية على إدارته وتوجيهه. " ¹

ويعرفه فريد النجار " بأنه كل استثمار يُنفَّذ خارج موطن المستثمر، بحثًا عن دولة مضيضة تتيح تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء كانت لأغراض مؤقتة أو لفترة زمنية محددة أو على المدى الطويل الممتد لأجيال. " ²

ويعرفه محمد مطر بأنه " يتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بتوظيف أمواله داخل دولة أو أكثر تُعرف بالدولة المضيفة، مع احتفاظه بحق السيطرة والإدارة واتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المشروع. " ³

انطلاقًا مما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر " بأنه تملك الأجنبي لجزء من أو كامل المشروع الاستثماري في دولة أخرى، ويشمل تفاعلًا طويل الأمد مع المشروع، حيث يشارك المستثمر في إدارته والسيطرة عليه. "

5. تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يُقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر توجيه رؤوس الأموال نحو الأصول أو الأوراق المالية المتداولة في أسواق المال، مثل الأسهم والسندات والعملات وحصص رأس المال، والتي تُعد من أهم أدوات جذب التمويل الدولي. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بعدم منح المستثمر الأجنبي سيطرة مباشرة على إدارة الشركات أو المشاريع، إذ يهدف أساسًا إلى تحقيق عوائد مالية من خلال عمليات التداول في الأسواق المالية. ⁴

شهدت الأسواق الدولية منذ ستينيات القرن الماضي تزايدًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث ارتبط هذا النمو بتوسع أسواق الأورو-دولار التي شهدت تداول مئات المليارات من الدولارات عبر الدول. كما ارتبط تطور هذه الأسواق بتنامي السوق الدولية للعملات الأجنبية، التي تُعد بدورها وثيقة الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه البنوك متعددة الجنسيات في المراكز المالية العالمية في تسيير هذه العمليات. ⁵

¹ سليمان عبد الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2009، ص: 23.

² فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص: 23.

³ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، منشورات دار وائل، عمان، الطبعة الخامسة، 2009، ص: 76.

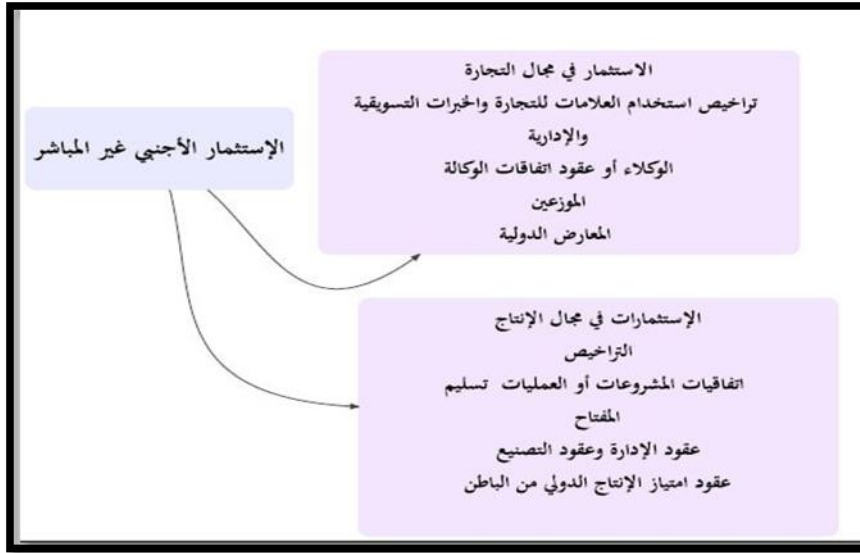
⁴ أبو قحف عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1989، ص: 38.

⁵ فلاق علي، باصور محمد، الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 3، 2015، ص: 71.

وتتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة شأنها شأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عدة أشكال كما يوضحها الشكل

التالي:

الشكل رقم (1.1): اشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر



المصدر: نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترايط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص: 201

وتتعرض الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لكثير من القيود المحففة لانتشارها في السوق الدولية ويمكن عرض أهمها فيما

يلي:

- القيود الجمركية التي تفرضها الدولة على الواردات؛
- القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية تجنباً للأثار السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛
- القيود التي تفرضها الحكومة الام على الشركة الأجنبية المستثمرة للاستثمار الخارجي على التوسع في النشاط التكنولوجي بصفة خاصة، بالإضافة الى بعض الاعتبارات الاخرى المتعلقة بالشركة ذاتها، ومدى فاعلية الاستثمار في الاسواق الدولية، وما ان كانت تخدم اهداف واستراتيجية الشركة ام لا.¹

وبعد تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وجب علينا التفريق بين هاذين النوعين.

يكمن معيار التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر في قدرة المستثمر على السيطرة والرقابة على المشروع واتخاذ القرار في الادارة، ففي النوع الاول يملك المستثمر الأجنبي الرقابة على المشروع الاستثماري والسيطرة عليه، بحيث يكون له وحده الحق في اتخاذ القرار في الادارة سواء اكان يملك المشروع بكامله او جزءا منه، اما في الاستثمار غير المباشر

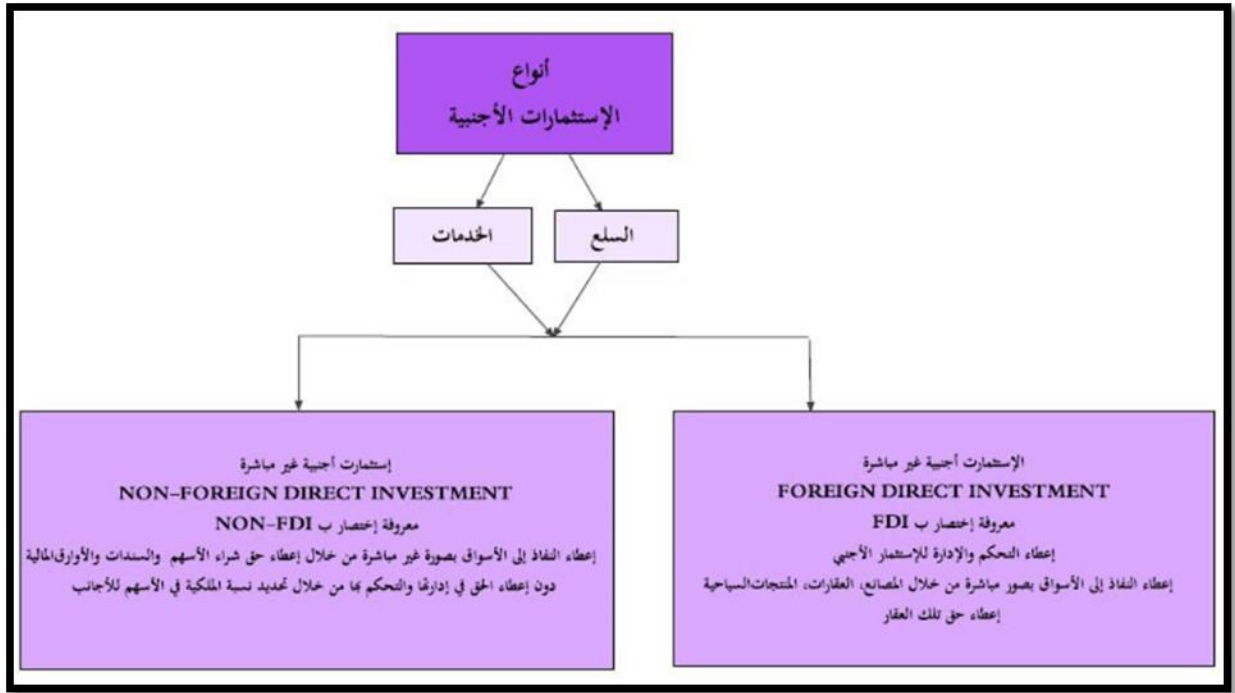
¹نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترايط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص: 202.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

فيقتصر دور المستثمر على انه مجرد تقديم راس مال الى جهة معينة لتقوم هي بهذا الاستثمار دون ان تكون له اية سيطرة على المشروع.¹

وتكمن أهمية تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى مباشر وغير مباشر في إضفاء الحماية الدولية عليه، إذ إن الاستثمار المباشر له تأثير واضح على التنمية في الدول المضيفة، لذلك يهتم القانون الدولي بحمايته بصورة أكبر من الاستثمار غير المباشر، الذي غالباً ما يكون محدود الأثر في هذا الخصوص.²

الشكل رقم (2.1): أنواع الاستثمارات الأجنبية



المصدر: مصطفى يوسف كافي، ادارة الاعمال الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017، ص 21

يتضح من الشكل أن الاستثمارات الأجنبية تنقسم إلى استثمارات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

6. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

- للاستثمار دور في زيادة الدخل القومي، كما يساهم في زيادة ثروة الوطن؛
- له دور في ادخال التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما يساهم في احداث التطور التكنولوجي؛
- المساهمة في احداث مناصب شغل، والى بدوره يساهم في مكافحة البطالة؛

¹ شهدان عادل عبد اللطيف، الاستثمار الاجنبي المباشر مابين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص: 36.

² احمد كاظم الساعدي، حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، مصر، 2020، ص: 25.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

- له دور في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.¹

- للشركات الأجنبية دوراً كبير في تدريب العمالة المحلية التي يكون لها النصيب الأكبر في الحصول على فرصة عمل في هذه الشركات؛

- يساعد على إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث والتطوير المحلية في البلدان المضيفة، واكتساب تلك المراكز للتكنولوجيا وأساليب البحث العلمي في الإنتاج؛

- يعتبر مصدر مهم للضرائب التي تحصل عليها الدولة من الشركات الأجنبية، مما يساهم إيجابياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.²

وفيما يلي جدول يبين اهم المنافع والتكاليف للاستثمار الاجنبي على الدول المضيفة.

الجدول رقم(1.1): الفوائد والتكاليف المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف

التكاليف المحتملة	الفوائد المحتملة
الإيرادات العائدة إلى الوطن.	تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وتمويل التنمية.
يمكن للشركات الأجنبية مزاحمة الشركات المحلية.	توفير فرص العمل.
يمكن للشركات الأجنبية توظيف عمال مهرة محليين الذين قد يغادرون البلاد فيما بعد ويؤدون إلى "هجرة الادمغة".	توليد المهارات.
التحويل غير تلقائي وقد يتم دفع رسوم عليه.	نقل التكنولوجيا.
التزاحم على المشاريع المحلية.	المنافسة.
ازدحام الشركات المحلية.	الروابط مع الشركات المحلية.

المصدر: OF FOREIGN DIRECT PROMOTION AND FACILITATION HANDBOOK ON POLICIES IN ASIA AND THE PACIFIC, United Nations FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT INVESTMENT publication Copyright © United Nations 2017, pp 37,38

¹ Yasser amer hameed, Bashar el Iraqi, **Estimating and analyzing the impact of competitiveness on foreign direct investment in arab countries for the period(2009-2018)**, Tikrit journal of administrative and economic sciences, vol 18, N° 59 (2022), P :508.

² اشرف احمد هلال، دليل اجراءات الاستثمار الاجنبي بالمملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الاولى، 2013، ص ص 17-19.

يظهر من خلال الجدول رقم (1.1) الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل خطوة جيدة لدعم التنمية من خلال: خلق الوظائف ونقل الوظائف، هذا ما يعزز من تنافسية الاقتصاد المحلي، لكن في جهة أخرى قد يترتب عليه عدة تكاليف كتحويل الأرباح للخارج ومزاومة الشركات الوطنية، الى جانب هجرة الادمغة والكفاءات، ما يستدعي سياسات من شأنها الموازنة بين المخاطر والفوائد.

المطلب الثاني: خصائص وأبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، إضافة الى تعزيز قدراتها الإنتاجية، وهذا لما توفره من خبرات تقنية فضلا عن تدفقات مالية. ومع ذلك، فان هذا النوع من الاستثمار له خصائص وابعاد متعددة تجعله مميزا عن غيره من الاستثمارات، فهو يتنوع من حيث الاشكال التي يتخذها، إضافة الى المزايا التي يقدمها للدول المضيفة، فضلا عن التحديات والعيوب المرتبطة به، علاوة على ذلك، يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يرتبط بمجموعة من المحددات المؤثرة على حجمه وتوجهه، ومن اجل فهم شامل لهذه الجوانب بشكل أعمق، تم تطوير عديد النظريات التي سعت الى تفسير دوافعه والياتة من أجل تقييم دوره في الاقتصاد العالمي.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى أشكال الاستثمار الاجنبي وجب التطرق إلى ما يلي:

- أن أشكال الاستثمار الأجنبي هي من وجهة نظر الشركات الأجنبية بمثابة مسارات أو طرق أو أساليب لغزو الأسواق العالمية.
- أن الشركة الأجنبية أو متعددة الجنسيات قد تتبنى في سعيها لغزو أحد الأسواق العالمية أكثر من شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر؛
- أن الاستثمارات غير المباشرة (مثل التصدير، أو عقود الإدارة أو التوكيلات...) قد تستخدمها الشركات المعنية كوسيلة للتعرف على قياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره.
- أن تواجد الشركات متعددة الجنسيات في بعض الأسواق العالمية لا يستلزم بالضرورة الأسلوب المباشرة في الاستثمار أو حتى الأسلوب غير المباشر المخطط أو المستهدف مسبقا، فقد يحدث في بعض الأحيان أن يحدث التواجد الدولي لإحدى الشركات في سوق أجنبي بصورة عشوائية وغير مخططة في المراحل الأولية.
- إن اختيار أو تفضيل (في حالة توافر فرص الاختيار) إحدى الشركات لنمط أو شكل معني من أشكال الاستثمار (مباشر أو غير مباشر) كوسيلة لغزو أحد الأسواق المضيفة يتوقف علي عوامل كثيرة منها:
- مدى رغبة تحكم الشركة في السوق الأجنبي والرقابة عليه؛
- أهمية المعلومات التسويقية في علاقتها بنمط وأهداف الشركة المستقبلية؛

- الخبرة السابقة للشركة بالأسواق الأجنبية بصفة عامة وبالسوق المستهدف غزوه بصفة خاصة.¹
تنقسم اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر الى عدة اشكال وللتمييز بينها صنفناها حسب معايير مختلفة نذكر منها اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر حسب معيار الغرض الذي يسعى اليه المستثمر الاجنبي وحسب معيار الملكية، بالإضافة الى معيار ملكية المستثمر للمشروع:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الملكية.

يقسم الى ما يلي:

1.1 الاستثمار المشترك، الشراكة او الاستثمارات الثنائية: يطلق عادة على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك، وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وتتحدد نسبة المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة، وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار، أي أنه يتم بين طرفين أحدهما محلي "وطني" والآخر خارجي "أجنبي" عن البلد، ويكون التسيير مشترك في إدارة المشاريع بين الجهة المستثمرة الأجنبية والجهة المحلية حسب الاتفاق، وبالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك بين الجهتين مما يضمن مصالح كل طرف.

ويتميز الاستثمار المشترك بجملة من الخصائص:

- يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي وتتميز بأنها طويلة الاجل لممارسة نشاط انتاجي داخل البلد المضيف؛
- يكون الطرف الوطني تابعا للقطاع العام أو الخاص
- تتحول شركة وطنية الى شركة استثمار مشترك بمجرد قيام أحد المستثمرين الاجانب بشراء حصة منها؛
- تكون المشاركة في مشروع الاستثمار بين طرفين الاستثمار من خلال تقديم الخبرة او المعلومات التسويقية او بالمشاركة في حصة من راس المال او كله؛
- كما يكون لكل طرف الحق في ادارة المشروع المشترك بينهما.²
- كما تتميز عن غيرها بإيجابيات تمس كلا الطرفين سواء الشريك الوطني او الاجنبي، فبالنسبة للشريك الوطني تتمثل المزايا في كون راس المال الاجنبي لن ينفرد وحده باتخاذ قرارات الادارة والتشغيل، لان ملكية العنصر الوطني في راس مال الشركة سوف تعطيه حق الاشتراك في الادارة والاطلاع على كافة القرارات في الشركة، وبذلك يكتسب خبرة وفن في الادارة، والدولة هي الاخرى تضمن مشاركة العنصر الوطني وبذلك يكون على اطلاع بجميع القرارات، وتضمن ان شركات المستثمر الاجنبي لن تجعل منها مراكز للتجسس وتجميع المعلومات.

¹ سامح عبد المطلب عام، إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013، ص 335-336.

² سيف محمود عبد الله التهامي، إبراهيم جابر السيد احمد، إدارة الاستثمار الأجنبي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 111-112.

- اما فيما يتعلق بالشريك الاجنبي فقط الاكثرية من المستثمرين يفضلون مشاركة الراس المال المحلي، لما فيها من مزايا من شأنها التخفيف من حدة المخاطر، ناهيك عن التسهيلات والمزايا التي تمنحها الدول المضيفة له.¹

2.1 الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، بدءا بالمشروع ذاته إلى الإدارة والتسيير، دون تدخل من الدولة المضيفة، "وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناء على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل، إذ تتخوف كثيرا الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات، كونه يجلب معه التبعية الاقتصادية، والهيمنة على القرار السياسي للبلاد. وتحصل الشركات المتعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد تماما؛

- شراء مشروع قائم بالفعل؛

- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي امتلكها هذه الشركة بالفعل. ويجري ذلك إذا

كانت الشركة الدولية تملك مشروعاً إنتاجياً في هذا البلد

3.1 الاستثمار في المناطق الحرة " مناطق التجارة الحرة: هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة "تقع عموماً قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال"، وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل: "فقد انتقلت المناطق الحرة ما بين 1975 و2002 من 79 منطقة حرة للصادرات في 25 دولة إلى 3000 منطقة حرة في 116 بلد"، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم، مثل الضرائب، الرسوم الجمركية والتعويضات الاجتماعية، وغيرها، كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكك الحديدية وخطوط النقل العادية، مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق، ومثال ذلك منطقة بلارة الحرة بجيجل "الجزائر" مئة بالمائة

4.1 الاندماج والاستحواذ "الاستيلاء/الاحتواء: قصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز

¹ اشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص ص : 36-37.

قدراتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي. كما تعرف ب «شركة تسيطر على شركة أخرى وذلك بالاستحواذ على 50% من رأسها على الأقل». وتشكل عمليات الاندماج والابتلاع سمة مميزة لنشاط الشركات العابرة للقوميات.

5.1 مشروعات أو عمليات التجميع في هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب وتجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم سوق بعلامة أخرى، أو بنفس العلامة، انطلاقاً من أسواق البلد المضيف إلى الأسواق الدولية، مثال ذلك تجميع وتركيب وبيع سيارات بيجو "علامة فرنسية" بتركيا. أو يقوم المستثمر الأجنبي بمد البلد المضيف بتكنولوجيا وأسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها مسبقاً.

6.1 التحالف الاستراتيجي: التحالف الاستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي، من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد خام، أو السيطرة على أسواق أخرى بالاتفاق بين المنافسين.¹

2. الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي

1.2 الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات الى استغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام الموجودة لدى الدول النامية وخاصة في مجال البترول والغاز، ويشجع هذا النوع من الاستثمار زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من مدخلات الانتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية، وتسعى الدول النامية من خلال هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال ثرواتها الطبيعية والاستفادة من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة، في حين تسعى هذه الأخيرة الى السيطرة على مصادر الطاقة ومدخلات الانتاج، وضمان الإمدادات الى الدول الام.²

3. الاستثمار الاجنبي حسب ملكية المستثمر للمشروع: يأخذ أحد الاشكال التالية

الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة، بالإضافة الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة العابرة للقارات³

1.3 الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة: ويعني هذا النوع من الاستثمار تملك صاحب المال الاجنبي المشروع المقام ملكية تامة بحيث يكون، بحيث يكون له حق الادارة والتحكم في كل عملياته، ولقد اخذ هذا النوع في التزايد في بداية السبعينات بعد ان كانت الدول النامية تنفر منه، وتشير التقارير بان الدول المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تقتصر على الدول الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية، والمتمثلة في "بريطانيا، الولايات المتحدة، ايطاليا، فرنسا، كندا، هولندا، المانيا، سويسرا،

¹عبد الكريم كاكي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2013، ص ص: 25-28.

²عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص: 21.

³نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص: 34.

اليابان، بلجيكا، استراليا، النمسا، الدانمارك، النرويج السويد والبرتغال" وتأتي الولايات المتحدة الامريكية على قمة هذه المجموعة من حيث نصيبها النسبي في جملة تدفقات رؤوس الاموال في صور استثمارات مباشرة خاصة الى الدول النامية.¹ وكما لاحظنا سابقا فان اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر تتصف بالتعدد والتباين من حيث النوع والاهمية النسبية، وبقدر التنوع في الشكل والاختلاف في الاهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من اشكال الاستثمار الاجنبي وسياساته، تتباين ايضا اختيارات وتفضيلات كل من الدول المضيفة من جهة، والشركات متعددة الجنسيات من جهة اخرى فسما يتعلق بتبني شكل او اشكال هذا النوع من الاستثمارات، ويرجع هذا التباين الى عدة عوامل نذكر اهمها:

- الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والنظام السياسي المطبق، والاهداف التي تسعى لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي؛
- الاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسيات مثل حجم الشركة، مدى دولية نشاطها، وعدد الاسواق العالمية التي تخدمها، انواع المنتجات او الخدمات التي تقدمها، ومجالات نشاط واهداف الشركة؛
- عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمار المالية والفنية والأخطار التجارية وغير التجارية؛
- خصائص الصناعة أو النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات ودرجة المنافسة في اسواق الدول المضيفة.²

ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة اقتصادية قوية بإمكانها احداث تحولات كبيرة في الاقتصادات المحلية، سواء من خلال نقل التكنولوجيا، تعزيز النمو الاقتصادي، أو خلق فرص العمل. ومع ذلك، فإنه لا يخلو من التحديات والمخاطر التي قد تؤثر سلبا على الاقتصاد المضيف إذا لم تتم إدارته بالشكل الصحيح.

1. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة إذ أنه:
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده؛
 - يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية؛

¹ محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

² عبد السلام ابو قحف، اساسيات ادارة الاعمال الدولية "الاصول العلمية والادلة التطبيقية"، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، الطبعة

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققة المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب؛¹
- لا تجلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية رأس المال ووظائف إلى البلدان المضيفة فقط، ولكنها تعزز أيضًا الجهاز الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر في مجالات مثل الابتكار والاتجاهات الثقافية وحتى استخدام اللغة؛²

2 . مساوئ الاستثمار الاجنبي المباشر

- الأثر السلبي المحتمل على ميزان المدفوعات نتيجة استيراد فروع الشركات للمواد ونتيجة تحويل الأرباح والرسوم على استخدام العلامات؛
- ظهور اسعار احتكارية، بسبب هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على السوق وتمتعها بوضع احتكاري يسمح لها بتسعير منتجاتها بشكل غير تنافسي؛
- ان الحجم الكبير للشركات المتعددة الجنسيات تلقي ضللا على مستقبل المنافسة في البلد نتيجة للنفوذ الذي تتمتع به في السوق؛
- وإذا فشل الاستثمار الاجنبي المباشر في إقامة روابط ملائمة مع الاقتصاد المحلي فسوف تكون له اثارا قليلة ويكون ضارا، خاصة إذا صاحبه المظاهر التالية: تحويل رسوم العلامات التجارية، الدعاية والإعلان وأثرهما في ترويج أنماط ضارة من الاستهلاك، يمكن ان تحل منتجات أجنبية غالية الكلفة تنتج من قبل منشآت استثمار أجنبي مباشر محل منتجات ومكونات غذائية يستخدمها الفقراء من سكان المدن؛
- يمكن ان يقع عبء اجتماعي من خلال البطالة المولدة نتيجة قيام الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تكون مشاريعها عادة كثيفة راس المال مما يدفع المنشأة المحلية كثيفة العمل الى اغلاق ابوابها؛
- ان السوق المفتوحة التي تفرضها او تصاحب الاستثمار الا جنبي المباشر في مجالات وسائل الاعلام المقروءة والتلفزيون واستقبال الاجانب قد تحمل خطر ضياع الهوية وهيمنة الثقافة الغربية؛
- ان بعض القرارات التي تخص الاستثمار الاجنبي المباشر تتخذ في الخارج الامر الذي يمكن ان يكون له اثار على الاقتصاد والمجتمع المحليين وعلى. السياسة الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر او غير مباشر.¹

¹ جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2014، ص ص : 320-321

² Anita Maček, Foreign Direct Investment Perspective through Foreign Direct Divestment, Published in London, United Kingdom, 2021, p :04.

ثالثاً: مظاهر ضعف وقوة الاستثمار الاجنبي المباشر:

لتقييم مناخ الاستثمار في دولة معينة وجب التعرف على اهم النقاط الايجابية والسلبية، وبمعرفة نقاط ضعف دولة ما تستطيع بذلك الدولة تحسين قدرتها على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستفادة منها على المدى البعيد.

الجدول رقم(2.1): نقاط القوة والضعف والتهديدات الاستثمار الاجنبي المباشر

نقاط القوة	نقاط الضعف	التهديدات
-الاستقرار السياسي	-بطيء الاصلاحات	-صورة سلبية في الخارج
-موقع جغرافي استراتيجي	-هيمنة القطاع العام	-هجرة الادمغة
-اتفاقيات تبادل حر اقليمية تفتح	-تشريع استثماري غير مشجع	-غياب ارادة حقيقية لاستقطاب
الباب الى اسواق المنطقة	-غياب مشاريع خصخصة فعلية	الاستثمارات الاجنبية المباشرة
-وفرة اليد العاملة ذات الكفاءة	قطاع اقتصادي موازي هام	-غياب المعلومات المناسبة حول
العالية وغير المكلفة	-قطاع مصرفي قليل التطور متكون في	فرص الاستثمار
-توفر المواد الاولية	اغلبه من مصارف عامة	البيروقراطية
-منشآت جيدة، موانئ، مطارات،	-صعوبة حصول القطاع الخاص على	-غياب سياسة البحث والتنمية وعدم
كهرباء، اتصالات	قروض	احداث اقطاب لتشجيع احداث
إطار معيشي جيد	-غياب الشفافية في الاعمال	شركات ذات تقنية عالية
-مستوى تعليمي عالي للسكان	-حقوق ملكية ضعيفة	مستوى مرتفع للقيود التجارية
-التفتح على اللغات الاجنبية	-اقتصاد قليل التنوع	غياب سياسة تسويق نشيطة
نسبة مرتفعة من المتحصلين على	-نظام مالي صارم ونظام صرف غير	
شهادات عليا	مناسب	
	-انتاجية ضعيفة	

المصدر: سيف محمود عبد الله التهامي، ابراهيم جابر السيد احمد، ادارة الاستثمار الاجنبي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، زرالدة، الجزائر، 2019، ص 150-151

يتضح من الجدول تداخل نقاط القوة والضعف مع الفرص والتهديدات المحيطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ رواء زكي الطويل، الامن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2012، ص ص :

رابعاً: النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية شديدة التعقيد، والتي ارتبطت بتطور التجارة العالمية بالإضافة إلى العولمة الاقتصادية، ولتفسير دوافع قيام هذا النوع من الاستثمار، ظهرت عدة نظريات اقتصادية والتي سعت إلى البحث عن الأسباب التي من شأنها أن تدفع الشركات إلى توجيه استثماراتها نحو دول معينة، تعكس هذه النظريات عديد وجهات النظر، حيث تركز البعض منها على المزايا التي تحققها الشركات، بينما يركز البعض الآخر على العوامل الجاذبة في الدول المضيفة، ومن خلال دراستنا لهذه النظريات يمكننا فهم الأسس التي يقوم عليها الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. **نظرية التحركات الدولية لرأس المال:** اعتمد تفسير هذه النظرية لتدفقات رأس المال بين الدول على أساس الفروق الموجودة بين عائد رأس المال فيها، فإذا كانت المؤسسة على مستوى الدولة الواحدة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق من عملية الاستثمار مع التكلفة الحدية، فإنه على المستوى الدولي، وفي ظل افتراض تساوي التكلفة الحدية بين الدولتين، يكون انتقال رأس المال من الدولة ذات العائد المنخفض إلى الدولة إلى الدولة ذات العائد المرتفع من رأس المال.

وإذا كان C. Kindleberger أكد أن سعر الفائدة هو عائد رأس المال في أي دولة، لذلك يعتبر التباين المسجل في أسعار الفائدة بين دولتين المحرك الوحيد لانتقال رأس المال بينهما، فينتقل بذلك هذا الأخير من الدول ذات سعر الفائدة المنخفض إلى الدول ذات سعر الفائدة المرتفع، فإن هذه النظرية لا تصلح لتفسير الاستثمار الأجنبي غير المباشر، لذلك قام G. Raggi بتطوير الأعمال السابقة، وأوضح بأن اتخاذ قرار تجسيد مشروع استثمار مباشر خارج حدود الدولة الأم يعتمد على مقدار الربح المتوقع (العائد) من العملية الاستثمارية وليس سعر الفائدة، والذي يجب أن يكون أكبر من الربح الذي تحققه الشركات المحلية، لأن المستثمر الأجنبي يتحمل تكاليف إضافية، ولن يكون ذلك إلا بامتلاك مزايا تكنولوجية، وتمويلية وإدارية.¹

وتعتبر هذه النظرية الاستثمارات المباشرة كتحويلات رأس المال، حيث ترجع هذه التحركات إلى الاختلاف في أسعار الفائدة بين الدول، فالدول النامية التي تعاني من ندرة في رأس المال ترتفع فيها أسعار الفائدة، وتجذب رؤوس الأموال الغنية ذات الوفرة في رؤوس الأموال.²

2. **نظرية عدم كمال الأسواق:** تبني هذه النظريات تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس افتراض عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة أو عدم كمال المعلومات، وقد تم دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء ذلك من زاوية ساكنة تتناول دوافع المؤسسات الصناعية، ومن زاوية متحركة تركز على اعتبارات دورة حياة المنتج. فبالنسبة لمدخل المؤسسة الصناعية، يتمثل الحافز الرئيسي الذي يدفع الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية في الخارج في تمتع هذه الشركات

¹ عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 44-45.

² جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية مثل التقدم التكنولوجي، القدرة على تنويع المنتجات، توافر رؤوس الأموال، الإنفاق الضخم على البحث والتطوير وذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، وبحيث تكون هذه المزايا عوضاً لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها في الخارج، وبحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجأ إليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح التراخيص. إن تمتع بعض الشركات بمزايا شبه احتكارية يعد شرطاً هاماً لنمو هذه الشركات وقيامها بالاستثمار الدولي إلا أنه ليس شرطاً كافياً، إذ أنه لا يوضح كيفية الاستفادة من هذه المزايا الاحتكارية من خلال الطرق البديلة الأخرى مثل تصدير المنتج أو بيع هذه المزايا نفسها من خلال التراخيص، هذا فضلاً عن تجاهله أهمية المزايا المكانية للدولة المضيفة كسبب هام لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر فيها¹.

3. **نظرية الموقع:** تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع التي تتعلق بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، كما تؤثر العوامل الموقعية على كل قرار من قرارات شركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق وذلك على النحو التالي:

3.1 **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة؛

3.2 **العوامل التسويقية:** وتتمثل في درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الاعلان؛

3.3 **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام، والسلع الوسيطة والتسهيلات الانتاجية الأخرى؛

4.3 **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد؛

5.3 **العوامل المرتبطة بالاستثمار:** مثل ما مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استعراض سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار؛

6.3 **عوامل أخرى مثل:** الحوافز والامتيازات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب، الأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي ومدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج².

¹ سفيان غربي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2011/2002)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: إدارة الأعمال والتسويق، جامعة المدينة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2013/2012، ص: 19.

² أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "دراسة مقارنة" (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، 2004-2005، ص: 31-32.

4. نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم السوق. فمن ناحية، ان الاستغلال الأفضل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يوائم واهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية او العاملة بالدول النامية/ المضيفة، ومن ناحية اخرى ان نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق اهدافها انما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابية أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية الاستثمار والتجارة وممارسة الانشطة المرتبطة بها بصفة عامة، ومن هنا ظهرت نظرية الحماية ويقصد بها الممارسات الوقائية من طرف الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الجديدة في مجال الانتاج او التسويق او الادارة عموما الى اسواق الدول المضيفة من خلال قنوات اخرى غير الاستثمار المباشر او عقود التراخيص والانتاج، وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على اساس ان الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم ارباحها اذا استطاعت حماية الكثير من الانشطة الخاصة مثلا بالبحوث والتطوير والابتكارات واي عمليات انتاجية او تسويقية جديدة.¹

خامسا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات تهيئة مناخ استثماري ملائم بشكل كبير من حيث الأولوية التي تعطيه الدراسات لمتغيرات معينة دون أخرى، ففي حين تركز بعض الدراسات على أهمية استقرار سعر الصرف كعامل رئيسي، تعتبره دراسات أخرى عاملا ثانويا، وينطبق الامر نفسه على عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي، مستوى تطور البنية التحتية، والنظام الضريبي. هذا الاختلاف في وجهات النظر يعكس تعقيد عملية اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تشمل مستويات إدارية متعددة داخل الشركات المستثمرة، بالإضافة الى الأطراف المعنية في البلد المضيف، مثل الحكومة والشركاء المحليين. وبالتالي، فان توفر هذه العوامل المحلية، بما في ذلك المذكورة سابقا، يشكل الأساس الذي يحدد قدرة البلد على جذب الاستثمارات الأجنبية ويجعله وجهة جذابة للمستثمرين.²

يشير منطلق الواقع الحالي إلى أن تطوير عناصر جلب الاستثمار الاجنبي، وتحسين مناخ الاستثمار اضحى جزءا من المشهد العام للسياسات الاقتصادية، اتساقا مع هذا الواقع سجل في السنوات الاخيرة نزوع معظم الدول النامية نحو تغيير اتجاهاتها

¹عبد السلام ابو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص : 87-88.

² شعور حبيبة ومرداوي نسرين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008. ص: 43.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

الاقتصادية، وبناء اسس سياسة اقتصادية تركز على تقوية المحفزات والضمانات والضمانات المقدمة للاستثمارات الاجنبية، والحد من المخاطر التي تهدد نمو هذه الاستثمارات.¹

يظهر العديد من المتغيرات كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (1998). أيضاً، صنفت الأمم المتحدة (1988) المحددات عمومًا تحت ثلاث مجموعات كعوامل اقتصادية وعوامل سياسية وعوامل تسهيل الأعمال²

وتتمثل محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في محصلة الاسهامات السابقة للنظريات، اي ان العوامل التي تتحكم في محددات الاستثمار الاجنبي المباشر تتلخص باختصار فيما يلي:

- عوامل المرتبطة بعدم كمال السوق في الدول النامية؛
- العوامل الخاصة بالتسويق والسوق، وتجنب الاخطار التجارية؛
- عوامل مرتبطة بالتكلفة، والارباح والمبيعات؛
- عوامل تتعلق بدورة حياة السلعة؛
- عوامل ترجع الى الموارد الطبيعية، والخصائص المميزة للدول المضيفة؛
- عوامل تتعلق بأهداف الدولة الام، والبيئة المحلية؛
- عوامل تتعلق بالإجراءات الخاصة بالحماية لاختراعات الشركات متعددة الجنسيات؛
- العوامل الخاصة برغبة الشركات متعددة الجنسيات في استغلال جوانب القوة (المالية، التكنولوجية، الإدارية...) التي تمتلكها مقارنة بنظيراتها في الدول النامية.³

وهنا يمكن ذكر أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. المحددات الاقتصادية

تتكون من مجموعة من المحددات الأساسية مثل حجم السوق المحلي، النمو الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، درجة الانفتاح الاقتصادي، البنية التحتية...، العوامل التشريعية والتنظيمية والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي وكذا العوامل السياسية

¹ جواد النوحى، مقارنة سياسية للاستثمارات الاجنبية في المغرب 1990-2006، مؤسسة عبد العزيز للدراسات الاسلامية والعلوم الانسانية، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص: 35.

² Leena Ajit Kaushal, **Foreign Direct Investment : The Indian Experience**, Business Expert Press, new York, America, 2019, p :39

³ عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1993، ص: 290.

تعتبر المحددات الاقتصادية من اهم العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب عند وهذا عند اختيارهم للدول المضيفة، اذ تلعب هذه المحددات دورا محوريا في تحديد جاذبية البيئة الاستثمارية، وتعكس مدى قدرة الدول على توفير فرص استثمارية، تشمل هذه المحددات الاقتصادية والتي تم ذكرها في العديد من الدراسات التطبيقية مجموعة واسعة من العناصر المتمثلة في: حجم السوق المحلي، معدلات النمو الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، درجة الانفتاح التجاري، وجود البنية التحتية المتطورة، وتوفر الموارد الطبيعية وعوامل أخرى مرتبطة بها، كل هذه العوامل تشكل بيئة اقتصادية من شأنها إنجاح او تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعتبر المحددات الاقتصادية من اهم العوامل التي تؤثر على جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر.

1.1 المحددات الاقتصادية وفقا للدراسات التجريبية

تستخدم متغيرات الاقتصاد الكلي في العديد من الدراسات كعوامل رئيسية تحدد جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر وتتفق هذه الدراسات على وجود مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تلعب دورا في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أبرز ما تم ذكره:²

1.1.1 نمو وتطور حجم السوق:

وفقا للنظرية التقليدية للتجارة الدولية، فان انتقال رؤوس الأموال يحدث عادة عندما يتزايد الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المستثمرة في الدول المضيفة، تفضل اغلب الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في الدول التي تتميز بانخفاض تكاليف الإنتاج، وتأخذ حجم السوق المحلي ونموه في الوقت نفسه، ويعتبر حجم السوق ونموه من العوامل الحاسمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تسعى هذه الشركات الى توسيع نطاقها وزيادة حصتها السوقية. لذا تهتم الشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير بحجم السوق المحلي وتطوره، اذ يعد ذلك عاملا رئيسيا في تحديد مدى جاذبية الدول للاستثمار. فكلما كان السوق كبيرا ومتناميا، زادت فرص نجاح المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه الشركات وهذا بهدف تقييم حجم السوق وتطوره تم الاعتماد في الدراسات على العديد من المؤشرات نذكر أهمها: الناتج الداخلي الخام، عدد السكان، الدخل الفرد.³

¹ دلال بن سمينة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدداتها، اثارها وتوجهاتها، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص ص : 53-67

² يحيى حسين على، فاطمة الحملاوي، المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبي في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 3، العدد 1، 2022، ص ص : 1092-1093.

³ رياض سهام، الاطار النظري لمحددات للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 19، 2008، ص : 173.

إذا فحجم السوق لا يعني بالضرورة مساحته الجغرافية، وإنما يتحدد بعوامل أخرى مثل عدد السكان، الدخل الوطني، متوسط دخل الفرد، طبيعة السلعة المستهدفة؛ فالاستثمار في الأسواق الصغيرة غالباً لا يجفز على الاستثمار بينما تتيح الأسواق الكبيرة للشركات تحقيق اقتصاديات الحجم عند انتاج السلع القابلة للمتاجرة.¹ ويعد حجم السوق من أبرز المحددات التي تؤثر على قرارات المستثمر الأجنبي.

2.1.1 مؤشرات القطاع الخارجي: تتنوع المتغيرات التي تعكس أهمية التجارة العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشمل: الانفتاح الاقتصادي، ميزان المدفوعات، الصادرات والواردات، الميزان التجاري، صادرات التكنولوجيا المتقدمة، سعر الصرف...

سنقدم تعريفات لاهم المؤشرات التي تلعب دوراً واهتمت بها اغلب الدراسات، الى جانب المتغيرات التي نحتاجها ضمن دراستنا القياسية.

أ. **الانفتاح الاقتصادي:** يعتبر الانفتاح الاقتصادي من أحد أهم المحددات ذات الأهمية الكبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول التي تتميز بضيق السوق المحلي وعدم توافر عناصر الإنتاج والمنتجات الوسيطة، فكلما ارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي، تحسنت الظروف العامة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما يعزز جاذبية البيئة الاستثمارية، وعلى العكس تصبح الأهمية ضعيفة لهذا العامل او مهملة بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف الى سد الفجوة في الطلب للدول المضيفة؛ وبالتالي فان تحديد مدى أهمية هذا المحدد يعتمد وبشكل كبير على اهداف الشركات الأجنبية من الاستثمار خارج دولها الاصلية.

وضمن هذا السياق، قدم Vamvakidis عام 1999 مجموعة من المقاييس التي تحدد درجة انفتاح الاقتصاد، اذ انه أشار الى ان الاقتصاد يعتبر منفتحاً إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- ان يكون متوسط معدل التعريفات الجمركية اقل من 40%؛
 - ان تكون علاوة السوق السوداء اقل من 20 % من معدل الصرف الرسمي؛
 - عدم وجود تدخل حكومي مفرط، بالإضافة الى عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.²
- هذه المعايير تساهم في تحديد مدى انفتاح الاقتصاد وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولقد توصلت عدة دراسات إيجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري ففي سنة 2006 اجري Elijah دراسة تم تسليط الضوء على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ للفترة 1970-2003، أظهرت النتائج الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل إيجابي بدرجة الانفتاح التجاري، كما اشارت هذه الدراسة

¹ علي عباس، إدارة الاعمال الدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980، ص ص : 175-176.

² محمد حامد محمد فتيحة: المعايير الأساسية التي تؤدي إلى اختلاف عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، المجلد 52، العدد 01، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، يناير 2015، ص : 370.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

الى ان الانفتاح التجاري يعزز من جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات وتقليل الحواجز التجارية.¹

وفي دراسة أخرى حديثة اجراها محمد الساحل، وعبد الحق بن تفات سنة 2019، تم تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في مجموعة من الدول العربية، اذ أظهرت النتائج وجود علاقة قوية وموجبة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع هذا الى ان الانفتاح التجاري يسهل من عمليات استيراد السلع والخدمات وتصديرها مما يخلق بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب. وبالتالي، فان الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح التجاري تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.²

ويمكن تفسير إيجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري من خلال:

- تسهيل حركة السلع والخدمات: يقلل الانفتاح التجاري من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، مما يسمح للمستثمرين الأجانب الى الوصول الى الأسواق المحلية بسهولة كبيرة؛
- تقليل تكاليف الإنتاج: توفر الدول المنفتحة تجاريا للمستثمرين إمكانية استيراد المدخلات بأسعار تنافسية، مما يخفض تكاليف الإنتاج ويزيد من الربحية؛
- زيادة حجم السوق: يعزز الانفتاح التجاري حجم السوق المتاح للمستثمرين، مما يمكنهم من تصدير منتجاتهم بسهولة؛
- تحسين بيئة الأعمال: غالبا ما يرتبط الانفتاح التجاري بسياسات اقتصادية ذات استقرار وشفافية، مما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب.

ب. صادرات التكنولوجيا المتقدمة: تشير صادرات التكنولوجيا المتقدمة، الى المتقدمة الى المنتجات التي تعتمد بشكل كبير على البحث والتطوير، وتشمل مجالات مثل الالكترونيات، الاتصالات، الصناعات الطبية، الفضاء، الطاقات المتجددة، والذكاء الاصطناعي، تقاس هذه الصادرات بالقيمة النقدية (بالدولار الأمريكي)، وتعد مؤشرا هاما على مستوى التقدم التكنولوجي للدول وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.³

¹ Iijah O. N., *Determinants of Foreign Direct Investment in Kenya: An Empirical Investigation* (Nairobi: University of Nairobi Press, 2006.

² محمد الساحل، عبد الحق بن تفات، تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية، المجلد 3، العدد 3، أكتوبر 2019، ص ص: 442-459.

³ سعد صلاح عيسى، زينب جسام مهدي، أثر صادرات التكنولوجيا المتقدمة في النمو الاقتصادي في سويسرا: المدة 2003-2016، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 44، 2018، ص ص: 270.

ب.1 أهمية صادرات التكنولوجيا المتقدمة

- تعزيز النمو الاقتصادي: تساهم صادرات التكنولوجيا المتقدمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتوفير فرص عمل عالية الجودة. على سبيل المثال، في سويسرا، أدت زيادة صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى ارتفاع الدخل القومي بنحو 2.993 مليون دولار لكل وحدة زيادة في الصادرات.
 - تحسين الإنتاجية: تعتمد هذه الصادرات على الابتكار والتقنيات المتطورة، مما يعزز الإنتاجية الصناعية ويجعل الدول أكثر تنافسية في الأسواق العالمية.¹
 - جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعتبر الدول التي تتمتع بصادرات تكنولوجيا متقدمة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توفر بيئة ملائمة للابتكار والتطوير.²
- التحديات التي تواجه الدول العربية:
- ضعف الانفاق على البحث والتطوير: لا تتجاوز نسبة الانفاق على البحث والتطوير 0.8%، من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعيق تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة؛
 - الاعتماد على النفط: تعتمد عديد الدول العربية على عائدات النفط، مما يحد من تنويع الاقتصاد والاستثمار في الصناعات التكنولوجية.³
 - غياب البنية التحتية التكنولوجية: تحتاج الدول العربية إلى تطوير بنيته التحتية التكنولوجية المتقدمة، إضافة إلى جذب الكفاءات العلمية لتعزيز صادراتها التكنولوجية.⁴

¹ الإمارات الأولى إقليمياً في صادرات التكنولوجيا المتقدمة"، صحيفة البيان، 7 يونيو 2024،

<https://www.albayan.ae/economy/uae/2024-06-07-1.4885336>

² Ferrantino, Michael J., Robert B. Koopman, Zhi Wang, and Falan Yinug. "The Nature of US–China Trade in Advanced Technology Products." US International Trade Commission, Office of Economics, 2008, P :2.

³ ما هي أكثر الدول تصديراً للتكنولوجيا المتقدمة؟"، رصيف 22، تم الوصول في 16 جانفي

<https://raseef22.net/article/98899-%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-2025>

<https://raseef22.net/article/98899-%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-2025-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7>

<https://raseef22.net/article/98899-%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-2025-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7>

<https://raseef22.net/article/98899-%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-2025-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7>

<https://raseef22.net/article/98899-%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-2025-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7>

⁴ الإمارات الأولى إقليمياً في صادرات التكنولوجيا المتقدمة"، صحيفة البيان، 7 جانفي 2024، تم الوصول في 16 يناير 2025،

<https://www.albayan.ae/economy/uae/2024-06-07-1.4885336>

1. المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية المستقرة:

تعرف السياسة الاقتصادية الكلية بأنها مجموعة من القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تتبناها الحكومة وتوجه قراراتها لتحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة، يمكن ان تشمل هذه السياسة استخدام أداة واحدة أو عدة أدوات للتأثير في متغير أو عدة متغيرات اقتصادية على المستوى القومي، وهذا بهدف تحقيق ما يلي:

- تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي؛

- الوصول الى مستوى التوظيف الكامل؛

- ضمان استقرار الأسعار.

تهدف هذه السياسات الى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التأثير في المتغيرات الرئيسية مثل التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، وذلك لضمان استقرار الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي.¹ فكلما كانت السياسات الاقتصادية الكلية تتميز بالتحريية والمرونة، الوضوح، الاستقرار، وتخلو من التضارب في الأهداف، بالإضافة الى اتصافها بالكفاءة والفعالية وتكيفها مع التغيرات والتحولت الاقتصادية سواء على المستوى العالمي او المحلي، كلما كانت أكثر جاذبية للاستثمار. والعكس صحيح، فغياب هذه الخصائص يجعل السياسات اقل جاذبية للمستثمرين.²

2. المحددات الخاصة بمؤشرات الحريات الاقتصادية

تلعب مؤشرات الحوكمة الرشيدة، التي ترتبط بعدد من المتغيرات الأساسية مثل الحرية المالية، المصرفية وحرية حقوق الملكية، دورا حويا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إضافة الى ذلك، يعد تعزيز الحوكمة الإدارية ومدى فعالية الحكومة في تطبيق السياسات والقرارات الاقتصادية من العوامل المؤثرة بشكل كبير في جذب الاستثمارات. تمثل هذه المؤشرات بشكل عام مقياسا دقيقا لمدى فعالية البيئة الاستثمارية، القانونية والمصرفية، وتساهم في توفير بيئة أكثر جذبا ومرونة للمستثمرين.

وتختلف درجة تأثير هذه المتغيرات على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب نوعية الأنظمة الاقتصادية المختلفة، ففي الاقتصادات التي تتمتع بمستوى عال من الحوكمة الرشيدة، تتسم بيئة الاعمال بالشفافية، والاستقرار القانوني، وقدرة المؤسسات على تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة، مما يعزز ثقة المستثمرين ويجذبهم للاستثمار في الأسواق. وعلى العكس، ففي الدول التي تعاني من ضعف في هذه المؤشرات، قد تتعرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمخاطر كبيرة مثل الفساد او غياب الحماية القانونية لحقوق الملكية، مما يقلل من جاذبيتها الاقتصادية.

¹ سعدوني، محمد. "محاضرات في السياسات الاقتصادية الكلية". جامعة طاهري محمد: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2022. ص ص : 4 - 5.

² رزوقي، عبد السلام. "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة حالة الدول العربية". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص : 29.

تعد هذه المؤشرات جزءًا لا يتجزأ من عملية تقييم الاستثمار، حيث يلعب النظام المالي والمصرفي المتقدم دورًا في تسهيل المعاملات المالية، بينما تساهم حماية حقوق الملكية في ضمان استدامة الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحوكمة الإدارية الفعالة على توفير بيئة عمل آمنة ومستقرة للمستثمرين، وهو ما يجعل هذه المؤشرات محورية في رسم السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشمل هذه المؤشرات في مؤشر الحرية المالية والمصرفية، مؤشر حرية الاستثمار، ضعف الحوكمة، حرية حقوق الملكية...¹

هذه المحددات مجتمعة تُشكل إطارًا عامًا يُساهم في تحديد مدى جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعكس قدرة الدولة على توفير بيئة استثمارية آمنة ومرحبة.

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كعنصر جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية، إذ أنه وكما اشارت العديد من الدراسات إلى فاعلية هذه الشركات وقدرتها على نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الدول المضيفة، كما أن وجود مثل هذه الشركات يعزز من الإنتاجية في الأسواق المحلية وعلى الرغم من هذه الإيجابيات أظهرت دراسات أخرى أن هنالك عواقب محتملة، باعتبار أن هذه الشركات تلعب دورًا مزدوجًا خاصة في الاقتصاد العربي حيث تساهم في التطور وفي المقابل تتحمل تحديات سلبية تتطلب استراتيجيات فعالة للتعامل معها.

أولاً: تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

تُعدّ الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة حديثة نسبياً في الأدبيات الاقتصادية، وقد وُضعت لها العديد من التعريفات المختلفة. ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة، تم إحصاء ما يقارب عشرين تعريفاً لها، مما يجعل من الضروري اعتماد معايير محددة لتصنيفها وتبويبها بشكل منهجي².

تم تقديم أول تعريف شامل للشركات متعددة الجنسيات في تقرير أعدته مجموعة من الشخصيات البارزة وقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابعة والخمسين عام 1945، حيث عُرفت بأنها مجموعة من المشروعات التي تمتلك أو تسيطر على أنشطة إنتاج السلع أو تقديم الخدمات خارج الدولة التي نشأت فيها. وقد تكون هذه الشركات مشتركة بين القطاعين العام

¹ إسماعيل، محمد، جيل قسم حسن، وكرم زايدو. *الاستثمار الأجنبي المباشر*. سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 41. موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي. أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2022. ص ص: 12-14.

² علي شهاب الصباحي، مسؤولية الشركة متعددة الجنسية عن النشاط الاستثماري لشركتها الوليدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2019، ص: 26.

والخاص، أو مملوكة ملكية خاصة، أو مملوكة بالكامل للدولة. وتمتاز هذه الشركات بانتشارها الواسع عبر الحدود الدولية، مما يتيح لها استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة في مختلف الأسواق العالمية.¹

1. نشأة وأسباب ظهور ونمو الشركات متعددة الجنسيات

1.1 نشأة الشركات متعددة الجنسيات.

استخدم مصطلح "الشركات متعددة الجنسيات" لأول مرة في دراسة قدّمها دافيد لينثال إلى معهد كارنيغي للتكنولوجيا في أبريل عام 1960، تحت العنوان نفسه، وقد نُشرت لاحقاً من قبل مؤسسة الموارد والتنمية. ثم أعادت المجلة الأمريكية الأسبوعية *Business Week* استخدام المصطلح في تقرير خاص بعنوان "الشركات متعددة الجنسيات" في عددها الصادر بتاريخ 20 أبريل 1963، مما ساهم في انتشار المفهوم على نطاق أوسع في الأوساط الاقتصادية والإعلامية.²

2.3 اسباب ظهور ونمو الشركات متعددة الجنسيات

يمكننا اجمال الاسباب التي ادت الى ظهور شركات متعددة الجنسيات في الاتي:

- وجود الحواجز الجمركية وارتفاع نفقات النقل: مما يؤدي الى رفع الاسعار الامر الذي ينعكس سلبا على صعيد المنافسة، وبالتالي فان الشركات تهدف الى انشاء وحدات انتاجية بالقرب من الاسواق، او حيث توجد الاسواق كبديل لعملية التصدير التي لم تعد ذات جدوى اقتصادية؛
- ان الازمات النقدية والسياسات الضريبية والمالية للدول الرأسمالية، هي من العوامل الرئيسية في تكوين تلك الشركات؛
- هي انما محاولة لتقليل المخاطر الاقتصادية، وفقا للنظريات الاقتصادية والعلمية، منها نظرية العالمين الامريكيين " سوزي وباران" التي تفيد ان هناك زيادة مضطردة للفائض الاقتصادي للشركات الكبرى، وهو فائض يصعب استيعابه داخليا لأسباب مختلفة يأتي في مقدمتها ما يعرف بتوازن نظام احتكار القلة، وعدم الرغبة في الدخول في تنافس يستند الى السبق في ميدان التكنولوجيا لأسباب ذاتها، مما يجعلها مضطرة الى استغلال فائضها الاقتصادي، المتراكم عليها، عبر الاستثمار الخارجي المباشر.³

كما يمكننا اجمال أسباب نمو الشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:

¹ محمد صلاح السباعي بكرى الشربيني، *استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص: 23.

² طلعت جواد لحي الحديدي، *المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية*، دار الحامد، الطبعة الاولى، عمان، 2007، ص: 22.

³ ابراهيم محسن العجيل، *اعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة*، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن، 2014، ص: 22.

أ. البحث عن واستخدام المواد الخام: كانت اول الشركات متعددة الجنسيات تلك التي خرجت لاستغلال المواد الخام في مستعمرات الدول الصناعية الكبرى في افريقيا وآسيا، واكتسبت سمعة سيئة وحرارتها حركات التحرر من الاستعمار لارتباط عملياتها من النهب المنظم لثروات الشعوب الفقيرة، ولقد لحقت هذه الشركات شركات التعدين والبتروكيمياويات، والتي تسعى الدول لاستقطاب استثماراتها في التنقيب عن البترول، واستخراجه وتصفيته وتصديره؛

ب. البحث عن الاسواق: يمثل بعد الحرب العالمية الثانية السبب الحقيقي لانطلاق الشركات متعددة الجنسيات، لان بعض الشركات مثل شركة كوكا كولا وفولس فاجن وصلت اسواقها حد الاشباع ووصلت منتجاتها الى نهاية دورة حياتها، مما جعلها تبحث عن اسواق جديدة ولان حجم السوق أصبح في تراجع؛

ت. تخفيض كلفة العمليات: تسعى شركات متعددة الجنسيات مثل بقية الشركات الى تعظيم ارباحها والعائد على حقوق المساهمين فيها ويتأتى ذلك عادة طريق زيادة المبيعات بشكل مستمر وبمعدلات مرتفعة عن طريق تطوير المنتجات الجديدة من جهة، وعن طريق العمل على تخفيض كلفة الانتاج والتسويق من جهة ثانية.¹

ثانيا: أنماط الشركات متعددة الجنسيات

قدم بيرملتار محاولة لتصنيف الشركات متعددة الجنسيات يمكن عرضها كالتالي:

1. النمط المركزي وحيد الجنسية: في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية ونقصد بها الشركة الوطنية اساسا، ولكنها تمتلك فروعاً انتاجية في بعض الدول او الاسواق الاجنبية، ويتم اتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي للشركة بالدولة الام؛

2. النمط اللامركزي: توجد في ظل هذا النمط درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج، كما انه من المحتمل ان تقل درجة رقابة الشركة الام على فروعها في الاسواق الاجنبية، كما يتصف هذا النمط بتعدد الجنسيات المملوكة للشركة؛

3. النمط الجغرافي: يتميز هذا النمط من الشركات متعددة الجنسيات بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الانشطة والعمليات على مستوى العالم، كما تتميز الشركة بكبر الحجم وتوافر الموارد البشرية والمادية والفنية.

وهناك تصنيف آخر للشركات مختلفة الجنسيات: حيث قام ديننج بتصنيف الشركات متعددة الجنسيات الى صناعية، تجارية و متعددة الملكية:

¹ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية العملات الاجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص ص : 54-55

- أ. الشركات الصناعية متعددة الجنسيات: ويعتبر هذا النوع من الشركات أكثر أهمية، حيث يحقق أو يسعى الى تحقيق درجة عالية من التكامل في النشاط، سواء في التكامل الراسي الامامي ونقصد هنا نحو السوق او المستهلك او العملاء، او التكامل الراسي الخلفي بمعنى نحو المواد الخام او مستلزمات الانتاج والتسويق وغيرها، بالإضافة الى التكامل الافقي وفي هذا النوع من التكامل نجد ان الشركة تقوم بإنجاز نشاط معين في مختلف دول العالم؛
- ب. الشركات التجارية متعددة الجنسيات: في هذا النوع من الشركان نجد ان الشركة المعنية لها مركز انتاجي واحد، حيث تعتمد عليه اعتمادا كبيرا او كافيا في التصدير المباشر للأسواق الاجنبية؛
- ج. الشركات متعددة الملكية: ويظهر هذا النوع من الشركات في حال تعدد جنسيات ملاكها على المستوى الدولي، او اندماج احدى الشركات الوطنية في دولة ما مع اخرى اجنبية او دولية.¹

ثالثا: دور الشركات متعددة الجنسيات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اذ تلعب دورا هاما في نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال، بالإضافة الى تعزيز سلاسل القيمة العالمية، كما تساهم هذه الشركات في تحسين بيئة الاعمال في الدول المستضيفة، وهذا من خلال توفيرها لفرص العمل الى جانب زيادة الإنتاجية، مما يؤدي الى تعزيز وتنمية النمو الاقتصادي.²

تساهم الشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عدة آليات رئيسية، تشمل:

1. نقل رؤوس الأموال: تعمل الشركات متعددة الجنسيات على نقل رؤوس الأموال الى الدول النامية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، اذ تعتبر هذه الاستثمارات مصدرا رئيسيا لتمويل المشاريع المحلية، مما يساعد في تحسين البنى التحتية وزيادة القدرات الإنتاجية.³ كما ان هذه الشركات توفر فرص العمل، مما يعزز من مستوى المعيشة في الدول المستضيفة.⁴

¹ عبد السلام ابو قحف، مقدمة في الاعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص ص : 285-288.

² السعيد بوشلول، سعاد جرمون، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دراسة قياسية لمجموعة من الدول النامية في الفترة: 2000-2017، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 2، 2020، ص: 455.

³ السيد وليد عباس جبر، احمد حسين جلاب، صور الاستثمار الأجنبي المباشر ومجالاته، مجلة القري للعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 10، 2014، ص: 197.

⁴ عباس غالي الحديثي، خالد حمد بن عمر، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على التنمية المستدامة في افريقيا: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 1، 2006، ص ص : 26-41.

2. نقل التكنولوجيا: تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم وسائل نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية، حيث تساهم في تحسين القدرات التكنولوجية من خلال إبرام عقود نقل التكنولوجيا، مما يساعد على تطوير الصناعات المحلية وزيادة الكفاءة الإنتاجية.¹ كما أن هذه الشركات تقدم التدريب والتطوير للموارد البشرية المحلية، مما يعزز من مهارات العمالة.²
3. تعزيز سلاسل القيمة العالمية: تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز سلاسل القيمة العالمية، تعمل على تحسين كفاءة الإنتاج وتوسيع نطاق الأسواق، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للاقتصادات المحلية.⁴ كما أن هذه الشركات تساعد في تحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يعزز من القدرة التنافسية للدول المستضيفة.
4. تحسين بيئة الأعمال: تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تحسين بيئة الأعمال من خلال تطبيق معايير الحوكمة الجيدة وتعزيز الشفافية. إذ تعمل على تطوير الأنظمة التنظيمية والقانونية، مما يسهل من إجراءات الاستثمار ويعزز ثقة المستثمرين.⁵ كما أن هذه الشركات تلعب دوراً في تعزيز الابتكار من خلال استثمارها في البحث والتطوير.⁶
5. التأثير على السياسات الاقتصادية: تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على السياسات الاقتصادية للدول، وهذا من خلال الضغط من أجل تحسين بيئة الاستثمار وتبني سياسات ملائمة، حيث تساهم في تشكيل السياسات الاقتصادية من خلال تقديم المشورة والدعم الفني للحكومات.⁷ كما أن وجود هذه الشركات له دور في تعزيز التنافسية في السوق، الأمر الذي يدفع الحكومات لتحسين من سياساتها الاقتصادية بهدف جذب المزيد من الاستثمارات.⁸

¹ سندية راشد الحمادي، محمد مرسي عبده، الالتزام بنقل المعرفة الفنية السرية في عقود نقل السيطرة التكنولوجية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 19، العدد 2، يونيو 2022، ص: 200.

² سامي ذياب محل، ناجي حسن احمد، اثر شخصية المدير الدولي في تعزيز الأداء التكنولوجي للشركات متعددة الجنسية دراسة استطلاعية في شركة زين العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 54، جوان 2021، ص ص: 335-340.

³ يعقوبي محمد، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على رصيد الحساب الجاري: دراسة قياسية على عينة من الاقتصادات خلال الفترة 2000-2015، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد 2، جوان 2022، ص ص: 60-41.

⁴ محمد حمداني، الذكاء الاقتصادي سيرورة محددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، جانفي 2013، ص ص: 7-22.

⁵ مها بنت سعد الصالح، حوكمة نظام الشركات السعودي 1443هـ في ضوء رؤية 2030 وأثره على جذب الاستثمارات واستقرار الاقتصاد السعودي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار 56، ديسمبر 2023، ص ص: 74-80.

⁶ محمد حمداني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-12.

⁷ عقيل حسين عباس حمد الحرياي، دور الدبلوماسية الاقتصادية في التفاعلات الدولية للصين إنموذجا، مجلة كلية الامام كاظم، المجلد 8، العدد 4، كانون الأول، 2024، ص: 150.

⁸ مها بنت سعد الصالح، حوكمة نظام الشركات السعودي 1443هـ في ضوء رؤية 2030 وأثره على جذب الاستثمارات واستقرار الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

6. تعزيز الاستدامة: تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تعزيز الاستدامة من خلال تبني ممارسات تجارية مسؤولة، حيث تساهم في تطوير مشاريع من شأنها تعزيز التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة¹، مما يساهم في تحسين الصورة العامة للدول المضيفة.² كما أن هذه الشركات لها دور كبير في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم المشاريع المجتمعية.³ وما سبق يتضح جلياً أن الشركات متعددة الجنسيات تلعب دوراً حاسماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أنها تساهم في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا وتعزيز سلاسل القيمة العالمية، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات فعالة لضمان

المبحث الثاني: تحليل تطور وتقييم الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

بعد استعراض المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المبحث الأول، ينتقل هذا البحث إلى تحليل تطور هذا الاستثمار في الدول العربية. يُعدّ فهم ديناميكيات هذا التطور أمراً بالغ الأهمية لفهم مسار التنمية الاقتصادية في المنطقة، وتحديد العوامل المؤثرة على جاذبية هذه الدول للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى استشراف التوجهات المستقبلية.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد للدول العربية

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الأساسية التي تساهم في نمو الاقتصادات وتعزيز التكامل العالمي، في هذا المطلب، سنركز على تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية، والتي تعكس جاذبيتها الاقتصادية، بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها، والتي تظهر إلى أي مدى شاركت في الأسواق الدولية، هذا التحليل يساعد في فهم دور الدول العربية في الاقتصاد العالمي والتحديات التي تواجهها في جذب وتوجيه الاستثمارات.

أولاً: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية للفترة 1990-2023

1. الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد **Inward**: تُعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (FDI Inward)

بالتدفقات الاستثمارية من كيانات أجنبية إلى اقتصادات محلية، مُحَقَقَةً بذلك تدفق رأس مال أجنبي. تشمل هذه الاستثمارات عمليات الاندماج والاستحواذ، أو إنشاء عمليات جديدة لشركات أجنبية قائمة. تساهم هذه

¹ عباس غالي الحديثي، خالد حمد بن عمر، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على التنمية المستدامة في أفريقيا: دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص: 28.

² عامر محمد سلمان الجنابي، حسنين كاظم عوجة، تأثير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في استمرارية المصارف-بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 17، العدد 3، 2021، ص: 308-333.

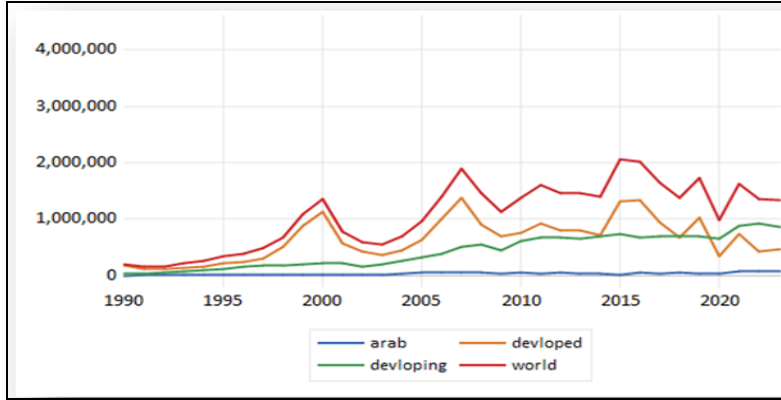
³ عباس غالي الحديثي، خالد حمد بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأسيس النظري وواقع الأداء في الدول العربية

لاستثمارات في تحسين الاقتصادات المحلية عبر جلب رؤوس الأموال، ونقل التقنيات الحديثة، وخلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية. باختصار، تُعتبر الأموال الأجنبية الداخلة إلى الاقتصاد المحلي استثمارات واردة.¹

الشكل رقم (3.1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية مقارنة مع دول العالم خلال الفترة 1990-2023:

(مليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد بيانات البنك الدولي. انظر الملحق رقم(1)

يظهر من خلال الشكل البياني تحولا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من عام 1990-2023، حيث يظهر جليا تزايد أهمية الدول النامية كوجهات للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد عام 2018، إذ أنه وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) شهدت الدول المتقدمة انخفاضا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة سنة 2018، حيث بلغت نسبة التراجع 27%،² واستمر هذا الانخفاض في عام 2022 ليصل الى 36.7%، على عكس الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بنسبة 4% في عام 2022 لتصل لمستوى قياسي، حيث بلغ 916 مليار دولار³، وقد توزعت هذه الاستثمارات بشكل متفاوت مع نمو ملحوظ في أمريكا اللاتينية بنسبة 51.2%. وهذا ما يفسر التفاوت من خلال المنحنى بين الدول النامية والمتقدمة بعد سنة 2018.

وبتحليل تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة والنامية ارتأينا الى تقسيم الفترة إلى مراحل استناداً إلى هذه الأحداث يمكن أن يساعدنا على فهم تأثير التحولات الاقتصادية والسياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال هذه الفترات المختلفة. وهذا بالاعتماد على الشكل والملحق رقم(1)

¹ د. محمد إسماعيل جمال قاسم حسن كريم زايد، الاستثمار الأجنبي المباشر سلسلة كتيبات تعريفية العدد (41) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2022، ص ص: 5-6.

² UNCTAD World Investment Report 2019. INVESTMENT AND THE DIGITAL ECONOMY. P:03. 2

³ WAIPA. "FDI Trends 2019." Accessed November 7, 2024. <https://waipa.org/waipa-articles/fdi-trends2019/>.

أ. الفترة 1990-2000: فترة ما بعد الحرب الباردة وإعادة الهيكلة الاقتصادية

1990: بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية 1 280,3 مليون دولار، بينما كانت التدفقات العالمية 204 887,7 مليون دولار، هذا ما يظهر ان حصة الدول العربية من الاستثمارات العالمية كانت ضئيلة جدا، بنسبة لا تتجاوز 0,62%، بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي استقطبت 171279,5 مليون دولار، والدول النامية التي جذبت 33608,2 مليون دولار، اذ كان نصيب الدول العربية متواضعا جدا؛

1995: انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى 2817,5 مليون دولار، في الدول العربية بينما شهدت التدفقات العالمية زيادة الى 142,7345 مليون دولار، مع حصة الدول المتقدمة 228 407,0، والدول النامية 116 735,7 مليون دولار، حصة الدول العربية من الاستثمارات العالمية كانت اقل من 1%، مما يدل على تراجع جاذبية المنطقة للاستثمارات مقارنة بالدول الأخرى.

2000: شهد هذا العام زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، حيث بلغت 5 930,2، ورغم هذه الزيادة، كانت التدفقات العالمية 1356 685,1 م دولار، مع نصيب كبير للدول المتقدمة 1133 973,8 م دولار، والدول النامية 222 711,3 مليون دولار، ومنه فنصيب الدول العربية لايزال متواضعا، اذ يبلغ حوالي 0,44%، من اجمالي الاستثمارات العالمية.

ويمكن تقسيم الاتجاه الزمني الى ثلاث مراحل:

1990-1993: نمو تدريجي وان كان بطيئا، يعزى الى تحسن الظروف الاقتصادية في بعض الدول؛

1994-1996: تراجع ملحوظ يعزى الى عوامل سياسية واقتصادية سلبية، مثل عدم الاستقرار في بعض المناطق؛

1997-2000: انتعاش نسبي، لكنه لم يكن كافيا لمواكبة النمو العالمي السريع، مما يدل الى استمرار التحديات الهيكلية.

إذن مما سبق:

الدول المتقدمة: استمرت في جذب الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، طوال هذه الفترة، فعلى سبيل المثال: في سنة 2000، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة 1133 973,8 م دولار، أي ما يعادل 83,6%، من التدفقات العالمية، هذا ان دل على شيء فإنما يدل على قوة الاقتصادات المتقدمة، وقدرتها على جذب المستثمرين بسبب استقرارها السياسي والاقتصادي؛

الدول النامية: هي أيضا جذبت تدفقات استثمارية بشكل أكبر بكثير من الدول العربية، ففي 2000، بلغت تدفقاتها 222,711,3 م دولار، وهي أكبر من 37 ضعفا، من التدفقات العربية، وهذا ما يعكس التحسن الذي شهدته بعض الدول النامية في جذب الاستثمارات، خاصة في اسيا وامريكا اللاتينية؛

ب. الفترة 2008-2000: فترة ازدهار النفط وتدفق الاستثمارات

ج. خلال الفترة 2003-2000: نمو تدريجي للاستثمارات العربية رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي، هذا ما يوضح قدرة بعض الدول العربية على جذب الاستثمارات؛

د. 2008-2004: حدثت طفرة كبيرة في التدفقات الاستثمارية العربية، إذ ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 25259,27 م دولار في 2004، ثم إلى 57725,74 في 2006، وفي عام 2007 بلغ 62147,68 م دولار، يرجع هذا بشكل كبير إلى القفزة النوعية التي شهدتها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والذي بلغ 4.28 مليار دولار وهو أعلى مستوى خلال هذا العقد يرجع هذا بشكل كبير إلى القفزة النوعية التي شهدتها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والذي بلغ 4.28 مليار دولار، قبل أن يتراجع إلى 54551,89 م دولار عام 2008¹، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي بدأت منتصف عام 2007؛ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدورها بلغت 1889474,12 م دولار عام 2007 قبل أن تعاود الانخفاض 2008.

- بالنسبة للدول المتقدمة: استمرت في جذب الحصة الأكبر من الاستثمارات العالمية خلال هذه الفترة، إذ استحوذت على 900473,05 م دولار، عام 2008، مما يعكس قوة اقتصاداتها على الرغم من الأزمة؛

- الدول النامية: تحسنت قدرتها في جذب الاستثمارات العالمية، إذ بلغت 554126,52 م دولار، على الرغم من الدول العربية كانت جزءا من هذه الزيادة، إلا أن بعض الدول النامية في اسيا وامريكا اللاتينية مثل الصين، البرازيل، الهند، كانت هي المحرك الرئيسي لهذا النمو.

ومنه خلال هذه الفترة شهدت الدول العربية، نموا قويا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا النمو مدفوع بالإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، ومع ذلك لا تزال الفجوة ظاهرة أمام الدول العربية والمتقدمة والنامية.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، ص: 47.

ويعود هذا الارتفاع لأسباب نذكر منها:

- تم تعديل الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من الدول العربية، بهدف زيادة مرونتها وجذب العديد من الاستثمارات خاصة في قطاع الخدمات المالية والعقارية، وقد لعبت خصخصة هذه القطاعات دورا محوريا في هذا الصدد؛

- شهدت العديد من الدول تحسنا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة؛

- ساهم ارتفاع أسعار النفط في جذب استثمارات كبيرة في قطاعي النفط والغاز، والصناعات والخدمات المرتبطة بهما؛

- شهدت الدول المصدرة للنفط ازدهارا اقتصاديا أدى الى ابرام العديد من الصفقات الخاصة بالاندماج والاستحواذ الضخمة عبر الحدود الدولية.¹

هـ. الفترة 2009-2014 الازمة المالية العالمية والربيع العربي: في عام 2009، بلغت نسبة التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 3.72%، من إجمالي التدفقات العالمية، اذ كانت الدول المتقدمة المسؤولة على 61.60%، من هذه التدفقات، بينما اجتذبت الدول النامية 38.40%، وفي عام 2014، شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية 1.8% من التدفقات العالمية، استحوذت الدول المتقدمة على 50.8%، من التدفقات العالمية، في حين حصلت الدول النامية على 49.2%، من حصة التدفقات العالمية.

- تحليل الفجوات بين الدول العربية والدول المتقدمة والدول النامية

الدول المتقدمة: شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المتقدمة بعض التعافي، بعد الازمة المالية العالمية، اذ ارتفعت التدفقات من 700596,37 م دولار عام 2009، الى 710455,95 م دولار عام 2014؛

الدول النامية: ازدادت حصتها من الاستثمارات العالمية بشكل ملحوظ، اذ ارتفعت التدفقات من 436,788.66 م دولار في 2009، الى 686,938.17 م دولار في 2014، مما يبرز جاذبية الأسواق النامية، هذا النمو في الدول كان اسرع في النمو في الدول العربية.

خلال الفترة 2009-2014: شهدت الدول العربية تراجعا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من الانتعاش الاقتصادي العالمي، بعد الازمة المالية العالمية، التوترات السياسية "الربيع العربي" والاعتماد على النفط، كانا من الأسباب الرئيسية التي أدت الى هذا التراجع.

¹ عبد الحق طير، محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر دراسة مقارنة مع الدول العربية 1995-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017-2018، ص: 65.

و. الفترة 2015-2019 مرحلة التعافي والنمو بعد الأزمات:

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية 21324,84 م دولار عام 2015، بينما كانت التدفقات العالمية 2,049,899.36 م دولار، بهذا كانت حصة الدول العربية %1.04، من الاستثمارات العالمية؛

تشير البيانات الى نمط متقلب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، فقد شهدت زيادة كبيرة عام 2016، تلتها انخفاضات عامي 2017 (1.88% من إجمالي التدفقات العالمية) و 2019، (%2.08 من إجمالي التدفقات العالمية)، ثم زيادات أخرى عام 2018 (3,14% من إجمالي التدفقات العالمية)، وعلى الرغم من هذه الزيادات، ظلت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية منخفضه نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة، متذبذبة بين %1.04 و %3.14.

ز. مرحلة 2020-2023 جائحة كوفيد وتعافي الاقتصاد

يظهر تحليل التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة 2020-2023، تباينا ملحوظا في الأداء مقارنة بدول العالم بشكل عام، إضافة الى الدول المتقدمة والدول النامية، إذ في 2020 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية 67638,75 م دولار، وهو ما قيمته %3.38 من إجمالي الاستثمارات العالمية، مما يعكس وضعاً ضعيفاً، نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية، وتأثير جائحة كوفيد 19، حيث شهدت أيضا الدول النامية تضرراً بشكل كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تراجعت بنسبة 45% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و 16% في إفريقيا، في المقابل زادت التدفقات إلى آسيا بنسبة¹ 4%، في عام 2021 ارتفعت هذه النسبة إذ بلغت 64104,66 م دولار، وهو ما قيمته %3.95، مما يشير إلى تحسن طفيف في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية تراجعاً طفيفاً بمعدل 3% لتبلغ 54 مليار دولار خلال العام 2022 وفق تقديرات الأونكتاد، لتمثل %5.9 من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية والبالغة 916.4 مليار دولار و %4.2 من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.3 تريليون دولار لنفس العام.

2

وفي عام 2022 ارتفعت قيمته الى 77357,80 م دولار، بنسبة 5,7%، من إجمالي الاستثمارات العالمية، مما يدل على تحسن ملموس في جذب الاستثمارات الأجنبية، وفي عام 2023 سجلت الدول العربية ما قيمته 67638,75 م دولار، أي نسبة %5,08، من إجمالي الاستثمارات العالمية، مع تراجع طفيف مقارنة بالسنة الماضية.

ومن خلال تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2024، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية بمعدل 12.4% الى 67.7 مليار دولار خلال 2023 بحصة بلغت 7.8% من مجمل التدفقات الواردة الى الدول النامية،

¹ الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2021 الاستثمار في انتعاش مستدام، ص ص: 2-3.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2023، ص: 7.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأسيس النظري وواقع الأداء في الدول العربية

و5.1% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.3 تريليون دولار، وواصلت التدفقات الواردة الى الدول العربية تركيزها الجغرافي خلال 2023، حيث استحوذت خمس دول على 95.2% من اجمالي التدفقات وهي الامارات، السعودية، مصر، البحرين، وسلطنة عمان، بقيادة الامارات والتي استقطبت 30.7 مليار دولار بحصة 45.5%، حلت البحرين رابعا باستقطابها 6.8 مليار دولار وبحصة تجاوزت 10% من الإجمالي، تلتها سلطنة عمان بقيمة 4.7 مليار دولار ثم الكويت بـ 2.1 مليار دولار وحصة 3.1%.

رغم الجهود المبذولة لتعزيز بيئة الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات، إلا أن حجم الاستثمارات في الدول العربية ظلّ أقل بكثير من نظيره في الدول المتقدمة، مما يُبرز تحديات متواصلة تواجه المنطقة. لتعزيز جاذبية الاستثمار، تُبرز هذه البيانات الحاجة الملحة إلى إصلاحات هيكلية شاملة، تركز على تعزيز الاستقرار السياسي، وتطوير البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات، لجذب استثمارات أجنبية مباشرة تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

بعد إجراء تحليل شامل لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في الدول العربية، مقارنة على مستوى العالم فضلا عن مقارنة بين الدول المتقدمة، والنامية، ستتضمن الدراسة أيضا تحليل كل دولة على حدى، بهدف تحديد حجم التدفقات الوارد.

2. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة 1990-2023

يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من 1990 إلى 2023، حيث يعكس هذا التطور مدى جاذبية الاقتصادات العربية للاستثمارات الدولية. في هذا التحليل، سنستعرض تطور هذه التدفقات من خلال الجدول رقم (3.1).

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأسيس النظري وواقع الأداء في الدول العربية

الجدول رقم(3.1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة 1990-2023

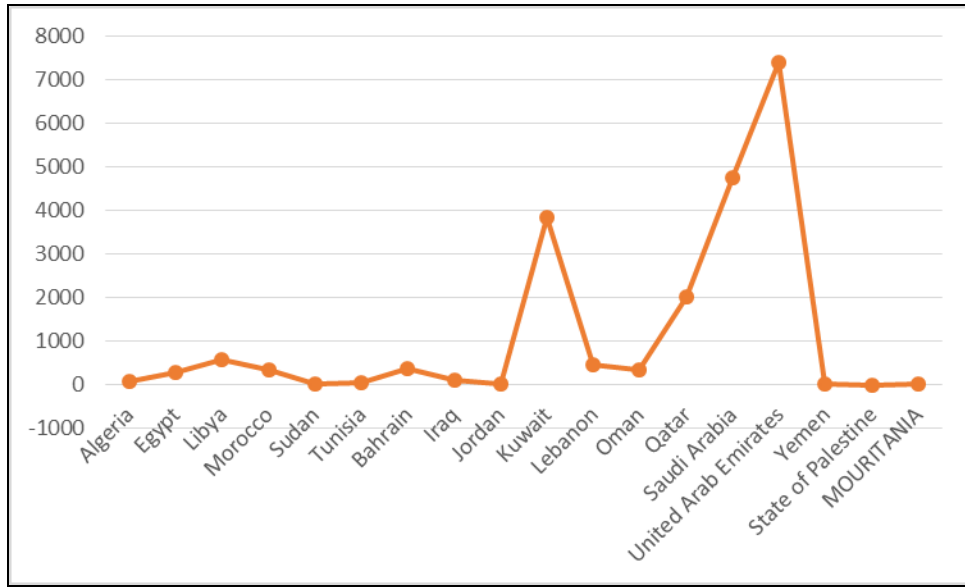
الوحدة (مليون دولار امريكي)

الدولة	1990	2000	2005	2010	2015	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	40,0	280,1	1 145,6	2 301,2	- 584,5	1 381,8	1 139,7	869,7	254,7369	1 216,3
مصر	734,0	1 235,4	5 375,6	6 385,6	6 925,2	9 010,0	5 851,8	5 122,0	11399,9	9 840,6
ليبيا	158,9	141,0	1 038,0	1 909,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0	0,0
المغرب	165,0	422,0	1 654,0	1 573,9	3 254,8	1 720,0	1 419,2	2 266,5	2260,0894	1 094,6
السودان	- 31,1	392,2	1 617,1	2 063,7	1 728,4	825,4	716,9	522,9	573,5	548,2
تونس	88,7	779,5	783,1	1 512,5	1 002,7	844,8	652,1	660,2	713,68733	768,0
البحرين	- 182,9	363,6	1 048,7	155,9	64,9	1 548,1	1 021,4	1 779,2	2760,37234	6 839,6
العراق	- 6,8	0,0	515,3	1 396,2	-7 574,2	-3 508,2	-2 859,1	-2 637,0	-2088,2	-5 273,3
الأردن	37,7	913,3	1 984,5	1 688,6	1 600,3	729,7	760,3	621,8	1251,40845	842,8
الكويت	5,6	16,3	233,9	1 304,6	310,6	350,7	239,7	567,2	757,70449	2 112,7
لبنان	6,5	993,5	3 321,5	3 708,4	2 159,3	1 905,4	1 606,9	599,8	526,8388	655,4
عمان	142,3	83,2	1 538,0	1 243,2	-2 171,7	1 937,6	1 914,2	8 793,2	5479,84395	4 745,4
قطر	4,9	251,6	2 500,0	4 670,3	1 070,9	-2 812,6	-2 434,1	-1 093,4	76,0989	- 474,2
السعودية	312,0	183,0	12 097,3	4 878,9	3 970,6	3 079,2	1 621,3	23 111,9	28055,0826	12 319,0
سوريا	40,0	270,0	583,0	1 469,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0	0,0
الإمارات	- 115,8	- 506,3	10 899,9	8 796,8	8 550,9	17 874,7	19 884,5	20 667,1	22736,56	30 687,5
اليمن	- 130,9	6,4	- 302,1	188,6	- 15,4	- 371,0	0,0	0,0	0	0,0
فلسطين	0,0	62,0	46,5	206,3	102,9	131,9	79,7	353,5	232,94116	35,3
جيبوتي	0,1	3,3	22,2	36,5	124,0	175,0	158,2	168,0	190,85427	137,0
موريتانيا	6,7	40,1	811,9	130,5	502,1	886,9	930,5	1 063,5	1418,88283	873,4
الصومال	5,6	0,3	24,0	112,0	303,0	447,0	534,0	601,0	636,0	676,5

المصدر: :<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx> :Unctadstat

شوهدت: 2024/10/24 على الساعة 15:05

الشكل رقم (4.1): متوسط تدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة 1990-2023



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (3.1).

- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر للدول العربية مقارنة مع دول العالم خلال الفترة 1990-2023:

تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية انطلاقاً من الجدول رقم (3.1) والرسم البياني رقم (4.1) يظهر التفاوت الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يظهر جلياً التفاوت الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين العربية خلال الفترة 1990-2023، حيث ان هذه التفاوتات تعكس اختلافات بين الدول في مختلف السياسات الاقتصادية، بيئات الاعمال، بالإضافة الى الاستقرار السياسي.

تصدرت الامارات العربية المتحدة الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية وهذا راجع إلى الإصلاحات القانونية والتجارية التي تضمنت السماح بالتملك الأجنبي الكامل في بعض القطاعات خارج المناطق الحرة، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة حيث حدثت قفزة من نوعها من سنة 2021 حيث كانت قيمة الاستثمارات تقريبا 21 مليار الى 30 مليار دولار سنة 2023، مدعومة بمبادرات مثل مبادرة NEXTGEN FDI، وهذا بهدف جذب شركات التكنولوجيا العالمية، بالإضافة الى مشاريع تطوير البنية التحتية والطاقة المتجددة.¹

تعاني الدول مثل فلسطين والسودان من ضعف البنية التحتية وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، الامر الذي جعلها أقل جاذبية للاستثمارات الأجنبية مقارنة بالدول المجاورة الأكثر استقراراً وتنظيماً.

¹ UNCTAD Investment Policy Monitor, accessed November 1, 2024

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

وفي سنة 2023 سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً في ثماني دول عربية، وكان أعلى معدل نمو في الجزائر بنسبة 377.5%، مقارنة بعام 2022، تلتها الكويت بنسبة 178.8% ثم البحرين بنسبة 147% وأخيراً الإمارات بنسبة 35% يظهر من خلال التحليل أن الدول ذات السياسات المرنة والإصلاحات الاقتصادية، مثل الإمارات والسعودية، تفوقت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، على العكس من ذلك الدول التي تعاني من صراعات داخلية أو غياب الإصلاحات الاقتصادية الفعالة، مثل ليبيا واليمن عانت من ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

3. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 1990-2023

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من 1990 إلى 2023، مما يعكس زيادة مشاركة هذه الدول في الأسواق العالمية ونقل رؤوس الأموال إلى الخارج. في هذا التحليل، سنستعرض تطور هذه التدفقات من خلال الجدول رقم (4.1).

الجدول رقم (4.1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 1990-2023.

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

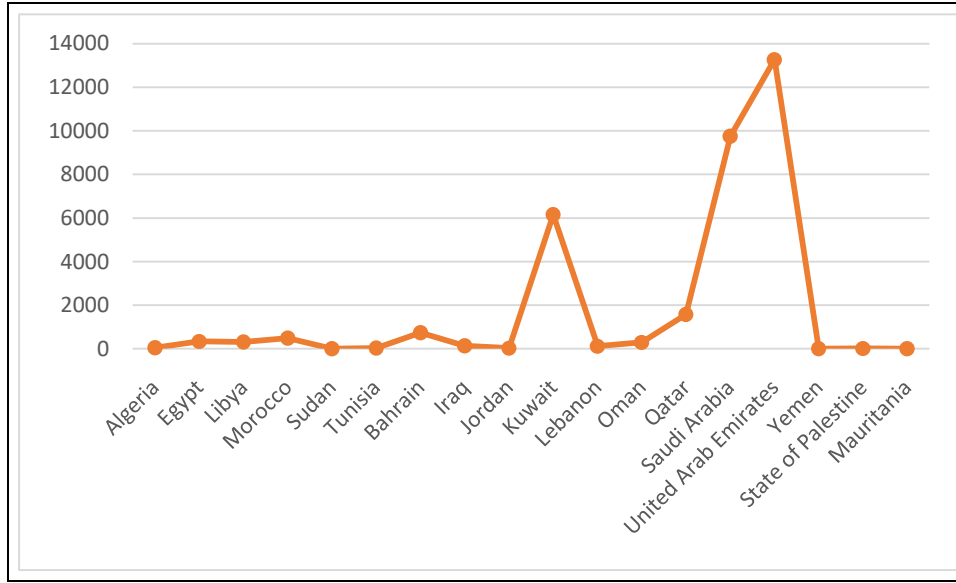
الدولة	1990	2000	2005	2010	2015	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	4,7	13,7	- 20,2	220,5	103,2	31,0	14,7	- 51,5	85,1	83,5
مصر	12,0	51,2	92,0	1 175,5	181,7	405,0	326,5	367,0	341,8	390,4
ليبيا	105,2	98,0	128,0	2 722,0	394,8	376,5	- 487,2	- 55,4	50,0	- 164,2
المغرب	13,0	58,5	74,6	588,8	653,3	893,0	458,4	644,5	640,9	836,0
الكويت	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	54,2	0,0	0,0
تونس	0,3	27,0	12,3	74,1	31,1	21,8	43,4	35,1	53,2	39,6
البحرين	25,0	9,6	1 135,4	334,0	3 191,0	- 197,1	- 205,1	64,4	1 947,9	1 113,0
العراق	0,0	0,0	88,7	124,9	147,7	194,2	147,2	134,6	238,3	278,7
الأردن	- 31,5	8,6	163,2	28,5	1,0	43,4	26,3	15,9	- 15,8	64,2
الكويت	- 239,2	- 303,2	5 141,8	5 889,8	5 367,2	- 2 696,3	7 931,5	4 666,1	24 613,0	11 189,4
لبنان	- 16,0	137,9	715,5	486,8	660,2	344,8	28,9	- 1 338,8	66,2	72,7
عمان	0,0	0,0	234,0	1 498,0	335,5	- 587,8	- 840,1	1 178,2	944,1	164,9
قطر	2,0	17,7	351,9	1 863,2	4 023,4	4 450,3	2 729,9	159,9	2 383,8	- 191,5
السعودية	- 638,3	1 550,0	- 349,9	3 906,8	5 389,9	14 552,9	5 410,9	24 673,9	26 961,9	16 071,2
الإمارات	- 57,7	423,7	3 750,3	2 015,0	16 691,6	21 226,2	18 937,3	22 546,0	24 833,2	22 328,1
اليمن	0,0	- 8,6	23,6	71,3	4,4	3,3	0,0	0,0	0,0	0,0
فلسطين	0,0	218,1	- 42,5	- 84,4	- 73,3	56,5	59,1	- 58,0	13,3	36,0
موريتانيا	0,0	0,0	2,0	16,8	0,0	0,0	6,0	5,4	3,0	0,1

المصدر: Unctadstat :<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx>.

شوهدت: 2024/10/24 على الساعة 15:05

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024، ص: 9.

الشكل رقم (5.1): متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 1990-2023



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4.1).

يظهر الشكل البياني (5.1) والجدول (4.1) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 1990-2023، حيث تظهر البيانات نمطا من التباين في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ يمكن ملاحظة ان التدفقات الاجمالية من الدول العربية تتزايد تدريجيا مع مرور الوقت رغم وجود بعض الانخفاضات في سنوات محددة، يعود هذا النمو العام الى تنامي دور بعض الدول في الاقتصاد العالمي، اذ حققت بعض الدول مثل الامارات والسعودية نموا كبيرا، الامارات المتحدة شهدت نموا واضحا خلال هذه الفترة، وتعتبر اكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة، بارتفاع في قيمة الاستثمارات الصادرة 57.7- مليار دولار سنة 1990، الى قيمة 22328.1 مليار دولار سنة 2023، الامر الذي يشير الى زيادة الاستثمارات الخارجية بمرور الوقت، السعودية أيضا أظهرت ارتفاعا ملحوظا وتعتبر ثاني اكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية، مع نمو كبير خاصة منذ عام 2015.

قطر شهدت أيضا نموا سريعا منذ سنة 2010، إذ أنها استثمرت في مجالات عدة أهمها المجال الرياضي، هذا الامر مدفوع برغبتها في توسيع نفوذها الاقتصادي.

الكويت رغم تذبذب التدفقات، الا انها تبقى واحدة من الدول المستثمرة بشكل كبير، مدعومة بالصناديق السيادية التي تساعد على توجيه الاستثمارات خارجيا.

الأردن وتونس: تظهر تدفقات استثمارية محدودة نسبيا، لكنها تسعى للاستثمار الخارجي لتوسيع مصادر الدخل

أما الدول ذات الاستثمارات السلبية ام المتقلبة فتشهد ليبيا تقلبات حادة وسلبية في بعض السنوات، خاصة في بعض السنوات، وهذا راجع الى الوضع السياسي والأمني الذي اثر سلبا على قدرتها على الاستثمار في الخارج، حيث سجلت ليبيا انخفاضا كبيرا سنة 2020 بقيمة 487.2-

الجزائر: تشهد الجزائر أيضا تدفقات منخفضة او سلبية في بعض السنوات، مع ارتفاع سنتي 2022 و. 2023

1.3 تحليل تأثير الازمات العالمية والإقليمية:

أ. الأزمة المالية العالمية 2008-2009: أثرت هذه الأزمة على معظم الاقتصادات، بما في ذلك الاقتصادات العربية، حيث شهدت بعض الدول انخفاضا في تدفقات الاستثمارات.

ب. جائحة كوفيد 19, 2019-2020: تأثرت التدفقات الاستثمارية بشكل كبير، حيث شهدت دولاً مثل ليبيا، قطر والسعودية تراجعاً ملحوظاً في هذه الفترة، نتيجة للركود الاقتصادي العالمي وتعطل سلاسل الامداد والتجارة الدولية.

ج. التوترات الإقليمية: تؤدي الصراعات والنزاعات الداخلية في بعض الدول مثل العراق، ليبيا وسوريا الى تراجع استثماراتها الخارجية، بل وأحيانا الى تسجيل تدفقات سلبية.

يظهر التحليل ان تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية، قد شهدت نموا كبيرا منذ 1990، هذا النمو مدفوع بزيادة عائدات النفط والتوجه نحو التنوع الاقتصادي، كما ان الدول العربية باتت تبحث عن أسواق جديدة للاستثمار بهدف تنويع مصادر دخلها، وخاصة السعودية، الامارات وقطر.

المطلب الثاني: تحليل مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

بعد أن قمنا بتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد في الدول العربية، ومقارنته مع بقية دول العالم، أصبح من الضروري فهم العوامل التي تؤثر في جاذبية هذه الدول للاستثمارات الأجنبية، في هذا الاطار، يعتبر مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لتقييم مدى قدرة الدول العربية على استقطاب هذه الاستثمارات، يعتمد هذا المؤشر على مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر البنية التحتية، ومؤشر المؤسسات والحوكمة الرئيسية، مما يساعدنا في تفسير التباينات بين الدول العربية، فيما يخص جذبها للاستثمارات الأجنبية، هذا ما يتيح لنا رؤية أوضح للفرص والتحديات التي تواجه هذه الدول في تعزيز جاذبيتها الاستثمارية.

أولاً: مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتألف مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاثة مكونات رئيسية تتمثل في: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر البنية التحتية، ومؤشر المؤسسات والحوكمة الرئيسية، يقاس كل مؤشر من هذه المؤشرات الفرعية بعدد من المتغيرات، اذ يعطى لكل متغير وزن

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

يعكس أهميته في تحديد مستوى المؤشر الفرعي. إذ يعتبر المؤشر العام للجاذبية الاستثمار هو انعكاس مركب لهذه المؤشرات الفرعية الثلاث، مع مراعاة الوزن المخصصة لهم، يوفر هذا النهج تقييماً شاملاً لمدى بيئة وجاذبية الاستثمار في أي دولة.¹

1. **مؤشر الحكومة الرشيدة:** يتكون هذا المؤشر من ثلاثة متغيرات، متمثلة في فعالية الحكومة، سيادة القانون، الفساد الإداري، وتتراوح قيمة كل متغير بين -2.5 و 2.5.²

الجدول رقم (5.1): المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحكومة الرشيدة للدول العربية للفترة 2016-2022.

البلد	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الإداري	القيمة	الترتيب
الأردن	0,17	0,37	0,64	0,31	10
الامارات	1,41	0,99	1,52	1,31	2
البحرين	0,43	0,59	0,22	0,41	7
تونس	-0,12	0,36	0,06	0,02	15
الجزائر	-0,51	-0,8	-0,5	-0,61	20
السعودية	0,348	0,46	0,46	0,4	8
السودان	-1,53	-1,21	-1,38	-1,38	23
العراق	-1,24	-1,77	-1,44	-1,44	24
عمان	0,14	0,61	0,49	-1,8	9
قطر	0,88	1,01	1,15	1,01	4
الكويت	-0,08	0,28	-0,29	0,09	11
لبنان	-0,8	-0,86	-1,01	-0,9	22
ليبيا	-0,08	-1,86	-1,58	-1,73	25
مصر	-2,03	-0,35	-0,5	-0,457	19
المغرب	0,12	-0,27	-0,089	-0,09	16
موريتانيا	-0,72	-0,65	-0,7	-0,69	21
اليمن	-2,04	-1,8	-1,66	-1,8	26

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السابع 2023، ديسمبر 2023، ص: 34.

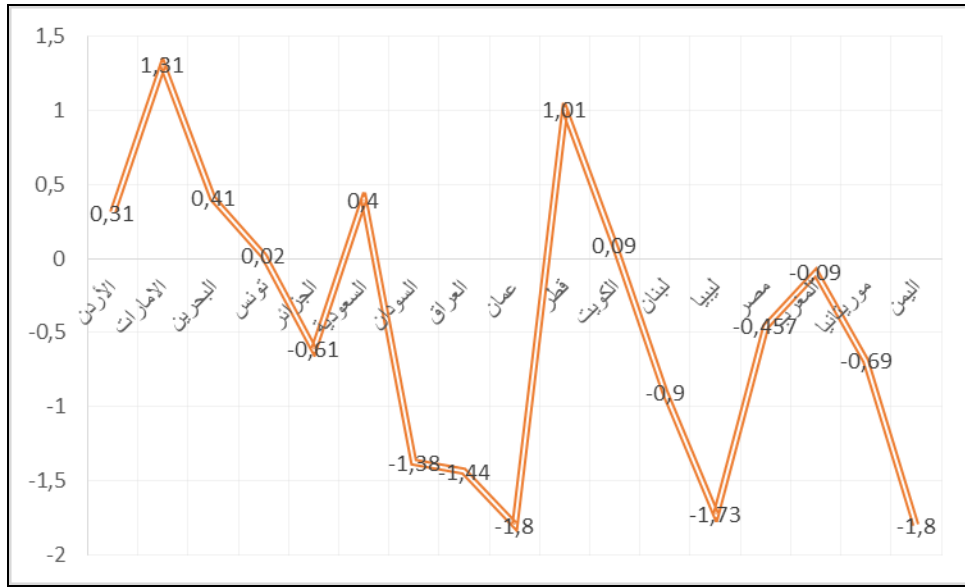
تقرير تنافسية الاقتصادات العربية العدد الرابع 2020، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات، ديسمبر 2020، ص: 26.

¹ صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السابع 2023، ديسمبر 2023، ص: 30.

² تقرير تنافسية الاقتصادات العربية العدد الثاني 2017، صندوق النقد العربي، 2017، ص: 36.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

الشكل رقم (6.1) : قيمة مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول(5.1).

تصدر الامارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية في مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة، حيث حققت قيمة كلية بلغت 1.31، الامر الذي يعكس مستوى عال من الكفاءة المؤسسية، كما تظهر الإمارات أداء قويا في المؤشرات الفرعية، إذ سجلت 1.41 في فعالية الحكومة، ما يشير الى قدرتها الكبيرة على تنفيذ السياسات العامة بالكفاءة، كما حققت 0.99 في سيادة القانون، الامر الذي يعكس نظاما قانونيا متماسكا وموثوقا، أما فيما يخص مؤشر مكافحة الفساد الإداري، فسجلت 1.52، مما يدل على نجاح ملموس في تقليص مستويات الفساد، تليها قطر التي سجلت قيمة كلية قدرت ب 1.01، ويظهر هذا في مؤشرات فعالية الحكومة وسيادة القانون ومكافحة الفساد، حيث سجلت قيم 0.88، و 1.01 و 1.15 على التوالي، مما يعزز مكانتها كدولة ذات مؤسسات حكومية ونظام قانوني فعال.

في مرتبة أدنى، تأتي البحرين وعمان بقيم كلية بلغت 0.41 و 0.4 على التوالي، مع أداء جيد نسبيا في سيادة القانون ومكافحة الفساد، إذ سجلت البحرين قيم 0.59 في سيادة القانون و 0.22 في مكافحة الفساد، وحققت عمان 0.61 و 0.49 في نفس المؤشرات، ما يعكس نجاحا ملحوظا في تقوية النظام القانوني، وبالنسبة لدولة الادن حققت قيمة كلية بقيمة 0.31، إذ أنها أظهرت أداء جيدا في مكافحة الفساد الإداري إذ بلغت قيمته 0.64، وقيمة متوسطة في فعالية الحكومة قدرت ب 0.17، الامر الذي يشير الى توازن في الأداء المؤسسي، لكنه يبقى اقل من قيم لدول العربية الرائدة.

وفي الفئة المتوسطة فقد برزت كل من تونس، الكويت، المغرب، بقيم كلية تتراوح بين 0.02 و -0.09 و 0.09 على التوالي إذ تعكس هذه الدول أداء متفاوتا في فعالية الحكومة وسيادة القانون، حيث سجلت تونس -0.12 في فعالية الحكومة و 0.36 في سيادة اما المغرب فقد تحصلت على 0.12 و -0.27 بالنسبة لنفس المؤشرات على التوالي، الامر الذي يعكس تباينا في جودة الحوكمة.

في المقابل، تواجه كل من السودان، العراق، ليبيا، الجزائر، واليمن تحديات كبيرة، حيث تسجل هذه الدول قيما سالبة في جل المتغيرات الفرعية، الامر الذي يعكس ازمت مؤسسية كبيرة، فعلى سبيل المثال، سجلت الجزائر قيمة كلية قدرت ب 0,61- بالإضافة الى احتلالها المرتبة 20، كما أحرزت السودان قيمة كلية قدرت ب 1.38- مع فعالية حكومة وسيادة جد ضعيفة بلغت على التوالي قيم 1.53-، و 1.21-، مما يعكس انعدام استقرار في النظام القانوني بالإضافة إلى ارتفاع في قيم الفساد، كانت القيم الكلية في العراق 1.44-، وسجل مؤشر سيادة القانون قيمة سلبية عالية، الامر الذي يعكس تحديات قانونية كبيرة من شأنها التأثير على تحقيق العدالة والشفافية. أما اليمن فسجلت اقل أداء من بين الدول العربية محل الدراسة بقيمة كلية قدرت ب 1.8-، مع قيمة فعالية حكومة متدنية جدا قدرت ب 2.04-، ومستويات كبيرة من الفساد الإداري، مما يوضح عمق الازمت المؤسسية. وبناء على ما سبق، يتضح جليا أن الدول ذات الأداء العالي مثل الامارات وقطر نجحت في بناء مؤسسات قوية وفعالة من شأنها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذا كانت قيم الاستثمارات الأجنبية الوافدة والصادرة بقيم كبيرة، بينما تواجه بعض الدول العربية الأخرى تحديات كبيرة في تفعيل الحوكمة الرشيدة، هذا ما يؤثر على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من مستويات الفساد وضعف سيادة القانون.

2. مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية

يتم تصنيف اقتصاديات الدول وفقا لمستوى الحرية الاقتصادية باستخدام مقياس من 0 إلى 100، اذ يمثل 0 أدنى درجة وتمثل 100 اعلى درجة، وتحسب الدرجة الاجمالية للدولة بأخذ المتوسطات لمستويات حرية اقتصادية مختلفة، مع منح كل منها وزنا متساويا، ويصنف الاقتصاد في الدول بناء على هذا المؤشر كالتالي:

- اقتصاد حر: اذا تراوح المؤشر بين 80 و 100؛
 - اقتصاد حر في الغالب: اذا تراوح المؤشر بين 70 و 79.9؛
 - اقتصاد حر بدرجة معتدلة: اذا تراوح المؤشر بين 60 و 69.9؛
 - اقتصاد غير حر في الغالب: إذا تراوح المؤشر بين 50 و 59.9؛
 - اقتصاد مغلق: إذا تراوح المؤشر بين 0 و 49.9.
- يعكس هذا التصنيف مدى انفتاح الاقتصاد وحرية السوق في كل دولة وفقا لمستوى تطبيق سياسات الاقتصاد الحر.¹

¹ تقرير مؤشر التنافسية الاقتصادية 2023، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت، 2024، ص: 03.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

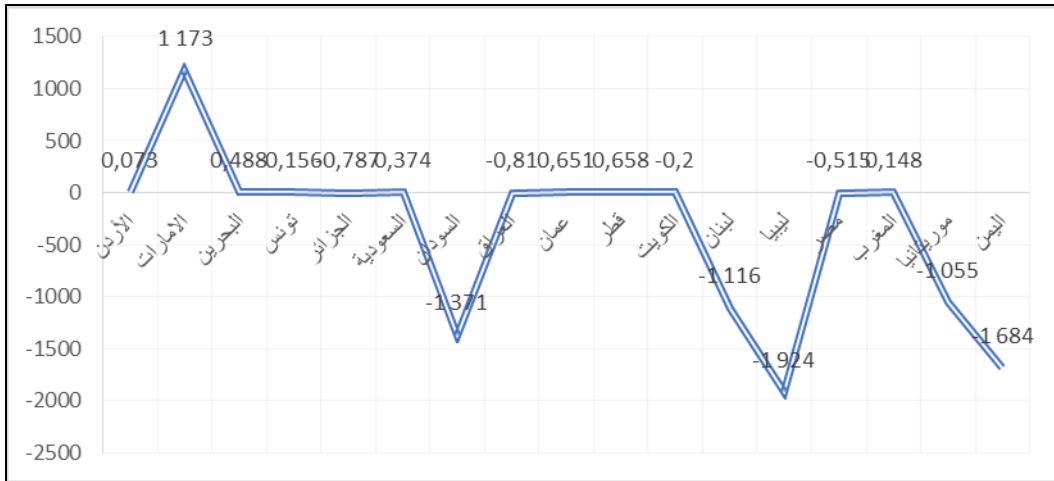
الجدول رقم (6.1): يمثل المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية متوسط الفترة 2019-2022 للدول العربية.

الدول	نزاهة الحكومة	حقوق الملكية	حرية الاعمال	الفعالية القضائية	مؤشر الحرية الاقتصادية	الترتيب
الأردن	0.323	0.279	-0.383	0.341	0.073	14
الإمارات	1.441	1.086	0,991	1.458	1.173	3
البحرين	0.464	0.641	0,357	0.087	0.488	8
تونس	-0,15	-0.010	0,634	-0,122	0.156	11
الجزائر	-0,788	-1.144	-0.427	-0,625	-0.787	20
السعودية	0,364	0.176	0,582	0,876	0.374	9
السودان	-1,252	-1.340	-1.520	-1,577	-1.371	24
العراق	/	-0.683	-0.938	-2.005	-0.810	21
عمان	0,83	0.598	0.517	0.357	0.651	7
قطر	1,092	0.600	0.282	0.419	0.658	6
الكويت	-0,061	-0.151	-0.389	-0.019	-0.200	17
لبنان	-1,149	-0.778	-1.420	-0.977	-1.116	23
ليبيا	/	-1.898	-1.950	-1.425	-1.924	26
مصر	-0,665	-0.580	-0.300	-0.152	-0.515	19
المغرب	-0,245	0.352	0.338	-0.103	0.148	12
موريتانيا	-1,106	-0,807	-0.807	-1.158	-1.055	22
اليمن	/	-1,544	-1.544	-1.480	-1.684	24

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصادات العربية العدد السابع 2023، صندوق النقد العربي، ديسمبر 2023، ص 32

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

الشكل رقم (7.1): مؤشر الحرية الاقتصادي للدول العربية.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6.1).

يظهر من خلال الجدول والشكل البياني، أن دول الخليج، وخاصة الامارات وقطر تتمتع بمستويات عالية من الحرية الاقتصادية وهذا بفضل الاستقرار القانوني وحرية الاعمال، بينما تعاني دول مثل السودان وليبيا واليمن من ضعف كبير في المؤشرات الاقتصادية بسبب التحديات السياسية وضعف النزاهة الحكومية ويمكن تقسيم الدول إلى ما يلي:

أ. **دول ذات اقتصاد حر:** تتمتع الإمارات بأعلى درجات الحرية الاقتصادية بين الدول العربية، مع تصنيف ممتاز في مؤشرات الفعالية القضائية، حرية الاعمال، الى جانب حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، يظهر هذا من خلال نجاحها البارز كمركز مالي وتجاري عالمي، مما يجعلها وجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. **دول ذات اقتصاد حر غالباً:** تأتي البحرين في المرتبة الثامنة مع درجات متوازنة بين المؤشرات الفرعية، لاسيما في مجالات حرية الاعمال وحقوق الملكية، على الرغم من بعض التحديات في الفعالية القضائية، لازالت البحرين تتمتع ببيئة اقتصادية مفتوحة نسبياً، كما حققت أيضاً السعودية درجات متوسطة في مؤشر الحرية الاقتصادية، اذ انها تتمتع بمؤشرات جيدة في حرية لأعمال والفعالية القضائية في الوقت نفسه تواجه بعض التحديات في نزاهة الحكومة وحقوق الملكية، الامر الذي يشير الى وجود فجوات التي من شأنها تحسينها.

ج. **دول ذات اقتصاد حر معتدل:** حققت الأردن درجة متوسطة من الحرية الاقتصادية، اذ يعكس هذا الأداء نزاهة الحكومة الى جانب حقوق الملكية، ومع هذا فان التحديات في الفعالية القضائية وحرية الاعمال تشير الى ان هنالك حاجة لتحسين بيئة الاستثمار.

تونس بدورها أيضاً سجلت درجات إيجابية في حقوق الملكية ونزاهة الحكومة، كما سجلت اداء ضعيفا في بعض المؤشرات مثل الفعالية القضائية.

د. دول ذات اقتصاد غير حر غالبا: سجلت الجزائر درجة منخفضة في مؤشر الحرية الاقتصادية، مع ضعف واضح في حقوق الملكية والفعالية القضائية، هذا ما يعكس بيئة استثمارية تتسم بالتحديات، حيث تكون القيود على الاعمال والحواجز القانونية عائقا على النمو الاقتصادي

مصر أيضا تظهر ضمن هذا التصنيف بسبب ضعف أداء في بعض المؤشرات الفرعية خاصة في حقوق الملكية ونزاهة الحكومة، وعلى الرغم من ذلك هناك بعض المجالات مثل حرية الاعمال التي قد تدعم النمو الاقتصادي بشكل محدود.

هـ. دول ذات اقتصاد مغلق: تأتي السودان في ذيل التصنيف مع مؤشرات سلبية جدا في جميع المجالات، يعكس هذا النظام الاقتصادي المغلق الذي يعاني من ضعف في المؤسسات الحكومية ونقص في الفعالية القضائية، ما يجعل البلاد غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، العراق يعاني أيضا من ضعف شديد في الفعالية القضائية ونزاهة الحكومة، ما يجعل لبيئة الاقتصادية غير مواتية للاستثمار كما انها احتلت المرتبة 21، احتلت لبنان الترتيب 23 وهو ترتيب متأخر مع مؤشرات ضعيفة في نزاهة الحكومة وحقوق الملكية، الامر الذي يعكس الوضع الاقتصادي المتقلب والمشاكل السياسية التي تؤثر على بيئة الاعمال، ليبيا بدورها حصلت على الترتيب 26 فهي تواجه بيئة اقتصادية مغلقة، الامر الذي سببه الازمات السياسية وضعف المؤسسات ، مما يجعلها غير جاذبة للاستثمار الأجنبي. بما أن اليمن تعاني من مشاكل مشابها لتلك في السودان وليبيا إذا حتى فرص الاستثمار الأجنبي المباشر محدودة فيه.

يظهر جليا من خلال التحليل أن:

- الدول ذات الاقتصاد الحر مثل الامارات تتمتع بمؤشرات قوية في جميع المجالات، مما يجعلها وجهات مفضلة للاستثمار الأجنبي؛
 - لدول ذات الاقتصاد الحر غالبا مثل البحرين والسعودية توفر بيئة اقتصادية مفتوحة، ولكنها بحاجة الى تحسين في بعض المجالات مثل نزاهة الحكومة؛
 - الدول ذات الاقتصاد الحر المعتدل مثل الأردن وتونس تظهر بعض التحديات التي يمكن معالجتها من خلال تحسين النظام القضائي وحقوق الملكية؛
 - الدول ذات الاقتصاد غير الحر غالبا مثل الجزائر ومصر تحتاج الى إصلاحات كبيرة لتحسين بيئة الاستثمار.
 - الدول ذات الاقتصاد المغلق مثل السودان، ليبيا واليمن بحاجة الى تغييرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية لتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات.
- يظهر من خلال ما سبق ان تحسين بيئة الاعمال من خلال تعزيز حقوق الملكية، الملكية القضائية، ونزاهة الحكومة يمكن ان يكون مفتاحا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول العربية.

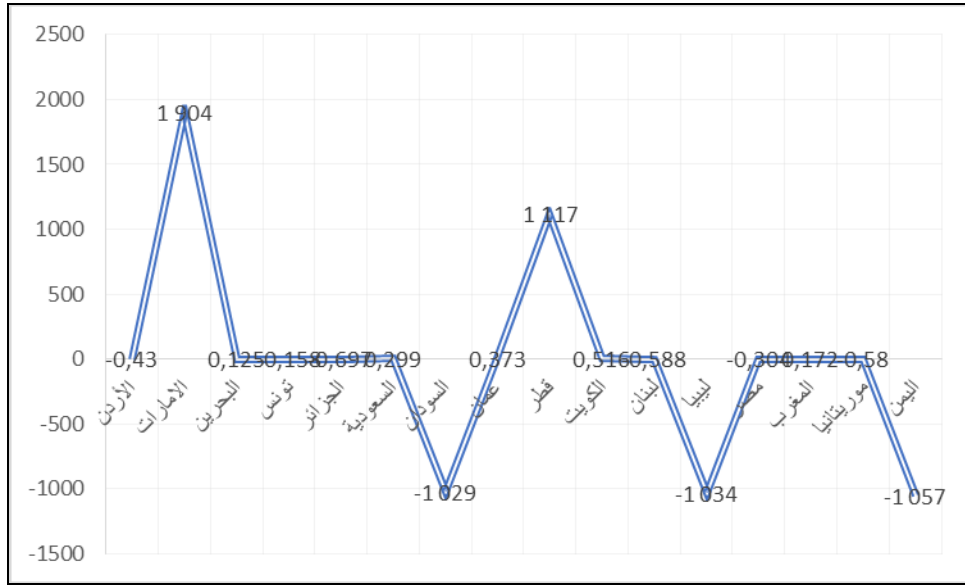
3. مؤشر البنية التحتية

الجدول رقم (7.1): يمثل المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية لدول العربية لمتوسط الفترة 2018-2021

البلدان	الافراد اذين يستخدمون الانترنت (% من السكان)	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)	اشتراكات الهاتف الخليوي (لكل مئة شخص)	الوقت للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	مؤشر البنية التحتية	ترتيب الدول
الأردن	-0.313	-0.52	-1,082	0.195	-0.43	17
الامارات	1.099	2.730	2.126	1.66	1.904	1
البحرين	1.104	-0.483	0.123	-0.246	0.125	12
تونس	-0.249	-0.547	0.285	-0.12	-0.158	14
الجزائر	-0.531	-0.544	-0.241	-1,474	-0.697	23
السعودية	0.986	-0.285	0.191	0.306	0.299	9
السودان	-2	-0.549	-1,289	-0.277	-1,029	24
عمان	0.754	-0.479	0.524	0.676	0.373	8
قطر	1.11	2.577	0.6	0.18	1.117	3
الكويت	1.095	-0.49	1,326	0.132	0.516	6
لبنان	0.36	-0.54	-1,297	-0.876	-0.588	21
ليبيا	0	-0.549	-1,797	-1,789	-1,034	25
مصر	-0.47	-0.442	-0.558	0.225	-0.304	16
المغرب	0.16	-0.532	0.398	0.66	0.172	11
موريتانيا	-1,524	-0.549	-0.066	-0.183	-0.58	20
اليمن	-1,983	-0.549	-1,697	0.00	-1,057	26

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصادات العربية العدد السادس، صندوق النقد العربي، فيفري 2023، ص 33.

الشكل رقم (8.1): يمثل مؤشر البنية التحتية لمتوسط الفترة 2018-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (7.1)

يمثل الجدول والشكل المرفق تقييما لأداء الدول العربية وفقا لمؤشر البنية التحتية ومتغيراته الفرعية، وهذا خلال الفترة 2021-2018، ويظهر تفاوتاً كبيراً بين الدول محل الدراسة، إذ تصدر بعض الدول بفضل تطورها التقني والاقتصادي، بينما تتراجع دولاً أخرى بسبب أزمات داخلية وضعف الاستثمارات في البنى التحتية.

وينقسم تحليلنا إلى:

1.3 الدول ذات الأداء الأفضل

- الإمارات العربية المتحدة: تصدر الدول العربية بقيمة مؤشر 1.904، ما يعكس التزامها القوي بتطوير البنية التحتية من خلال استثمارات ضخمة في النقل، الاتصالات، والطاقة، بالإضافة إلى تسهيل الوصول للمواطنين والمقيمين إلى هذه الخدمات؛

- قطر: 1.117، والكويت 0.516، تأتيان في المراتب العليا أيضاً، وهو ما يعكس نهجاً مشابهاً للإمارات في التركيز على البنية التحتية لدعم الاقتصاد والنمو؛

2.3 الدول ذات الأداء المتوسط

- عمان 0.373 والمغرب 0.172 رغم تحقيقهما أداءاً معتدلاً، إلا أن هناك مجالاً كبيراً للتحسين في بعض المؤشرات لفرعية، خاصة النقل والطاقة

3.3 الدول ذات الأداء الضعيف

- الجزائر 0.697- السودان 1.029- ليبيا 1.034- اليمن 1.057- تعاني هذه الدول من ضعف كبير في جميع القطاعات الفرعية بسبب الازمات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر سلبا على الاستثمارات في البنية التحتية.

تحليل المؤشرات الفرعية

- الوقت اللازم للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)

الأفضل أداء الامارات 1.66 يوما وعمان 0.676 يوما مما يعكس كفاءة عالية في تقديم خدمات الطاقة الكهربائية بسرعة

الأضعف أداء اليمن -1.697 يوما السودان 1.789- تعانين من عوائق كبيرة بسبب ضعف البنية التحتية الكهربائية مما يؤدي إلى تأخير طويل في توفير الخدمة اشتراكات الهاتف الخليوي لكل 100 شخص

الأعلى أداء: الامارات 2.126 وقطر 0.6 تظهران انتشارا للهواتف الخليوية نتيجة بنية تحتية متطورة للاتصالات.

الأدنى أداء: السودان 2.730-، واليمن 1.697-، مما يعكس ضعف الانتشار وارتفاع التكاليف او قلة جودة الخدمة.

- النقل الجوي والشحن (مليون طن- كم)

- الأداء الأعلى الامارات: 2.730 وقطر 2.577 تعتمدان بشكل كبير على قطاع النقل الجوي، مما يعزز دورهما كمراكز تجارية إقليمية ودولية ؛

- الأداء الأضعف ليبيا: 0.549- والجزائر 0.544- تعانين من تراجع كبير في هذا القطاع بسبب ضعف الاستثمارات وانعدام الاستقرار.

- الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان)

- الأداء الأفضل: البحرين 1.104، وقطر 1.11، ما يعكس انتشارا كبيرا لاستخدام الانترنت بفضل البنية التحتية الرقمية المتقدمة.

- الأداء الأضعف: موريتانيا 1.524-، واليمن 1.983-، إذ تظهران فجوة رقمية كبيرة تعيق التحول الرقمي والتكامل مع الاقتصاد الرقمي.

الاتجاهات الإقليمية

- دول الخليج العربي: تصدر دول الخليج (الامارات، قطر، عمان، والكويت) معظم المؤشرات، وهذا بفضل الاستثمار الكبير في البنى التحتية واعتمادها على التكنولوجيا المتقدمة لدعم التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأسيس النظري وواقع الأداء في الدول العربية

إذ أن تميز هذه الدول يعكس نموذجا ناجحا للاستثمار في الطاقة والنقل والاتصالات.

دول شمال افريقيا تظهر تفاوتات كبيرة، فعلى سبيل المثال: مصر والمغرب قامتا بتحقيق أداء معتدل نسبيا بفضل الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية.

تونس والجزائر سجلتا اداءا اقل من المتوسط ويعود ذلك الى ضعف في الاستثمارات في القطاعات الحيوية. الدول المتأثرة بالأزمات (اليمن، السودان، ليبيا)

حالة الجزائر: المرتبة 23، اذ تسجل الجزائر اداءا ضعيفا في مؤشر البنية التحتية العام -0.697

الضعف في المؤشرات الفرعية:

- الوقت اللازم للحصول على الطاقة -1.474 ، يعكس ضعفا في الخدمات الكهربائية؛
 - استخدام الانترنت -0.531 ، يشير الى ضعف الرقمنة؛
 - النقل الجوي والشحن -0.544 ، يظهر تراجعاً كبيراً في تطوير هذا القطاع.
- يظهر جليا الى ضرورة ان تهتم الجزائر بتعزيز استثماراتها في البنية التحتية، الى جانب تحسين الكفاءة في تقديم الخدمات الأساسية ويكون ذلك من خلال ما يلي:
- زيادة الاستثمارات في الطاقة والبنية الرقمية وهذا من خلال، تحسين الوصول الى الكهرباء والانترنت؛
 - تعزيز في الشراكات الدولية: وهذا من خلال نقل التكنولوجيا من الدول ذات الأداء العالي، مثل الامارات وقطر الى الدول الأقل اداءا؛
 - دعم قطاع النقل الجوي: من خلال زيادة التركيز على تطوير البنية التحتية الخاصة بالنقل الجوي؛
 - تعزيز التعاون بين الدول العربية بهدف تبادل الخبرات وتحسين أداء البنية التحتية بشكل جماعي؛
 - ومن خلال التركيز أكثر على تحليل مؤشر البنية التحتية للدول العربية نستخلص ما يلي:
 - يظهر التفاوت الكبير بين الدول العربية في أداء المؤشر الخاص بالبنية التحتية، اذ تقود دول الخليج المشهد، بينما تتأخر الدول المتأثرة بالأزمات؛
 - تحسين البنية التحتية امر ضروري وحتمي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على التكنولوجي والطاقة والنقل.

المطلب الثالث: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور الاستثمارات العربية البينية.

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات العربية البينية، محورا رئيسيا وفعالا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية خاصة. سنستعرض في هذا المطلب، اهم الأنشطة والقطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية، إضافة الى التركيز على الشركات الأجنبية العاملة في المنطقة والاقاليم المستثمرة فيها. كما سنحلل أيضا تطور تدفقات الاستثمارات العربية البينية، سواء من حيث عدد المشاريع او من ناحية التكلفة الاستثمارية، مع تسليط الضوء على القطاعات الأكثر جذبا لهذه

الاستثمارات، تحليلنا هذا يساعد في فهم دور الاستثمارات الأجنبية والمحلية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وتحقيق التنمية الشاملة.

أولاً: تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة 2003-2023

تستند النشرة الفصلية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والتي تتابع عن كثب تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، على قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets). وتعد هذه القاعدة التي تنشئها مؤسسة فاينانشيال تايمز البريطانية، من أكثر قواعد البيانات شمولاً على مستوى العالم، إذ تغطي جميع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع الدول والقطاعات منذ عام 2003، ويظهر الجدول رقم (1. 8)، تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر واجمالي فرص العمل في الدول العربية خلال الفترة من 2003 إلى 2023.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأسيس النظري وواقع الأداء في الدول العربية

الجدول رقم(8.1): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة 2003-2023

السنة	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة الاستثمارية	عدد الوظائف
2003	415	356	45965.5	66549
2004	361	301	56651.1	56011
2005	545	454	109479	109479
2006	739	580	163115	163115
2007	643	557	105175	105175
2008	1172	891	264464	264464
2009	968	761	138580	138580
2010	885	710	115036	115036
2011	959	766	99011	99011
2012	902	689	95519	95519
2013	786	627	73666	73666
2014	747	602	94060	94060
2015	701	570	80207	80207
2016	670	563	100451	100451
2017	698	591	80610	80610
2018	779	591	125410	125410
2019	1008	650	116693	116693
2020	653	558	59438	59438
2021	934	777	81909	81909
2022	1663	1461	192855	192855
2023	2001	1779	226898	226898

المصدر: العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة لمختلف السنوات 2021، 2022، 2023.

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) للدول العربية خلال الفترة من 2003 إلى 2023 يُظهر نمطاً ديناميكياً يعكس التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية، بما في ذلك تداعيات الأزمات المالية، أسعار النفط، السياسات الاقتصادية، وتطورات جيوسياسية في المنطقة.

1. **الفترة 2003-2008**: حدثت طفرة بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، حيث استفادت الدول العربية، وخاصة دول الخليج، من ارتفاع أسعار النفط، هذا ما ساعد على جذب استثمارات اجنبية مباشرة ضخمة، الى جانب الإصلاحات الاقتصادية، التي قامت بها الدول العربية مثل الامارات والسعودية الى جانب مصر بتحسين بيئة الاستثمار من خلال تحرير الأسواق وتنفيذ إصلاحات هيكلية، التنوع الاقتصادي الذي شهدته اغلب الدول العربية، مما زاد في فرص الاستثمارات في القطاعات غير النفطية.

2. **الفترة 2008-2010**: تراجع في الاستثمار، مع الازمة المالية العالمية سنة 2008، شهدت اغلب الدول العربية انخفاضاً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ كانت بعض الدول أكثر تأثراً من غيرها، خصوصاً الدول التي تعتمد على الاستثمارات في القطاعات المالية والعقارية مثل قطر والامارات. مما أدى الى تراجع شهية المستثمرين الأجانب في الاستثمار في الأسواق الناشئة العربية، نتيجة المخاطر الاقتصادية العالمية المتزايدة.

3. **الفترة 2011-2014**: المعروف عن هذه الفترة انها فترة الاضطرابات السياسية، نتيجة ثورات الربيع العربي حيث أدت هذه الاضطرابات الى تراجع كبير في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الدول التي عرفت عدم استقرار سياسي مثل سوريا، ليبيا ومصر.

تباين بين دول الخليج وباقي الدول: على الرغم من التراجع في بعض الدول، شهدت دول الخليج وخاصة الامارات والسعودية، استمرار نسبياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا راجع الى استقرارها السياسي وبيئات الاعمال المحسنة

4. **الفترة 2015-2019**: فترة استعادة الثقة والانتعاش الاقتصادي، حيث تبنت العديد من الدول العربية إصلاحات اقتصادية، هذه الإصلاحات التي من شأنها جذب العديد من الاستثمارات الجديدة، وتعد الامارات والسعودية رائدتان ومثالان بارزان على تحسين بيئات الاستثمار، كما كان للتنوع القطاعي مع انخفاض أسعار النفط أثر كبير، مما زاد التركيز على الاستثمار في قطاعات أخرى، مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا والسياحة.

مصر أيضاً بعد الخروج من ازمة الربيع العربي شهدت زيادة في الاستثمارات الأجنبية، وهذا بعد تطبيقها لبرنامج اصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

5. **الفترة 2020-2023**: فترة تأثير جائحة كوفيد 19 والتعافي منها.

تراجع حاد سنة 2020، وهذا نتيجة لجائحة كوفيد 19، حيث شهدت الدول العربية تراجعاً كبيراً في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب قيود السفر، انخفاض الطلب العالمي، وتعطيل سلاسل التوريد.

مع بدء التعافي الاقتصادي سنة 2021 وما بعده، عادت الاستثمارات الأجنبية الى النمو، حيث ان الدول الخليجية أمثال السعودية والامارات، تمكنت من استعادة مستويات عالية من مشاريع الاستثمارات، خاصة في القطاعات التقنية والطاقات

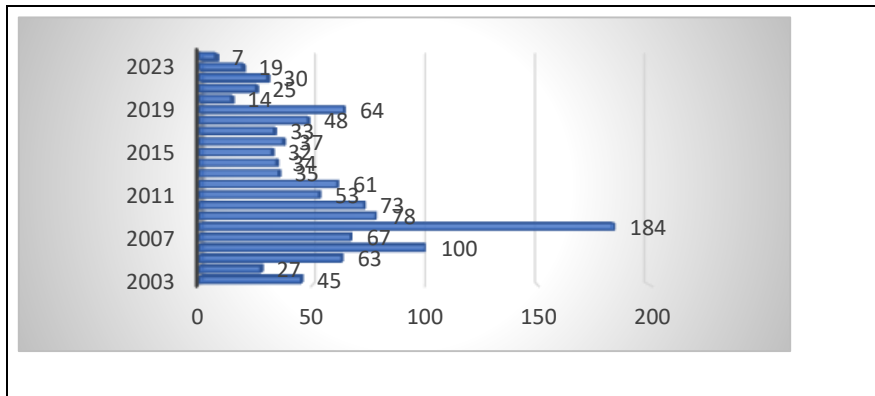
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

المتجددة، كما ركزت اغلب الدول على استقطاب استثمارات في القطاعات ذات القيمة المضاعفة العالية مثل الذكاء الاصطناعي، التقنية الحيوية، اذ انه على صعيد عام 2021، عرفت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ارتفاعا تزامنيا، خاصة مع فترة التعافي التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وهذا نتيجة لعودة الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الخدمية والإنتاجية، في الكثير من الدول وهذا بعد فترات من الحجر لاحتواء جائحة كوفيد 19، خلال عام 2020، الامر الذي ساعد على تحسن جميع المؤشرات، اذ ارتفع عدد المشاريع الأجنبية في الدول العربية ب 37% الى قيمة 862 مشروع عام 2021 لكي تمثل قيمة 6.4% من مجموع المشاريع الجديدة، كما ارتفعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% الى قيمة 32.8 مليار دولار، في حين تراجع متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع بقيمة 27 % ليكون 38 مليون دولار عام 2021، بعدما كان بقيمة 82 مليون دولار عام 2020، وبالتوجه الى المشاريع الجديدة فقد وفرت زيادة بأكثر من 75 ألف وظيفة (تمثل 4.5% من المجموع العالمي، متوسط 87 وظيفة للمشروع، وبترجع 5% أي بنحو 92 وظيفة سنة 2020).¹

وعرفت سنة 2023 وفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ذروة في عدد المشاريع، اذ ارتفع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في البلدان العربية ب 20.3% الى 2001 مشروع، ليمثل بهذا 12.1% من مجموع المشاريع الجديدة.

وفي المقابل انخفضت قيمة التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ب 11%، وبالنسبة للمشاريع الجديدة في العالم فقد تزامنت مع متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع ب 26 %، ليصل ل 90 مليون دولار، مقارنة مع عام 2022 حيث بلغت 122 مليون دولار، وفي عام 2023 وفرت المشاريع الجديدة، زيادة بأكثر من 226 ألف وظيفة (حيث مثلت 8.1% من الإجمالي العالمي بقيمة ارتفاع قدرت ب 17.7%، مقارنة بعام 2022، وبمتوسط بلغ 113 وحدة للمشروع).²

الشكل رقم (9.1): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاط البناء في الدول العربية خلال الفترة 2003-2024.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقارير القطاعية البنية التحتية ونشاط البناء في الدول العربية، سبتمبر 2024، ص: 30.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022، ص: 42.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024، ص: 60.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

- **الزيادة المبدئية 2003-2008:** خلال هذه الفترة، عرفت الدول العربية زيادة ملحوظة في عدد المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء، وهذا من 45 مشروع سنة 2003، ارتفع العدد بشكل تدريجي ليصل الى ذروته في 2008، حيث بلغ 78 مشروعا.
- **ذروة في عدد المشاريع:** عرف عام 2008 نقطة ذروة من حيث عدد المشاريع، التكلفة الاستثمارية، بالإضافة الى عدد الوظائف هذا الارتفاع، يعود الى الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والانشاءات في بعض الدول العربية.
- **الانخفاض التدريجي 2009-2019:** بعد سنة 2008 أي بعد الذروة تحديدا، بدأ عدد المشاريع في التراجع، اذ كان عام 2009، 73 مشروعا حيث لايزال يمثل عددا كبيرا من المشاريع، لكن بدأ التراجع في الأعوام التالية. على سبيل المثال، في عام 2019 كان عدد المشاريع 64 مشروعا.
- **الانخفاض الحاد 2020-2024:** خلال السنوات الأخيرة، سجلت الأرقام انخفاضا كبيرا في عدد المشاريع، اذ انه في سنة 2020 كان عدد المشاريع 14 مشروعا فقط، ثم انتقل الى 25 مشروع سنة 2021، تلاه في سنة 2022 بعدد 30 مشروعا، وفي 2023 سجل 19 مشروعا، كما تراجع العدد في النصف الأول من 2024، ليصل بذلك الى 7 مشاريع فقط.

ثانيا: أهم الأنشطة المستقبلية للمشاريع في الدول العربية للفترة 2021-2023

تتمتع الدول العربية بفرص استثمارية متنوعة تجعلها وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر. خلال السنوات الأخيرة، برزت عدة أنشطة اقتصادية كأبرز القطاعات المستقبلية للمشاريع الاستثمارية، وذلك نتيجة لتحسن بيئة الأعمال وزيادة الجهود الحكومية لتنويع الاقتصادات. هذه الأنشطة تشمل قطاعات حيوية مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والصناعات التحويلية، والسياحة، مما يعكس توجهاً نحو تعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص اقتصادية جديدة.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

الجدول رقم(9.1): أهم الأنشطة المستقبلية للمشاريع في الدول العربية للفترة 2021-2023

عدد المشاريع			
2023	2022	2021	النشاط
851	613	3.6	خدمات الأعمال
598	520	3.7	المبيعات والتسويق والدعم
196	141	158,00	التصنيع
113	99	18.8	توفير المقرات
63	44	59,00	الخدمات اللوجستية والنقل والتوزيع
50	56	26.6	البحث والتطوير
27	21	18.2	التعليم والتدريب
27	15	100.7	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت
19	29	227.6	الإنشاءات
18	36	353.3	الكهرباء
15	11	13.7	خدمات الصيانة
7	3	9.6	مراكز العملاء
6	12	517.3	إعادة التدوير
5	7	/	الاستخراج
5	8	10,00	مراكز الدعم الفني
1	2	9.4	مراكز الخدمات المشتركة
2001	1617	227,00	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار للدول العربية لمختلف السنوات 2022-2023-2024

1. أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية

تتمتع الدول العربية ببيئة استثمارية متنوعة تجذب المستثمرين الأجانب من مختلف أنحاء العالم. تعتمد جاذبية هذه الدول على توفر الفرص الاستثمارية في قطاعات اقتصادية متعددة، والتي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. في هذا

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأسيس النظري وواقع الأداء في الدول العربية

السياق، تُعتبر بعض القطاعات أكثر استقطابًا للاستثمارات الأجنبية، مما يعكس توجهات اقتصادية واعدة وقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية.

الجدول رقم(10.1): اهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية، وفقا للتكلفة الاستثمارية خلال الفترة 2015-2023.

الوحدة: مليون دولار

2023	2022	2021	2020	-2015 2019	القطاعات
2025	2977	4782,5	1292	10432	خدمات الاعمال
4202	2435	1300	1890	/	البرمجيات والالكترونيات
1186	/	589,4	1441	7273	الخدمات المالية
1017	/	174,9	277	/	المعدات الصناعية
2991	3413	2655,5	625	18477	النقل والتخزين
13695	8688	4191,8	329	83102	العقارات
5489	2486	2020,6	2916	7009	الاتصالات
7379	/	281	738	/	الالكترونيات
1788	/	1635,6	1386	11043	الأغذية والمشروبات
76648	119797	3671,6	3540	26355	الطاقة المتجددة
18740	/	/	6789	86965	الفحم والنفط والغاز
14684	2018	5465,2	8215	28816	المواد الكيميائية
801	/	2085,4	1166	15247	الفنادق والسياحة
150645	141814	28853,5	30604	294719	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار للدول العربية لمختلف للفترة(2020-2024)

يتضح من الجدول أن قطاع الطاقة المتجددة كان الأكثر جذبًا للمشاريع الأجنبية في الدول العربية خلال الفترة 2015-2023، حيث سجل أعلى تكلفة استثمارية، بلغت ذروتها في عام 2022 بـ 119,797 مليون دولار. يعكس هذا الأداء الاهتمام المتزايد بالتوجه نحو مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة. يليه قطاع العقارات الذي حافظ على مكانته كواحد من أهم القطاعات المستقبلية للاستثمارات، حيث بلغت الاستثمارات فيه 83,102 مليون دولار خلال الفترة 2015-2019، مما يشير إلى الاهتمام الكبير بتطوير البنية التحتية والتوسع العمراني في المنطقة.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

أما قطاع النقل والتخزين فقط شهد استثمارات ملحوظة، بلغت 18.477 مليون دولار في الفترة نفسها، مما يعكس دوره في دعم التجارة والخدمات اللوجستية في الدول العربية، في المقال اظهر قطاع الفحم والنفط والغاز أداء قويا أيضا، اذ سجل 86,965 مليون دولار خلال الفترة 2015-2019، مما يبرز استمرار اعتماد الدول العربية على مصادر لطاقة التقليدية كمحرك اقتصادي رئيسي.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، فقد برز قطاع البرمجيات والالكترونيات كقطاع ناشئ، اذ انه شهد استثمارات تراوحت بين 1300 مليون دولار، و4202 مليون دولار في السنوات الأخيرة، مما يشير الى زيادة الاهتمام بالتحول الرقمي والتقنيات الحديثة. كذلك، شهد قطاع الاتصالات استثمارات متوسطة نسبيا، بلغت 2916 مليون دولار في عام 2020 بينما عكس قطاع المواد الكيميائية تطورا ملحوظا، مسجلا بذلك 28816 مليون دولار خلال الفترة 2015-2019.

في المقابل قطاع الفنادق والسياحة حافظ على استقراره باستثمارات بلغت 15247 مليون دولار خلال الفترة 2015-2019، مما يشير الى الاهتمام بتعزيز القطاع السياحي في بعض الدول العربية، يعكس هذا التنوع في الاستثمارات، تركيز الدول العربية على تطوير القطاعات الحيوية التقليدية والناشئة على حد سواء، مع إعطاء الأولوية لمشاريع الطاقة والبنية التحتية التي تساهم في تعزيز الاقتصاد الإقليمي.

2. شركات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الدول العربية

عرفت الدول العربية خلال الفترة 2003-2023 نشاطا اقتصاديا من قبل الشركات الأجنبية، اذ انه خلال الفترة 2003-2016 بلغ عدد الشركات الأجنبية حوالي 6946 شركة، مشكلة بهذا اكثر من 8.5% من اجمالي الشركات العالمية المستثمرة خارج حدودها (اكثر من 87000 شركة وقد استثمرت هذه الشركات في اكثر من 12000 مشروع في المنطقة العربية، بنسبة 5.2% من اجمالي المشاريع الأجنبية العالمية.¹

تضمنت قوائم اكثر عشر شركات مستثمرة في الدول العربية، أسماء كبرى الشركات العالمية سنة 2023، سواء الشركات الاستثمارية وفقا لعدد المشاريع، او وفق التكلفة الاستثمارية او وفقا لعدد الوظائف الجديدة نذكر منها: مجموعة موانئ أبو ضبي الإماراتية، مجموعة الطاقة المتجددة UEG الإماراتية، طاقة المغرب TOM المغربية، اجيلتي الكويتية، باور انترناشيونال القابضة القطرية، اكواباور السعودية، انفينتي باور الاماراتية المصرية والتي اعتبرت كأضخم مستثمر في المنطقة بتكلفة استثمارية 34 مليار دولار وحصة 18.8%.²

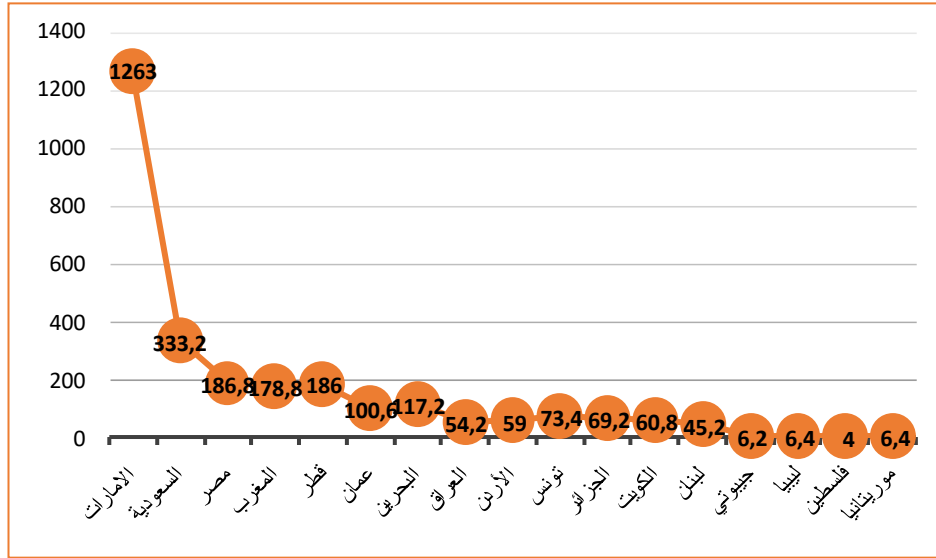
¹ من اعداد الباحثة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2016، ص 7:

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، مرجع سابق 2024، ص 48.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأسيس النظري وواقع الأداء في الدول العربية

كما شهدت الشركات الأجنبية منذ 2020 نموا ملحوظا في البلدان العربية، حيث ارتفع العدد من 542 شركة في 2020 إلى 707 شركة في 2021، ثم إلى 1418 شركة في 2020 و1779 في 2023، هذا ما يعكس تحسن البيئة الاستثمارية وجذبها لمزيد من الشركات الأجنبية.

الشكل رقم (10.1): متوسط شركات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار التقرير السنوي لمختلف السنوات 2020، 2021، 2022، 2023، 2024.

يظهر الشكل البياني المتوسط السنوي لعدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023، يعكس تباينا كبيرا بين الدول العربية، إذ يشير هذا التفاوت إلى عدة عوامل تؤثر على بيئة الاستثمار مثل الاستقرار السياسي، البنية التحتية، الإصلاحات الاقتصادية، إلى جانب السياسات التنموية.

احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بمتوسط 1263 شركة، الأمر الذي يعكس جاذبية بيئتها الاستثمارية، إذ أنها استفادت من موقعها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب مرونة سياساتها التي تسهل الأعمال، كما كان لإقامة المناطق الحرة مثل "جافزا" و"دي الجنوب" دور كبير لما لها من تسهيلات تقدم للمستثمر الأجنبي والشركات الأجنبية.

تأتي السعودية في المرتبة الثانية، بمتوسط 333.2 وهو رقم جيد خاصة بعد إطلاق السعودية "الرؤية 2030"، حيث أشار تقرير البنك الدولي لعام 2020، إلى أن الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها السعودية مثل التسهيلات الضريبية وتحسين إجراءات

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

تأسيس الاعمال، قد قامت بتحسين مناخ الاعمال بشكل كبير، حيث تقدمت ب30 مرتبة، لتكون بهذا الدولة الأكثر اصلاحا وتقدما، الامر الذي كان له فضل في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹

الدول ذات استثمارات اجنبية متوسطة:

شهدت مصر زيادة ملحوظة في عدد الشركات الأجنبية، وهذا بعد الإصلاحات التي بدأت سنة 2016 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، شملت الإصلاحات تحرير سعر الصرف، تطوير البنى التحتية²، بالإضافة الى مشروع قناة السويس الجديدة، الامر الذي زاد من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي ارتفاع عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المغرب بدوره شهد أداءا جيدا بالنسبة لدول المغرب العربي، في عدد الشركات الأجنبية، اذ انه نجح في تطوير وتنويع اقتصاداته، بالإضافة الى استهداف صناعات محددة مثل السيارات والطاقات المتجددة، حيث جذب مشروع "نور"³ للطاقة الشمسية اهتمام الشركات الأجنبية.

الدول ذات الجاذبية المحدودة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تمثلت في ليبيا، موريتانيا، فلسطين وجيبوتي.

3. أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية للفترة 2019-2023.

تتمتع الدول العربية بجاذبية استثمارية كبيرة تجعلها وجهة رئيسية لرؤوس الأموال من مختلف أنحاء العالم. تعتمد هذه الجاذبية على عوامل متعددة مثل الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والموارد الطبيعية الغنية، والبيئة الاقتصادية المتنامية. في هذا السياق، تسهم أقاليم مختلفة في استثمارات كبيرة بالمنطقة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويُسهم في تنويع القطاعات الاقتصادية.

¹ البنك الدولي، تقرير ممارسة الاعمال 2020.

² صندوق النقد الدولي. "مصر: مسار نحو الازدهار الاقتصادي". آخر تعديل في 24 يوليو 2019. تم الوصول إليه في 6 نوفمبر 2024

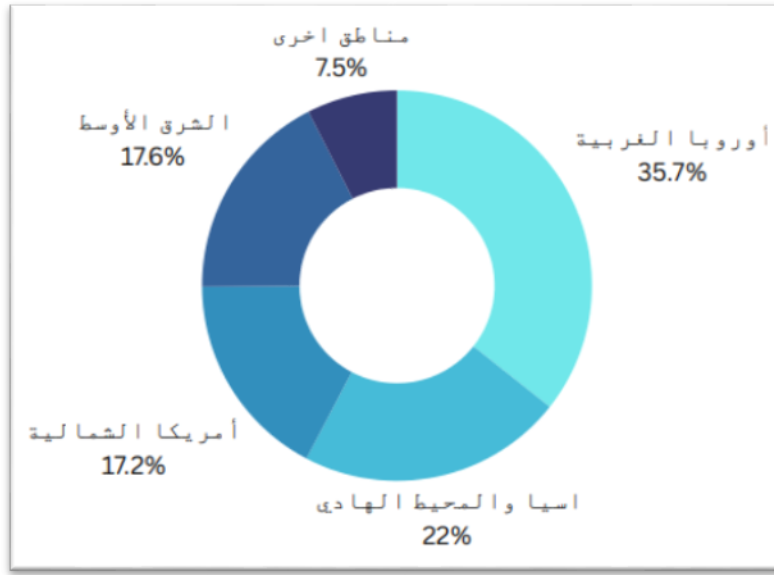
[IMF](https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/07/24/na072419-egypt-a-path-forward-for-economic-prosperity)

[ps://www.imf.org/en/News/Articles/2019/07/24/na072419-egypt-a-path-forward-for-economic-prosperity\).](https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/07/24/na072419-egypt-a-path-forward-for-economic-prosperity)

³ البنك الأفريقي للتنمية. مشروع نور للطاقة الشمسية في المغرب: تقرير بنك التنمية الأفريقي. 2016. تم الوصول إليه في 6 نوفمبر 2024، ص .

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Arabic_PR_CP_Arabe_Noor_Plant_Morocco.pdf

الشكل رقم(11.1): اهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية للفترة 2019-2023.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للفترة(2020-2024).

تصدرت أوروبا الغربية قائمة الأقاليم المستثمرة في الدول العربية من حيث عدد المشاريع وهذا بين عامي 2019-2023، حيث تراوحت حصتها بين 34% و40% من المشاريع الاجمالية، ووفرت 2022 وحدها نحو 67 ألف وظيفة بحصة 38% وهذا اعتمادا على التقارير الرسمية، تلتها اسيا والمحيط الهادئ كاهم مصدر للمشاريع، حيث بلغت حصتها 24.4% من التكلفة الاستثمارية في 2022.

وتصدرت بين عامي 2019 و2023 أوروبا الغربية، قائمة الأقاليم المستثمرة في الدول العربية من حيث عدد المشاريع، اذ تراوحت حصتها بين 34% و40% من اجمالي المشاريع، ووفرت في عام 2022 وحدها نحو 67 الف وظيفة بحصة 38% من الإجمالي، تليها اسيا والمحيط الهادئ كاهم مصدر للمشاريع، حيث بلغت حصتها 24.4% من التكلفة الاستثمارية في 2022، وزادت الى 35.8% في 2023، مع توفير اكبر نسبة من الوظائف، كما حافظت أمريكا الشمالية على ترتيبها الثالث في عدد المشاريع، على الرغم من تميزها بتكلفة استثمارية مرتفعة، خاصة عام 2020، اذ انها استحوذت على 37.5% من التكلفة الاجمالية، وفي المقابل حقق الشرق الأوسط تقدما ملحوظا، اذ ارتفعت التكلفة الاستثمارية الى 65 مليار دولار في 2023، هذا ما يعادل 36% من الإجمالي، كما كانت رائدة في متوسط تكلفة المشروع، وهذا بالرغم من احتلالها للمرتبة الرابعة في عدد المشاريع، اذ انها ساهمت بشكل كبير في التعزيز من فرص العمل، اما الولايات المتحدة، فقد كانت اكبر مصدر استثمار، ووفرت مشاريع بشكل اكبر من عدد الوظائف، بينما تصدرت الامارات التكلفة الاستثمارية، وتميزت الصين بأعلى متوسط لتكلفة

المشروع، ويتضح جلياً الى ان هذه البيانات تعكس تنوعاً في المساهمات الاقتصادية للأقاليم المختلفة، مما يشير الى أهمية تعزيز التعاون مع هذه المناطق بهدف تحقيق النمو المستدام في الدول العربية.¹

4. تطور تدفق الاستثمارات العربية البينية

يشكل تدفق الاستثمارات العربية البينية أحد المحركات الرئيسية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، حيث يساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة. ومع تزايد الاهتمام بالتعاون الاقتصادي العربي، شهدت هذه الاستثمارات تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، سواء من حيث عدد المشاريع أو حجم التكلفة الاستثمارية، بالإضافة إلى تنوع القطاعات المستهدفة. في هذا المطلب، سنتناول تطور تدفق الاستثمارات العربية البينية، مع التركيز على العوامل التي ساهمت في هذا التطور، وأهم القطاعات التي استقطبت هذه الاستثمارات.

1.4 تعريف الاستثمارات العربية البينية:

تعرف الاستثمارات العربية البينية بأنها التدفقات الرأسمالية، والتي يتم تحويلها بين الافراد او المؤسسات العربية الى دول عربية أخرى، اذ انها تستخدم في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الطابع العربي، سواء اكانت هذه المشاريع تابعة للقطاع العام او الخاص او المختلط، ويتم إدارة هذه الاستثمارات وفق الأسس التجارية، وتشمل كل من التدفقات الواردة من الدول العربية الى الدول الأخرى، بالإضافة الى التدفقات الصادرة من دولة عربية الى الدول العربية الأخرى، وتحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.²

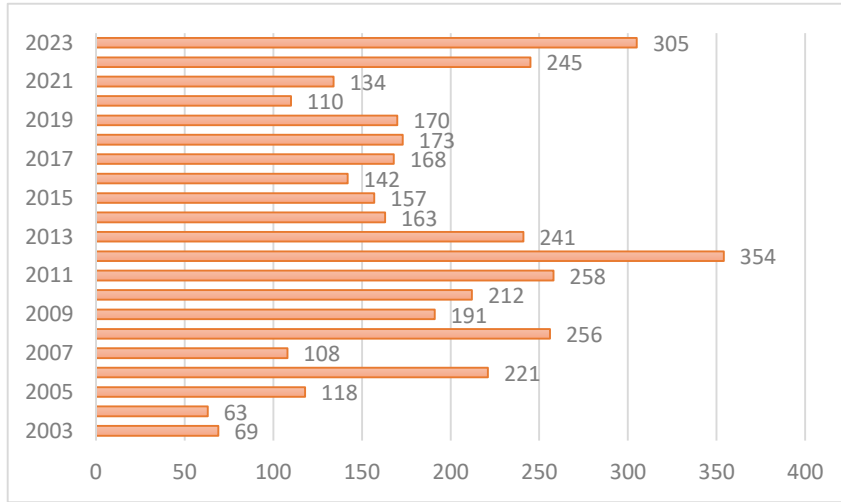
2.4 تطور عدد المشاريع العربية البينية للفترة 2003-2023

يظهر الرسم البياني رقم (12.1)، تطور عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني خلال الفترة من 2003 الى 2023

¹ الاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للفترة 2020-2024.

² بلحياني خديجة، واقع وافاق الاستثمارات العربية البينية-دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 9، العدد 01، 2021، ص: 54

الشكل رقم (12.1): تطور عدد المشاريع العربية البينية للفترة 2003-2023.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار لمختلف السنوات 2024-2023-2022-2021-2020-2019-2017

من خلال الرسم البياني لتطور المشاريع العربية البينية تم تقسيم هذا التطور الى فترات:

أ. **الفترة 2008-2003**: بدأت هذه المرحلة بنمو تدريجي في عدد المشاريع العربية البينية، حيث ارتفع العدد من 69 مشروع في عام 2003، الى 256 مشروع في عام 2008، يعكس هذا النمو التحسن في بيئة الاستثمار وتزايد الثقة بين الدول العربية، اذ اتجهت جل هذه الدول الى تعزيز التعاون الإقليمي وتوفير بيئة مشجعة للاستثمار؛

ب. **ذروة النشاط 2013-2009**: عرفت هذه الفترة مستويات عالية في عدد المشاريع، اذ بلغ 258 مشروعاً في 2011، ووصل الى الذروة في 2012 بـ 354 مشروعاً، يمكن ربط هذا النمو الكبير الى الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط هذه الفترة، مما دفع دول الخليج الى توجيه استثماراتها بوجه خاص نحو الدول العربية الأخرى.

ج. **التراجع التدريجي 2020-2014**: بعد الذروة التي شهدتها في 2013، عرفت السنوات التالية في عدد المشاريع، اذ انخفض العدد بشكل كبير ليصل الى 110 مشروع في 2020، ويمكن تفسير هذا التراجع الى تأثير الازمات الاقتصادية، الى جانب انخفاض أسعار النفط ابتداء من 2014، الى جانب بعض الاضطرابات السياسية في المنطقة، هذا ادفع من بعض الدول الى إعادة توجيه استثماراتها نحو الداخل والتركيز على الأولويات المحلية.

د. **الانتعاش 2023-2021**: عرفت هذه الفترة انتعاشاً كبيراً في عدد المشاريع البينية، اذ ارتفع عددها من 134 مشروع في 2021 الى 305 مشروع في 2023، ويعكس هذا الارتفاع الى عودة الاستقرار النسبي والتعافي في الاقتصاد، الى جانب تحسن أسعار النفط منذ 2021، هذا ما وفر فوائض مالية جديدة للاستثمار، كما ساهمت السياسات التحفيزية التي تبنتها بعض الدول العربية في دعم الاستثمارات البينية وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

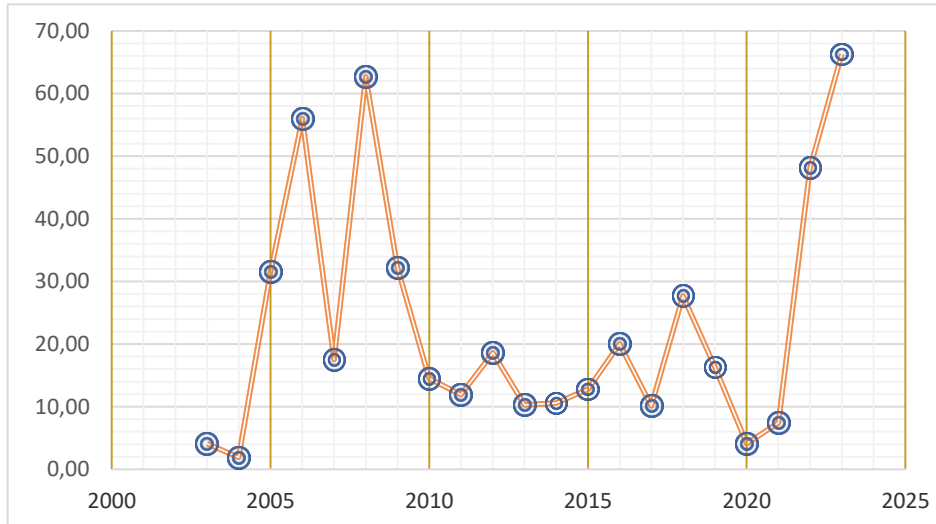
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

إذن: مما سبق تشير البيانات إلى ان الاستثمار العربي البيئي يتأثر بشكل كبير بالظروف سواء، الاقتصادية، السياسية او الإقليمية الى جانب الظروف العالمية، اذ ازدهرت الاستثمارات في فترات الاستقرار والنمو الاقتصادي، كما تراجعت في فترات الازمات والتحديات.

3.4 تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيئي للفترة 2003-2023

يشهد الاستثمار العربي البيئي تطوراً ملحوظاً في حجم التكلفة الاستثمارية للمشاريع، مما يعكس زيادة الثقة بين الدول العربية وتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك. هذا التطور يأتي نتيجة للجهود المبذولة لتحسين بيئة الاستثمار وتسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الدول العربية. تحليل تطور التكلفة الاستثمارية يساعد في فهم مدى نمو الاستثمارات البيئية وأثرها على تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

الشكل رقم (13.1): تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيئي للفترة 2003-2023



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار 2024.

يمثل الشكل رقم تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيئي خلال الفترة من 2003 الى 2023، ويظهر الرسم البياني تذبذبا واضحا في مستوى التكلفة الاستثمارية على مدار السنوات، اذ شهدت فترات ارتفاع وانخفاض ملحوظة.

أ. الفترة من 2003 إلى 2008: شهدت التكلفة الاستثمارية لمشاريع العربي البيئية ارتفاعا كبيرا، ووصلت الى ذروتها الأولى في عام 2008 بقيمة بلغت حوالي 62.7 مليار دولار، مما يعكس نشاطا استثماريا مكثفا في ذلك العام، والذي ارتبط أيضا بأعلى مستوى في عدد الوظائف الجديدة المتولدة؛

ب. الفترة من 2009 إلى 2021: استمرت هذه الفترة بتقلبات في مستوى التكلفة، حيث انخفضت بعد 2008، لتسجل مستويات اقل من 20 مليار دولار في عدة سنوات، مع وجود ارتفاعات محدودة مثل عام 2016 و2018.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأسيس النظري وواقع الأداء في الدول العربية

ج. الفترة من 2022 الى 2023: شهدت التكلفة الاستثمارية قفزة كبيرة، خاصة في عام 2023، حيث ارتفعت بنسبة 37% عن العام السابق، لتصل الى 66.3 مليار دولار، وهو اعلى مستوى مسجل في الفترة، وقد ارتبط هذا الارتفاع بزيادة في عدد المشاريع بنسبة 20%، وزيادة في عدد الشركات المستثمرة بنسبة 21%، مما يعكس توجهها قويا نحو تعزيز الاستثمارات العربية البينية في المنطقة.

إذن فمن خلال الشكل يظهر تذبذب في التكلفة الاستثمارية على مدار السنوات، مع تسجيل ذروتين بارزتين في عامي 2008 و2023، مما يعكس تفاعل هذه الاستثمارات مع الظروف الاقتصادية والسياسية خلال الفترة 2003-2023.

4.4 أهم القطاعات المستقبلية للاستثمارات العربية البينية وفقا للتكلفة الاستثمارية خلال الفترة 2003-2023 :

الجدول رقم(11.1): أهم القطاعات المستقبلية للاستثمارات العربية البينية وفقا للتكلفة الاستثمارية خلال الفترة 2003-2023.

الوحدة: مليون دولار

القطاعات	2018-2003	2020	2021	2022	2023
خدمات الاعمال	2537	361.6	1098.7	1421	1420
البرمجيات والالكترونيات	2428	177.4	228.1	96	113
الخدمات المالية	9510	666.3	119.1	204	296
النقل والتخزين	7310	231.7	338.6	718	11336
العقارات	209102	208.4	1740	7179	11186
الاتصالات	8071	842.3	627.8	632	2968
الطاقة المتجددة	6096	138.1	1083.6	32397	41461
الأغذية والمشروبات	13552	726.1	869.6	278	516
المعدات الصناعية	506	48.5	28.5	/	24
الفنادق والسياحة	22970	347.8	/	759	322
النسيج	2205	/	136.2	/	/
منتجات استهلاكية	2778	/	/	131	/
قطاعات أخرى	75772	1027.7	6889.1	1769	6684
المجموع	361671	4775.9	6589.1	45583	66297

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بلحياني خديجة، واقع الاستثمارات العربية البينية-دراسة تحليلية، مجلة دراسات الاقتصاد والتنمية، المجلد 9،

العدد 01، 2021، ص 61.

تقارير مناخ الاستثمار للدول العربية لمختلف السنوات 2021-2022-2023-2024.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين التأصيل النظري وواقع الأداء في الدول العربية

يعكس الجدول أعلاه تطور الاستثمارات العربية البينية حسب القطاعات خلال الفترة 2003-2023، حيث استقطبت العقارات أكثر الاستثمارات بقيمة بلغت 209,102 مليون دولار على مدار الفترة، وهو ما يشير الى تركيز كبير على هذا القطاع نتيجة لأهميته الاقتصادية ودوره في تعزيز التكامل العمراني والبنية التحتية في الدول العربية. في السنوات الأخيرة، وخاصة في عام 2023، شهد قطاع الطاقة المتجددة قفزة نوعية باستثمارات بلغت 41,461 مليون دولار مقارنة بـ 32,397 مليون دولار في عام 2022، مما يعكس تنامي الاهتمام بالطاقة النظيفة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، اما قطاع النقل والتخزين فقد استمر في استقطاب استثمارات مهمة، بإجمالي بلغ 7,310 مليون دولار، ما يبرز دوره في تحسين الترابط اللوجستي بين الدول العربية.

على صعيد آخر، كانت بعض القطاعات الأقل استقطابا للاستثمارات مثل المعدات الصناعية، التي لم تتجاوز استثماراتها الاجمالية 506 مليون دولار، إضافة الى قطاعي النسيج والمنتجات الاستهلاكية، الذين سجلا أرقاما متواضعة، مما يشير الى قلة الاهتمام بهذه الصناعات او انخفاض الجدوى الاقتصادية المتوقعة منها، من جهة أخرى، برزت قطاعات واعدة مثل البرمجيات والالكترونيات التي حققت استثمارات بلغت 113 مليون دولار في 2023، مما يعكس توجهها ناشئا نحو التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

وعلى المستوى الزمني، اظهر التحليل تفاوتاً واضحاً بين السنوات، حيث سجلت عام 2020 انخفاضاً عاماً في اغلب القطاعات وهذا نتيجة لجائحة كوفيد 19، وتأثيرها على القطاعات العربية، بينما شهدت السنوات 2022 و2023 انتعاشاً في العديد من القطاعات، لاسيما الطاقة المتجددة والعقارات، الفترة الممتدة من 2003 الى 2018 شهدت أيضاً استثمارات كبيرة في العقارات والنقل، مما يشير الى ازدهار تلك الفترة مقارنة ببعض السنوات اللاحقة.

بناءً على ما سبق من البيانات، تظهر الحاجة الشديدة الى تعزيز الاستثمار في القطاعات الناشئة مثل البرمجيات والالكترونيات والطاقة المتجددة، لما لها من أهمية استراتيجية في الاقتصاد الحديث، مع العمل على دعم الصناعات ذات القيمة المضافة كالمعدات الصناعية والنسيج، لتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل العقارات والطاقة، كما ينبغي توجيه الجهود لتشجيع الاستثمارات في القطاعات التي تعزز التكامل الاقتصادي العربي، مثل النقل والاتصالات، بما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

تناولنا في هذا الفصل الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استعرضنا ماهيته، خصائصه، وأبعاده المختلفة، إلى جانب الأشكال التي يتخذها، مزاياه وعيوبه، ومظاهر قوته كأداة اقتصادية فعالة. كما قمنا بتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر في تدفقاته واتجاهاته عالميًا وإقليميًا.

وفي سياق ذلك، ناقشنا دور الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها أحد أهم العناصر الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تُعتبر رافعة رئيسية للتنمية الاقتصادية وتحفيز النمو في الدول المستضيفة. كما تم تسليط الضوء على التدفقات الاستثمارية الصادرة والواردة، مع تحليل مؤشرات الجاذبية والفعالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، والتي تعكس مستوى التنافسية والقدرة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

تم التركيز على تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية، لما لها من دور في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق التنمية المشتركة.

في الختام، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر أداة حيوية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، خاصة في ظل التغيرات العالمية السريعة. ومع ذلك، فإن نجاحه يعتمد على سياسات اقتصادية فعالة وبيئة استثمارية جاذبة. وفي هذا السياق، يبرز دور الابتكار كعامل رئيسي لتعزيز جاذبية الاستثمارات وتحقيق التنافسية. وهذا ما سيكون محور الدراسة في الفصل القادم، حيث سنستكشف كيف يمكن للابتكار أن يكون محفزًا لتحقيق النمو المستدام والتفوق الاقتصادي.

الفصل الثاني: الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر: الأطر
النظرية وواقع المؤشرات الابتكارية في الدول العربية والجزائر

تمهيد:

في ظل التحوّلات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبح الابتكار أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للدول. فالمجتمعات التي تملك بيئة حاضنة للابتكار قادرة على توليد أفكار جديدة، تطوير منتجات وخدمات، وتحقيق قفزات نوعية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد بات من المؤكد أن الابتكار لا يقتصر فقط على الجوانب التكنولوجية، بل يشمل أيضًا الابتكار في العمليات، النماذج المؤسسية، والسياسات العامة.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بمؤشرات الابتكار، أصبح من الضروري دراسة المفاهيم المرتبطة به، أنواع الابتكار المختلفة، وكيفية قياسه وفقًا لمؤشرات معترف بها دوليًا، وعلى رأسها **مؤشر الابتكار العالمي (GII)**، الذي يُعد أداة مرجعية لتقييم قدرات الدول في هذا المجال.

أما في السياق العربي، فلا تزال منظومات الابتكار تواجه تحديات كبيرة، تتعلق بضعف البنية التحتية الداعمة للبحث والتطوير، محدودية الإنفاق على التعليم العالي، وانخفاض ارتباط مخرجات البحث العلمي باحتياجات السوق. وتزداد أهمية دراسة الابتكار في الدول العربية عند ربطه بالاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره أحد العوامل المؤثرة في جذب رؤوس الأموال الخارجية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المحلية.

انطلاقًا من ذلك، ينقسم هذا الفصل إلى محورين رئيسيين:

- يتناول المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للابتكار، من حيث تعريفه، أنواعه، وأبرز المؤشرات المستخدمة في قياسه.
- أما المبحث الثاني: فيسلط الضوء على واقع الابتكار في الدول العربية عامةً، وفي الجزائر بشكل خاص، مع تحليل العلاقة بين الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية الحديثة.

المبحث الأول: الابتكار، تعريفاته، أنواعه ومؤشراته

يُعدّ الابتكار محرّكاً أساسياً للتقدّم البشري، فهو القوة الدافعة وراء التغيرات الإيجابية التي شهدتها العالم على مرّ العصور. ولا يقتصر مفهومه على الاختراعات التكنولوجية فحسب، بل يتجاوزها ليشمل جميع المجالات الحياتية. سيتناول هذا المبحث الابتكار بشكلٍ شامل، مُعرِّفاً إياه بدقة، مُميّزاً بين أنواعه المتعددة، ومُستعرضاً مزاياه الفردية والجماعية على الصُّعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. سوف نستكشف في هذا السياق، الفرق بين الابتكار واختراع، ونلقي الضوء على العوامل المحقّزة له، والتحديات التي تواجهه، بالإضافة إلى أمثلة عملية توضّح أثره الملموس في حياة الأفراد والمجتمعات.

المطلب الأول: تعريف الابتكار وأبعاده

يعد الابتكار عنصراً حيويًا في تطوير المجتمعات وتعزيز القدرة التنافسية بين الاقتصادات، وتختلف تعريفات الابتكار باختلاف السياقات، في هذا المطلب سنعرض أهم وأبرز التعريفات المرتبطة بالابتكار وابعاده المتنوعة.

أولاً: ماهية الابتكار

إن تعريف الابتكار مثلما هو شائع على مر العصور بانه التوصل الى كل ما هو جديد من افكار واختراعات واختلفت التعاريف باختلاف المنظمات لكن جلها تصب في سياق واحد.

1. تعريف الابتكار:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الابتكار على أنه "مجموعة الطرق العلمية، التكنولوجية، التنظيمية المالية والتجارية التي تمكن المؤسسة من طرح منتجات جديدة أو محسنة في السوق¹". كما تعرف منظمة اليونسكو (UNESCO) الابتكار بأنه: "تنفيذ فكرة منتج (سلعة أو خدمة) جديد أو محسن بشكل كبير، أو عملية، أو طريقة تسويق جديدة، أو طريقة تنظيمية جديدة في الممارسات التجارية، أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية²".

يشير لاكمان إلى أن مصطلح "ابتكار" يأتي من كلمة "novus" اللاتينية، والتي تعني الجديد وتؤدي إلى ثلاثة أفعال: ابتكار ونوفاري وتجديد. هذه الأفعال الثلاثة ثلاثة أسماء: Novare و Innovare و Renovare. ظهر مصطلح «innovation» "الابتكار" في عام 1297 ويشير إلى حقيقة إدخال شيء جديد وغير معروف بعد. ظهر مصطلح "التجديد" novation في عام 1307 ويشير إلى اتفاق يتم بموجبه

¹ OECD, Les PME à forte croissance et l'emploi, Ed OCDE, Paris, 2005, P :10.

² UNESCO, Summary Report Of The 2015 UIS Innovation Data Collection, paper N° 37, UNESCO Institute for Statistics, Montreal, Canada, 2017, p :10

إلغاء التزام واستبداله بالتزام جديد. وهو عبارة عن إدخال شيء جديد في فعل ما. وأخيراً، ظهر مصطلح "التجديد" *renovation* إلى القرن الرابع عشر ويشير إلى إعادة مبنى إلى حالته الأصلية عن طريق إجراء تحولات كبيرة.¹

يربط ويعرف شومبيتر الابتكار بأنه تدمير خلاق²

يعرف بأنه قدرة الشركة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق. هذا التعريف يعني أن تكون الشركة الابتكارية هي الأولى بالمقارنة مع المنافسين في التوصل إلى الفكرة الجديدة أو المفهوم الجديد، أو الأولى في التوصل إلى المنتج الجديد، أو الأولى في الوصول إلى السوق.³

وبتعريفه البسيط يعرف على أنه الأفكار المطبقة بنجاح.⁴

ويعرف أيضاً بأنه "الاستخدام الناجح لوسائل ونتائج ما إلى مجال تطبيقي حيث تكون هذه الوسائل والنتائج غير معروفة في هذا المجال من قبل".⁵

2. صور الابتكار

إن الابتكار قد يأخذ صوراً متعددة وأهمها:

- تطوير لشيء موجود حيث يكون الإبداع في شكل السلعة أو الخدمة أو حجمها أو محتوياتها أو طريقة وموعد تقديمها أو تنوع استخدامها أو إطالة عمرها أو تحسين كفاءتها؛
- فكرة لقرار ناجح يحل مشكلة معينة مثل قرار تخفيض تكاليف سلعة أن خدمة تقدمها المنظمة مع الحفاظ على مستوى جودتها؛

¹ Simon Alcouffe, **La Diffusion Et L'Adoption Des Innovations Managériales En Comptabilité Et Contrôle De Gestion : Le Cas De L'abc En France**, Thèse De Doctorat , Non Publiée, Ecole Des Hautes Etudes Commerciales, Paris, France, 2004, p :23

² رواية حسن، السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية، 2001، ص: 341.

³ نجم عبود نجم، القيادة وادارة الابتكار، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2012، ص: 144.

⁴ مارك دودجسون، وديفيد جان الابتكار: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة زينب عاطف، مؤسسة هندواي سي آي سي الملكية المتحدة، 2018، ص: 24.

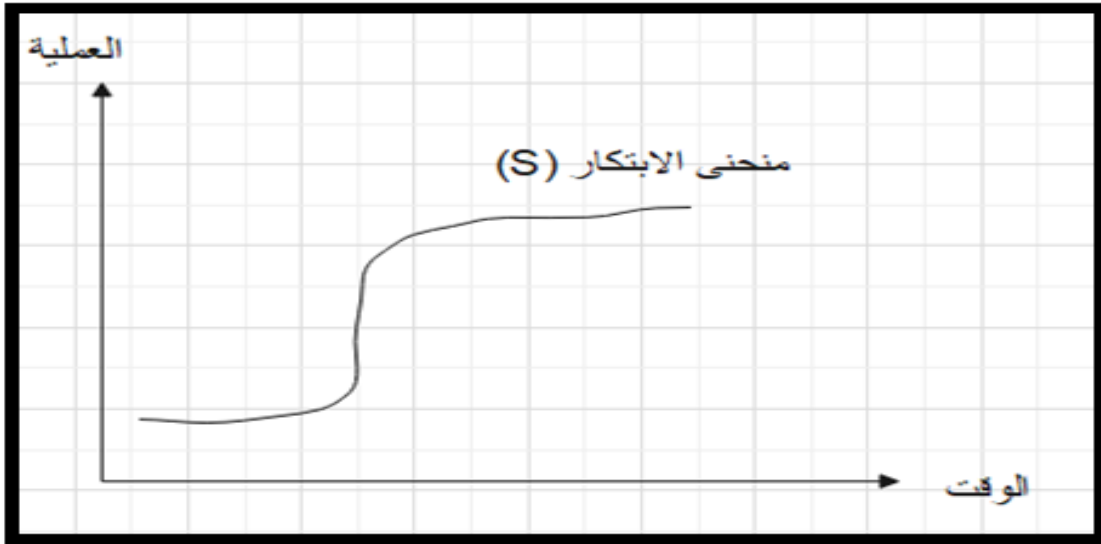
⁵ ميخائيل توشمان، وفيليب ، أندرسون إدارة الابتكار الاستراتيجي والتغيير ترجمة محمد رؤوف حامد، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2000، ص: 23.

- إعادة ترتيب أو جمع أو تنسيق بين العناصر والأفكار المتفرقة بهدف تكوين شيء مفيد، فمثلاً إذا أخذ أحد المديرين نظرية معنية في نظريات الإدارة وتوصل إلى طرق جديدة لتطبيقها والحصول من خلالها على النتائج التي يسعى هو إلى تحقيقها فإنه بذلك يكون مبدعاً¹.

وانطلاقاً مما سبق يمكن تعريف الابتكار: "على أنه عملية تقوم بتطوير اوم تقديم، خدمة، عملية، تقنية جديدة او محسنة، او منتج جديد، حيث تضيف هذه العملية قيمة، او تحدث تحسينات، وهو أيضا العملية التي تقوم بتحويل الأفكار الإبداعية الى حلول ملموسة تعالج المشكلات القائمة، من اجل تلبية احتياجات السوق."

ويتطور الابتكار وفقاً لشكل على حرف (S) بالإنجليزية كما يلي:

الشكل رقم (1.2): منحني الابتكار



المصدر: نجم عبود نجم، القيادة وادارة الابتكار، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2012، ص: 144.

يمثل منحني الابتكار (S-Curve) الذي يظهر في الرسم عملية تطور الابتكار أو التكنولوجيا على مدى فترة من الزمن. يمر هذا النوع من المنحنيات عادةً بثلاث مراحل رئيسية:

أ. **المرحلة الأولى وتعرف بمرحلة النمو البطيء:** حيث تحدث في بداية المنحنى، اذ ان الابتكار يحدث بوتيرة ضعيفة، ويكون هذا في غالب الأحيان بسبب عدم كفاية الموارد او المعرفة، او عدم استيعاب السوق للابتكار الجديد، اذ يواجه المبتكرون في هذه المرحلة تحديات كبيرة في تطوير التقنية او المنتج واثبات نجاعتها.

¹سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، ادارة الابداع والابتكار، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 20.

ب. المرحلة الثانية وتعرف بمرحلة النمو السريع: إذ أنه بعد تجاوز العوائق الأولية، يبدأ الابتكار في تحقيق تقدم ملحوظ، إذ يزداد معدل الابتكار بسرعة خلال هذه المرحلة، ويعود السبب لزيادة كفاءة العمليات، حيث يصبح الابتكار أكثر انتشارا واعتمادا على نطاق أوسع، وفي هذه المرحلة تحديدا تتمكن اغلب الدول أو الشركات من الاستفادة من الابتكار لتحقيق أكبر المكاسب.

ج. المرحلة الثالثة وتعرف بمرحلة الاستقرار أو التشبع: يصل في هذه المرحلة الابتكار إلى مرحلة من التشبع أو الاستقرار، وهذا بعد فترة من النمو السريع، حيث ينخفض معدل النمو، ويحدث هذا عندما تكون هناك حدود طبيعية أو اقتصادية لمدى تطور الابتكار أو مدى استيعابه في السوق، ويجب على الدول أو الشركات إلى أحداث ابتكارات جديدة لتجنب الركود.

ثانيا: الابداع.

كثيرين ربطوا تسمية الابتكار بالإبداع لهذا ارتأينا إلى معرفة العلاقة بينهما.

1. تعريف الابداع

عرف الابداع انه "الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة، أو نظام جديد في الانتاج، يؤدي إلى تغيير مكونات المنتج، و كيفية تصميمه".¹ ويعتبر شومبيتر اول اقتصادي ركز على الابداع في الاقتصاد وذلك في كتابه نظرية التطور الاقتصادي المنشور في سنة 1912.

2. مراحل الابداع:

وعلى العموم فان العملية الإبداعية (The Creative Process) تمر بمجموعة من المراحل قسمها عالم النفس الأمريكي (Wallace) 1926 , إلى خمسة مراحل وهي:

أ. مرحلة الإلهام: والتي تبدأ بظهور مشكلة ما، ويبدأ الاهتمام بها لحلها أو الشعور بحاجة لحلها.

ب. مرحلة الإعداد والتحضير: وتتمثل في جمع المعلومات حول الموضوع أو المشكلة التي يدور حولها اهتمام المبدع، وتوفير المصادر التي لها علاقة بالمشكلة أو الموضوع بطريقة تمكن الفرد أن يجد نمطا جديدا في حلها بعيدا عن الأسلوب المألوف.

¹ يوسف كافي، مصطفى كافي، ادارة المشاريع الريادية وحاضنات الاعمال، الدار الجزائرية، الطبعة الاولى، الجزائر، 2020، ص: 80.

- ج. **مرحلة الاحتضان:** وفيها تتفاعل الأفكار في المجال الفكري (العقل) للفرد حالة وتتداخل خلالها العوامل الشعورية واللاشعورية في شخصية الفرد بما ينتج. المخاض الفكري وتقفز بعدها الإبداعات، ويقوم هو باختيار أروعها لتشغيلها في صنع قرار إبداعي.
- د. **مرحلة الإشراق:** وتتجسد الفكرة الجوهرية أو العمل النموذج بشكل مفاجئ في هذه المرحلة، وتبدو الفكرة أو الحل كأنها نُظمت أو رتبت دون تخطيط في المجال الفكري للفرد بما يسمح له بالوصول إلى ما يمثل الحل النموذجي.
- هـ. **مرحلة التحقيق:** وتشمل عملية التبصر بالعقل الظاهر، بالاستعانة بأدوات البحث المتاحة في الفكرة التي نتجت من خلال مرحلة الإشراق، وذلك للتحقق من صحتها ولتحديد طرق تطبيقها وتحديد مضاعفات عملية التطبيق، مع وضع المتطلبات اللازمة لذلك¹.

3. العلاقة بين الابتكار والإبداع

الابتكار يعني اكتشاف أولي لمكون جديد أو فكرة جديدة والتي يمكن أن تكون قاعدة لسيرورة الإبداع، على أساس هذا التعريف الابتكار هو نقطة البداية والإبداع هو نقطة الوصول، فالإبداع هو عملية تتبع الابتكار والإبداع هو ناتج عملية الابتكار ومع ذلك فهما يقومان على علاقة تبادلية للغاية فالابتكار هو العمل الأساسي للإبداع، إذ انه بدون ابتكار لن يكون للإبداع محتوى وبدون الإبداع لن يكون هناك ابتكار². إذ يعتبر الإبداع هو الشرارة الأولى التي تولد الأفكار الحديثة، بينما الابتكار هو التطبيق العملي لتلك الأفكار.

المطلب الثاني: أنواع الابتكار

زخرت ادبيات الابتكار بتصنيفات عديدة اهمها بتعدد المفكرين، لهذا فليس من السهل ايجاد تقسيم او تصنيف محدد لأنواع الابتكار، فلتحديد انواع الابتكار وجب الاعتماد على عدة زوايا ومعايير وذلك حسب خصائص عديدة:

أولاً: تصنيفات الابتكار

صنف الابتكار الى ما يلي:

¹ محمد قريشي، التغيير التكنولوجي: مدخل لتحسين الأداء المؤسسي، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون عمان، الأردن، 2020، ص: 198-199.

² أو كيل رايح، قراءات في إدارة الإبداع ونجاح تطوير المنتج الجديد المفاهيم... العمليات، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص: 14.

1. التصنيف حسب نطاق التطبيق:

1.1 ابتكار منتجات أو مواد جديدة، وتصريفها في الأسواق بعد أن تتم حمايتها بالعلامات المميزة، وبراءات الاختراع أو بمنح الامتيازات، وتظهر هله الابتكارات نتيجة لاستجابة لتغيرات طبيعة الطلب ونوعيته في الأسواق وليس لكميته، كما تؤدي المنافسة إلى ابتكار مواد ومنتجات جديدة؛

2.1 ابتكار التقنيات التي تساعد على تطوير الأجهزة والآلات والأدوات، وما يرافقها من ابتكار في طرائق النقل والتوزيع والتجميع والتصنيع المؤدية إلى زيادة الإنتاجية؛

3.1 الابتكار التنظيمي: وهو القدرة على إعادة الهياكل التنظيمية والإدارية والإجرائية، والعمل بها بحيث تستطيع هذه الهياكل الاستجابة لتغيرات البيئة المحيطة، ولا سيما الابتكارات التقنية منها: ابتكار في الأداء والسلوك الإداري كما في ابتكار تقنيات جديدة، وطرائق تدريب حديثة، وابتكار الحلول الفريدة لبعض المشكلات الإنسانية والمادية التي تعاني منها المؤسسة، وتطبيق هذه الحلول.¹

2. التصنيف حسب طبيعة الابتكار: ينصف الابتكار حسب طبيعته الى ابتكار جذري وجزئي.

1.2 الابتكار الجذري

تعد المؤسسات الاقتصادية الأمريكية الرائدة في هذا النوع من الابتكارات ويتمثل في إدخال منتج جديد تمامًا أو تعديل كمي لمنتج موجود بالفعل، ويعتمد لتطوير وخلق الميزة التنافسية، يمكن تقسيم الابتكار الجذري إلى منتج وإلى عملية.²

وهي كل الفرص التي تؤدي الى ابتكارات جذرية تحدث تحولاً في السوق.³

¹ عبد الله حسن مسلم، الابداع والابتكار الاداري في التنظيم والتنسيق، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2015، ص: 161.

² Manuel D'oslo. Principes Directeurs Proposés Pour Le Recueil Et L'interprétation Des Données Sur L'innovation Technologique, P :37

³ Erik stam, Micro-foundations for Innovation Policy, Amsterdam University Press, 2008, pp 140-144

وهو أحد العناصر الرئيسية في نهج شومبيتر للتطور الاقتصادي، باعتباره يقوم بإدخال سلعة جديدة او جودة جديدة للسلعة، وهو مصدر تغيير نوعي وتوجه الصناعة إلى مسار تكنولوجي جديد الذي يقوم بتوسيع نطاق الخدمات والمنتجات بشكل جذري.¹

ويستخدم لتحسين أو تعديل التقنيات أو الأنظمة أو المنتجات الحالية على المدى القصير، من خلال تحسين المنتجات التي تتحكم في أعلى حصة في السوق، ومن خلال إدخال تحسينات على الميزات للتنافس مع المنافسين. الحجم، الاستخدام، التعبئة والتغليف، التكنولوجيا... الخ.²

الابتكار الجذري هو ابتكار يغير قواعد اللعبة، ويُعيد تعريف الصناعة بدلاً من أن يكون مجرد تحسين للمنتج الحالي.³

ومن آثاره يمكن ذكر:

- قد تتهز قيادة السوق؛
- ومن الممكن أن يكون لظهور الاختلال التكنولوجي تأثير هائل على الأسواق؛
- حصص السوق النسبية قد تتقلب؛
- دخول المنتجين الجدد الذين يمكنهم إثبات وجودهم في السوق؛
- قد تختفي المؤسسات.⁴

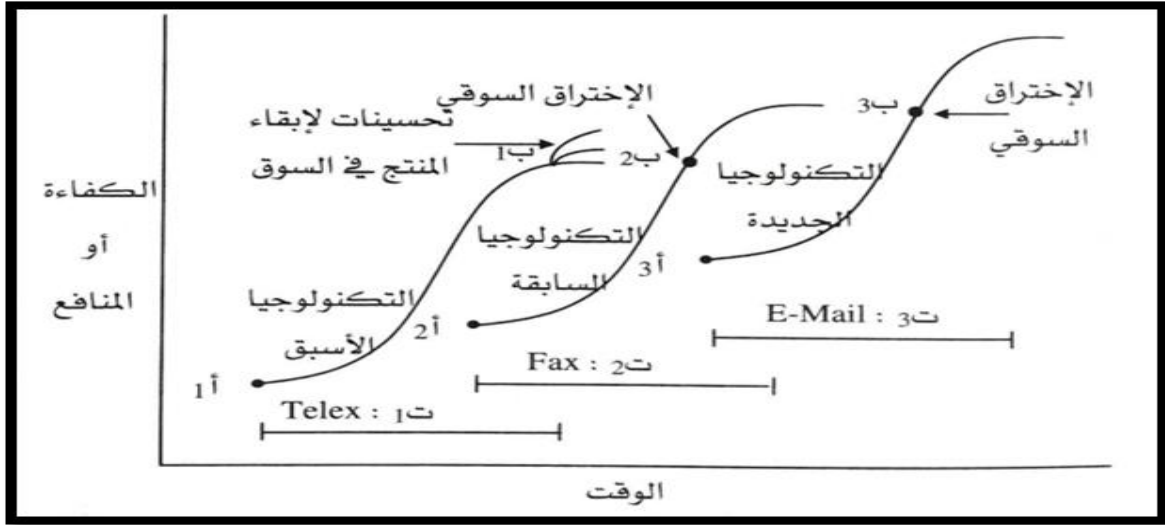
¹ Schumpeter, J. A, « The theory of economic development », Harvard University Press, Cambridge, MA, 1934 Yildizoglu , P :66

² فتحية بجاوي، استراتيجيات الابتكار في المنظمات القائمة على المعرفة -دراسة حالة المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الالكترونية بولاية برج بوعرييج ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 6، العدد 3، 2019، ص: 446.

³ M., M. Rahmouni, Motivations et déterminants de l'innovation technologique: Un survol des théories modernes, Groupe de Recherche en Économie Théorique et Appliquée (GRETHA), Université de Bordeaux, Bordeaux, France, 2011

⁴ عبد الله حسن مسلم، الإبداع والابتكار الإداري في التنظيم والتنسيق، دار المعتر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2015، ص: 65.

الشكل رقم(2.2): يمثل منحنيات الابتكار الجذري



المصدر: نجم عبود، القيادة وإدارة الابتكار، دار صفاء، عمان، ط، 1، 2012، ص: 299.

يمثل الشكل(2.2) دورة حياة الابتكار الجذري ويظهر أنه في الماضي كانت هناك دورة طويلة بين اختيار التكنولوجيا واختراق السوق، مما أدى إلى دورة حياة طويلة للمنتج. ومع ذلك، مع تقدم تكنولوجيا المعلومات، وتأثير العولمة، والمنافسة الشديدة، أصبحت دورات حياة المنتج أقصر فأقصر. إن ظهور وتطوير منتجات جديدة لتلبية الطلب المتزايد يؤدي إلى اختراق السوق، وانتشار التكنولوجيا في السوق من خلال التقليد أو التحسينات الأفقية.

ويتطلب هذا التطور السريع ظهور تقنيات جديدة لتظل قادرة على المنافسة، حيث سرعان ما تصبح التقنيات الحالية قديمة وتفشل في تلبية متطلبات المنظمات والأهداف المتطورة. ولذلك فإن الابتكار الجذري يتخذ أشكالاً محددة تعتمد على عوامل الزمن، والتقدم التكنولوجي.

ويعر تطور الابتكار الجذري بصورة عامة بثلاث مراحل:

أ. القفزة التكنولوجية: يمثل الابتكار الجذري قفزة تكنولوجية استراتيجية كبرى ترفع المعرفة حول منتجات البحث وتسويقها إلى مستويات جديدة نوعياً وتجعلها متاحة على نطاق واسع؛ الاستثمار، المنتجات المهملة، وخطوط الإنتاج؛

ب. الاختراق: الابتكار الجذري هو اختراق تكنولوجي يتم مقاطعته بعد ذلك بسبب الفشل في الاختراق؛

وأدى البحث الجديد اللاحق إلى ظهور الشكل (1-1) البقاء على اتصال رغم ارتفاع احتمال انقطاعه.

ج. الانقطاع: تحقيق ميزة المتحرك الأول في السوق وتتبع المؤسسات والآخر هو تابع، والذي يتمتع أيضاً بميزة التغلب على المشكلات المعروفة.¹

2.2 الابتكار الجزئي (التدرجي):

يمكن تعريف الابتكار على أنه جزئي، أو تدرجي من خلال النظر في الخصائص التقنية للمنتج (أي وظائفه وأدائه)، وبشكل أكثر تحديداً، ما إذا كان الابتكار يغير بشكل كبير مقايضاته الفنية المحددة. بشكل عام، ينظر كل من المصنعين والعملاء إلى المنتجات على أنها "حزم" من الميزات ومقاييس الأداء، ويمكن للمرء بسهولة تحديد المفاضلات. وسوف يشمل الإبداع التراكمي منتجات محسنة لا تغير هذه المقايضات بشكل كبير. وفي المقابل، سيؤدي الابتكار الجذري إلى منتجات تقدم قدرات جديدة تماماً أو تقدم مجموعة من قيم الأداء التي تميزها بوضوح عن سابقتها من خلال كسر المفاضلات القائمة². ومثال الابتكار الجزئي: تحسين تصميم هاتف ذكي بإضافة ميزة جديدة، أو تحسين عملية تصنيع منتج ما لزيادة الكفاءة، أما الابتكار الجذري يتمثل في اختراع الهاتف الذكي نفسه، أو اختراع سيارة ذاتية القيادة.

والجدول التالي يمثل الفرق بين الابتكار الجزئي والابتكار الجذري.

¹عابدي، محمد السعيد. "الابتكار واستراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري: حالة المؤسسات الجزائرية." أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة، 2016، ص: 65.

² Cantamessa, Marco, and Francesca Montagna. "Management of Innovation and Product Development: Integrating Business and Technological Perspectives." London: Springer-Verlag, 2016, p. 37.

الجدول رقم(1.2): الفرق بين الابتكار الجذري والابتكار الجزئي

الابتكار الجذري	الابتكار الجزئي	صفة المقارنة
خطوات كبيرة	خطوات صغيرة	سرعة المسار
قصير الأمد ولكن جذري	تدوم لفترة طويلة و لكن ليس جذري	التأثير
مفاجئ و ثوري	تدريجي و ثابت	التغيير
قلة من المتميزين المختارين	كل فرد	المساهمة
الافتراضات التكنولوجية ، ابتكارات جديدة ، نظريات جديدة	الدراية الفنية التقليدية و الحالة القائمة	الشرارة
فردية	جماعي ، جهود جماعية ، مدخل النظم فردي عاصف أفكار و جهود فردية	المدخل
إعادة البناء	الصيانة والتحسين	الطريقة
نتائج من اجل الأرباح	أداء العملية و جهود من أجل نتائج أفضل	معايير التقييم
للتكنولوجيا	للأفراد	توجيه الجهد
تتطلب استثمارات كبيرة و جهد قليل للمحافظة عليها تتطلب استثمارات كبيرة و جهد قليل للمحافظة عليها	تتطلب استثمارات قليلة و لكن درجة كبيرة من الجهد للمحافظة عليها	المتطلبات العلمية
ملائم جيد لاقتصاد سريع النمو	أعمال جيدة جدا في اقتصاد بطيء النمو	الميزة

المصدر: عادل رضوان، دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 10.

ومن خلال الجدول رقم(1.2) يتمثل الفرق الرئيسي بين كل من الابتكار الجزئي والجزئي في سرعة التغيير، حيث يحدث الابتكار الجزئي ويتطور بشكل تدريجي و عبر تحسينات مستمرة، في حين ان الابتكار الجذري يحدث تحولا كبيرا في السوق والتكنولوجيا عبر تأثير مفاجئ.

3. التصنيف حسب المجال

1.3 الابتكار التكنولوجي: هو عملية تطوير وتحسين الخدمات والعمليات، حيث يلعب دورا مهما في المجتمع لتلبية الاحتياجات وتحقيق الأهداف وحل المشكلات الموجهة لدعم التغيير المؤسسي والصناعي والاقتصادي والاجتماعي؛¹

2.3 الابتكار الصناعي: يعرف بأنه كل عملية هدفها تطوير وخلق الأفكار أو التطبيقات الجديدة بهدف تحسين المنتجات والعمليات والخدمات الصناعية، هذا ما ينتج عنه تحقيق تقدم اقتصادي، وهو يشكل تقديم الحلول التي تكون ضد الأساليب التقليدية، كدمج التكنولوجيا الحديثة، كالتكنولوجيا الجديدة وانترنت الاشياء والتي يكون اعتمادها الكبير على التصنيع.²

وتكمن أهميته في:

أ. تعزيز القدرات التنافسية: إذ يساعد على تعزيز الابتكار في الشركات، من خلال تحفيزها على التميز في الأسواق، وهذا من خلال تقديمه لمنتجات حديثة، هدفها القيام بتلبية احتياجات العملاء؛³

ب. تحسين الكفاءات الإنتاجية: وهذا من خلال استخدام التقنيات الحديثة، كالذكاء الاصطناعي، بهدف تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية؛

ج. زيادة فرص العمل: من خلال البحث عن المهارات التي تتوافق مع التطورات الحديثة التكنولوجية.⁴

4.3 الابتكار البيئي: إن الابتكار البيئي هو مفهوم حديث نسبيا، إذ ظهر لأول مرة في ادبيات الابتكار في كتاب فوسلر وجيمس سنة 1996، وقد تم تعريفه بأنه تطوير عمليات ومنتجات جديدة تضيف قيمة للشركات والعملاء، هذا مع تقليل التأثيرات البيئية بشكل كبير.

وقبل تقديم تعريف دقيق له، تجدر الإشارة الى انه يرتبط ارتباطا وثيقا بمصطلحات عديدة مثل الابتكار المستدام والابتكار الأخضر، وبالرغم من وجود اختلافات طفيفة بين المفاهيم، الا انها تشترك جميعها في نفس الهدف الأساسي، اذ انها تركز على اهم النقاط التالية:

¹ Coccio, Marrio. *The Technological Innovation*. August 2021, p :01.

² الابتكار في تطوير المنتجات الصناعية. AIIEM. "تم الوصول إليه في 20 فبراير 2025 .

<https://aiiem.org/ar/> في-تطوير-المنتجات-الصناعية/

³ أهمية الابتكار في الصناعات الحديثة. Nafzh. "تم الوصول إليه في 20 فبراير 2025 .

<https://nafzh.com/blog/> أهمية-الابتكار-في-الصناعات-الحديثة/

⁴ بوشفيير إيمان، قطاف ليلي، دور وأهمية الابتكار التكنولوجي في خلق التنافسية نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات وبحاث، المجلد 4، العدد 7، 2012، ص ص 31-35 .

- هدف الابتكار: ويشمل العمليات، المنتجات، الأساليب، والخدمات؛
 - البعد البيئي: هدفه الحد من التأثيرات السلبية على البيئة؛
 - التوجه نحو السوق: هو السعي نحو تلبية حاجيات السوق بشكل دائم؛
 - مستوى التطبيق: إضافة ابتكار جديد؛
 - الدافع: يكون نابعا من الرغبة في تقليل الأثر البيئي، وتحقيق المكاسب الاقتصادية.
- وبناء على ما سبق، يعرف الابتكار البيئي " على انه تبني أو تطوير أو استغلال أساليب استثمارية أو أساليب إنتاجية جديدة داخل المؤسسة، والتي هدفها تحقيق نتائج بيئية أفضل، خلال دورة حياتها، الامر الذي يسهم في تقليل التلوث والتأثيرات السلبية على الموارد، بالمقارنة مع البدائل المتاحة التقليدية.¹
- 5.3 الابتكار الإداري: الابتكار الإداري يشمل التغييرات في هيكلية المؤسسة، أو في أنظمة العمل، أو في أساليب القيادة، أو في ثقافة الشركة.² فهو يتطلب وضع استراتيجية للإبداع واستخدام الاستراتيجيات والأساليب الإبداعية

4. التصنيف حسب مصدر الابتكار:

- 1.4 الابتكار الداخلي (المغلق): يقوم هذا النموذج على افتراض ان النجاح في الابتكار يعتمد على السيطرة الكلية على العملية، اذ يرى هذا النهج ان تبادل المعرفة مع الأطراف الخارجية بإمكانه ان يؤدي الى فقدان المهارات الأساسية للمؤسسة. فلذلك يركز هذا النموذج بشكل كبير على الاستثمار في البحث والتطوير الداخلي، مما يجعل المؤسسة تحقق اكتشافات جديدة، وإطلاق منتجات مبتكرة في السوق، بالإضافة الى زيادة حجم المبيعات، ومنه تحقيق أرباح أكثر، ليتم بهذا إعادة الاستثمار للأرباح في عمليات الابتكار الداخلي، مما يعزز استقلالية المؤسسة في تطوير ابتكاراتها، ويعد هذا الاعتماد الذاتي أحد المبادئ الأساسية لمفهوم الابتكار المغلق.³

- 2.4 الابتكار المفتوح: حظي مفهوم الابتكار المفتوح في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في الأوساط الأكاديمية والممارسات العملية، وقد وصفه هنري تشيسبرو، بأنه مفهوم يقع في الفجوة بين الاعمال

¹ مناصرة اميرة، مدفوني هندا، الابتكار البيئي كمدخل حديث لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية دراسة ميدانية للمؤسسة هتكل الجزائر فرع شلغوم العيد ميله، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2024، ص: 96.

² Ayerbe, Catherine. "Innovations technologique et organisationnelle au sein de PME innovantes: Complémentarité des processus, analyse comparative des mécanismes de diffusion." *Revue Internationale PME* 19, no. 1 (2006) pp :9-34.

³ محمد لمن علون، السبتي وسيلة، مزايا ومعيقات تطبيق الابتكار المفتوح في منظمات الاعمال، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 2، العدد 2، 2019، ص: 149.

والاوساط الاكاديمية. ويعتبر الابتكار المفتوح نهجا أكثر توزيعا ولا مركزية، يقوم على حقيقة ان المعرفة المفيدة اليوم منتشرة على نطاق واسع، ولا تستطيع أي مؤسسة، مهما كان حجمها او قدراتها، ان تبتكر بفعالية بمفردها. ومع ذلك فان هنالك حاجة كبيرة الى هيكل شامل يربط بين هذه الأنشطة المتنوعة، ويلعب نموذج الاعمال دورا أساسيا في الابتكار المفتوح، اذ انه يحدد ما تسعى المؤسسة الى إدخاله من الخارج، وما تسعى الى السماح بخروجه، ومن الاعمال، يعد الابتكار المفتوح أكثر الطرق كفاءة للابتكار، إنه يساهم في تقليل التكاليف، بالإضافة الى زيادة التميز التنافسي، تسريع عملية طرح المنتجات في السوق، فضلا عن خلق مصادر جديدة للدخل، هذا ما يفتح فرصا تجارية واسعة للاستفادة منه.

ويعرفه هينري تشيسبرو "على انه استخدام تدفقات المعرفة الموجهة داخليا وخارجيا بهدف تسريع الابتكار الداخلي، وتوسيع الأسواق لاستخدام الابتكار خارجيا" وقد أدى هذا التعريف الى رؤى مهمة حول توظيف المؤسسات لتدفقات المعرفة الواردة (Inflows of knowledge) لتعزيز ابتكاراتها الداخلية، وكيفية استخدام تدفقات المعرفة الصادرة (Outflows of knowledge) لتوسيع نطاق استخدام الابتكار خارج المؤسسة¹.

ولا تقتصر أنواع الابتكار فقط على ما تم ذكره وانما هي متعددة بتعدد المجالات والميادين.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الابتكار

لتحديد مؤشرات قياس الابتكار، اعتمدنا على الادبيات الاقتصادية القديمة والحديثة، حيث انه قبل التعرف على مؤشر الابتكار العالمي، اغلب الدراسات اعتمدت على مؤشرات بديلة لقياس الابتكار مثل عدد براءات الاختراع، الانفاق على البحث والتطوير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من المؤشرات التي تعرضت للانتقاد في دراسات أخرى:

أولا: مؤشر عدد براءات الاختراع

تعد براءات الاختراع مؤشرا أساسيا لقياس النشاط الابتكاري، رغم وجود نقاش حول دقتها كمؤشر وحيد، وقد تطورت منهجية استخدامه كمؤشر عبر السنين بدءا بالدراسات الكلاسيكية الى التحليلات التجريبية، اذ بدأت الدراسات الكلاسيكية بالتركيز على العلاقة البسيطة بين عدد براءات الاختراع والأنشطة الابتكارية، بدءا بدراسة² Griliches, Z (1990)، حيث استعرضت هذه الدراسة استخدام إحصاءات براءات الاختراع

¹ زنادي زينة وآخرون، استكشاف ونمذجة العوامل الكامنة للابتكار المفتوح في عينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد 21، العدد 1، 2021، ص: 349.

² Zvi Griliches, Patent statistics as economic indicators: A survey, *Journal of Economic Literature*, Vol 28, No 4, 1990, pp: 1661–1707.

Pakes, A. كمؤشرات اقتصادية تم ربطها بالاستثمار في البحث والتطوير والقدرة التنافسية، وركز¹. (1986) أكثر على تقدير القيمة الاقتصادية لبراءات الاختراع باعتبارها خيارات استثمارية، مما يوفر فهما وتقديرات اعمق حول قيمة براءات الاختراع كمؤشر للابتكار، وظهرت دراسة لاحقة من قبل Hall, B.H., & Ziedonis, R.H. (2001)²، أهمية امعان النظر في نطاق وقيمة براءات الاختراع، حيث اثبت ان مثل هذه العوامل بإمكانها التأثير على دقتها كمقياس للابتكار، بينما بحث Cohen, W.M., Nelson, R.R., & Walsh, J.P. (2000)³ في العوامل المؤثرة والتي تحدد قرار الشركة في استخدام وطلب براءات الاختراع، مشيرين الى اهمية ظروف حماية الملكية الفكرية، وتوسعت الدراسات لتشمل الاقتباسات من براءات الاختراع يمكن اعتبارها أداة مهمة لقياس الابتكار وهذا ما أكدته⁴. Schmoch, U. (2003)، كما تعد جودة براءات الاختراع من العوامل الحاسمة وذات جودة عالية وتلعب دورا كبيرا في مساهمتها على النمو والابتكار⁵ Friedman, J., Lanjouw, J.O., & Schankerman, M. (2004)، بينما قام⁶. (2006).

بعرض أهم الدراسات التي تستخدم براءات الاختراع كمؤشر للابتكار، مبرزا دورها في قياس الابتكار في الاقتصاد الحديث، ويشير أيضا إلى أن براءات الاختراع تمثل وسيلة قانونية، لحماية الاختراعات والأفكار الحديثة، كما أشار⁷ Criscuolo, C., & Verspagen, B. (2008) إلى ضرورة إعطاء مكان صدور براءات الاختراع أهمية، مؤكداً على مراعات الجانب الجغرافي.

وأخذت الدراسات الحديثة الجانب الأوسع للابتكار الاقتصادي، فقد قدم Aghion, P., & Howitt, P. (2009)⁸ في كتابهما "The Economics of Growth." تحليلاً تجريبياً لدور

¹ Ariel Pakes, Patents as options: Some estimates of the value of holding European patent stocks, *Econometrica*, Vol 54, No 4, 1986, pp: 755–784.

² Bronwyn H. Hall and Rosemarie H. Ziedonis, The patent paradox revisited: An empirical study of patent scope and patent value, *The RAND Journal of Economics*, Vol 32, No 1, 2001, pp: 101–128.

³ Wesley M. Cohen, Richard R. Nelson, and John P. Walsh, Protecting their intellectual assets: Appropriability conditions and why U.S. manufacturing firms patent (or not), *NBER Working Paper*, 2000.

⁴ Ulrich Schmoch, Structure and dynamics of patent citations: A case study of the German patent system, *Scientometrics*, Vol 58, No 4, 2003, pp: 615–634.

⁵ Jean O. Lanjouw and Mark Schankerman, Patents and growth: The role of patent quality, *The Review of Economics and Statistics*, Vol 86, No 2, 2004, pp: 405–420.

⁶ Jonathan Friedman, Measuring innovation in the new economy: A review of the literature, *Economics of Innovation and New Technology*, Vol 15, No 4, 2006, pp: 345–360.

⁷ Chiara Criscuolo and Bart Verspagen, Does it matter where patent citations come from? Evidence from the UK, *Research Policy*, Vol 37, No 8, 2008, pp: 1290–1304.

⁸ Philippe Aghion and Peter Howitt, *The Economics of Growth*, MIT Press, 2009.

براءات الاختراع كمؤشر للابتكار، باستخدامه كعنصر أساسي في نموذج النمو الاقتصادي، مستنديين في ذلك الى بيانات جديدة وهذا لدعم الحجج السابقة، ويوضح الكتاب الى كيف ان الابتكارات الجديدة، تؤدي الى تحسين الإنتاجية وزيادة الثروة، وفي سنة 2014، أضاف¹ O'Sullivan, M. (2014) دراسة حول تأثير نظام براءات الاختراع على النمو الاقتصادي والابتكار، مضيفا الى ان هذا النظام يؤثر على قرارات الشركات الاستراتيجية.

كما قدمت² Hanel, P., & Kershaw, D. (2018) تحليل تجريبي جديد لدور براءات الاختراع كمؤشر للابتكار، باستخدام بيانات حديثة وهذا دعما للنتائج السابقة، حيث يوضح الباحثان، ان براءات الاختراع تعتبر أداة حيوية لحماية الابتكارات مما يشجع الشركات والمستثمرين على الاستثمار في البحث والتطوير.

وتعتبر براءات الاختراع من أهم الأدوات لقياس الابتكار، إلا أن العديد من الدراسات انتقدت فعاليتها، باعتباره انه ليس مؤشرا دقيقا ولا يخلو أي مؤشر من الانتقادات، اذ تعتبر دراسة Sampat, B.N. (2005)³، الى انه بالرغم من جودة البراءات الاختراع إلا أنها لا تعكس دائما الابتكار الحقيقي، اذ انه قد تحتوي بعض البراءات على أفكار غير مبتكرة، هذا ما يجعلها غير موثوقة كمؤشر، بالإضافة الى ان نظام الملكية الفكرية، بما في ذلك براءات الاختراع، وحقوق الطبع والنشر، يخلق احتكارات غير ضرورية تعيق الابتكارات بدلا من تشجيعها، في هذا السياق ناقش⁴ Boldrin, M., & Levine, D.K. (2008) في كتابهما الشهير "Against Intellectual Monopoly." الى ان بإمكان براءات الاختراع ان تكون عائقا على الابتكار بدلا من تحفيزه، وتؤكد أيضا⁵ Jaffe, A.B., & Lerner, J. (2004) هذا القول وقدمت هذه الدراسة انتقادات واسعة لنظام براءات الاختراع، باعتباره انه نظام معيق للتقدم من خلال قيود غير ضرورية.

إضافة الى ذلك يشير⁶ Roin, B.N. (2006) الى ان بعض من الابتكارات العالية القيمة لا تغطي براءات الاختراع، وهذا ما يؤثر سلبا على نقص التمثيل الفعلي للابتكار. وتضيف أيضا Schneider,

¹ Mary O'Sullivan, Patents, innovation, and economic growth, *Economic Review*, Vol 100, No 1, 2014, pp: 1–20.

² Patrick Hanel and David Kershaw, The role of patents in the innovation process: An empirical study, *Research Policy*, Vol 47, No 1, 2018, pp: 1–12

³ Bhaven N. Sampat, Examining the effect of patent quality on innovation: A case study of the US patent system, *Research Policy*, Vol 34, No 6, 2005, pp: 799–816

⁴ Michele Boldrin and David K. Levine, *Against Intellectual Monopoly*, Cambridge University Press, 2008.

⁵ Adam B. Jaffe and Josh Lerner, *Innovation and its discontents: How our broken patent system is endangering innovation and progress, and what to do about it*, Princeton University Press, 2004.

⁶ Brian N. Roin, 'Unpatentable inventions', *Harvard Journal of Law & Technology*, Vol 19, No 1, 2006, pp: 1–40

1. M. (2014) بعنوان مقالها "هل براءات الاختراع عائق امام الابتكار" هذا مايشير تساؤلات حول نجاعة نظام براءات الاختراع في تمثيل وتشجيع الابتكارات.

ومما سبق يظهر جليا أن براءات الاختراع تعتبر مؤشرا رئيسا للابتكار، لكن يتطلب استخدامها فهما متكاملتا لعدة عوامل، مثلما ذكرت الدراسات سابقا من سياق جغرافي وقيمة البراءات وجودتها، إلى جانب طبيعة نظام الملكية الفكرية، وأظهرت الدراسات التي ذكرناها سالفا إلى الاعتراف بوجود تحسينات مستمرة وقيود في استخدام هذا المؤشر.

ثانيا: مؤشر البحث والتطوير

يعتبر مؤشر البحث والتطوير في العديد من الدراسات مؤشرا رئيسيا لقياس الابتكار فلقد أظهر² Freeman, C. (1994) في دراسته تأثيرات الانفاق على البحث والتطوير، على الأداء الاقتصادي، مبرزا الى ان الدول التي تستثمر بشكل كبير في البحث والتطوير تحقق نتائج افضل في مجالات الابتكار، ويدعم³ riliches, Z. (1992) في ورقته البحثية هذه العلاقة، من خلال تركيزه على تسربات البحث والتطوير spillovers، حيث أظهرت استنتاجاته بان الاستثمارات في البحث والتطوير بإمكانها ان تؤدي نتائج إيجابية ليس فقط على مستوى الشركات، بل أيضا على مستوى النظام الابتكاري.

وادمج⁴ Aghion, P., & Howitt, P. (2009)، الانفاق على البحث والتطوير كعامل أساسي في نماذج النمو الخاصة بهم، وهذا مايرز دوره كمحفز للنمو التكنولوجي، واستنتج بان الاستثمارات في البحث والتطوير بإمكانها ان تؤدي لى نتائج إيجابية للابتكار. ومن جهته⁵ Romer, P.M. (1990) بحث أيضا في نفس السياق بين العلاقة بين الانفاق على البحث والتطوير والنمو التكنولوجي، مبرزا الى ان الانفاق على البحث والتطوير ليس مجرد مخرج للابتكار بل مدخل أيضا، مشددا الى أهمية الاستثمارات في البحث والتطوير باعتبارها مطلبا أساسيا للابتكار، وتبين دراسة⁶ Hirsch, S., & Lichtenberg, F.R. (1986) الى ان طبيعة العلاقة الإيجابية بين زيادة الانفاق على البحث والتطوير والابتكار، موضحة كيف للاستثمارات في البحث والتطوير ان يكون لها دور في تطوير منتجات جديدة، علاوة على ذلك يستخدم Mairesse, J., &

¹ Mark Schneider 'Is the patent system a barrier to innovation? An analysis of the debate', *Journal of Economic Perspectives*, Vol 28, No 1, 2014, pp: 207–224.

² Christopher Freeman, *Technology and Economic Performance: Lessons from Japan*, Pinter Publishers, 1994..

³ Zvi Griliches, 'The search for R&D spillovers', *NBER Working Paper*, No 3768, 1991.

⁴ Philippe Aghion and Peter Howitt, *The Economics of Growth*, MIT Press, 2009.

⁵ Paul M. Romer, 'Endogenous technological change', *Journal of Political Economy*, Vol 98, No 5, 1990, pp: S71–S102.

⁶ Seev Hirsch and Frank R. Lichtenberg, 'Increased R&D spending and new product innovation', *The Review of Economics and Statistics*, Vol 68, No 4, 1986, pp: 605–610.

¹ Mohnen, P. (2002) بيانات الانفاق على البحث والتطوير ليقوم مستوى الابتكار، مستخدما بيانات استقصائية لشركات فرنسية، مبرزا أهمية البيانات الكمية والنوعية في قياس الابتكار، وفي دراسة Schmidt, T., & Rammer, C. (2007)²، يكمل الصورة بتحليل دور التمويل العام للبحث والتطوير، والعملية الابتكارية مما يدعو لابرز الأهمية الخاصة بالسياسات الحكومية في تعزيز ودعم الابتكار، وأضاف Kleinknecht, A. (1987)³

في دراسته حول الحالة الهولندية مراجعة لتأثير الانفاق على البحث والتطوير في أنشطة الابتكار في الاقتصاد الوطني، وأكد على ان الاستثمارات في البحث والتطوير تؤثر على مستوى الابتكار، ودعا إلى ضرورة استخدام مؤشرات متعددة لفهم الظاهرة الابتكارية.

وقدمت دراسات أخرى انتقادا لهذا المؤشر، باعتبار ان الاعتماد على هذا المؤشر يعتبر محدودا في بعض الأحيان ومضللا في أحيان أخرى، حيث تشير دراسة Cohen⁴ وLevinthal (1990)، الى ان الانفاق على البحث والتطوير، لا يعكس دائما قدرة الشركات على امتصاص المعرفة والابتكار، مما يعني ان مجرد الاستثمار المالي ليس كافيا لتحقيق نتائج ابتكارية، حيث تستند الدراسة الى تحليل كيفية تأثير المعرفة المكتسبة من البيئة الخارجية على قدرة الشركات على الابتكار، حيث ان الشركات التي تمتلك قدرة كبيرة على الامتصاص تكون اكثر قدرة على الاستفادة من الاستثمارات في الابتكار بشكل افضل، و تؤكد دراسة Klette و Kortum⁵ (2004) أن الانفاق على البحث والتطوير لا يضمن بالضرورة الابتكار الفعلي، حيث يمكن استثمار الأموال دون تحقيق نتائج ملموسة، أو يمكن لزيادة الإنفاق على البحث والتطوير ان تؤدي الى تطوير منتجات جديدة، او الى تحسينات تكنولوجية، كما سلطت الدراسة الضوء أيضا على أهمية عوامل أخرى مثل القدرة التنظيمية والثقافة الابتكارية، في تحقيق نتائج إيجابية من استثمارات البحث والتطوير، وانتقد أيضا Mairesse⁶ و Mohnen (2002) استخدام الانفاق كمؤشر على مجموعة من العوامل الأخرى، مثل البيئة التنظيمية والثقافة، والتي تؤثر

¹ Jacques Mairesse and Pierre Mohnen، 'Accounting for innovation and measuring innovativeness: An illustration with French survey data'، *Research Policy*، Vol 31, 2002، pp: 1267–1279.

² Thomas Schmidt and Christian Rammer، 'The role of public R&D funding in the innovation process'، *Research Policy*، Vol 36, 2007، pp: 1002–1012.

³ Alfred Kleinknecht، 'Measuring R&D in the Netherlands: A review of recent developments'، *Research Policy*، Vol 16, No 2, 1987، pp: 69–85.

⁴ Wesley M. Cohen and Daniel A. Levinthal، 'Absorptive capacity: A new perspective on learning and innovation'، *Administrative Science Quarterly*، Vol 35, No 1, 1990، pp: 128–152.

⁵ Tor Jakob Klette and Stian M. Kortum، 'Innovating firms and aggregate innovation'، *Journal of Political Economy*، Vol 112, No 5, 2004، pp: 1010–1040.

⁶ Jacques Mairesse and Pierre Mohnen، 'Accounting for innovation and measuring innovativeness: An illustration with French survey data'، *Research Policy*، Vol 31, No 6, 2002، pp: 1267–1279.

على النتائج الابتكارية، حيث يوصيان بضرورة النظر الى هذه العوامل، عند تقييم قدرة الشركات على الابتكار، وفي هذا السياق أكد أيضا¹ Hanel (2006)، الى ان العوامل الأخرى تلعب دورا في تحقيق الابتكار مثلما ذكر موهن قبله مثل البيئة التنظيمية والثقافة، مشيرا الى ان الابتكار ليس نتيجة مباشرة للإنفاق على البحث والتطوير، بل العوامل الأخرى تلعب دورا كبيرا في تحقيق الابتكار

تشير هذه الدراسات إلى أن الإنفاق على البحث والتطوير يجب أن يُعتبر جزءًا من مجموعة أكبر من العوامل التي تؤثر على الابتكار. يتطلب الابتكار الفعلي وجود بيئة تنظيمية داعمة، وقدرة على الاستيعاب، وتعاون مع شركاء خارجيين. لذا، يجب على الشركات وصانعي السياسات النظر في هذه العوامل بشكل شامل لتعزيز الابتكار وتحقيق نتائج إيجابية.

ثالثا: مؤشر قياس الابتكار العالمي:

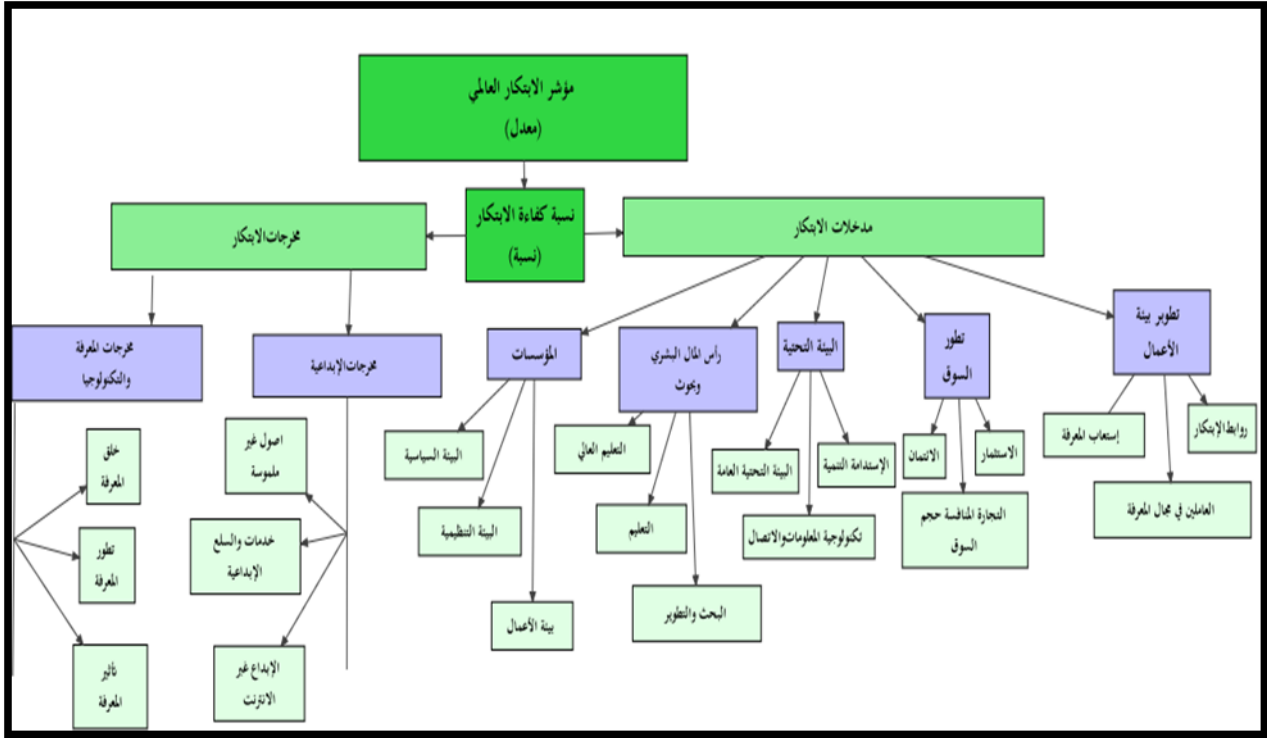
تم تصميم مؤشر الابتكار العالمي (GII) سنة 2007 كنموذج رسمي للمساعدة في إلقاء الضوء على درجة استجابة الدول والمناطق الفردية حاليا لتحدي الابتكار، وهو أداة فريدة لإرشاد الشركات وواضعي السياسات في رسم الخطط، حيث أصبح حجر الزاوية في صنع السياسات الاقتصادية، ويرتبط هذا الاستعداد للاستجابة ارتباطا مباشرا بقدرة البلد على اعتماد التكنولوجيات الرائدة والاستفادة منها، وزيادة القدرات البشرية، والتطورات التنظيمية والتشغيلية، وتعزيز الأداء المؤسسي. يجمع مؤشر الابتكار العالمي عددا من المفاهيم التكميلية التي تهدف إلى توفير إطار شامل لقياس الابتكار.²

ويتم حساب مؤشر الابتكار العالمي من خلال مؤشرين هما مؤشر مدخلات ومؤشر مخرجات الابتكار. إذ ان اهم ما يتعلق بالابتكار هو كيفية استخدام المؤشرات المناسبة لقياسه، حيث ان اغلب هذه المؤشرات يسعى الى معرفة كيفية توليد المدخلات للمخرجات

¹ Pierre Hanel, 'On the role of R&D in innovation: A review of the literature', *Research Policy*, Vol 35, No 4, 2006, pp: 569-586.

² GLOBAL INNOVATION INDEX REPORT 2007, P:1

الشكل رقم (3.2): مؤشر الابتكار العالمي



Oliveira, T. C., Barrenho, E., Antoine, V., & Barlow, J. (2017). Developing a Global Healthcare Innovation Index. PIRU Publication. P12

من خلال الشكل رقم (3.2) يمكن القول بأن مؤشر الابتكار العالمي، يضم مؤشرين فرعيين

وبالتالي يتكون الفرعين الأساسيين للابتكار المتمثلين في المدخلات والمخرجات على عدة محاور:

1. **مؤشر مدخلات الابتكار:** يتكون من خمس محاور أساسية متمثلة في المؤسسات، رأس المال البشري والبحث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور بيئة الأعمال.

كل محور من المحاور السابقة يتكون من ثلاثة مجموعات:

1.1 **المؤسسات:** يتكون من مؤشر البيئة السياسية، البيئة التنظيمية بالإضافة الى البيئة القانونية؛

2.1 **البنية التحتية:** يقيس كل من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، البنية التحتية، والاستدامة البيئية؛

3.1 **تطور السوق:** يقيس كل من الائتمان، الاستثمار وحجم السوق؛

4.1 **رأس المال البشري والبحث؛**

1.5 **محور تطور نسبة الأعمال:** يقيس كل من العاملون في مجال المعرفة، روابط الابتكار، استيعاب المعرفة؛

2. **مؤشر مخرجات الابتكار:** يتكون من محورين:

- 1.2 مخرجات المعرفة التكنولوجية: يشمل كل من مؤشرات خلق المعرفة، نشر المعرفة، وأثر المعرفة؛
- 2.2 المخرجات الإبداعية: يتكون من أصول غير ملموسة، الخدمات والسلع الإبداعية، والابداع عبر الانترنت.

والنتيجة الإجمالية لمؤشر الابتكار العالمي هي المتوسط البسيط للمؤشرات الفرعية للمدخلات والمخرجات.

3. نسبة كفاءة الابتكار.

حساب نسبة كفاءة الابتكار Ratio Efficiency Innovation، ويتم حسابه عن طريق المعادلة

التالية:¹

$$GII = \frac{1}{2} \times II + \frac{1}{2} \times IO = \frac{1}{2} \times \left(\frac{1}{5} \times \sum_{i=1}^5 II_{Pi} \right) + \frac{1}{2} \times \left(\frac{1}{2} \times (IO_{P1} + IO_{P2}) \right) = \frac{1}{10} \times \sum_{i=1}^5 II_{Pi} + \frac{1}{4} \times (IO_{P1} + IO_{P2})$$

حيث أن :

GII: يمثل مؤشر الابتكار العالمي؛

II: يمثل مؤشر مدخلات الابتكار؛

IO: يمثل مؤشر مخرجات الابتكار؛

معدل كفاءة الابتكار هي نسبة المؤشر الفرعي للمخرجات على المؤشر الفرعي للمدخلات. وهو يبين مقدار مخرجات الابتكار التي يحصل عليها بلد معين مقابل مدخلاته، فإذا كان هذا المعدل أعلى من 1 فمخرجاتها الابتكارية أعلى من مدخلاتها فهي مصدرة للابتكار، وإذا كان أقل من 1 فالدولة مستوردة للإبداعات والابتكارات المعرفية والتكنولوجية.²

¹ أمينة بن جمعة، وفاء سعدي، التعليم العالي ودوره في ترميم مخرجات الابتكار - دراسة مؤشر الابتكار العالمي للجزائر لسنة 2022، مجلة الاقتصاد الصناعي (هزارتك)، المجلد 13، العدد 101، 2023، ص: 444.

²The Global Innovation Index (GII) Conceptual Framework ,2007, P :51

المبحث الثاني: واقع الابتكار في الدول العربية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

يشكل الابتكار ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وتمثل مدخلاته ومخرجاته في سياق الدول العربية، والجزائر تحديداً، موضوعاً بالغ الأهمية يستحق الدراسة والتحليل. سيتناول هذا المبحث بصورة مُعمّقة عوامل مدخلات الابتكار في الجزائر وفي العالم العربي بشكل عام، بدءاً من الاستثمار في البحث والتطوير، مروراً بالبنية التحتية التكنولوجية، ووصولاً إلى جودة التعليم وتوفر الكفاءات البشرية المؤهلة. كما سيتعمق المبحث في دراسة مخرجات الابتكار، متناولاً مؤشرات مثل عدد براءات الاختراع، مستوى تطوير المنتجات والخدمات، وحجم مساهمة الابتكار في النمو الاقتصادي. سيركز التحليل على تحديد التحديات التي تعيق عملية الابتكار في الجزائر والوطن العربي، واقتراح الحلول والسياسات اللازمة لتحفيز الابتكار وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

المطلب الأول: تحليل مدخلات ومخرجات الابتكار في الدول العربية حسب مؤشر الابتكار العالمي.

تُعتبر دراسة مدخلات الابتكار في الدول العربية أمراً بالغ الأهمية لفهم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. فهي ليست مجرد عملية تقنية، بل تتشابك مع بنية المجتمعات العربية وتحدياتها. سيتناول هذا التحليل بصورة منهجية المكونات الأساسية التي تُشكل مدخلات الابتكار في الدول العربية، متطرقاً إلى الجوانب المتعددة مثل: الاستثمار في البحث والتطوير، جودة التعليم وتأهيل الكوادر البشرية، البنية التحتية التكنولوجية، بيئة الأعمال والتشريعات المحفزة، والثقافة المعززة للابتكار. سيتم التحليل من خلال مقارنة أداء الدول العربية ببعضها، وتحديد نقاط القوة والضعف، واستعراض أمثلة ناجحة وعبر من تجارب دول أخرى في تعزيز مدخلات الابتكار. الهدف النهائي هو الكشف عن العوامل المعيقة والمحفزة للابتكار في المنطقة العربية، ووضع مقترحات عملية تساهم في تحسين مدخلات الابتكار وتعزيز قدرتها على دفع عجلة التنمية.

أولاً: تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الابتكار العالمي:

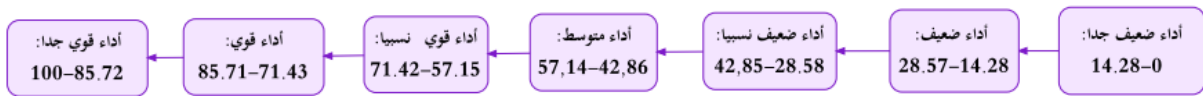
تم تصنيف الدول حسب البنك الدولي والذي يعتمد على نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني بالسعر الحالي للدولار الأمريكي حسب مستوى الدخل إلى 4 مجموعات، وهي الدول ذات الدخل العالي (49 دولة)، الدول ذات الدخل فوق المتوسط (37 دولة)، الدول ذات الدخل أقل من المتوسط (29 دولة)، والدول ذات الدخل الضعيف (16 دولة).

تم تقسيم الدول جغرافياً إلى 7 مناطق هي أوروبا (39 دولة)، أمريكا الشمالية (2 دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (18 دولة وسط وجنوب آسيا (10 دول جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا (17 دولة)، شمال إفريقيا وغرب آسيا (19 دولة)، إفريقيا جنوب الصحراء (26 دولة).

بالنسبة للدول العربية فقد اشتمل التقرير على 13 دولة عربية، وصنفها جغرافيا إلى منطقة شمال إفريقيا وغرب آسيا، في حين يتفاوت مستوى دخلها فدخل مجلس التعاون الخليجي الستة تصنف ذات دخل عالي، في حين نجد ثلاث دول عربية دخلها فوق المتوسط هي الجزائر، الأردن، ولبنان. وثلاث دول عربية دخلها أقل من المتوسط وهي مصر المغرب وتونس، ودولة واحدة ذات دخل ضعيف في اليمن

يعتمد مؤشر الابتكار الشامل على مقياس يتراوح من 0 إلى 100 حيث يمكن تصنيف أداء اقتصادات الدول في الفئات التالية وفق سلم ليكرت السباعي:

الشكل رقم(4.2): أداء مؤشر الابتكار حسب سلم ليكرت السباعي.

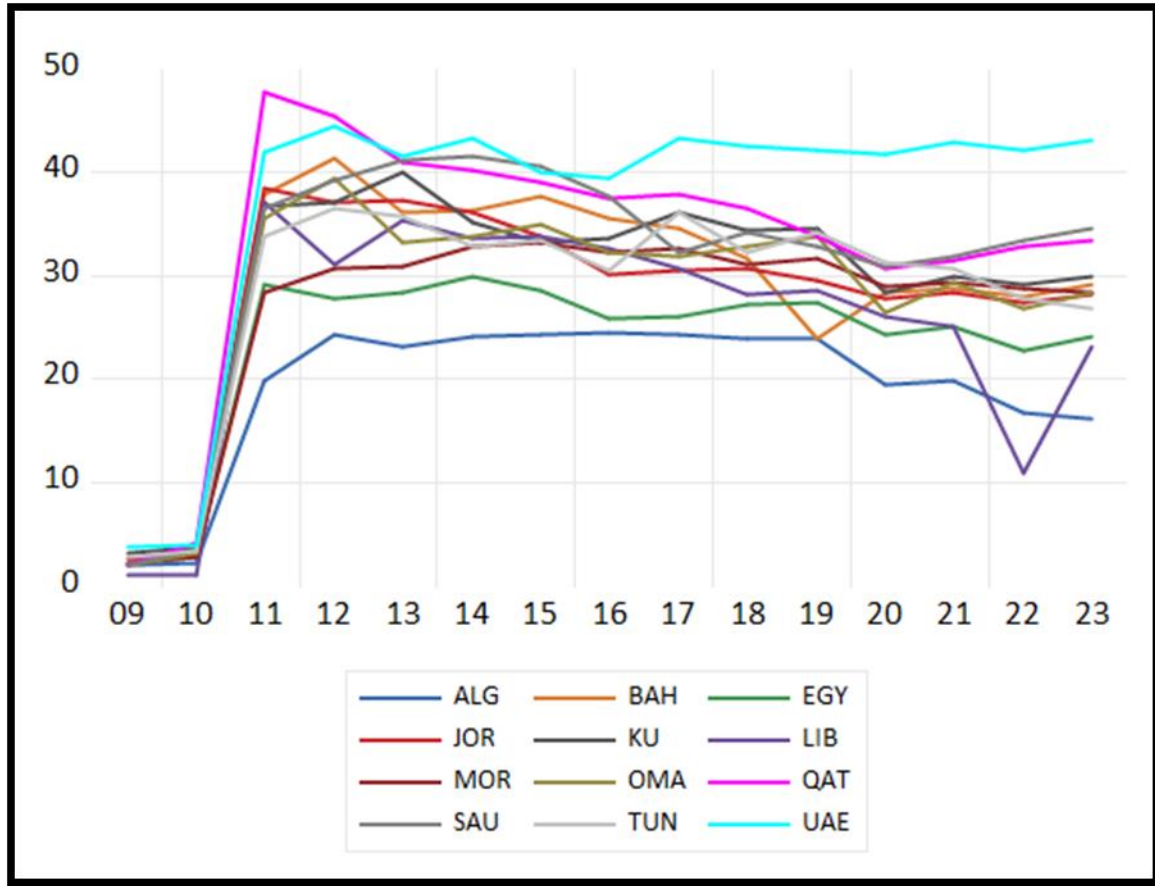


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج VUE.

- من 0 إلى 14,28: أداء ضعيف جدا
- من 14,29 إلى 28,57: أداء ضعيف
- من 28,58 إلى 42,85: أداء ضعيف نسبيا
- من 42,86 إلى 57,14: أداء متوسط: من 57,15 إلى 71,42: أداء قوي نسبيا:
- من 71,43 إلى 85,71: أداء قوي
- من 85,72 إلى 100: أداء قوي جدا.¹

¹ عرقوب وعلي وآخرون، إدارة الابتكار باقتصادات الدول العربية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بمجموعة من الدول النامية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02، 2021، ص: 72.

الشكل رقم(5.2): قيمة مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية للفترة 2007-2023.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية من 2007-2023 على الرابط : https://www.wipo.int/global_innovation_index انظر الملحق رقم (3).

تعطينا المنحنيات البيانية شكل رقم(5.2) صورة واضحة لقيم مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية للفترة 2007-2023، يظهر جليا من خلال المنحنيات البيانية تنوعا ملحوظا في مسارات التقدم مع اختلافات جوهرية بين الدول، بالإضافة الى اتجاه تنازلي لأغلب الدول.

يمكن أيضا من خلال المنحنيات ملاحظة أن الدول الخليجية أمثال الامارات وقطر تحتفظ بأعلى القيم مقارنة بالدول الاخرى، هذا ما يعكس استثماراتها الكبيرة في مجال الابتكار.

ارتفاع القيم سنة 2020 او تحسنها نسبيا، ما يدل على تحسن في الابتكار هذه الفترة الى جانب انه في الفترة 2021-2022 هناك انخفاض ملحوظ، ما يمكن تفسيره وربطه بالتأثيرات السلبية لجائحة كوفيد 19 على الاقتصاد عامة وعلى الابتكار خاصة، وهذا الامر لم يتوقف فقط عند هذه الفترة بل استمر الى غاية

وانطلاقا من البيانات تم تقسيم الدول الى دول ذات نمو ملحوظ، دول ذات استقرار نسبي ودول ذات

تراجع نسبي:

1. دول ذات نمو ملحوظ

- أظهرت الإمارات العربية المتحدة نمو ملحوظا في مؤشر الابتكار، وهذا منذ بداية الفترة، خصوصا عند السنوات الأولى؛
- قطر أيضا أظهرت تحسنا ثم استقرت في المستوى العالي؛
- الكويت أظهرت نمو مستقرا، لكن بمعدل اقل من الامارات وقطر.

2. دول ذات استقرار نسبي:

- شهدت المملكة العربية السعودية استقرارا نسبيا، مع بعض التقلبات، في حين شهدت تذبذبا مع اتجاه عام متصاعد.

3. دول ذات تراجع نسبي

- أظهرت عمان، المغرب، الأردن، تونس ومصر اتجاها عاما هبوطيا، في حين أظهرت لبنان والجزائر تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

ثانيا: تحليل مدخلات ومخرجات الابتكار في الدول العربية حسب مؤشر الابتكار العالمي.

- سنتطرق بالتفصيل لدراسة مدخلات ومخرجات الدول العربية حسب مؤشر الابتكار لمعرفة أسباب تفوق بعض الدول العربية على أخرى، خاصة وان بعض الدول تتشابه في بعض الخصائص الاقتصادية.

1. تحليل مدخلات الابتكار في الدول العربية حسب مؤشر الابتكار العالمي:

- ترتكز مدخلات الابتكار على ركائز اساسية، متمثلة في المؤسسات، راس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور السوق وتطور الاعمال.¹ حيث يقيس المؤشر هذا عناصر الاقتصاد لأي دولة التي تقوم بتجسيد النشاطات المبتكرة.

- سيتم في هذا الجزء دراسة مدخلات الابتكار للدول العربية انطلاقا من المدخلات الفرعية لمؤشر الابتكار

العالمي

1.1 المؤسسات

¹ سماعيل عيسى وآخرون، دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار ومخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي GII دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، 2020، ص: 644.

الفصل الثاني: الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر: الأطر النظرية وواقع المؤشرات الابتكارية في الدول العربية والجزائر

يعد مؤشر المؤسسات من اهم المدخلات للابتكار، اذ انه يعكس جودة السياسات الحكومية التي تدعم النشاطات الابتكارية، بالإضافة الى الأطر التنظيمية، يشمل هذا المؤشر على البيئة السياسية، البيئة التنظيمية، وبيئة الاعمال.

حيث انه كلما كانت المؤسسات قوية في دعم الابتكار، كلما زادت القدرة التنافسية في هذا المجال للبلد

الجدول رقم(2.2): قيمة وترتيب المؤسسات في الدول العربية للفترة 2016-2023 حسب مؤشر الابتكار العالمي.

المؤسسات											
الأردن		السنة	مصر		السنة	البحرين		السنة	الجزائر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
63	62.6	2016	115	39	2016	51	66.4	2016	113	24.5	2016
64	61.6	2017	121	40.4	2017	51	67.3	2017	103	47	2017
68	60.6	2018	120	44.3	2018	99	50.7	2018	102	49.6	2018
67	62.1	2019	118	47.9	2019	54	66	2019	101	51.1	2019
63	64.3	2020	115	48.6	2020	51	68.7	2020	104	52.2	2020
63	64.4	2021	114	49.3	2021	49	69.4	2021	104	52.5	2021
45	63.5	2022	103	36	2022	29	71.9	2022	99	47.2	2022
51	55.9	2023	103	36.6	2023	29	63.2	2023	97	38.7	2023
المؤسسات											
عمان		السنة	المغرب		السنة	لبنان		السنة	الكويت		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
41	71	2016	77	60.8	2016	91	52.1	2016	75	57	2016
39	71.8	2017	70	58.1	2017	100	49	2017	76	55.8	2017
64	62.1	2018	75	57	2018	104	49.4	2018	89	54.1	2018
72	61.1	2019	72	61.6	2019	102	51.8	2019	90	55.6	2019
70	61.8	2020	77	60.8	2020	/	/	2020	88	56.7	2020
71	62.3	2021	74	61.6	2021	112	50.1	2021	86	57.7	2021
57	59	2022	85	51.5	2022	/	/	2022	86	51	2022
62	51.9	2023	83	45.3	2023	125	29.6	2023	86	44.2	2023
المؤسسات											
الإمارات		السنة	تونس		السنة	السعودية		السنة	قطر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
22	80.9	2016	70	51.6	2016	72	57.9	2016	34	75	2016
25	80.6	2017	77	59.9	2017	88	52.4	2017	37	72.8	2017
29	77.8	2018	77	56.4	2018	94	51.9	2018	47	67.9	2018
73	61.1	2019	73	61.1	2019	104	51.3	2019	53	66.2	2019
28	78.8	2020	75	61.1	2020	102	53.3	2020	58	65	2020
75	61.4	2021	75	61.4	2021	101	53.3	2021	57	66	2021
6	83.5	2022	92	48.4	2022	50	60.6	2022	74.1	25	2022
10	80.8	2023	107	36.2	2023	45	59.2	2023	23	71.6	2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية من 2016-2023 على الرابط :

https://www.wipo.int/global_innovation_index

يمثل الجدول تطور مؤشر المؤسسات لعينة من البلدان العربية المدرجة في تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ويعود سبب البدا من سنة 2016، الى ان اغلب الدراسات السابقة التي تناولت هذا المؤشر توقفت عند هذه الفترة ومنه تحليلنا هذا تكملة لما سبق.

يظهر جليا من خلال الجدول تقدم الامارات العربية المتحدة و محافظتها على المراتب الأولى والمتقدمة حيث في سنتي 2022 و2023 أحدثت قفزة نوعية، اذ تصدرت المرتبة السادسة والعاشر على التوالي، اما مرتبتها تراوحت ما بين (6-75) هذا ما يعكس ريادتها في تحسين البيئة المؤسسية، فالإمارات تتميز ببيئة مؤسسية قوية مع سياسات لتحفيز الاعمال ودعم الابتكار، اذ ان جهودها مستمرة لتطوير البنى التحتية القانونية والإدارية وهذا لتعزيز مكانتها المتقدمة في هذا المؤشر وفيما يلي اهم السياسات التي انتهجتها الحكومة لدعم الابتكار بصورة العامة والابتكار في المؤسسات بصورة خاصة:

- تبني سياسات اقتصادية الهدف منها تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط مثل برنامج رؤية الامارات 2021، واستراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي 2031؛

- المحافظة على الشفافية والحكم الرشيد من خلال تطبيق نظام النافذة الواحدة، بالإضافة الى تفعيل هياكل وهيئات المساهمة في مكافحة الفساد؛

- التعاون بين القطاعين العام والخاص: من اخلال استحداث مبادرة محمد بن راشد للابتكار

- تشجيع ريادة الاعمال والابتكار: اذ أطلقت الامارات عدة مبادرات أهمها مبادرة مسرعات دبي المستقبل التي تسهل التعاون بين المؤسسات الخاصة والناشئة والحكومة.

الكويت: تظهر الكويت أداءا متذبذبا الى مستقرا في بعض السنوات، ورغم الجهود المبذولة لتحسين المؤسسات مثل قانون الإفلاس الذي تبنته مؤخرا 2020، الا انها ما زلت تواجه تحديات حالت دون تقدم ترتيبها مقارنة ببعض الدول الأخرى في المنطقة مثل الامارات وقطر.

لبنان: يظهر جليا من خلال الجدول تموضع لبنان في أواخر الترتيبات مع عدم الترتيب سنة 2020 و2022 وهذا راجع الى، عدم الاستقرار السياسي والأزمات الحكومية المتكررة، وخير دليل الاحتجاجات الشعبية فترة 2019-2020، التي عبرت عن سخط شعبي وانهايار ثقة الحكومة؛

البحرين: شهدت البحرين قفزة نوعية، إذ انتقلت من المرتبة 51 سنة 2016 الى المرتبة 29 سنة 2023، وهذا بفضل عدة عوامل تشمل تحسينات في مختلف البيئات السياسية، مثل مبادرة الحوار الوطني 2011 بعد التوترات التي شهدتها البحرين، القانونية مثل قانون الإفلاس 2018 وقانون حماية الملكية الفكرية، والتنظيمية تمثلت في انشاء مراكز للخدمات الحكومية الداعمة للشركات الناشئة مثل مبادرة «بابكو»؛

عمان والأردن: شهدتا مراتب متقاربة شهدت استقرارا مع تحسن طفيف، بالإضافة الى تونس والمغرب تذبذب في بعض الفترات حيث ان تونس في السنة الأخيرة، توفقت عليها الجزائر.

أما بالنسبة للجزائر: تسجل الجزائر اداء ضعيفا في مؤشر المؤسسات، يعود هذا الى عدة عوامل أهمها البيئة السياسية حيث شهدت الجزائر سنة 2019 فترة من عدم الاستقرار السياسي، البيئة التنظيمية الإجراءات البيروقراطية المعقدة وطول فترات الانتظار، الى جانب البيئة القانونية من نقص في التشريعات الحديثة والفعالة، اما عن تقدم الجزائر في الفترة الأخيرة راجع الى الاستقرار السياسي الى جانب تعديلات في بعض القوانين التي كانت تعيق الاستثمارات الأجنبية.

2.1 رأس المال البشري والبحوث: يقاس بمتوسط الانفاق على البحث والتطوير لدى أكبر ثلاث شركات عالمية في الدولة، وفي حالة وجود اقل من ثلاث شركات، يؤخذ متوسط شركتين او شركة واحدة فقط، أما الدول التي لا تمتلك شركات مدرجة تأخذ درجة صفر.¹

وفيما يلي جدول يمثل تغيرات راس المال البشري والبحوث لعينة من الدول العربية.

¹ سواعدي فاطمة الزهراء، حاجي فطيمة، البحث العلمي: المسلك الجديد نحو الابتكار دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص: 496.

الجدول رقم(3.2): تطور الراس المال البشري والبحوث في الدول العربية

راس المال البشري والبحوث											
الأردن		السنة	مصر		السنة	البحرين		السنة	الجزائر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
86	25.4	2016	82	27.3	2016	68	31.4	2016	79	28.2	2016
83	26.7	2017	82	26.9	2017	73	30.6	2017	86	25.8	2017
62	31	2018	89	23	2018	74	27.6	2018	80	25.9	2018
68	29.4	2019	86	19.7	2019	85	24.4	2019	74	27.7	2019
78	27.2	2020	90	21.5	2020	84	25.2	2020	74	28.5	2020
84	26.2	2021	93	21.8	2021	83	26.3	2021	74	29.8	2021
76	28.3	2022	97	20.2	2022	78	28.1	2022	82	26.1	2022
82	26.8	2023	95	21.9	2023	77	28.1	2023	113	16	2023
عمان		السنة	المغرب		السنة	لبنان		السنة	الكويت		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
52	33.9	2016	61	32.3	2016	76	29.8	2016	72	30.2	2016
51	35.8	2017	63	32.3	2017	78	29	2017	68	31.3	2017
39	40.3	2018	84	25.1	2018	79	26.6	2018	31	25.5	2018
35	43.3	2019	75	27.9	2019	82	25.3	2019	81	25.5	2019
43	38.1	2020	81	25.9	2020	/	/	2020	63	31	2020
45	39.9	2021	82	27.2	2021	87	24.9	2021	69	31.4	2021
40	38.9	2022	83	26	2022	/	/	2022	55	34.9	2022
52	34.2	2023	86	25.6	2023	72	29.9	2023	55	33.6	2023
الإمارات		السنة	تونس		السنة	السعودية		السنة	قطر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
41	40.7	2016	45	38	2016	32	44.7	2016	59	32.3	2016
22	51	2017	44	38	2017	31	46.5	2017	58	33.3	2017
29	46.5	2018	33	43.2	2018	24	47.7	2018	50	35.7	2018
18	52.4	2019	32	44.4	2019	29	45.5	2019	70	28.9	2019
17	54.6	2020	38	40.7	2020	31	43.9	2020	58	65	2020
49.9	22	2021	35	42.7	2021	32	45.7	2021	75	29.8	2021
17	55.8	2022	45	37.4	2022	30	45.6	2022	56	34.5	2022
16	54.3	2023	46	36.1	2023	35	40.6	2023	54	33.8	2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية من 2016-2023 على الرابط :

https://www.wipo.int/global_innovation_index

يظهر جليا من خلال الجدول تفاوتات في مؤشر الراس المال البشري والبحوث، بين الدول العربية هذا التفاوت الذي يعكس الفروق بين الاستثمارات والسياسات التي انتهجتها كل دولة لتطوير البحث العلمي.

فمثلا الإمارات وقطر تربعتا أوائل الترتيب، إذ أنهما وكما هو معروف دولتان تستثمران بشكل كبير في التعليم والتكنولوجيا، رغم أن ترتيب الإمارات كان بفارق كبير حيث قدرت قيمة المؤشر ب 54,3 بمرتبة 16 سنة

2023 في حين قطر قدرت قيمة المؤشر ب33,8 بمرتبة 54، إذ اعتمدت الامارات على عدة مناهج واستثمارات في البحث العلمي والتعليم العالي، مثل جامعة خليفة وجامعة الامارات التي تترتب مراتب متقدمة عالميا، بالإضافة الى اطلاق برامج مثل برنامج صندوق محمد بن راشد للابتكار، هذا الصندوق الذي يساهم في تمويل المشاريع البحثية، واطلاق برنامج الفضاء الاماراتي، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على مدى تركيز الامارات على تطوير الراس المال البشري في مجال البحث التكنولوجي، اما بخصوص قطر فقط استثمرت بشكل عال في هذا المجال من امثلة ذلك انشاء مدينة التعليم التي تضم فروعاً عديدة من جامعات عالمية، بالإضافة الى انشاء صندوق قطر للبحث العلمي.

- عمان: أظهرت من خلال الجدول استقرار نسبي مع تدرج طفيف في التقدم حيث تراوحت القيمة بين 33,9 الى 40,3 إذ انها وللمحافظة على هذا الترتيب وعلى قيمة متفاوتة ومتقدمة كان بسبب مشاريع نذكر أهمها: الخطة الوطنية للبحث العلمي 2040، برنامج عمانتل، بالإضافة الى انشاء مجلس البحث العماني؛

- السعودية: حققت تقدماً في الترتيب مع تراجع طفيف في الفترة الأخيرة، ويعود سبب التقدم الى دعم المؤسسات العلمية مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية kaust، ورؤية السعودية 2030.

- مصر والمغرب: نلاحظ تحسناً تدريجياً حيث استثمرت مصر في برامج نذكر منها: بنك المعرفة المصري، بينما تدعم المغرب مخطط التسريع الصناعي؛

ويظهر من خلال الجدول أيضاً أداء غير مستقر للجزائر مع بعض التقلبات، حيث لم تشهد الجزائر تحسناً كبيراً، إذ تمول الجزائر بمتوسط 0.5 من ناتجها المحلي الإجمالي وهذا التمويل لا يكفي لجعل بلد بمساحة قارة ان يترتب اعلى المراتب.

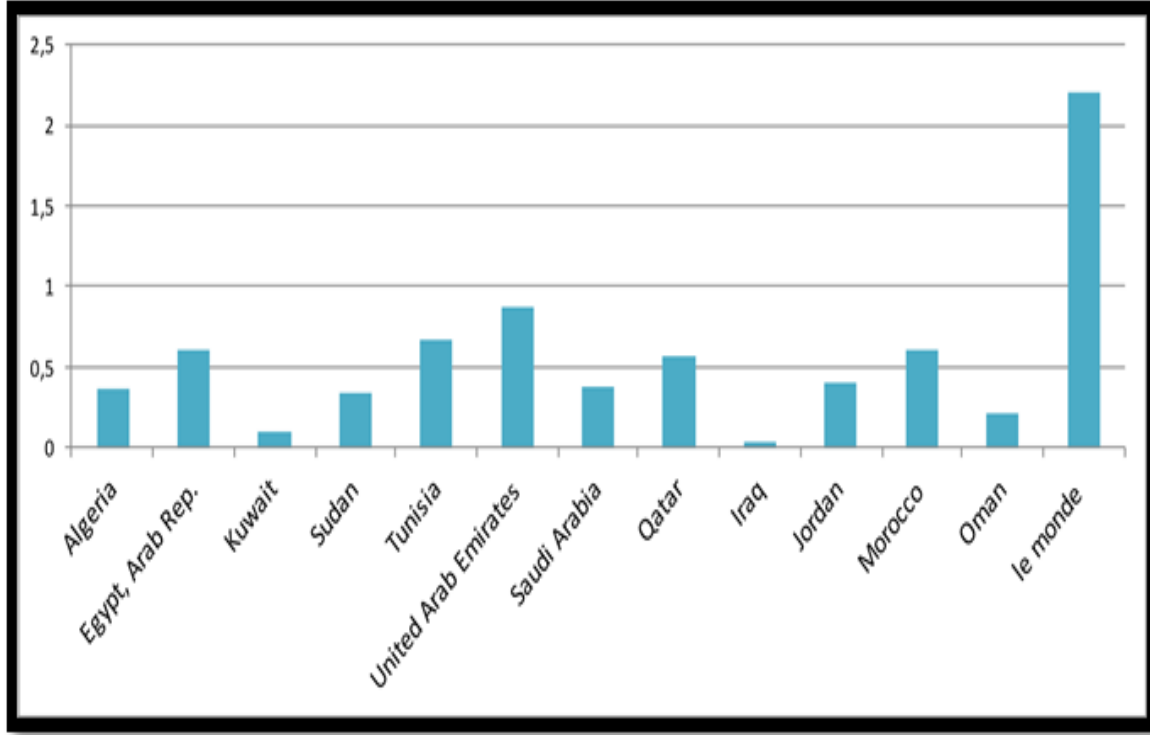
ومما سبق يظهر جلياً السبب وراء تفاوت الدول في المراتب والقيم، وهذا راجع بالدرجة الأولى الى حجم الاستثمارات الحكومية في البحث والتطوير، بالإضافة الى الاعتماد على الاستراتيجيات طويلة الأمد مثل الاستراتيجيات التي اعتمدها كل من الامارات، قطر والسعودية كان السبب الرئيسي لتراجع دول وتقدم دول أخرى.

ولهذا سندرس مؤشر الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية لمعرفة أسباب أخرى حالت دون تقدم دول.

1.2.1 مؤشر الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية

يعد الانفاق على البحث والتطوير من المؤشرات الفرعية لرأس المال البشري والبحوث.

الشكل رقم (6.2): متوسط نسبة الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية خلال الفترة 2000-2022.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. انظر الملحق رقم (4)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (6.2) أن نسبة متوسط البحث والانفاق في الدول العربية، يتميز بالضعف الشديد فهو لم يتجاوز عتبة 1% بالنسبة للدول محل الدراسة، إذ هو عموماً أقل من متوسط الانفاق العالمي.

عند مقارنة الدول العربية من حيث الانفاق على البحث والتطوير نلاحظ تبايناً واضحاً بين بعضها، فالإمارات والسعودية تقفان في مقدمة الدول العربية، حيث تنفق كل منهما ما يقارب 1%، من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، يعكس هذا التوجه التزامهما بتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، مدعوماً بمبادرات مثل "رؤية الإمارات 2021" و"رؤية السعودية 2030"، التي تهدف إلى تعزيز الابتكار والتكنولوجيا، في المقابل دول مثل المغرب والأردن سجلت نسب أقل من 0,5%، على الرغم من اهتمامها بالتعليم والبحث العلمي، التحديات الاقتصادية والموارد المحدودة تشكل عائقاً أمام زيادة الاستثمار في هذا المجال، أما الجزائر وعلى الرغم من إمكاناتها الكبيرة فإن نسبة انفاقها تتراوح بين 0,3% و0,5%، مما يعكس محدودية الاهتمام بالبحث والتطوير، نتيجة التحديات الاقتصادية والبيروقراطية.

أدنى نسبة إنفاق تسجل في السودان، حيث تقل عن 0,1%، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم الاستقرار السياسي مما يعيق قدراته الابتكارية.

إذا هذا الشكل البياني يعكس فجوة واضحة بين الدول العربية، ومعايير الانفاق العالمي على البحث والتطوير، في حين أن الدول المتقدمة تخصص نسبا عالية من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، اذ يعتبر هذا الشكل البياني بمثابة جرس انذار للدول العربية لإعادة توجيه بوصلة سياساتها الاقتصادية والعلمية، نحو البحث والتطوير، كرافعة أساسية للتنمية في عالم يسير بسرعة نحو اقتصاد المعرفة، فالتأخر في هذا المجال ليس مجرد فارق في الأرقام، بل هو فارق في القدرة على التأثير والتواجد في المستقبل.

2.1 البنية التحتية

يشير مؤشر البنية التحتية (Infrastructure) إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس جوانب مختلفة من التطور والبناء الأساسي للدولة. يتضمن هذا المؤشر فرع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، والذي يقيس سرعة الوصول إلى المعلومات واستخدامها سواء من قبل المواطنين أو الحكومة. كما يشمل مؤشر البنية التحتية العامة، الذي يركز على إنتاج الكهرباء واستهلاكها. بالإضافة إلى ذلك، يغطي المؤشر جانب الاستدامة البيئية، من خلال تقييم الأداء البيئي والحصول على شهادات مثل الأيزو 14001 وغيرها¹.

¹ سواعدي فاطمة الزهراء، حاجي فطيمة، البحث العلمي: المسلك الجديد نحو الابتكار دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص: 496.

الجدول رقم (4.2): مؤشر البنية التحتية للدول العربية للفترة 2016-2023

البنية التحتية											
الأردن		السنة	مصر		السنة	البحرين		السنة	الجزائر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
79	38.5	2016	82	38.3	2016	29	55.3	2016	86	37.2	2016
87	40.1	2017	93	38.7	2017	38	54.6	2017	79	42.3	2017
79	40.4	2018	90	37.9	2018	33	54.1	2018	80	40.3	2018
91	38.2	2019	34	96.8	2019	45	51.6	2019	81	42.1	2019
95	32.8	2020	99	31.5	2020	43	49	2020	100	31.5	2020
102	30.1	2021	92	33.5	2021	38	50.5	2021	96	31.8	2021
100	31.9	2022	93	35.5	2022	38	55.8	2022	102	31.1	2022
87	32.5	2023	90	31.9	2023	37	53.8	2023	102	26.7	2023
الكويت											
عمان		السنة	المغرب		السنة	لبنان		السنة	الكويت		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
51	47	2016	45	48.6	2016	84	37.5	2016	48	48.1	2016
56	48.4	2017	51	50	2017	88	40	2017	49	51.4	2017
86	38.5	2018	50	49.5	2018	86	38.5	2018	46	49.8	2018
48	51.3	2019	61	48	2019	93	37.1	2019	53	50.2	2019
56	44.5	2020	71	39.3	2020	/	/	2020	55	44.7	2020
54	45.1	2021	84	36.3	2021	100	30.4	2021	49.6	43	2021
56	46.9	2022	89	36.3	2022			2022	36	34	2022
61	42.5	2023	94	30	2023	96	29.3	2023	46	48.5	2023
قطر											
الإمارات		السنة	تونس		السنة	السعودية		السنة	قطر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
23	57.5	2016	70	41.6	2016	39	51.4	2016	16	60.5	2016
29	57.5	2017	70	45.2	2017	40	53.3	2017	26	58.1	2017
28	57.4	2018	70	43.1	2018	51	49.4	2018	27	58	2018
21	59.4	2019	74	44.2	2019	55	48.9	2019	58	28	2019
17	57.7	2020	74	38.2	2020	57	43.7	2020	28	53.6	2020
14	58.1	2021	89	34.2	2021	54	45.1	2021	34	52.3	2021
7	63.2	2022	58	37.2	2022	53	48	2022	29	57.1	2022
15	59.8	2023	89	32.3	2023	48	48.3	2023	39	33.4	2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية من 2016-2023 على الرابط :

https://www.wipo.int/global_innovation_index

من خلال الجدول أعلاه شهدت الدول العربية الفترة 2016-2023، تباينا ملحوظا في تطور بنيتها التحتية، فقد حافظت الإمارات على مكانتها الرائدة بفضل استثماراتها الضخمة في المشاريع مثل مشروع "مدينة مصدر" مدينة تعتمد على الطاقة المتجددة" بالإضافة الى "مترو دبي" ومشاريع "المدن الذكية"، ما عزز مكانتها بين الدول كنموذج للبنية التحتية الذكية والمستدامة، وحققت قطر قفزة نوعية، إذ شهدت في تحسنا ملحوظا في

ترتيبها بداية من 2020، بعدما كانت في المرتبة 58، وبقية 28 صعدت الى المرتبة 28 وقيمة 53,6، هذا التحسن مدفوع باستثمارات ضخمة في مشاريع كاس العالم 2022، لاسيما مشاريع النقل كمترو الدوحة، والملاعب، وسجلت السعودية تقدما مطردا بفضل مشاريعها الطموحة كمشروع "نيوم" ومشاريع التنقل العام في الرياض بدعم من "رؤية 2030"، اما مصر فقد شهدت تحسنا تدريجيا يظهر ذلك جليا من خلال الجدول خاصة خلال 2019، حيث تلقت دعما من المؤسسات الدولية، ما ساعد في تمويل مشاريع البنى التحتية واحداث ذلك قفزة في تاريخ البنى التحتية في مصر، كما حافظت عمان بدورها على استقرار نسبي بتقدم طفيف، وهذا راجع لعدة إصلاحات أهمها تطوير "مطار مسقط الدولي" الى جانب شبكات الطرقات، ومن جهتها واجهت الكويت بعض التقلبات نتيجة تباطؤ تنفيذ المشاريع مثل مشروع "مدينة حرير" او ما سمي بالحلم الكويتي، اما البحرين فلقد حافظت على استقرارها، مركزة على تطوير النقل البحري والموانئ.

بينما شهد الأردن استقرار محدودا اذ عرف المؤشر استقرار نسبيا دون تقدم كبير، وعلى النقيض عانت لبنان من تراجع ملحوظ نتيجة عدم الاستقرار السياسي، كما شهدت تونس تذبذبا في أدائها مع تحسن طفيف في بعض السنوات، اما المغرب فلقد سجل تحسنا خلال الفترة الأولى 2016 الى غاية 2020 تراجعت قيمة مؤشر البنية التحتية.

وفي خصوص الجزائر من خلال يظهر جليا تراجع الجزائر في مؤشر البنى التحتية، اذ بدأت الجزائر ب 65 في سنة 2016، لكن هذا الرقم شهد انخفاضا مستمرا حتى وصل 56 في 2023، رغم المشاريع التي قدمتها مثل مشروع الطريق شرق-غرب، ومن أسباب تعطل المشاريع والبنى التحتية أسباب عدة أهمها تأخر تمويل المشاريع والبيروقراطية، كما هنالك أسباب بيئية مثلا التصحر وتدهور الأراضي.

وانطلاقا مما سبق ولمعالجة هذا التفاوت بين الدول العربية وجب:

- محاربة الفساد في إدارة المشاريع وتعزيز الشفافية؛
- زيادة الاستثمارات في البنى التحتية؛
- تبني سياسات مستدامة تركز على حاجيات المجتمعات المحلية.

3.1 تطور السوق

يعد مؤشر تطور السوق، وفقا لمؤشر الابتكار العالمي دعامة أساسية لتعزيز مخرجات الابتكار، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية: أولها مؤشر الائتمان: الذي يقيس سهولة حصول المبتكرين على التمويل، مع الاخذ بعين الاعتبار نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى اجمالي القروض الصغرى المخصصة للابتكارات، ثانيا مؤشر الاستثمار: الذي يقيس القيمة السوقية للاسهم وحجم الصفقات

الفصل الثاني: الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر: الأطر النظرية وواقع المؤشرات الابتكارية في الدول العربية والجزائر

للرأس المال الاستثماري، وأخيرا مؤشر ظروف السوق: الذي يقيم بيئة السوق المحلية من حيث شدة المنافسة، وحجم السوق وقدرته على استيعاب الابتكارات الجديدة.¹

وفيما يلي جدول يمثل تغيرات مؤشر السوق عينة من الدول العربية

الجدول رقم(5.2): تغيرات مؤشر السوق في الدول العربية

تطور السوق											
الاردن		السنة	مصر		السنة	البحرين		السنة	الجزائر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
115	32	2016	110	34.2	2016	91	38.7	2016	117	31.7	2016
116	32.2	2017	107	36.7	2017	84	42.7	2017	122	29.5	2017
112	36.2	2018	104	38.8	2018	68	46.1	2018	118	32.5	2018
106	38.9	2019	97	41	2019	79	45.3	2019	122	34.1	2019
51	50.1	2020	106	39.3	2020	80	45.3	2020	130	24.6	2020
47	49.7	2021	96	40.9	2021	78	44.3	2021	132	23.7	2021
52	36.9	2022	86	26.2	2022	75	30.4	2022	125	12.1	2022
53	37.8	2023	88	27.6	2023	78	31.7	2023	125	13.9	2023
تطور السوق											
عمان		السنة	المغرب		السنة	لبنان		السنة	الكويت		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
90	39	2016	98	38	2016	99	37.9	2016	50	46	2016
72	44.2	2017	89	42.1	2017	96	39.4	2017	58	47.8	2017
72	44.9	2018	93	42.2	2018	76	44.5	2018	63	47.1	2018
78	45.5	2019	94	42	2019	95	41.8	2019	41	53.5	2019
104	40.7	2020	88	43.3	2020	-	-	2020	81	45.3	2020
84	43.2	2021	91	41.9	2021	90	42	2021	94	41.4	2021
71	31.2	2022	74	30.6	2022	-	-	2022	73	30.7	2022
74	33.3	2023	80	30.7	2023	46	39.6	2023	62	35.6	2023
تطور السوق											
الإمارات		السنة	تونس		السنة	السعودية		السنة	قطر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
42	48.7	2016	123	29	2016	38	49.6	2016	68	42.8	2016
33	52.9	2017	98	38.7	2017	51	49.4	2017	85	42.6	2017
31	54.4	2018	111	37	2018	41	51.7	2018	77	44.3	2018
34	56.1	2019	104	39.6	2019	47	51.9	2019	82	44.7	2019
30	54.2	2020	112	37	2020	44	51.3	2020	94	42.3	2020
26	56.7	2021	98	40.7	2021	39	51.9	2021	83	43.2	2021
23	46.4	2022	98	23.9	2022	22	47	2022	47	37.7	2022
23	50.3	2023	98	24.2	2023	28	47.5	2023	44	40.7	2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية من 2016-2023 على الرابط :

https://www.wipo.int/global_innovation_index

¹سواعدي فاطمة الزهراء، حاجي فطيمة، البحث العلمي: المسلك الجديد نحو الابتكار دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019، مرجع سبق ذكره، ص: 496.

أظهرت مؤشرات تطور السوق في الدول العربية خلال الفترة (2016-2023) تباينا كبيرا في الأداء، فقد حققت الامارات وقطر تقدما ملحوظا مدفوعا بسياسات اقتصادية داعمة للقطاع الخاص، وتحسين بيئة الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، ما جذب الاستثمارات الأجنبية وعزز القدرة التنافسية، كما شهدت السعودية تحسنا ملحوظا بعد اطلاق "رؤية 2030"، التي ساهمت في تنويع الاقتصاد وتشجيع ريادة الاعمال والابتكار، محسنة بذلك من بيئة السوق، كما سجلت مصر تقدما تدريجيا منذ عام 2019، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية، كتحرير سعر الصرف، رغم استمرار بعض التحديات، وقد ساهم النمو في قطاعات البنية التحتية، والخدمات المالية، في تحسن مؤشر السوق، على الجانب الاخر واجهت الجزائر ولبنان تراجعا حادا ففي الجزائر يعود هذا الى الاعتماد المفرط على عائدات النفط، وعدم تنويع الاقتصاد بالإضافة الى التحديات البيروقراطية، اما لبنان فقد شهد انهيارا اقتصاديا نتيجة الازمات السياسية والمالية، مما اثر سلبا على بيئة السوق.

4.1 تطور بيئة الأعمال

يعد قطاع الأعمال الأكثر تعبيراً عن عالم الابتكار، إذ إن غياب الابتكار عنه يشبه الشجرة التي لا تثمر. يتم قياس هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية رئيسية:

- أ. **مؤشر عمال المعرفة:** يقيس مدى كثافة العمالة المعرفية، وعدد المؤسسات التي تقدم تدريبات معرفية، بالإضافة إلى إجمالي الإنفاق على البحث العلمي.
- ب. **مؤشر روابط الابتكار:** يركز على العلاقات بين المبتكرين والقطاع الصناعي، مثل التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث العلمي، إلى جانب نسبة تمويل البحث العلمي من الخارج.
- ج. **مؤشر استيعاب المعرفة:** يقيّم مدى قدرة رواد الأعمال على توظيف المعرفة، وذلك من خلال قياس نسبة مدفوعات الملكية الفكرية، وصافي واردات التكنولوجيا مقارنة بإجمالي التجارة، إضافةً إلى نسبة المواهب البحثية في المشاريع التجارية¹.

¹سواعدي فاطمة الزهراء، حاجي فطيمة، البحث العلمي: المسلك الجديد نحو الابتكار دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019، مرجع سبق ذكره، ص: 497.

الجدول رقم(6.2): تطور بيئة الأعمال

الأردن		السنة	مصر		السنة	البحرين		السنة	الجزائر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
116	21.5	2016	122	20	2016	59	32.2	2016	118	21.2	2016
104	24.7	2017	120	21	2017	93	26.8	2017	119	21	2017
123	18.7	2018	117	19.5	2018	83	26.7	2018	114	20	2018
128	16.9	2019	116	21.2	2019	83	27.1	2019	126	18.1	2019
94	20.7	2020	103	18.7	2020	86	22.1	2020	126	15.2	2020
85	21.9	2021	106	18	2021	90	21	2021	124	14.7	2021
75	25.2	2022	103	20.4	2022	93	22	2022	120	16.8	2022
70	27	2023	100	21.4	2023	92	22.9	2023	120	16.6	2023
عمان		السنة	المغرب		السنة	لبنان		السنة	الكويت		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
124	19.1	2016	125	18.3	2016	63	31.7	2016	127	12.5	2016
126	17	2017	122	20.5	2017	61	33.5	2017	127	15.2	2017
110	21.5	2018	115	19.7	2018	67	29.7	2018	111	21	2018
107	23.8	2019	122	19.8	2019	75	29.3	2019	100	24.7	2019
95	20.7	2020	107	18.4	2020	\	\	2020	98	20.4	2020
94	20.2	2021	105	18.1	2021	64	25.4	2021	100	18.7	2021
97	21.6	2022	94	21.9	2022	\	\	2022	101	20.7	2022
95	22.3	2023	107	20.4	2023	76	25.7	2023	103	21.2	2023
الإمارات		السنة	تونس		السنة	السعودية		السنة	قطر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
24	44.8	2016	107	23.7	2016	66	31.3	2016	78	29.3	2016
25	47.8	2017	112	23.2	2017	54	35	2017	84	28	2017
23	47.9	2018	109	21.6	2018	52	33	2018	80	27.2	2018
30	41.5	2019	115	21.3	2019	48	34.3	2019	67	30.2	2019
22	46.3	2020	110	18	2020	51	30.2	2020	77	23.4	2020
22	47.2	2021	114	16.5	2021	89	21.1	2021	96	19.9	2021
26	48.2	2022	116	17.9	2022	53	31	2022	73	25.4	2022
23	51.6	2023	119	16.8	2023	45	34.4	2023	73	26.6	2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية من 2016-2023 على الرابط :

https://www.wipo.int/global_innovation_index

تشير بيانات الجدول رقم(6.2) إلى تطور بيئة الاعمال في عينة من الدول العربية خلال الفترة 2016-2023، انطلاقا من الجدول تعد الامارات من الدول الرائدة في تحسين بيئة الاعمال، حيث ارتفعت القيمة من 44,8 سنة 2016، الى القيمة 51,6 في 2023، مع استقرار في ترتيبها ضمن أفضل 30 دولة في العالم، اذ احتلت مراتب متقدمة في تصنيف بيئة الاعمال، اذ كانت في المرتبة 24 عام 2016، ووصلت الى المرتبة 23 عام 2023، حيث اعتمدت الامارات في هذا المجال، على العديد من الإصلاحات في هذا المجال، على سبيل المثال "مدينة دبي للإنترنت" و"مدينة أبو ظبي الصناعية"، حيث اصبحتا مركزا للشركات العالمية، السعودية أيضا حققت تقدما كبيرا من المرتبة 66، بقيمة 31,3 الى المرتبة 45 في 2023، بقيمة 34,4، ويرجع هذا التقدم الى "رؤية

2030" التي تهدف الى تنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الاعمال، من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز الابتكار، ومن جانب اخر شهد الأردن تحسنا ملحوظا، حيث انتقل من المرتبة 116 بقيمة 21,5، الى المرتبة 70 في 2023، بقيمة 27، وهذا بفضل الإصلاحات والاستقرار الاقتصادي النسبي الذي عزز في بيئة الاعمال، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

قطر ورغم تقدمها في المرتبة 78 في 2016، بقيمة 29,3 الى المرتبة 73 في 2023 بقيمة 26,6، اذ انها مازالت تواجه تحديات تتعلق بتنويع الاقتصاد، بالمقابل تراجعت البحرين من المرتبة 59 في 2016 بقيمة 32,2 الى المرتبة 92 في 2023 بقيمة 22,9، بسبب اعتمادها على النفط وارتفاع الدين العام، المغرب شهدت تحسنا ملحوظا في المرتبة 125 في 2016 بقيمة 18,3 الى المرتبة 109 في 2023، بقيمة 20,4 نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات.

أما لبنان فقد شهد تراجعا حادا من المرتبة 63 في 2016، بقيمة 31,7 الى المرتبة 76 سنة 2023 بقيمة 25,7، هذا يعود الى الازمة الاقتصادية والسياسية التي مست البلد، تونس أيضا تأثرت سياسيا واقتصاديا مما أدى الى تراجعها من المرتبة 107 في 2016، بقيمة 23,7 الى المرتبة 119 في 2023 بقيمة 16,8.

الجزائر أيضا شهدت تدهورا طفيفا في ترتيبها رغم انها في أواخر الترتيب، من المرتبة 118 في 2016، الى المرتبة 120 في 2023.

هذه التباينات ان دلت على شيء فإنها تعكس الاختلافات في السياسات الاقتصادية، الاستقرار السياسي، بالإضافة الى وتيرة الإصلاحات في كل دولة.

2. تحليل مخرجات الابتكار في الدول العربية حسب مؤشر الابتكار العالمي.

تُعدّ مخرجات الابتكار في الدول العربية مؤشراً حاسماً على قدرة هذه الدول على تحقيق التنمية المستدامة وتنافسيتها على الصعيد العالمي. لا تقتصر هذه المخرجات على المنتجات والخدمات الجديدة فحسب، بل تتعداها لتشمل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن عمليات الابتكار. سيتناول هذا التحليل مخرجات الابتكار في العالم العربي من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، مثل: عدد براءات الاختراع المسجلة، مستوى تطوير الصناعات والتكنولوجيا، المساهمة في النمو الاقتصادي، تطوير الخدمات العامة، وتأثير الابتكار على مستوى الجودة الحياتية. سيتم التحليل من خلال مقارنة أداء الدول العربية ببعضها، وتحديد العوامل التي تساهم في تعزيز أو إعاقة ظهور هذه المخرجات، مع التطرق إلى أمثلة ناجحة وتجارب ملهمة من دول أخرى. يهدف هذا التحليل إلى رسم صورة واقعية لمخرجات الابتكار في الدول العربية، وإبراز إمكانات المنطقة لتحقيق قفزات نوعية في هذا المجال.

1.2 مخرجات المعرفة والتكنولوجيا.

تشير مخرجات المعرفة والتكنولوجيا إلى النتائج التي تعكس مدى تحويل البحث والتطوير والابتكار إلى تطبيقات عملية ذات قيمة اقتصادية. تشمل هذه المخرجات إنتاج المعرفة من خلال براءات الاختراع والمنشورات العلمية، وتأثيرات التكنولوجيا مثل صادرات التكنولوجيا المتقدمة ومدفوعات الملكية الفكرية، بالإضافة إلى انتشار المعرفة عبر تراخيص الابتكارات واعتماد التقنيات الحديثة في القطاعات المختلفة.

جدول رقم(7.2): مخرجات المعرفة التكنولوجية

مخرجات المعرفة والتكنولوجيا											
الأردن		السنة	مصر		السنة	البحرين		السنة	الجزائر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
74	21.7	2016	94	18.5	2016	161	25.3	2016	100	17.7	2016
79	19.3	2017	93	17	2017	73	20.8	2017	107	14.4	2017
66	21.1	2018	66	21.1	2018	69	20.8	2018	111	13.4	2018
84	17.4	2019	64	22.1	2019	92	15.9	2019	113	12.3	2019
82	15.6	2020	65	19.7	2020	86	15.3	2020	125	8.1	2020
76	18	2021	70	19.4	2021	82	15.8	2021	125	8.1	2021
76	19	2022	79	18.2	2022	77	19.4	2022	118	7.7	2022
76	20.3	2023	77	19.9	2023	74	20.9	2023	128	9.5	2023
عمان											
السنة		السنة	المغرب		السنة	لبنان		السنة	الكويت		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
95	18.5	2016	72	22.9	2016	74	22.4	2016	51	27.6	2016
100	15.6	2017	77	20.3	2017	82	19.1	2017	41	29.7	2017
78	19.9	2018	107	14.3	2018	45	30.2	2018	85	18.6	2018
112	12.3	2019	69	20.9	2019	109	13.5	2019	52	25.2	2019
124	8.4	2020	60	21.6	2020			2020	73	17.8	2020
107	11.7	2021	67	20.1	2021	91	14.1	2021	60	22.1	2021
94	12.7	2022	64	22.1	2022			2022	68	20.1	2022
75	20.9	2023	65	23	2023	86	17.3	2023	73	21.4	2023
الإمارات											
السنة		السنة	تونس		السنة	السعودية		السنة	قطر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
86	20.8	2016	89	19.9	2016	78	22.4	2016	88	20	2016
71	20.9	2017	69	21	2017	62	21.6	2017	55	23.1	2017
53	25.7	2018	63	23.4	2018	73	20.2	2018	59	23.9	2018
63	22.2	2019	60	23	2019	87	17	2019	80	18.4	2019
78	12.6	2020	52	25.8	2020	88	14.6	2020	85	15.4	2020
59	22.2	2021	55	24	2021	69	19.6	2021	79	16.8	2021
59	23.3	2022	53	25.3	2022	65	21	2022	69	19.7	2022
59	23.9	2023	50	27.1	2023	68	22	2023	82	18.4	2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية من 2016-2023 على الرابط :

https://www.wipo.int/global_innovation_index

يظهر تحليل مخرجات المعرفة والتكنولوجيا في الدول العربية خلال الفترة 2016-2023، تباينا كبيرا في الأداء، مظهرا اختلافات جوهرية في مستويات الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، يبرز جليا من خلال الجدول:
الدول الرائدة في هذا المجال:

- الامارات: شهدت نموا مستداما، حيث ارتفع مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا من 20,8 سنة 2016، الى 23,9 سنة 2023، يعزى هذا التقدم الى استثمارات ضخمة في البنى التحتية التكنولوجية والابتكار الرقمي، محولة إياها الى مركز إقليمي مهم في هذا المجال؛

- تونس: حققت تقدما ملحوظا، بزيادة في المؤشر من 19,9 سنة 2016، الى 27,1 سنة 2023، ويعزى هذا التحسن الى نجاح السياسات الحكومية الهادفة الى تحفيز اقتصاد قائم على المعرفة؛

أ. الدول المتراجعة في هذا المجال: الجزائر: شهدت تراجعا مستمرا، حيث انخفض مؤشرها، من 17,7 سنة 2016 الى 9,5 سنة 2023، منخفضة كذلك في الترتيب من 100 الى 128، ويعزى هذا التراجع الى قلة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، وضعف البنية التحتية المعرفية، إضافة الى عوامل اقتصادية وسياسية مؤثرة؛

الكويت: شهدت تراجعا واضحا في المرتبة، اذ من المرتبة 51 في 2016، الى المرتبة 73 في 2023، مشيرا الى تباطؤ في الاستثمار التكنولوجي رغم الجهود المبذولة في القطاعات الأخرى؛

ب. الدول ذات الأداء المتذبذب:

اظهرت مصر تحسنا طفيفا، مع تقلبات متراوحة بين المرتبتين 77 و94، مع زيادة طفيفة في قيمة المؤشر من 18,5 الى 19,9؛

الأردن: بدوره سجل تحسنا محدودا من 21,7 الى 20,3، الا ان هذا التذبذب يشير الى عدم كفاية الاستثمارات في الابتكار لتحقيق نمو مستدام؛

عمان: شهدت أيضا تحسنا في الأداء، مرتفعة من المرتبة 95 الى المرتبة 75، مع زيادة في قيمة المؤشر ب20,9، مظهرة بعض التقدم رغم استمرار التحديات؛

لبنان: عانى من تراجع متكررة بسبب الازمة الاقتصادية، الا انه اظهر بعض التحسن في السنوات الأخيرة؛

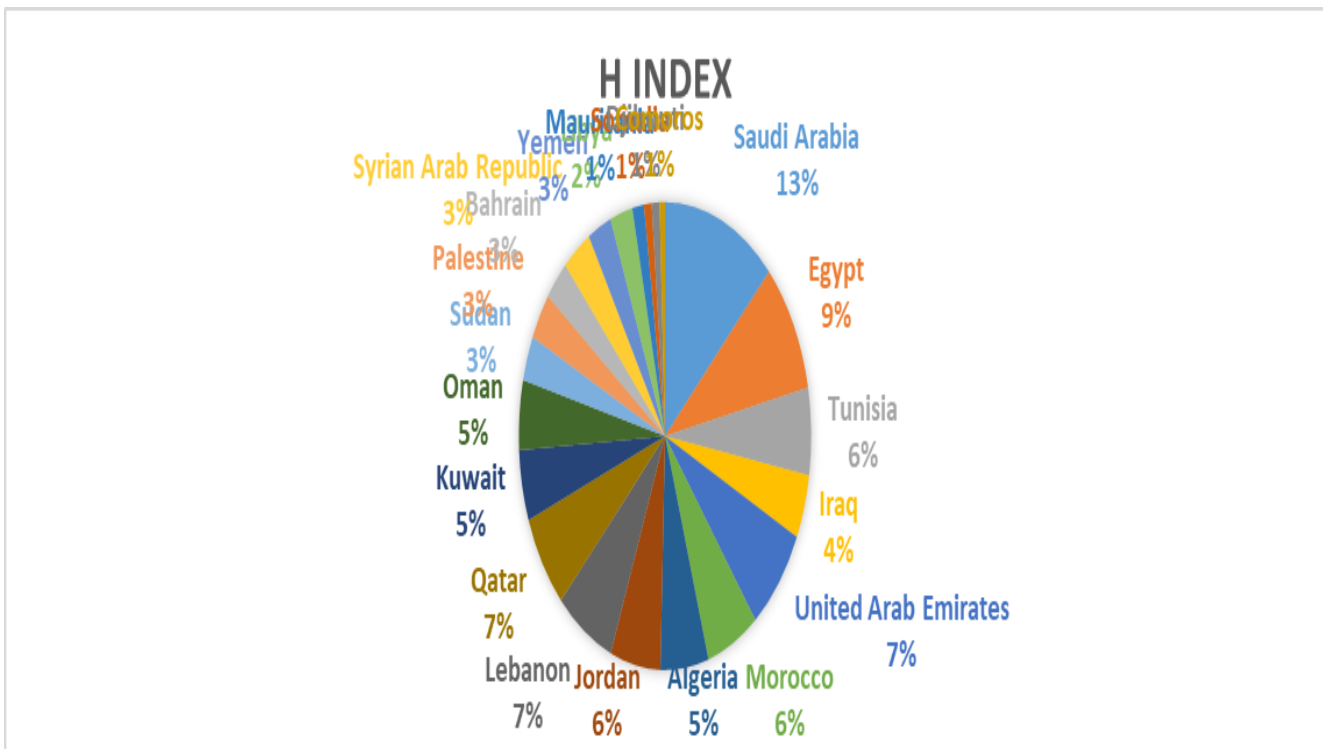
السعودية بدورها حافظت على استقرار نسبي، مع تحسن طفيف، هذا ما يعكس توجهها حكوميا نحو الابتكار، ضمن رؤية 2030.

ويظهر تحليلنا هذا العلاقة الوثيقة بين الاستثمار الحكومي في الابتكار والتكنولوجيا، فالدول التي اولت هذا المجال أولوية حققت نتائج ملفتة، بينما عانت الدول الأخرى من تراجع او تذبذب في الأداء، هذا الامر الذي يشدد على ضرورة تطوير استراتيجيات وطنية متكاملة لدعم الابتكار وترسيخ اقتصادات المعرفة في الدول العربية.

1.1.2 مؤشر هيرش.

مؤشر هيرش (H-index) هو مقياس يُستخدم لتقييم الإنتاج العلمي للباحث من حيث كميّة الأبحاث وجودتها (عدد الاستشهادات) في الوقت نفسه.

الشكل رقم(7.2): قيمة مؤشر هيرش للدول العربية خلال الفترة 1996-2023



المصدر: تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024-09-30 <https://www.scimagojr.com/countryrank.php>

يمثل الشكل رقم(7.2) قيمة مؤشر هيرش للدول العربية خلال الفترة 2023-1996، تظهر البيانات ان المملكة العربية السعودية تمتلك اعلى قيمة لمؤشر هيرش بين الدول العربية بنسبة 13%، تليها مصر ب 9%، ثم الامارات، لبنان، قطر ب 7%، تتبعها فيه الدول بفارق كبير يتراوح ما بين 1% الى 6%.

وعند الربط بين تحليل مخرجات المعرفة وبين مؤشر هيرش للدول العربية، يتضح ان كلا المؤشرين يعكسان جوانب مختلفة من الأداء المعرفي والتكنولوجي للدول، مما يتيح فهما أعمق للدول للاختلافات بين الدول العربية في مجالات الابتكار والتكنولوجيا، على سبيل المثال: تعتبر الامارات من الدول الرائدة حيث حققت تقدما ملحوظا في كلا المؤشرين، اذ سجلت 23,9 في مخرجات المعرفة، و7% في مؤشر هيرش، مما يدل على استثمارات فعالة

في التعليم والبحث العلمي، بينما تونس حققت ارتفاعا في مخرجات المعرفة من 19,9 الى 21,7، لكن مؤشر هيرش يظهر 6%، مما يشير الى الحاجة لتعزيز الاستثمارات في البحث والتطوير، مصر رغم تحسنها الطفيف لازالت تعاني من تذبذبات، حيث سجلت 9% في مؤشر هيرش، مما يدل على بعض الإنجازات في البحث العلمي ولكنها بحاجة لمزيد من الجهود لتحقيق الاستقرار، في المقابل شهدت الجزائر تراجعا واضحا في مخرجات المعرفة، حيث انخفضت الى المرتبة 128، بينما مؤشر هيرش يعكس 5%، مما يدل على ضعف الأداء الاكاديمي والبحثي، كما ان الكويت شهدت تراجعا في كلا المؤشرين، مما يستدعي تعزيز جهود البحث والتطوير، بالنسبة لعمان والأردن فقد شهدتا تقلبات في الأداء، حيث تراجع ترتيب عمان في مخرجات المعرفة مع مؤشر هيرش 3%، مما يشير الى التحديات المستمرة في تطوير المعرفة.

وبالتالي يشير الربط بين مخرجات المعرفة ومؤشر هيرش الى أهمية الاستثمار في التعليم والبحث العلمي لتعزيز الأداء، حيث ان الدول التي تستثمر بشكل أكبر، مثل الامارات تحقق نتائج إيجابية في كلا المؤشرين، بينما تحتاج الدول الأخرى الى إعادة تقييم في استراتيجيتها لتعزيز الإنتاجية الاكاديمية والتنافسية التكنولوجية.

2.2 مخرجات إبداعية:

تشير المخرجات الإبداعية إلى النتائج الملموسة وغير الملموسة التي تعكس مدى قدرة الاقتصاد أو المجتمع على تحويل المعرفة والابتكار إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة. تشمل هذه المخرجات الإبداع في السلع والخدمات، وإنتاج الأصول الفكرية، إضافة إلى التأثيرات الثقافية والإبداعية مثل براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والمحتوى الإعلامي والفني.

الجدول رقم(8.2): مخرجات إبداعية

الاردين		السنة	مصر		السنة	مخرجات إبداعية		السنة	البحرين		السنة	الجزائر		السنة
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
78	26.4	2016	97	21.8	2016	74	27.1	2016	122	14.6	2016	122	14.6	2016
72	28.6	2017	97	21.6	2017	71	29	2017	116	16.7	2017	116	16.7	2017
57	29.8	2018	89	22.7	2018	79	24	2018	116	14.7	2018	116	14.7	2018
67	26.8	2019	89	21.1	2019	83	22.8	2019	117	14.3	2019	117	14.3	2019
84	17.5	2020	101	13.4	2020	98	14	2020	118	8.9	2020	118	8.9	2020
88	18.3	2021	104	15.5	2021	106	14.8	2021	118	10.3	2021	118	10.3	2021
78	16	2022	73	21.2	2022	98	9.2	2022	109	5.7	2022	109	5.7	2022
75	20.7	2023	73	21.2	2023	98	13.3	2023	107	9.9	2023	107	9.9	2023
عمان		السنة	المغرب		السنة	لبنان		السنة	الكويت		السنة			
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة				
79	26.2	2016	67	28.2	2016	51	32.8	2016	64	29.1	2016			
91	24.8	2017	68	29.4	2017	81	27.5	2017	55	34.1	2017			
65	28.1	2018	70	27.1	2018	85	23.1	2018	63	28.6	2018			
88	21.5	2019	69	26	2019	68	26.5	2019	56	29.2	2019			
94	15.2	2020	75	19	2020			2020	88	16.5	2020			
71	22.5	2021	70	22.8	2021	92	17.2	2021	89	18	2021			
80	15.4	2022	44	26.8	2022			2022	60	20.4	2022			
79	19.2	2023	55	29.8	2023	96	13.8	2023	64	25.1	2023			
الإمارات		السنة	تونس		السنة	السعودية		السنة	قطر		السنة			
الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة				
70	27.6	2016	81	26.1	2016	47	34.6	2016	33.8	49	2016			
47	36.1	2017	76	28.3	2017	74	28.4	2017	54	34.5	2017			
53	31.1	2018	66	27.6	2018	83	23.4	2018	60	29.3	2018			
50	31.2	2019	75	24.1	2019	86	21.9	2019	70	25.8	2019			
34	34.4	2020	63	21.2	2020	69	20.2	2020	58	23.9	2020			
40	33.8	2021	80	20.6	2021	78	20.9	2021	63	24.7	2021			
45	26.4	2022	61	20.3	2022	66	19.5	2022	59	20.4	2022			
50	30.3	2023	72	22.3	2023	66	24.1	2023	65	24.7	2023			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية من 2016-2023 على الرابط : https://www.wipo.int/global_innovation_index

عند تحليل المخرجات الإبداعية الجدول رقم(8.2) في الدول العربية، نجد ان الصورة تتشكل لشكل ديناميكي، مما يسلط الضوء على الفروقات الشاسعة في الأداء والإمكانات بين الدول المختلفة، يتجلى ذلك من خلال القيم التراكمية والترتيبات التي تعكس استراتيجيات الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا، فضلا على الفعالية الحكومية في دعم الابتكار.

فالإمارات تبرز نموذجا ملهما في هذا السياق، حيث ارتفعت قيمتها من 27,6 في 2016 الى 30,3 سنة 2023، مما يعكس استراتيجية استثمارية موجهة نحو بناء بنية تحتية تكنولوجية متطورة، هذه الزيادة لا تعكس فقط الأداء الرقمي بل تعكس أيضا التجول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، مما يجعلها وجهة رائدة للابتكار في المنطقة.

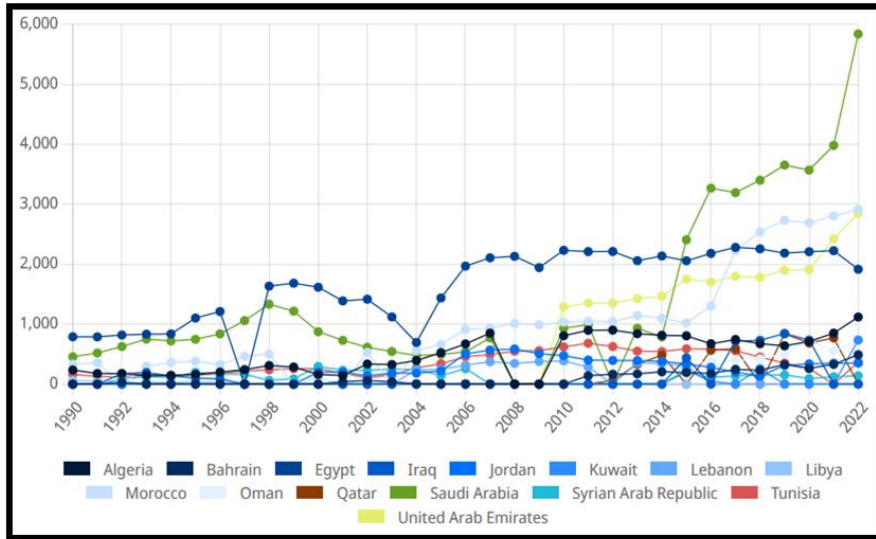
أما المغرب فقط استطاع ان يحقق قفزة ملحوظة من 28,2 الى 29,8، مما يدل على نجاح سياساته الهادفة الى تعزيز بيئة ابتكارية.

في المقابل، تظهر البيانات عن مصر والأردن تذبذبا في الأداء، بينما حافظت مصر على قيمة متوسطة تقدر ب 21,8 وارتفاع طفيف الى 22,3، يبقى هذا الامر بعيدا عن تحقيق القفزات المطلوبة، الأردن على الرغم من تحسنه الطفيف، شهد انخفاضا في القيمة من 26,4 الى 20,7، مما يشير الى الحاجة الملحة لتعزيز الاستثمارات في الابتكارات.

عمان شهدت تراجعا ملحوظا من 26,2 الى 19,2، مما يظهر التحديات المستمرة التي تواجهها في تطوير استراتيجياتها التكنولوجية والمعرفية، يظهر هذا التراجع الحاجة الماسة الى إعادة تقييم السياسات المعتمدة الجزائر التي انخفضت قيمتها من 14,6 الى 9,9، تعاني من تدهور ملحوظ يعزى الى ضعف الاستثمارات في الابتكارات، وعند النظر الى لبنان نجد تراجعا كبيرا من 32,8 الى 13,8، مما يعكس تأثير الازمات السياسية والاقتصادية على الأداء الابتكاري، بالمثل الكويت وعلى الرغم من حفاظها على قيمة تنافسية، شهدت تذبذبات في الأداء.

1.2.2 تطور عدد براءات الاختراع في الدول العربية:

الشكل رقم (8.2): تطور عدد براءات الاختراع في الدول العربية للفترة 1990-2022



المصدر: <https://www3.wipo.int> شوهد في 2024-11-1

يظهر الشكل رقم (8.2) تطور عدد براءات الاختراع في الدول العربية وهذا خلال الفترة 1990-2022، يظهر عند تحليلنا الفروق الكبيرة بين الدول العربية في مجال الابتكار.

حققت الامارات العربية المتحدة تقدما هائلا في عدد براءات الاختراع بدءا من عام 2016، حيث شهدت تضاعفا بشكل كبير في الأرقام لتصل الى ذروتها عام 2022، وضحت هذه القفزة النوعية ان الاستثمارات استثمرت وبشكل كبير في مجال الابتكار والتكنولوجيا، مما جعلها تتصدر المشهد العربي في هذا المجال.

المملكة العربية السعودية شهدت بدورها زيادة تدريجية في عدد براءات الاختراع مع بداية الالفية الجديدة، خاصة منذ 2014، وحافظت على هذا الاتجاه على طول الفترة الى غاية 2022، الامر الذي يدل على الجهود التي تبذلها في سبيل تعزيز البيئة الابتكارية كجزء من سياساتها التنموية.

سجلت مصر قطر المغرب أيضا زيادات متواضعة في عدد براءات الاختراع على مر السنين، مع معدلات نمو اقل بكثير من الامارات والسعودية، مما يعكس اداءا ثابتا، لايزال يحتاج الى مزيد من الدعم والسياسات لتعزيز الابتكار.

مصر وعمان بالرغم من تسجيلهما لبعض التحسينات البسيطة، الا ان مستويات براءات الاختراع بقيت منخفضة، مما يعود الى قلة الاستثمار في البحث العلمي والتطوير مقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال

لبنان، الأردن، سوريا تعاني هذه الدول من انخفاض او استقرار طول الفترة في عدد براءات الاختراع، هذا ما يشير إلى وجود تحديات كبيرة تواجه هذه الدول فيما يتعلق الابتكار، سواء كان ذلك بسبب الأوضاع السياسية او الاقتصادية.

التباين الكبير في بين الدول العربية يعكس لنا فجوة واسعة في جال الابتكار، اذ ان الدول ذات الاقتصادات المتنوعة والسياسات الداعمة للبحث العلمي، السعودية والامارات، تظهر تقدما كبيرا، بينما تعاني الدول الأخرى من ركود واضح في هذا المجال.

ويعكس الشكل البياني هذه الاختلافات بين الدول العربية في القدرة على الابتكار وتسجيل براءات الاختراع، وتعتبر السعودية والامارات الرائدتان في هذا المجال، بينما تحتاج الدول الأخرى الى تحسين بيئتها الابتكارية، بالإضافة الى السياسات الداعمة للبحث والتطوير لتحقيق تقدم مماثل.

المطلب الثاني: واقع مدخلات ومخرجات الابتكار في الجزائر.

يشكل تحليل مدخلات ومخرجات الابتكار في الجزائر خلال الفترة 2007-2023 أمرًا بالغ الأهمية لفهم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خلال هذه المرحلة. سُنسلط هذه الدراسة الضوء على العوامل المؤثرة في عملية الابتكار، بالتزامن مع تقييم نتائجها الملموسة. سنتناول في هذا التحليل مدخلات الابتكار، بما في ذلك الاستثمار في البحث والتطوير، جودة التعليم والتكوين، البنية التحتية التكنولوجية، بيئة الأعمال الاستثمارية، ودور القطاع الخاص في دعم الابتكار. أما فيما يخص مخرجات الابتكار، فسيتم التحليل بناءً على مؤشرات مثل عدد براءات الاختراع، تطوير المنتجات والخدمات، المساهمة في النمو الاقتصادي، وتأثير الابتكار على القطاعات الاقتصادية المختلفة. سيركز التحليل على تحديد نقاط القوة والضعف، والعوامل المعيقة والحفزة للبناء الابتكاري خلال الفترة المحددة، مع التوصية بسياسات وإجراءات تساهم في تحسين مدخلات ومخرجات الابتكار في الجزائر وتعزيز دورها في التنمية المستدامة.

أولاً: تطور مؤشر الابتكار في الجزائر:

يمكن تقييم المستوى الذي وصلت اليه الجزائر في منظومة الابتكار، من خلال عرض وتحليل اهم المدخلات وتحليلها وتقييمها من خلال المخرجات.

يمثل الجدول رقم(9.2) تطور مؤشر الابتكار للجزائر للفترة 2007-2023.

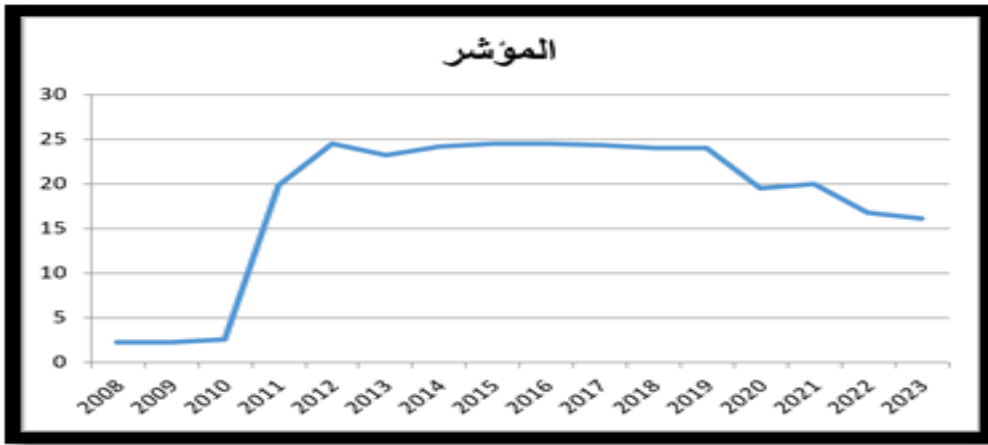
الجدول رقم(9.2): تطور مؤشر الابتكار في الجزائر خلال الفترة 2007-2023

السنة	المؤشر ²	الترتيب	السنة	المؤشر	الترتيب
2007	2,11	83	2016	24,5	113
2008_2009	2,25	108	2017	24,3	108
2010	2,5	121	2018	23,9	110
2011	19,8	125	2019	24	113
2012	24,4	124	2020	19,48	121
2013	23,1	138	2021	19,9	120
2014	24,2	113	2022	16,7	115
2015	24,4	126	2023	16,1	119

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية من 2007-2023 على الرابط :

https://www.wipo.int/global_innovation_index

الشكل رقم (9.2): تطور مؤشر الابتكار في الجزائر خلال الفترة 2007-2023



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد ببيانات الجدول رقم(9.2)

يمثل الجدول رقم(9.2) و الشكل(9.2) تطور مؤشر الابتكار في الجزائر خلال الفترة 2007-2023. عرفت الفترة من 2007 الى غاية 2016 ارتفاعا في نسبة مؤشر الابتكار، حيث انقسمت هذه الفترة الى مراحل:

- الفترة من 2007 إلى 2010: بدأ المؤشر في هذه الفترة عند 2.11 وارتفع تدريجيا الى 2.5 في 2010، حيث تشير هذه الزيادة الطبيعية، لكن هذه الزيادة الطفيفة لا تعكس بعد استثمارا حقيقيا في البحث والتطوير.
- الفترة من 2011-2012 شهدت هذه الفترة قفزة نوعية، حيث ارتفعت قيمة الابتكار الى 19,8، ثم استمرت في الارتفاع الى غاية بلوغها 24.4، الا ان الجزائر تراجعت واصبحت في ذيل تصنيف الدول العربية بعدما كانت في المرتبة 83 عالميا سنة 2007، بالرغم من ازدهارها وامكانياتها الطبيعية المهولة، الا انها لم تتحسن ولم تدفع بنفسها للفتك بالمراكز المتقدمة، لدرجة انها احتلت أسفل التصنيف سنة 2011، بالرغم من قيمة المؤشر ازدادت عن قبل.
- الفترة 2013-2015: تشير هذه الفترة الى تقلبات، هذه التقلبات التي من شأنها تأكيد عدم استقرار بيئة الابتكار في الجزائر، وهذا راجع إلى عدم استمرارية سياسات الدعم، او ربما نقص التمويل؛
- الفترة 2016-2019: شهدت هذه الفترة تحسنا طفيفا مع تقلبات في الترتيب؛

- الفترة 2020-2023: لوحظ تراجع كبير خلال هذه الفترة، بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19، التي طالت العالم، وما خلفته من بعدها.

ومن خلال هذا التحليل يظهر ان بيئة الابتكار في الجزائر تواجه تحديات كبيرة، وتحتاج لجهود مستمرة لتحسينها وذلك من خلال:

- تطوير سياسات داعمة للابتكار والتأكد من استمراريتها؛ زيادة التمويل المخصص للبحث والتطوير؛

وعلى هذا الاساس سنقوم بتحليل مدخلات الابتكار ومخرجاته لمعرفة السبب الحقيقي الذي يدفع الجزائر الى ان تتدلى المراتب الاخيرة، وتقريبا المؤشر يبقى نسبته قليلة على مرور الزمن.

ثانيا: تحليل مدخلات الابتكار في الجزائر:

1. تحليل مؤشر المؤسسات

الجدول رقم(10.2): قيم مؤشر المؤسسات في الجزائر للفترة 2013-2023 حسب المؤشر العالمي للابتكار

السنة	البيئة السياسية	البيئة التنظيمية	بيئة الاعمال	رتبة المؤشر
2013	39	52.7	50.8	118
2014	40.8	50.5	50.2	118
2015	30.2	52.2	52.8	120
2016	29.3	51.7	56.3	113
2017	33.8	47.6	59.7	103
2018	33.9	51.6	63.4	102
2019	38.3	51.2	63.7	106
2020	59.5	58.7	79.7	56
2021	44.6	49.4	63.6	104
2022	47.4	50.4	43.9	99
2023	27.2	47.6	41.3	97

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مؤشر GII لمختلف السنوات.

شهدت الجزائر تراجعا ملحوظا في بيئتها السياسية، حيث انخفض المؤشر من 39 سنة 2013، الى غاية 27.2 سنة 2023، حيث أنه بلغ ذروته سنة 2020 بقيمة 59.5، قد يعزى هذا الانخفاض إلى ضعف

صياغة السياسات والقوانين التي تخص قطاع الابتكار، إذ أن الجزائر تحتاج إلى اجراء اصلاحات جوهرية لتعزيز الاستقرار السياسي وزيادة الثقة في مؤسساتها لإقامة مناخ ابتكاري أفضل.

أما فيما يخص البيئة التنظيمية فتظهر الجزائر تحسنا طفيفا، على الرغم من التذبذب في بعض السنوات، إلا أن قيمته تراوحت طوال الفترة بين 47 و 52، لهذا وجب على الجزائر الاستمرار في تحسين إجراءاتها التنظيمية، بالإضافة الى تبسيط الاجراءات البيروقراطية، وتوفير الشفافية.

وبالانتقال الى بيئة الاعمال: على عكس سابقها شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في بيئة اعمالها حيث تميزت الفترة 2013-2020 بالارتفاع، فالفزة التي حدثت سنة 2020 لتنتقل من 63 سنة 2019 الى 79 سنة 2020 ان دل على شيء، فإنما يدل على ان الجزائر نجحت في تسهيل دخول مشاريع جديدة، والقيام بإصلاحات هيكلية كان من شأنها التسهيلات التي طالت اصحاب الاعمال لإنشاء المشاريع الابتكارية.

2. تحليل مؤشر الرأس المال البشري والبحث

الجدول رقم(11.2): قيم مؤشر رأس المال الفكري والبحث في الجزائر للفترة 2013-2023 حسب المؤشر العالمي

للابتكار

السنة	التعليم	التعليم العالي	البحث والتطوير	رتبة المؤشر
2013	58.9	27.1	1.4	79
2014	44.1	30.6	1.6	82
2015	45.4	32.2	1.1	82
2016	48.9	35.6	0.00	79
2017	41.7	35.9	0.00	86
2018	38.1	39.6	0.00	80
2019	37.7	40.6	5.3	74
2020	31.6	29.3	0	95
2021	41	43.2	5.1	74
2022	40.9	34.3	3.2	82
2023	11.3	32.1	4.5	113

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مؤشر GII لمختلف السنوات

تظهر الزيادة في مؤشر التعليم العالي من 21.7 في عام 2013، الى غاية 43.2 سنة 2021، مع انخفاض طفيف سنتي 2022 و2023، الى الجهود المبذولة لتطوير التعليم العالي في الجزائر من خلال ادخال تخصصات جديدة مربوطة بالابتكار كالمدرسة العليا للذكاء الاصطناعي بالإضافة الى التحفيز التي تقدمها لإنشاء مشاريع ناشئة، الى جانب اقامة شراكات مع مؤسسات دولية، مما اعطى مؤشر التعليم العالي جلاله ايجابية، على عكس مؤشر التعليم الذي انخفض بصورة كبيرة إلى أن وصل قيمة 11.3 سنة 2023،

1.2 البحث والتطوير:

يشهد هذا المؤشر تذبذبا ملحوظا مع انخفاض حاد إلى درجة الانعدام سنوات 2016-2017-2018، على الرغم من أن هذا المؤشر هو المنبع الرئيسي والمباشر للابتكار إلا أن نسبه لا تبشر بالخير، مما يؤكد على الظروف الاقتصادية التي تواجه الجزائر الى جانب غياب الاستراتيجية الواضحة في مجال البحث العلمي.

لهذا ارتأينا الى تحليل تفصيلي لمؤشر البحث والتطوير في الجزائر لمعرفة الخلل وراء هذه القيم:

الجدول(12.2): تحليل مؤشر البحث والتطوير في الجزائر للفترة 2013-2023 حسب المؤشر العالمي للابتكار

السنة	عدد الباحثون	الانفاق على البحث	شركات الانفاق
2013	419.8	0.1	0.00
2014	406.5	0.1	0.00
2015	164.7	0.1	0.00
2016	/	/	0.00
2017	/	/	0.00
2018	/	/	0.00
2019	820.8	0.5	0.00
2020	/	/	0.00
2021	819.3	0.5	0.00
2022	819.3	0.5	0.00
2023	819.3	0.5	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مؤشر GII لمختلف السنوات

من خلال ما تم تقديمه من خلال مؤشر الابتكار العالمي فإن الجزائر تعاني من ضعف شديد في مجال البحث والتطوير، إذا بالنظر الى عدد الباحثين حيث ارتفع من 419.8 لكل مليون نسمة الى 819.3 لكل مليون نسمة، وهذا راجع الى ارتفاع قيمة البحث والتطوير من 0.1 الى 0.5، اي ان هناك علاقة طردية بين عدد الباحثين وقيمة الانفاق على البحث والتطوير، على الرغم من صغر قيمة النسبة.

إذن بما أن عدد الباحثين في ارتفاع وقيمة البحث العلمي في تذبذب مثلما رأينا سابقا، هذا ان دل على شيء فإنما يدل على عدة اسباب منها:

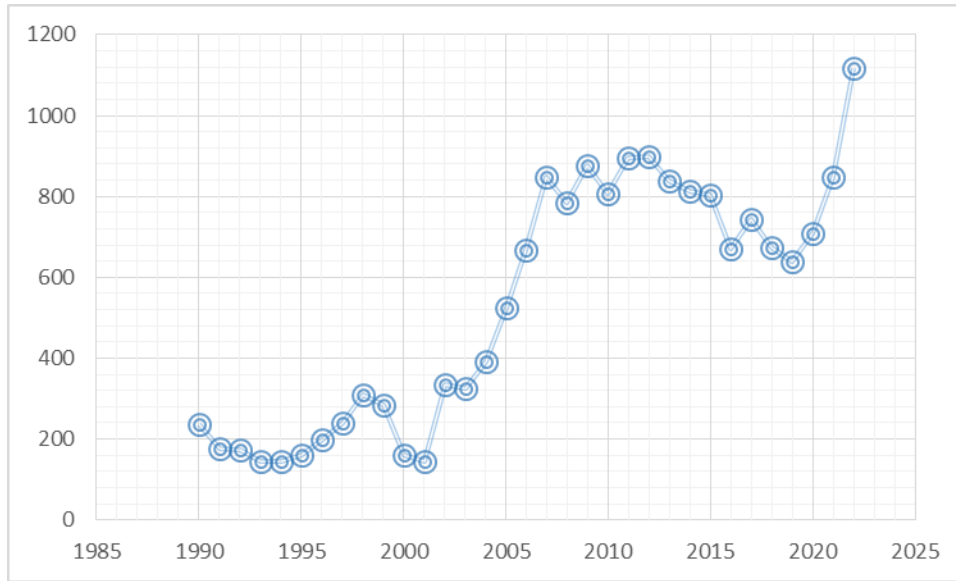
- قلة التقدير للباحثين: لا يتم تقدير الباحثين بشكل كاف، مما يؤثر سلبا على حماسهم للعمل في مجال البحث والتطوير؛
- نقص الشفافية في توزيع التمويل؛
- عدم وجود أولويات واضحة في مجال البحث والتطوير.

2.2 براءات الاختراع في الجزائر.

إن براءات الاختراع هي احد اهم المؤشرات المهمة لمعرفة وقياس كفاءة مدخلات الابتكار وبالأخص راس المال البشري والبحوث، وتعتبر مقياسا كميا لتقييم المنظومة الإبداعية والابتكارية في أي بلد، نظرا لدورها كألية قانونية لحماية الابتكارات، تندرج حماية الملكية الصناعية والفكرية، ضمن العوامل المؤثرة في الابتكار، الى جانب العوامل الشخصية والتنظيمية المرتبطة بالمنظمات والشركات ضمن البيئة العامة للمجتمع، ومع ذلك يشكل نظام حماية الملكية الفكرية سلاحا ذو حدين، اذ يوفر حماية من التقليد وتحفيزا ماديا للمبتكرين، لكنه قد يشجع على الاحتكار، ويعتمد عليه كوسيلة لضمان التفوق السوقي دون بذل أي مجهود.¹

¹ محمد مباني، مقومات الابداع والابتكار في الجزائر -دراسة تحليلية لمؤشر الابتكار العالمي للفترة (2019-2022)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، 2024، ص: 241.

الشكل رقم (10.2): تطور عدد براءات الاختراع للمقيمين وغير المقيمين في الجزائر للفترة 1990-2022



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد بيانات WIPO IP Statistics Data Center

يظهر الرسم البياني عدد براءات الاختراع في الجزائر للفترة 1990-2022 حيث يمكن تقسيم تحليلنا لفترات لفهم أكثر شمولاً.

أ. الفترة من 1990-2000: يظهر الرسم البياني انخفاض كبير في النشاط الابتكاري، يعود هذا الانخفاض الى الظروف السياسية والاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة (العشرية السوداء)، التي كانت السبب في الركود الاقتصادي الكبير، حيث ان البيئة لم تكن مشجعة للبحث والتطوير، لان الشركات والمؤسسات البحثية كانت تفتقر الى الاستقرار المطلوب لدفع الابتكار سواء السياسي او المالي، كما انه لم تكن هنالك سياسات واضحة لدعم البحوث العلمية وما شابه ذلك؛

ب. الفترة من 2000 الى 2010: عرفت هذه الفترة بانها فترة إعادة البناء، اذ انه وبعدما حدث من حرب أهلية، تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية، مثل قانون الاستثمار الأجنبي لعام 2001¹، والذي سعى لجذب الأموال الأجنبية، كما ركزت الحكومة على سياسة التنوع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط، هذا الامر الذي يظهر جلياً خلال المنحنى، حيث أدى هذا الى زيادة في عدد براءات الاختراع نتيجة لزيادة الاستثمارات في القطاعات الصناعية والتكنولوجية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الاستثمار، الأمانة العامة للحكومة، 2007. ص: 2.

منها مشروع الشركة الوطنية للحديد والصلب SIDER، والذي شهد تحسينات جد كبيرة في البنية التحتية انطلاقا من الالفية الجديدة، إضافة الى ذلك تم إطلاق عدة مشاريع ابتكارية في قطاع الطاقة، كالاهتمام بالأبحاث المتعلقة بالطاقة الشمسية والطاقات المتجددة.

ج. الفترة من 2010-2015: عرفت عدد براءات الاختراع استقرارا نسبيا خلال هذه الفترة، مع تدبذبات بسيطة، ويمكن تفسير هذا الاستقرار بنضوج في الاقتصاد المحلي، إضافة الى توفر بعض الاستثمارات المستدامة، على الرغم من الان الجزائر لم تصل بعد الى مستويات الابتكار العالمية، اذ انها مازالت تتذيل المراتب بالرغم من ان عدد براءات الاختراع في ارتفاع، رغم ذلك كان هنالك عدة مبادرات حكومية من شأنها دعم القطاعات الناشئة، مثل تأسيس مؤسسات المركز الوطني لتنمية الطاقات المتجددة JALK*، هذا ما ساعد على تحسين الأبحاث العلمية المحلية.

د. الفترة من 2015-2022: بعد الركود الطفيف، بدأ الارتفاع بشكل كبير في عدد براءات الاختراع، يعود هذا الارتفاع الى تأثير السياسات الحكومية المستحدثة بشأن تحفيز الابتكار والبحث العلمي، كزيادة الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، بالإضافة الى إطلاق الحكومة الجزائرية لخطة الإنعاش الاقتصادي سنة 2020¹، التي تضمنت دعما كبيرا للقطاعات الصناعي والتكنولوجي. كما أطلقت الحكومة الجزائرية في نفس السنة خطة الصناعة 0.4، إضافة الى رقمته القطاع الصناعي، ودعم الشركات الناشئة في عدة مجالات أهمها المجالات التكنولوجية

الفترة من 2015 الى 2022: بعد بداية الركود الطفيف، بدأ الارتفاع بشكل حاد في عدد براءات الاختراع، هذا الارتفاع راجع الى السياسات الحكومية المستحدثة، لتحفيز الابتكار والبحث العلمي، مثل زيادة الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، إضافة الى اطلاق الحكومة الجزائرية لخطة الإنعاش الاقتصادي سنة 2020، والتي تضمنت دعما كبيرا للقطاع الصناعي والتكنولوجي، في سنة 2020 اطلقت الحكومة الجزائرية خطة الصناعة 0.4، بما في ذلك رقمنة القطاع الصناعي ودعم الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا، كما اطلقت العديد من البرامج والمبادرات بهدف تمويل المؤسسات الناشئة، والتي تعمل على تطوير الحلول الابتكارية.

3. مؤشر البيئة التحتية

¹ بن عدة احمد، لكحل محمد، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص: 413.

الجدول(13.2): قيم مؤشر البنية التحتية حسب مؤشر الابتكار العالمي في الجزائر للفترة 2013-2023

السنة	المعلومات وتكنولوجيا	بنى تحتية	الاستدامة البيئية	رتبة المؤشر
2013	19.6	30.7	26.7	93
2014	18.4	45.9	32.4	86
2015	16.9	40.1	37.3	95
2016	18.4	51.5	41.8	86
2017	24.5	59.6	42.8	79
2018	25.9	59.7	35.3	80
2019	35.3	54.8	36.1	81
2020	61.7	20	41	96
2021	39.1	32.4	24.1	96
2022	45.1	31.1	17.2	102
2023	47.7	22.7	12.4	102

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مؤشر GII لمختلف السنوات

يظهر الجدول البيانات المتعلقة بقيم مؤشر البيئة التحتية للفترة 2013-2023،

الاستدامة البيئية: يلاحظ من خلال الجدول ان هذا المؤشر قد شهد تحسنا سنة 2016، يلاحظ تذبذب طفيف طوال الفترة مع انخفاض سنّي 2022 و2023

كما يلاحظ تزايد في قيم البنى التحتية الى غاية 2020 ، الى ان يشهد انخفاضا في السنوات اللاحقة اما عن مؤشر المعلومات والتكنولوجيا فنلاحظ تذبذبا وانخفاض في القيمة، الى غاية سنة 2020 اين حقق اعلى قيمة 61,7.

4. مؤشر تطور السوق في الجزائر للفترة 2013-2023

الجدول(14.2): تحليل مؤشر تطور السوق حسب مؤشر الابتكار العالمي في الجزائر للفترة 2013-2023

السنة	الائتمان	الاستثمار	حجم السوق	رتبة المؤشر
2013	24.3	27.3	63.2	114
2014	23.5	33.4	51.6	138
2015	7	45	58.3	124
2016	7.8	33.3	53.9	117
2017	8.8	22.8	56.7	122
2018	30.2	33.3	55.4	118
2019	30.9	35	57.6	122
2020	35.5	46	59.7	130
2021	9.4	10	51.7	132
2022	34.5	46	59.7	125
2023	9.6	1.8	30.2	125

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مؤشر GII لمختلف السنوات

يشهد مؤشر تطور السوق خلال العقد الماضي تقلبات عديدة متأثرا بعوامل اقتصادية، وسياسية داخلية وخارجية يمكن تقسيم هذه الفترة الى ثلاث مراحل:

مرحلة التراجع 2013-2017: انخفض ترتيب الجزائر في هذا المؤشر من 114 في 2013، الى 122 في 2017، حيث رافق هذا التراجع تذبذبا في الاستثمار من 33,3 سنة 2016 الى 22,8 سنة 2017، وانخفاض حاد في الائتمان، مما يعكس ضعف القطاع المصرفي؛ ويرجع هذا الى:

- التباطؤ في الإصلاحات الاقتصادية: تأخر تنفيذ الإصلاحات الجوهرية، كتحرير السوق وتشجيع الاستثمار الأجنبي، مما أدى الى ضعف تدفق الاستثمارات، خاصة مع تقلب أسعار النفط؛
- مرحلة التحسن المؤقت 2018-2020: شهدت هذه المرحلة تحسنا نسبيا، يرجع هذا التحسن الى زيادة في الاستثمار بشكل ملحوظ الى 46 في 2020، مدفوعا بمبادرات حكومية في البنية التحتية لاسيما في مجالي الطاقة المتجددة والنقل، ومشاريع كبرى كمشروع جن جن، إضافة الى تحسن الائتمان حيث سجل ارتفاعا الى 35,5 سنة 2020، مشيرا الى تحسن في الثقة بالقطاع المصرفي؛

- مرحلة التراجع الكبير 2021-2023: شهدت هذه الفترة تدهورا حادا في أداء السوق، بانخفاض حاد في الاستثمار من 10 في 2021 الى 1,8 في 2023، وانخفاض في الائتمان يعزى هذا الانخفاض الى:
- عدم الاستقرار السياسي: أدت الاضطرابات السياسية التي أعقبت الحراك الشعبي الى تراجع الثقة لدى المستثمرين، وبالتالي أدى هذا إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

ثالثا: مخرجات الابتكار في الجزائر.

بعدها تم تحليل مختلف المؤشرات الفرعية لمدخلات الابتكار، سنقوم بتحليل مفصل لمخرجات الابتكار بمؤشراتها الفرعية كما يلي:

1. قيم مخرجات المعرفة والتكنولوجيا:

النتائج المتحصل عليها من قيم نسبية للمؤشر موضحة في الجدول أدناه.

الجدول(15.2): تحليل مخرجات المعرفة والتكنولوجيا: حسب مؤشر الابتكار العالمي في الجزائر للفترة 2013-2023:

السنة	خلق المعرفة	تأثير المعرفة	نشر المعرفة
2013	5.1	25.3	16.2
2014	5.5	32.4	20.5
2015	4	34.4	14.9
2016	3.6	34.9	14.5
2017	3.8	27.4	12.2
2018	5.1	25.2	9.9
2019	6	24.5	6.4
2020	3.4	13.7	12.1
2021	7.4	13.7	3.3
2022	6.8	11.5	4.8
2023	8.8	11.9	7.6

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مؤشر GII لمختلف السنوات

يمثل الجدول(15.2) تطور مخرجات المعرفة في الجزائر للفترة 2013-2023، حيث يركز على ثلاث مؤشرات رئيسية هي خلق المعرفة، تأثير المعرفة، ونشر المعرفة.

وتظهر البيانات تقلبات ملحوظة خلال الفترة 2013-2023، متأثرة بعوامل اقتصادية واجتماعية يمكن تقسيم هذه الفترة الى ثلاثة مراحل:

- مرحلة التحسن النسبي 2013-2015: شهدت هذه المرحلة تحسنا في المؤشرات، نشر المعرفة وتأثيرها مدعوما بدعم حكومي للبحث والتطوير وتعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، وتتجلى هذه المرحلة في:

- نشر المعرفة: ازداد من 16,2 في 2013 الى 20,5 في 2014، ثم انخفضت قليلا الى 14,9 في 2015؛

- تأثير المعرفة: ارتفع بشكل ملحوظ من 25,3 في 2013، الى 34,4 في 2015، موضحا زيادة في استغلال المعرفة؛ خلق المعرفة: حافظ على استقرار نسبي خلال هذه الفترة.

- مرحلة التراجع الحاد 2016-2020: شهدت هذه الفترة تدهورا كبيرا في مؤشرات المعرفة، نتيجة للتحديات الاقتصادية، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط وتدهور الأوضاع المالية العامة، أبرز مظاهر هذه المرحلة:

- نشر المعرفة: انخفض بشكل حاد من 14,9 في 2015، الى 3,3 في 2021؛

- تأثير المعرفة: تراجع بشكل كبير من 4,9 في 2016 الى 13,7 في 2020، مشيرا الى انخفاض في استغلال المعرفة؛

- خلق المعرفة: انخفض من 3,6 في 2016 الى 3,4 في 2020.

- مرحلة التعافي البطيء 2021-2023: بدأت مؤشرات المعرفة في هذه المرحلة بالتعافي التدريجي، مع تركيز متزايد على دعم الشركات الناشئة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتظهر هذه المرحلة:

- نشر المعرفة: ارتفاع طفيف الى 7,6 في 2023؛

- تأثير المعرفة: تحسن طفيف، مشيرا الى إعادة تنشيط الاستثمار في هذا المجال؛

- خلق المعرفة: ارتفع الى 8,8 في 2023، مبينا زيادة النشاط الابتكاري.

يلاحظ انخفاض في مؤشر خلق المعرفة مع ارتفاع ابتداء من سنة 2021، حيث يعد مؤشر خلق المعرفة من المؤشرات الايجابية على تحسین مخرجات الابتكار، يصاحبه انخفاض في تأثير وخلق المعرفة.

2. قيم المخرجات الإبداعية.

الجدول رقم (16.2): تحليل مؤشر المخرجات الابداعية حسب مؤشر الابتكار العالمي في الجزائر للفترة 2013-2023

السنة	الاصول غير ملموسة	السلع	الابداع في الانترنت	رتبة المؤشر
2013	11.4	8.7	14.9	140
2014	19.7	4	12.5	138
2015	20.6	8.1	13.1	131
2016	23.8	8.8	2	122
2017	26	5.7	9	116
2018	27.8	2.5	0.8	116
2019	27.8	1	0.8	117
2020	16.6	20.2	24.6	72
2021	16.6	1	7.1	118
2022	10.5	1.3	0.7	109
2023	13.5	0.2	12.5	107

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مؤشر GII لمختلف السنوات

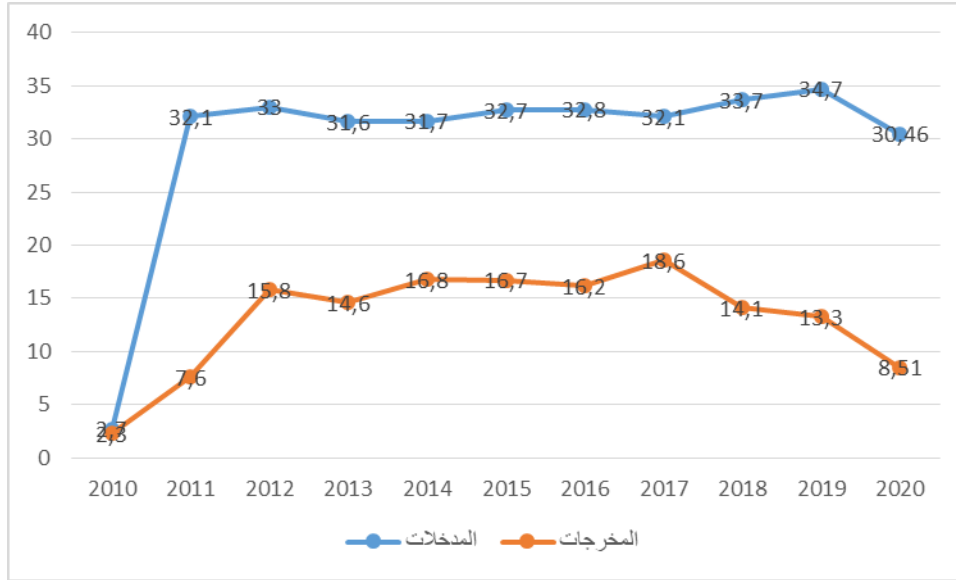
من خلال الجدول رقم (16.2) نلاحظ أن بيانات المخرجات الابداعية في انخفاض مستمر طوال فترة الدراسة، حيث يظهر جليا الانخفاض في الاستثمارات في الاصول غير ملموسة، مع بعض الارتفاعات خلال الفترة من 2014-2019، بالإضافة الى انخفاض حاد سنة 2020. تظهر البيانات زيادة في الابداع في الخدمات والمنتجات الرقمية، منذ سنة 2013 الى غاية 2023، مع بعض التقلبات، لكن بشكل عام يشير الى تحسن في قدرة الجزائر على الابتكار في مجال التكنولوجيا، ما يؤكد على ان الجزائر تشجع الاستثمار في التكنولوجيا والتطوير الرقمي، بالإضافة الى نظام التعليم الذي ساهم في رفع القيمة، كما كان لزيادة الانفاق على البحث والتطوير اسهاما في زيادة الابداع في الخدمات والمنتجات الرقمية.

رابعا: المقارنة بين مدخلات ومخرجات الابتكار في الجزائر

إن الابتكار هو عامل رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة الى تعزيز القدرة التنافسية للدول، اذ انها تعتمد على مدى كفاءة تحويل الموارد والاستثمارات في البحث والتطوير الى نتائج ملموسة من شأنها ان تسهم في النمو الاقتصادي، اذا في هذا السياق يمكن تقييم الابتكار من خلال مدخلاته ومخرجاته، اذا ففي الجزائر يواجه النظام الابتكار عدة تحديات، كضعف التمويل الموجه للبحث والتطوير، محدودية التعاون بين كلا القطاعين التعليم العالي والصناعي، بالإضافة الى انخفاض مستوى تسجيل عدد براءات الاختراع مقارنة بالدول المتقدمة، ومع ذلك،

هناك عدة جهود حكومية لتعزيز بيئة الابتكار من خلال عدة إصلاحات، كإصلاحات التشريعية، انشاء المراكز البحثية ودعم ريادة الاعمال التكنولوجية، والشكل التالي يبين قيمة المدخلات الابتكارية بالمقارنة بالمخرجات.

الشكل رقم (11.2): مدخلات ومخرجات الابتكار للجزائر للفترة 2007-2023.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية من 2007-2023 على الرابط :

https://www.wipo.int/global_innovation_index

يظهر جليا من خلال الشكل (10.2) الى عدم استقرار العلاقة بين تطور المدخلات وتطور المخرجات، اذ ان قيمة المخرجات دائما اقل او نصف قيمة المدخلات، وهذا ما يدل على وجود فجوة بين ما يتم استثماره، وما يتم تحقيقه، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على ضعف فعالية النشاطات الابتكارية.

ولضمان استدامة النمو الابتكاري، تحتاج الجزائر الى تحسين كفاءة تحويل الاستثمارات في الابتكار الى نتائج ملموسة، وهذا في ظل تحديات الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: علاقة الابتكار بالاستثمار الأجنبي المباشر وفق النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية.

إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار، تمثل أحد المحاور الأساسية في الدراسات الاقتصادية، إذ أنها تركز على كيفية تأثير التدفقات الاستثمارية على القدرات الابتكارية للدول المضيفة، وهذا من كلا المنظورين سواء على المنظور النظري او المنظور التطبيقي، وتناولت العديد الدراسات الاقتصادية هذه العلاقة من زوايا مختلفة ومتعددة، الامر الذي يبرز الدور الحاسم للاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز او تثبيط الابتكار.

أولا. التأسيس النظري لعلاقة الابتكار بالاستثمار الأجنبي المباشر وفق النظريات الاقتصادية.

1. نظرية دورة حياة المنتج 1966:

قدم فيرنون (1966) أول نظرية تفسر ديناميكية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، حيث جمعت بين مفاهيم الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الدولي. ساهمت هذه النظرية في تطوير نظرية التبادل ونظرية التمركز الجغرافي بإضافة عنصر "التكنولوجيا". تركز النظرية على دورة حياة منتج يتم إنتاجه في البداية في الشركة الأم، ثم ينتقل إلى شركات تابعة، وأخيراً إلى مواقع إنتاج عالمية توفر أقل تكاليف ممكنة. تقوم هذه الدورة على مراحل حياة المنتج في السوق، حيث يمر المنتج بعدة مراحل، تشمل: مرحلة الابتكار، ومرحلة النضوج، ومرحلة التوحيد، وتحدد هذه المراحل بناءً على تطور الطلب ومستوى التكنولوجيا المستخدم.

قدم فيرنون 1966 أول نظرية تفسر ديناميكية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، حيث جمعت هذه النظرية بين مفاهيم الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الدولي، إذ أنها ساهمت في تطوير نظرية التبادل والتمركز الجغرافي بإضافة عنصر "التكنولوجيا" تركز هذه النظرية على دورة حياة المنتج يتم إنتاجه في البداية في الشركة الأم، ثم ينتقل إلى شركات تابعة وأخيراً إلى مواقع إنتاج عالمية توفر أقل تكاليف ممكنة، تقوم هذه الدورة على مراحل حياة المنتج في السوق، إذ يمر المنتج بعدة مراحل، تشمل: مرحلة الابتكار، مرحلة النمو، ومرحلة النضوج، مرحلة الانحدار.¹

1.1 مرحلة الابتكار:

في هذه المرحلة يتم تطوير المنتج الجديد في الدولة الأم، حيث تتوفر التكنولوجيا المتقدمة وراس المال اللازم للابتكار، ويتميز المنتج في هذه المرحلة بكونه جديداً وفريداً، وباعتماده على تقنيات حديثة؛ لا يظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة، إذ يتم التركيز على تسويق المنتج محلياً بهدف تقليل المخاطر.²

2.1 مرحلة النمو:

في هذه المرحلة ومع زيادة على المنتج، تبدأ الشركات في تحسينه وتوسيع نطاق إنتاجه يتم التركيز على تحسين الجودة وتقليل التكاليف، كما تبدأ الشركات في التصدير إلى الأسواق الدولية، ومع زيادة الطلب العالمي، تقرر الشركات إنشاء فروع إنتاجية في دول أخرى بهدف تلبية الطلب المتزايد وتقليل تكاليف النقل وهذا يمثل بداية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

¹ بن عاشور، رتبة. جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013". أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015. ص: 31.

² مهايش، محمد. "مراحل دورة حياة المنتج الدولي". آخر تعديل في 1 سبتمبر 2014. تم الوصول إليه في 15 يناير 2025.

1.4 مرحلة النضج:

مع زيادة الطلب على المنتج، تبدأ الشركات في تحسينه وتوسيع نطاق انتاجه، اذ يتم التركيز على تحسين الجودة وتقليل التكاليف وفي جهة أخرى تزداد المنافسة في الأسواق الدولية، مما يدفع الشركات الى البحث ونقل الإنتاج الى دول ذات تكاليف منخفضة، يتم انشاء وحدات إنتاجية في دول نامية او ناشئة لتحقيق وفورات الحجم والاستفادة من المزايا النسبية لتلك الدول¹.

4.1 مرحلة الانحدار:

في هذه المرحلة يكون الابتكار في حالة انخفاض، وهذا بسبب انخفاض الطلب على المنتج، بسبب التشبع في السوق او ظهور منتجات بديلة أكثر تقدما، وتحاول اغلب الشركات إطالة عمر المنتج من خلال تعديلات طفيفة او ابتكارات إضافية، ويتم نقل الإنتاج بالكامل الى دول ذات تكاليف انتاج منخفضة، وقد تبدأ الدول الاصلية في استيراد المنتج من هذه الدول بدلا من إنتاجه محليا، هذا ما يعكس انعكاسا في دورة حياة المنتج، اذ تصبح الدول النامية مصدرا رئيسيا للإنتاج².

ومما سبق يتضح جليا أن الابتكار يلعب دورا رئيسا، في المراحل الأولى من دورة حياة المنتج حيث يتم تطوير المنتجات الجديدة في الدول المتقدمة، ويصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أهمية في المراحل المتأخرة، حيث تصبح الشركات تبحث عن فرص لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة من خلال الانتقال الى دول ذات تكاليف إنتاج منخفضة، وبإمكاننا إعطاء أمثلة بسيطة، فمثلا الهواتف الذكية بدأت كمنتجات مبتكرة في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل انتاجها الى الصين والفيتنام مع وصولها إلى مرحلة النضج³.

¹ نظرية دورة حياة المنتج في التجارة الدولية. " بدون تاريخ. تم الوصول إليه في 15 يناير 2025. الرابط :

<https://hbrarabic.com/المفاهيم-الإدارية/نظرية-دورة-حياة-المنتج-في-التجارة-الدولية>

²Dunning, John H. "Product Life Cycle Theory: Its Connection with FDI." 1980.

تم الوصول إليه في 15 يناير 2025. الرابط :

<https://fr.scribd.com/document/224234205/Product-Life-Cycle-Theory-Its-Connection-With-FDI>.

³بكة. "دورة حياة المنتج." تم الوصول إليه في 15 يناير 2025. الرابط: <https://bakkah.com/ar/knowledge-center/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC>.

2. النظرية الانتقائية 1979:

تعد النظرية التي قدمها جون دنينغ، الاقتصادي الإنجليزي، واحدة من اللبانات الأساسية في دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. حيث قدمها في بحثه خلال ندوة ستوكهولم الخاصة بالمركز الدولي للنشاط الاقتصادي، حيث سعى من خلالها إلى وضع إطار علمي لتحديد العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الخاص بالاستثمار في الخارج. وقد أطلق على هذه النظرية اسم "النظرية الانتقائية"، كما أطلق عليها مصطلح "Le paradigme L".¹ توفر الميزات الخاصة بالشركة نفسها؛ ثانيًا، توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة، مما يجعل الاستثمار في دولة أخرى مجديًا؛ وثالثًا، توفر ميزات التدويل الداخلي التي تهدف إلى تقليل التكاليف عبر التوسع مباشرة بدلاً من استخدام قنوات خارجية مثل التراخيص، والوكلاء التجاريين، والموزعين. وبالتالي، يفترض هذا النموذج توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹.

تتمثل في مزايا الموقع، مزايا الملكية، ومزايا الاستيعاب الداخلي.

1.2 مزايا الملكية : (Ownership Advantages) تشمل الأصول الفريدة التي تمتلكها

الشركات، مثل العلامات التجارية، التكنولوجيا، والمعرفة الإدارية. هذه المزايا تساعد الشركات على تحقيق قيمة مضافة عند دخول سوق جديد؛

2.2 مزايا الموقع : (Location Advantages) تشير إلى الخصائص الجغرافية والاقتصادية للدولة

المستقبلية للاستثمار. يمكن أن تشمل هذه العوامل التكاليف المنخفضة للعمالة، وجود الموارد الطبيعية، البنية التحتية الجيدة، والسياسات الحكومية المواتية.

1.5 مزايا الاستيعاب الداخلي (Internalization Advantages): تتعلق بالقدرة على إدارة

العمليات التجارية داخل الشركة بدلاً من الاعتماد على أطراف خارجية. تسمح الاستيعاب الداخلي بالتحكم في العمليات، تقليل التكاليف، وحماية المعرفة والمهارات.²

¹ ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2014، ص: 121.

² John H. Dunning, "The Eclectic Paradigm of International Production: A Restatement and Some Possible Extensions," Journal of International Business Studies 2, no. 1 (1971), p p 8-30.

ووفقا لهذه النظرية فان علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالابتكار تتجسد في كيفية استفادة الشركات المحلية من المميزات التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر لتطوير قدراتها الابتكارية.

3. نظرية النمو الداخلي لرومر 1986-1990

لقد اثرت مساهمات بول رومر في النظرية الاقتصادية، خاصة بعد صياغته لنظرية النمو الداخلي، بشكل كبير على فهمنا لديناميكيات النمو الاقتصادي، حيث تؤكد هذه النماذج على دور العائدات المتزايدة على الراس المال البشري والابتكار التكنولوجي كمحركات رئيسية للنمو الاقتصادي الطويل الاجل، يختلف هذا المنظور عن نماذج النمو الخارجية التقليدية، والتي تنسب في اغلب الأحيان الى عوامل خارجية مثل تراكم راس المال وتوسع القوى العاملة.

تتمثل أحد السمات الرئيسية لأعمال رومر في دمج العائدات المتزايدة في نماذج النمو، الامر الذي يشير الى ان الاستثمارات في المعرفة والتكنولوجيا يمكن ان تؤدي الى زيادات كبيرة غير متناسبة في الناتج الامر الواضح بشكل خاص في ورقته المعنونة ب «العائدات المتزايدة والنمو في الأمد البعيد» اذ انه يوضح كيف يمكن لتراكم المعرفة ان يولدا نموا اقتصاديا مستداما من خلال الابتكار والدور الاستراتيجي لراس المال البشري في البحث والتطوير.¹

ومن هنا يعتبر التركيز على الراس المال البشري امر بالغ الأهمية، اذ انه يسלט الضوء على ضرورة العمالة الماهرة في تنمية وتعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي، والتي تعتبر ضرورة حتمية للتقدم الاقتصادي.²

تم استكشاف مفهوم التكامل الاقتصادي كميسر للنمو الداخلي في الأدبيات. وقد افترض رومر وآخرون أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يعزز تدفق الأفكار والتقنيات عبر الحدود، وبالتالي تسريع النمو في الاقتصادات المشاركة (ريفيرا باتيز ورومر، 1990)

وقد تم اكتشاف مفهوم التكامل الاقتصادي كميسر للنمو الداخلي في الادبيات، وافترض رومر وآخرون ان التكامل الاقتصادي بإمكانه تعزيز تدفق الأفكار والتقنيات عبر الحدود، وبالتالي تسريع النمو في الاقتصادات المشتركة.³

¹ Paul Romer, Increasing returns and long-run growth, Journal of Political Economy, Vol 94, No 5, 1986, pp. 1002-1037.

² Daniele Schilirò, The growth conundrum: Paul Romer's endogenous growth, International Business Research, Vol 12, No 10, 2019, p. 75.

³ Luis Rivera-Batiz and Paul Romer, Economic integration and endogenous growth, National Bureau of Economic Research, 1990.

الأمر الذي يعد مهما بشكل خاص في سياق الانفتاح التجاري، إذ ثبت أنه يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تمكّي استيراد الابتكارات والتقنيات من المناطق الأكثر تقدما إلى المناطق الأقل نموا¹ ويشير نموذج رومر بشكل عام إلى أن الابتكار يعزز الإنتاجية ويؤدي إلى تحسين البيئة الاستثمارية، الأمر الذي يجعل الدول أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال تطوير تقنيات جديدة وتحسين العمليات، مما يزيد من الكفاءة التنافسية للدول، ليؤدي هذا إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.²

وانطلاقا مما سبق يركز نموذج رومر على دور المعرفة والابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي

لدينا دالة الإنتاج:

$$(1.2) \dots\dots\dots Y = AK^\alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

حيث:

Y : الناتج الاقتصادي.

A : مستوى التكنولوجيا (المعرفة)

K : الراس المال المادي

L : العمالة α : مرونة الناتج بالنسبة لراس المال.³

تراكم المعرفة وفق نموذج رومر: تتراكم المعرفة A من خلال البحث والتطوير لدينا

$$A = \alpha HA \cdot A$$

حيث

A : معدل تغير المعرفة مع الزمن، α : معامل كفاءة البحث والتطوير، HA : العمالة المخصصة للبحث والتطوير.¹

¹ Arnaud Aubin, Zine Ballo, and Stanislav Troupa, The application of knowledge stylised facts in West Africa Economic and Monetary Union (WAEMU), Journal of Innovation and Entrepreneurship, Vol 11, No 1, 2022.

² قادي، م. (2017). الابتكار التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر: مساهمات النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة تركيا خلال الفترة 1990-2014 باستخدام التكامل المترام α -granger، ص: 489.

³ Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, Second Edition, MIT Press, 2003, P: 26.

يمكن ادخال الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج، من خلال تأثيره على المعرفة A البحث والتطوير HA .

تكون العلاقة الرياضية كالتالي

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المعرفة:

$$A=A_0+\mu FDI$$

حيث:

A_0 : يمثل مستوى المعرفة المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، μ : معدل انعكاس تأثير الاستثمار الأجنبي على نقل المعرفة.

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البحث والتطوير:

$$HA=HA_0+\beta fdi$$

حيث:

HA_0 : تمثل العمالة المخصصة للبحث والتطوير من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، β : معدل انعكاس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البحث والتطوير، العلاقة الكلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار.

باستخدام المعادلات السابقة يمكن التعبير عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار من خلال تأثيره على تراكم المعرفة:

$$\bar{A} \propto (HA_0+\beta fdi) \cdot (A_0+\mu FDI)$$

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: يمكن التعبير عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، باستخدام دالة الإنتاج (1)

$$Y= (A_0+\mu FDI) \cdot K^\alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

يظهر جليا من خلال المعادلة ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو الاقتصادي، من خلال زيادة مستوى التكنولوجيا.

ومنه حسب النموذج الرياضي حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والابتكار:

¹ Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, *Journal of Political Economy*, Vol 98, No 5, 1990, pp. 86–102.

- زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى زيادة في مستوى المعرفة (A)، من خلال نقل التكنولوجيا؛
وزيادة في الاستثمار في البحث والتطوير؛

- زيادة في المعرفة في البحث والتطوير يؤدي الى زيادة في معدل الابتكار وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي
نموذج بارو (Barro Model) 1990.

يعتبر نموذج بارو الذي قدمه روبرت بارو Robert J. Barro سنة 1990، أحد النماذج الأساسية في نظرية النمو الداخلي، إذ يركز هذا النموذج على دور الاستثمار الحكومي في البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وتعد الفكرة الرئيسية للنموذج باعتبار أن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية، يعزز الإنتاجية في النمو الاقتصادي، إضافة الى ذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير،¹ ووفقا لهذا النموذج يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يعزز النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا،² إضافة الى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير.³ ويعتبر الابتكار عاملا رئيسيا في نموذج بارو حيث يتم التعبير عنه بالتكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي المباشر يعزز الابتكار من خلال زيادة مستوى التكنولوجيا ونقل المعرفة.⁴

4. نموذج Grossman-Helpman(1991)

يعتبر نموذج قروسمان هيلبمان الذي قدم عام 1991، أحد النماذج الأساسية في نظرية النمو الداخلي، ويركز هذا النموذج على دور الابتكار والتجارة الدولية في تحقيق النمو الاقتصادي، يفترض النموذج أن الابتكار يحدث من خلال البحث والتطوير، وأن التجارة الدولية يمكن أن تعزز الابتكار من خلال نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات الأجنبية إلى البلد المضيف، أو من خلال زيادة المنافسة التجارية الدولية الأمر الذي يحفز الشركات المحلية على الابتكار.⁵

5. نظرية النضج الصناعي

¹ Gene M. Grossman and Elhanan Helpman, *Innovation and Growth in the Global Economy*, MIT Press, 1991, pp. 50–60.

² Philippe Aghion and Peter Howitt, A Model of Growth Through Creative Destruction, *Econometrica*, Vol 60, No 2, 1992, pp. 323–351.

³ Beata Smarzynska Javorcik, Innovation, Foreign Direct Investment, and Growth in Emerging Markets, *Journal of International Economics*, Vol 64, No 2, 2004, pp. 369–385.

⁴ Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, *Economic Growth*, 2nd ed., MIT Press, 2003, pp. 126–150.

⁵ Gene M. Grossman and Elhanan Helpman, *Innovation and Growth in the Global Economy*, MIT Press, 1991.

تفسر نظرية النضج الصناعي كيفية تحول الصناعات من الاعتماد على الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة (مثل التجميع أو الإنتاج البسيط) إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية (مثل التصميم، البحث والتطوير، والابتكار).¹ يتم هذا التحول عبر مراحل متعددة، تشمل التحسين التدريجي للعمليات الإنتاجية وتبني تقنيات أكثر تطوراً.²

ولفهم علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالابتكار وفق هذه النظرية ارتأينا إلى تقسيمه إلى عناصر:

1.5 نقل التكنولوجيا والمعرفة

الشركات الأجنبية عادة ما تأتي بأساليب إنتاج جديدة وتقنيات متقدمة، هذا ما يساعد الشركات المحلية على التعلم والاستفادة من هذه المعارف.³ ويتم نقل التكنولوجيا من خلال التعاون، التدريب، أو حتى تقليد ممارسات أجنبية.⁴ فعلى سبيل المثال ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين على نقل تقنيات تصنيع الإلكترونيات، مما أدى إلى تطوير صناعة محلية قادرة على الابتكار.⁵

5. 2 التأثير على سلسلة القيمة

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات المحلية على التحرك في سلسلة القيمة من الأنشطة ذات القيمة المنخفضة (مثل التجميع) إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى (مثل التصميم، البحث والتطوير، والابتكار).⁶ على سبيل المثال، ساعدت الاستثمارات الأجنبية في صناعة أشباه الموصلات على تحويل الصناعة من التجميع إلى التصميم والابتكار.⁷

3.5 تعزيز المنافسة ودفع الابتكار

¹ John A. Mathews and Dong-Sung Cho, *Tiger Technology: The Creation of a Semiconductor Industry in East Asia*, Cambridge University Press, 2000, pp: 45.

² Sanjaya Lall, *Learning from the Asian Tigers: Studies in Technology and Industrial Policy*, Macmillan, 1996, pp: 78.

³ Richard R. Nelson, *National Innovation Systems: A Comparative Analysis*, Oxford University Press, 1993, pp: 112.

⁴ Alice H. Amsden, *The Rise of "The Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies*, Oxford University Press, 2001, pp: 95

⁵ John A. Mathews and Dong-Sung Cho, *Tiger Technology: The Creation of a Semiconductor Industry in East Asia*, Cambridge University Press, 2000, pp: 67.

⁶ Sanjaya Lall, *Learning from the Asian Tigers: Studies in Technology and Industrial Policy*, Macmillan, 1996, pp: 145.

⁷ Mathews, John A., and Dong-Sung Cho. *Tiger Technology: The Creation of a Semiconductor Industry in East Asia*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.110.

إن دخول الشركات الأجنبية الى السوق المحلي يزيد من حدة المنافسة، هذا ما يدفع الشركات المحلية إلى الابتكار لتحسين منتجاتها.¹ فعلى سبيل المثال، أدى دخول شركات تكنولوجيا المعلومات الأجنبية الى زيادة المنافسة، مما شجع الشركات المحلية على تطوير حلول برمجية مبتكرة.²

وفي إطار نظرية النضج الصناعي، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محفزاً رئيسياً للابتكار، هذا من خلال نقل التكنولوجيا، تعزيز المنافسة وتطوير سلسلة القيمة، ولتحقيق أقصى استفادة، وجب وجود سياسات فعالة لدعم التعلم التكنولوجي وتعزيز القدرات الابتكارية المحلية.³

6. نموذج LLL (الربط، الرافعة المالية، والتعلم) (2002-2006): طور جون أ. ماثيوز نموذج

LLL (الربط، الرافعة المالية، والتعلم) في عامي 2002 و2006، وأكد من خلاله أن الشركات متعددة الجنسيات المتأخرة والقادمة حديثاً لا تعتمد على توسعها الدولي في الحيازة المسبقة للموارد، بل تستخدم التوسع الدولي للاستفادة من الموارد التي لم تكن متاحة لها في السابق. وقد أوضح النموذج كيف تمكنت الشركات المتأخرة في التسعينيات من النمو بسرعة بفضل الروابط التي تم تطويرها في الاقتصاد العالمي، مما ساعدها على الاستفادة من التعلم التجريبي الذي يساهم في تمكينها من تأسيس مكانة قوية في الشبكة العالمية المترابطة).⁴

يمكن تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والابتكار وفق نموذج LLL (الربط، الرافعة المالية، والتعلم) كما يلي:

1.6 الربط: (Linkage)

يشير ماثيوز إلى أن الشركات المتأخرة في الأسواق الناشئة تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إنشاء روابط مع الشركات متعددة الجنسيات، مما يمكنها من الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة

¹ Richard R. Nelson, *National Innovation Systems: A Comparative Analysis*, Oxford University Press, 1993, pp: 178.

² Alice H. Amsden, *The Rise of "The Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies*, Oxford University Press, 2001, pp: 150.

³ John A. Mathews and Dong-Sung Cho, *Tiger Technology: The Creation of a Semiconductor Industry in East Asia*, Cambridge University Press, 2000, pp: 155

⁴ عبد المهدي رحيم حمزه، استراتيجية اقطاب النمو ودورها في تركيز الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان مختارة مع اشارة خاصة الى العراق، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 47، جوان 2020، ص: 958.

المتقدمة¹. هذه الروابط تحدث عبر اتفاقيات الشراكة، عقود سلسلة التوريد، وترخيص التكنولوجيا، مما يسمح للشركات المحلية بالاستفادة من الابتكار الموجود بالفعل في الأسواق العالمية.

2.6 نموذج الرافعة المالية: (Leverage)

وفقاً للنموذج، لا تحتاج الشركات المتأخرة إلى امتلاك كل الموارد المطلوبة مسبقاً، بل يمكنها الاستفادة من الموارد.² يوضح ماثيوز أن شركات مثل Huawei وHaier وGoldwind نجحت في الاستفادة من هذه الرافعة من خلال الاستحواذ على التكنولوجيا أو ترخيصها من شركات أجنبية متقدمة.

3.6 التعلم: (Learning) هو العنصر الأكثر أهمية في النموذج، حيث تعتمد الشركات على التكرار

المستمر لعمليات الربط والرافعة المالية لبناء قدراتها الابتكارية³. ويشير ماثيوز إلى أن الشركات التي تتبع نموذج (LLL) لا تعتمد فقط على الموارد الخارجية، بل تطور مع مرور الوقت قدراتها الذاتية في البحث والتطوير، مما يساعدها على التحول من التقليد إلى الابتكار.

ثانياً: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار ذات الأثر الإيجابي وفق الدراسات التجريبية.

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار، محور اهتمام العديد من الدراسات التجريبية، إذ انقسمت النتائج بين من يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز من الابتكار حيث يكون له تأثيراً إيجابياً عليه، وبين من يرى أن له تأثيراً سلبياً على الأنشطة الابتكارية، وهذا في الدول المضيفة، وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات التي تناولت هذه العلاقة، مصنفة إياها إلى دراسات ذات أثر إيجابي، ودراسات ذات أثر سلبي.

1. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار ذات الأثر الإيجابي وفق الدراسات التجريبية.

تعد دراسة Vernon, Ramond (1966) من بين أقدم الدراسات التي ناقشت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والابتكار، كما يشار إلى أنه بفضل هذه الدراسة طورت نظرية دورة حياة المنتج، حيث أكد Vernon في هذه الدراسة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لها دور رئيسي في نقل التكنولوجيا بين الدول، أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية⁴، كما أشارت دراسة Findlay (1978) إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يؤدي إلى نقل التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات إلى اقتصاد الدول المضيفة،

¹ John A. Mathews, *Dragon Multinationals Powered by Linkage, Leverage and Learning: A Review and Development*, *Asia Pacific Journal of Management* 34, no. 4 (2017), p: 770

² John A. Mathews, op.cit, p :771.

³ John A. Mathews, op.cit, p :772.

⁴ **Raymond Vernon**, *International Investment and International Trade in the Product Cycle*, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol 80, No 2, 1966, pp: 190–207.

مما يعزز من الابتكار¹، وفي التسعينات ازداد الاهتمام أكثر بهذه العلاقة، وهذا بزيادة الدراسات التجريبية التي حاولت قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار، فلقد أوضح كوي وهيلبمان 1995، ان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نشر البحث والتطوير من خلال الروابط التجارية والتكنولوجية بين الدول²، كما أكد Borensztein and al. (1998) الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لنقل التكنولوجيا الحديثة، مشيرين الى ان مستوى راس المال البشري في الدول المضيفة يلعب دورا كبيرا ومحوريا في الدول المضيفة وهذا في تحقيق هذه الفائدة³، ومع بداية الالفينات ومع دراسة Xu (2000) وجد ان الاستثمار الأجنبي المباشر يحسن من الإنتاجية، وهذا من خلال نقله للمعرفة التقنية، كما اد ان الدول ذوات المستوى التعليمي المرتفع، هي الأكثر استفادة⁴.

كما أظهرت نتائج Haskel and al(2007) الى ان الشركات المحلية في المملكة المتحدة التي تتفاعل مع الشركات الأجنبية تستفيد من الانتشار التكنولوجي، هذا ما يؤدي إلى تحفيز الابتكار⁵ وتوصل أيضا Todo & Miyamoto (2006) الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان ساهم بشكل كبير في تعزيز البحث والتطوير المحلي عبر تعزيز التعاون بين الشركات المحلية والأجنبية⁶.

كما أكدت دراسة Marcin(2008) على ان الشركات متعددة الجنسيات كان لها دور كبير في تقديم التكنولوجيا المتقدمة، مما أدى الى تحسين مستوى أداء الابتكار المحلي⁷.

وفي دراستين حديثتين الأولى سنة 2010 لـ Wang & Blomstrom ذكرت الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز من الابتكار في الدول النامية وهذا عبر زيادة فرص التعلم التكنولوجي، مع اشتراط امتلاك

¹ Ronald Findlay, Relative Backwardness, Direct Foreign Investment, and the Transfer of Technology: A Simple Dynamic Model, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol 92, No 1, 1978, pp: 1–16.

² Yasuyuki Todo and Koji Miyamoto, Knowledge Spillovers from Foreign Direct Investment and the Role of Local R&D Activities: Evidence from Indonesia, *Economic Development and Cultural Change*, Vol 55, No 1, 2006, pp: 173–200.

³ Eduardo Borensztein, José De Gregorio, and Jong-Wha Lee, How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?, *Journal of International Economics*, Vol 45, No 1, 1998, pp: 115–135.

⁴ Bin Xu, Multinational Enterprises, Technology Diffusion, and Host Country Productivity Growth, *Journal of Development Economics*, Vol 62, No 2, 2000, pp: 477–493.

⁵ Jonathan E. Haskel, Sonia C. Pereira, and Matthew J. Slaughter, Does Inward Foreign Direct Investment Boost the Productivity of Domestic Firms?, *Review of Economics and Statistics*, Vol 89, No 3, 2007, pp: 482–496

⁶ Todo, Yasuyuki, and Koji Miyamoto. 2006. "Knowledge Spillovers from Foreign Direct Investment and the Role of Local R&D Activities: Evidence from Indonesia." *Economic Development and Cultural Change* 55(1): 173–200.

⁷ Kamil Marcin, How Does Foreign Direct Investment Influence Innovation in Emerging Economies? Evidence from Poland, *Post-Communist Economies*, Vol 20, No 3, 2008, pp: 297–314.

الدول لقدرات استيعابية كافية، وتوصلت الدراسة الثانية لـ (GUAN & Yam (2015) الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر حفز الابتكار في الصين من خلال تعزيز البحث والتطوير.¹

2. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار ذات الأثر السلبي وفق الدراسات التجريبية.

وبعد دراستنا للتأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار، اشارت دراسات أخرى الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير سلبي على الابتكار المحلي، فعلى سبيل المثال اشارت دراسة (Aitken & Harrison (1999) الى أن دخول الشركات الأجنبية بإمكانه ان يؤدي الى تقليل حوافز الشركات المحلية للاستثمار في البحث والتطوير، اذ تسعى هذه الأخيرة الى تبني التكنولوجيا المستوردة، بدلا من تطوير حلول ابتكارية محلية.²

كما اكدت دراسة (Glass & Saggi (2002) الى ان في غالب الأحيان تحتفظ الشركات متعددة الجنسيات بتكنولوجياتها المتقدمة داخل فروعها، هذا ما يقلل من فرص نقل التكنولوجيا الى الدول المضيفة، مما يحد من التطور الابتكاري فيها.³

في المقابل وجدت دراسة (Zhang (2006) ان الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية لم يؤد الى تحسين الابتكار المحلي، وها بسبب الفجوة التكنولوجية، بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات متعددة الجنسيات⁴، كما اشارت دراسة (Fu (2008) الى الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين كان له تأثير متباين، اذ أدى في بعض القطاعات الى تطوير الابتكار، بينما تسبب في قطاعات أخرى تقليل حوافز الابتكار المحلي وهيمنة

¹ **Jiancheng Guan and Richard C. M. Yam**, Impact of Foreign Direct Investment on Innovation in China: The Role of R&D and Knowledge Spillovers, *Research Policy*, Vol 44, No 2, 2015, pp: 234–247.

² **Brian J. Aitken and Ann E. Harrison**, Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela, *American Economic Review*, Vol 89, No 3, 1999, pp: 605–618.

³ **Amy J. Glass and Kamal Saggi**, Multinational Firms and Technology Transfer, *Scandinavian Journal of Economics*, Vol 104, No 4, 2002, pp: 495–513.

⁴ **Kevin Honglin Zhang**, Does Foreign Direct Investment Promote Innovation in Developing Countries? Evidence from Industry-Level Data, *World Development*, Vol 34, No 3, 2006, pp: 543–557.

الشركات الأجنبية.¹ وأشار Liu & Buck (2009) الى إمكانية اعتماد الشركات المحلية على التكنولوجيا المستوردة، هذا ما يضعف قدرتها على تطوير الابتكارات المحلية.²

كما ابرزت دراسة (Kneller & Pisu (2010) الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول الأوروبية كان له دور في زيادة الاعتماد على التقنيات المستوردة، بدلا من تشجيعه للبحث والتطوير المحلي³، وفي ذات السياق بين (Görg & Greenaway (2011) ان الاستثمار الأجنبي المباشر بإمكانه ان يؤدي الى احتكار بعض الشركات متعددة الجنسيات للأسواق المحلية، هذا ما يعيق نمو الابتكار المحلي.⁴

وبالنظر الى الدراسات الأكثر حداثة نجد دراسة (Wang & Zhao (2018) حيث أشار الى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار يعتمد بصورة كبيرة على مستوى التطور التكنولوجي للدولة المضيفة، مما يؤدي في غال الأحيان الى خلق بيئة تنافسية تحد من الابتكار المحلي⁵

يتضح جليا من خلال ما سبق الى ان العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار هي غير حتمية، وانما تعتمد على مجموعة من العوامل مثل مستوى التطور التكنولوجي في الدول المضيفة، بالإضافة الى مدى انخراط الشركات المحلية في عمليات البحث والتطوير، وامكانياتها في امتصاص التكنولوجيا الحديثة، وبما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يكون سلاحا ذو حدين بناء على هذه الظروف، أي ان يكون محفزا او معيقا للابتكار.

¹Xiaolan Fu, Foreign Direct Investment and Managerial Knowledge Spillovers through the Diffusion of Management Practices, *Journal of International Business Studies*, Vol 39, No 5, 2008, pp: 757–778.

² Xiaming Liu and Trevor Buck, Innovation Performance and Channels for International Technology Spillovers, *Research Policy*, Vol 38, No 3, 2009, pp: 488–502.

³Richard Kneller and Mauro Pisu, The Returns to Exporting: Evidence from UK Firms, *Canadian Journal of Economics*, Vol 43, No 2, 2010, pp: 494–519.

⁴ Holger Görg and David Greenaway, Foreign Direct Investment and Wages: Does the Sector Matter?, *World Economy*, Vol 34, No 5, 2011, pp: 865–885.

⁵Cheng Wang and Yong Zhao, Foreign Direct Investment and Innovation in Emerging Economies, *Economic Modelling*, Vol 72, 2018, pp: 177–186.

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل موضوع الابتكار من زوايا مختلفة، بدءا بتعريفه باعتباره أحد العوامل المحركة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، تم تسليط الضوء على انواعه المتعددة، كما تم تناول مؤشرات قياسه والتي تعتمد بشكل كبير على عدد براءات الاختراع، التي تعتبر كأداة لقياس القدرات الابتكارية للدول.

ومن خلال تحليل مدخلات ومخرجات الابتكار في الدول العربية، وجد ان هنالك تفاوتا كبيرا في مدى استثمار الدول في البحث والتطوير، وفي نتائج الابتكار، فقد أظهرت بعض الدول مثل الامارات والسعودية تحسنا ملحوظا في قدراتها الابتكارية، بينما تعاني دول أخرى من فجوة واضحة في هذا المجال، ومن بين اهم الأدوات لقياس الابتكار العالمي، تم تسليط الضوء على مؤشر الابتكار العالمي، الذي يقدم اطارا شاملا لتحليل الابتكار على مستوى الدول.

أما فيما يخص الجزائر فقد تم التعمق في دراسة حالتها إذ أظهرت تحليلات مدخلات الابتكار محدودة في التمويل الموجه للبحث العلمي، وضعف في البنية التحتية الابتكارية على الرغم من توفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية، اما على مستوى المخرجات فان الجزائر لازالت تواجه تحديات كبيرة في تحسين قدراتها الابتكارية.

كما تم التطرق أيضا لدراسة علاقة الابتكار بالاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للنظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية والتي أوضحت اغلبها الى العلاقة الإيجابية بينهما، اذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عامل محفز لنقل التكنولوجيا .

بناء على ما سبق يمكن القول ان الابتكار يشكل رافعة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، ولتحقيق النجاح في هذا المجال يتطلب استثمارا مستداما في مدخلات الابتكار.

في ختام هذا الفصل تبين أن الابتكار هو المفتاح لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مع وجود تحديات وفرص متنوعة بين تلك الدول، وفي الفصل الثالث سنكتشف كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يلعب دورا حاسما في تعزيز الابتكار، مع التركيز على حالة الجزائر، مما سيساعد في تقديم فهم أعمق لتأثير هذه الاستثمارات على القدرات الابتكارية في المنطقة.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار
حالة الدول العربية.

تمهيد:

بعد أن استعرضنا في الفصلين الأول والثاني مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بينهما في الأدبيات الاقتصادية والتجريبية، يتضح أن معظم الدراسات تؤكد على الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الابتكار، حيث يُنظر إليه كعامل محفز لنقل التكنولوجيا والمعرفة وتحفيز الأنشطة البحثية والتطويرية. ومع ذلك، أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى وجود تأثيرات سلبية محتملة، حيث قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الحد من القدرات الابتكارية المحلية نتيجة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات أو ضعف نقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد المضيف.

وفي هذا الإطار، نسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الدول العربية بشكل عام، مع التركيز على حالة الجزائر بوجه خاص. ولتحقيق فهم أعمق لهذه العلاقة، نهدف إلى تحليلها من عدة زوايا، وذلك من خلال دراسة كيفية تطورها عبر الزمن، وفحص طبيعتها على مستويات مختلفة، إضافةً إلى تحديد المتغير الأكثر تفسيراً للابتكار ضمن نموذجنا الاقتصادي.

بناءً على ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، حيث يتناول المبحث الأول

التحليل القياسي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالابتكار في عينة من الدول العربية، في حين يركز المبحث الثاني على قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الجزائر.

المبحث الأول: تحليل قياسي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالابتكار عينة من الدول العربية خلال الفترة 1990-2023

في هذا المبحث، سندرس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في عينة من الدول العربية، خلال الفترة 1990-2023، نبدأ تحليلنا بتحديد نموذج الدراسة وهذا بناء على الدراسات السابقة، من ثم تعريف المتغيرات واختبار استقراريتها، بعد ذلك نعلم على تحليل الزمن المتغير (time varying) لفهم كيفية تغير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار عبر الزمن، هذا ما يساعد في تقييم تأثير السياسات الاقتصادية وتغيرات السوق، كما سنعمد على تحليل الكونتايل (quantile) الذي يسمح بفحص العلاقة بين المتغيرين عند مستويات مختلفة من الابتكار، الأمر الذي يتيح لنا فهما أدق لتباين التأثير بين الدول، إضافة إلى ذلك نستخدم تحليل الهيمنة أو التحكم (Dominance Analysis) لتحديد المتغيرات الأكثر أهمية في تفسير الابتكار، مما يساهم في توجيه السياسات الاقتصادية نحو العوامل الأكثر تأثيراً، وأخيراً سنحاول المقارنة الإقليمية بين الدول محل الدراسة من خلال تحليل (random forest regression) تهدف دراستنا إلى تقديم فهم متكامل للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار، مع مراعاة تباينات العلاقة عبر الزمن ومستويات الأداء الابتكاري المختلفة.

المطلب الأول: تحليل خصائص النموذج واختباره الإحصائية

سنقوم في هذا المبحث بعرض نموذج ومتغيرات الدراسة بالإضافة إلى اختيار العينة وفقاً لفترة الدراسة، في البداية سنقدم توصيفاً عاماً للنموذج المدروس وتحليلاً وصفيًا لمتغيراته، مما يساعد في فهم طبيعة البيانات واتجاهاته العامة. بعد ذلك، دراسة الارتباط بين المقاطع الزمنية لتحديد مدى وجود تأثيرات مشتركة بين الدول المدروسة. بالإضافة إلى ذلك، سنقوم باختبار تجانس معاملات الانحدار للتأكد من تأثير المتغيرات المستقلة على الابتكار متسق عبر العينة محل الدراسة، وهو أمر مهم لاختيار المنهجية المناسبة في التقدير، أخيراً سنختبر استقراره المتغيرات لضمان عدم وجود مشاكل، مما قد يؤدي إلى استنتاجات إحصائية مضللة. يهدف هذا التحليل إلى تقديم أساس متين للتحليل القياسي اللاحق، مما يساهم في اختيار أنسب الطرق لتقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار في الدول العربية محل الدراسة.

أولاً: التحليل التجريبي للدراسة

1. تقديم النموذج ومتغيرات الدراسة.

1.1 المجتمع وفترة الدراسة ومصادر البيانات وتوصيف النموذج:

من اجل دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الدول العربية، تم صياغة نموذج الدراسة انطلاقاً من عدة دراسات سابقة منها:

(2023) Lifeng Chen, Fuxuan Guo and Lingyan Huang, Hannarong Shamsub(2023), Yousha and Pan, Shiyuan (2021), kamilia loukil (2016), , , Chen, Yongmin and Jiang, Haiwei and Liang, Yousha and Pan, Shiyuan (2021) ; VASTHIYAMPILLAI SIVALOGATHASAN AND XIAOBO WU (2014)

وقد تم صياغة النموذج من نوع كوب دوغلاس، بحيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Inn_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 ATE_t + \beta_3 HC_t + \beta_4 TO_t + \beta_5 GDP_t + \epsilon_{it} \dots (1.3)$$

تم الاعتماد في دراستنا على عينة مكونة من 5 دول عربية وهي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، والسعودية، للفترة وهذا لعدم توفر البيانات لمختلف الدول العربية، (1990-2023) وفيما يخص البيانات، ومصدرها سنمثله بالجدول التالي:

الجدول رقم(1.3): وصف ومصدر متغيرات الدراسة.

المتغير	الوصف	المصدر
INN	يعبر عن المتغير التابع وهو الابتكار، حيث تم قياسه بالعدد الإجمالي لعدد براءات الاختراع للمقيمين وغير المقيمين	بيانات قاعدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	WDI
ATE	صادرات التكنولوجيا المتقدمة، صادرات التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة (٪ من الصادرات المصنعة)	WDI
TO	الانفتاح التجاري التجارة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	WDI
GDP	الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنويًا) مقاسًا بالدولار الأمريكي الثابت-	WDI
HC	متوسط سنوات الدراسة	UNDP

المصدر: من إعداد الباحثة

2. التحليل الوصفي للمتغيرات

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية

سنتطرق إلى دراسة بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، من خلال تحليل أهم المقاييس الإحصائية مثل المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، بالإضافة إلى القيم العظمى والصغرى لمتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشراته، وعلاقته بالابتكار في الدول محل الدراسة. كما سيتم حساب مصفوفة الارتباط لتحديد قوة ونوع العلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق تحليل المكونات الرئيسية (PCA) لاختزال الأبعاد وتحديد أهم العوامل التي تفسر التباين في البيانات، مما يساعد على فهم التداخلات بين المتغيرات وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار.

1.2. الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة: يوضح الجدول رقم (2.3) الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (2.3): جدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

المتغير	MEAN	Std. dev	MIN	MAX	XD
INN	overall	1064.8	1031.75	103	7084
	between		598.52	348.97	5
	within		881.04	-126.552	6502.447
FDI	overall	0.24202	0.4380	-0.54265	2.8225
	between		0.2410	0.0582757	0.6359
	within		0.3810	-0.9365	2.4286
ATE	overall	25.2769	16.82	0.45	61.95
	between	1	13.93	2.92	36.25
	within		11.25	8.12	55.56
GDP	overall	3.4719	3.02	9.011	12.37
	between		0.65	2.59	4.40
	Within		2.96	-8.83	12.25
TO	overall	65.88	19.099	29.856	114.34
	between		17.633	46.76524	92.9005
	within		10.704	44.8064	102.94
HC	overall	6.44	2.001	2.11	11.32
	between		1.575	4.09676	8.26931
	within		1.417	3.7536	9.4995

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17 أنظر الملحق رقم (5).

Between: التغيرات عبر الزمن بين الدول.

Within : التغيرات عبر الزمن داخل الدول.

يظهر الجدول الإحصائي رقم (2.3) تحليلاً وصفياً للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، حيث يتضمن الإحصاءات الأساسية مثل المتوسط الحسابي (Mean)، الانحراف المعياري (Standard Deviation)، القيم الدنيا (Min)، والقصى (Max)، بالإضافة إلى عدد المشاهدات الكلي 170، مما يساعد في فهم

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية

توزيع البيانات وخصائصها، إضافة الى ذلك يتم عرض البيانات وفق ثلاثة مستويات مختلفة، الاجمالية، بين الدول، وداخل الدول عبر الزمن.

- **الابتكار (inn):** متوسطه العام 1064.8، هذا ما يدل على تفاوت كبير في مستويات الابتكار بين الدول، الانحراف المعياري الكلي 1031.76، ما يدل على وجود تباين كبير بين الدول وعبر الزمن، يتراوح بين 103 كحد أدنى و7084 كحد أقصى، مما يعكس الفجوة الكبيرة بين البلدان وعبر الفترات المختلفة، وعند النظر إلى الانحراف المعياري بين الدول، نجد 598.52، مما يعني أن هنالك اختلافات بين الدول في مستويات الابتكار، لكن التباين عبر الزمن أكبر، إذ بلغ 881.04، ما يشير إلى أن الابتكار يتغير داخل كل بلد بمرور الوقت أكثر من اختلافه بين الدول؛

- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** متوسطه العام 0.242، وهو منخفض نسبياً، الحد الأدنى (Min) -0.54 مما يعني وجود تدفقات سالبة في بعض الحالات، التباين بين الدول 0.38 أكبر من التباين بين الدول 0.24، مما يدل على ان التدفقات تتغير بشكل أكبر داخل كل بلد على مر الزمن مقارنة بالاختلافات بين الدول.

- **صادرات التكنولوجيا المتقدمة (ATE):** متوسطها 25.28، مما يعكس تبايناً في مستوى الصادرات التكنولوجية بين الدول، الحد الأدنى منخفض جداً مقارنة بين الحد الأقصى، ما يعكس فجوة كبيرة بين الدول في تبني التكنولوجيا المتقدمة؛ التباين الدول اقل من التباين 13.93 داخل الدول 11.25، هذا ما يشير الى ان مستوى صادرات التكنولوجيا يتغير داخل الدول بمرور الزمن ولكنه يظهر اختلافاً بين البلدان أيضاً.

- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** متوسطه العام 3.47 مع انحراف معياري 3.02، هذا ما يعكس تذبذباً في معدلات النمو الاقتصادي، القيمة الدنيا -9.01 هذا ما يشير إلى حالات الانكماش الاقتصادي، بينما الحد الأعلى 12.37 يعكس نمواً اقتصادياً إيجابياً في بعض الفترات، التباين داخل الدول 2.96 أكبر من التباين بين الدول 0.65، مما يدل على التغيرات في الزمن للناتج المحلي داخل كل دولة تفوق الاختلافات بين الدول.

- **الانفتاح التجاري (TO):** متوسطه العام 65.88، هذا ما يعكس درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي بين الدول محل الدراسة، يتراوح بين 29.85 كحد أدنى و114.34 كحد أقصى، هذا ما يؤكد التفاوت الكبير في المستويات الخاصة بالتجارة الخارجية بين الدول، التباين بين الدول 17.63 والتباين داخل الدول 10.7، هذا ما يشير الى ان الفروقات بين الدول في الانفتاح التجاري أكبر نسبياً من التقلبات الزمنية داخل كل بلد.

- رأس المال البشري (hc): متوسطه 6.44، هذا ما يعكس المستوى التعليمي في الدول محل الدراسة، يتراوح بين 2.11 كحد أدنى و11.3 كحد أقصى، مما يؤكد على تفاوت في مستويات الراس المال البشري بين الدول محل الدراسة، التباين بين الدول 1.57 والتباين داخل الدول 1.41، ما يشير الى ان الفروق بين الدول محل الدراسة في مستويات الراس المال البشري قريبة من الفروقات الزمنية داخل كل بلد.

تحليل التباينات: (Overall, Between, Within)

- التباين الإجمالي: (Overall) يقيس الفروقات الكلية للمتغير عبر جميع المشاهدات دون التمييز بين الدول أو الزمن.

- التباين بين الدول: (Between) يعكس الفروقات بين الدول دون النظر إلى التغيرات داخل الدولة عبر الزمن.

- التباين داخل الدول: (Within) يعبر عن التقلبات داخل الدولة عبر الزمن، أي مدى تذبذب المتغيرات في كل دولة بمرور الوقت.

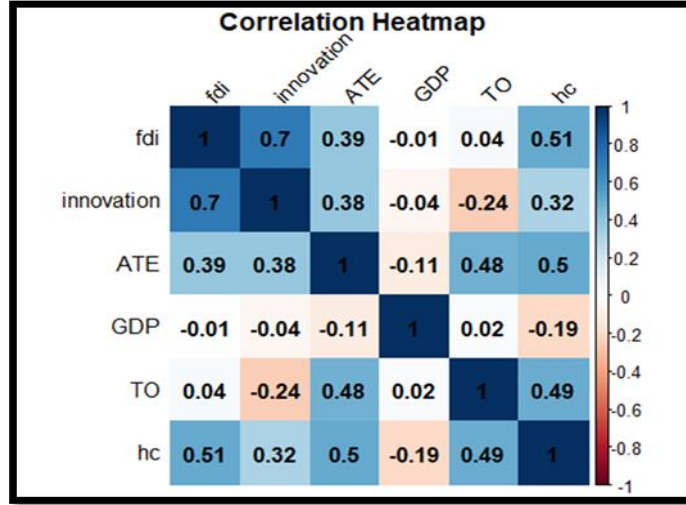
نلاحظ أن التباين داخل الدول (Within) في معظم المتغيرات مثل الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي أكبر من التباين بين الدول (Between)، مما يعني أن التغيرات عبر الزمن داخل كل دولة تلعب دورًا أكبر من الاختلافات بين الدول. بينما في متغيرات مثل الانفتاح التجاري، يكون التباين بين الدول أعلى، مما يدل على أن بعض الدول أكثر انفتاحًا تجاريًا من غيرها بشكل مستقر نسبيًا عبر الزمن.

يُشير التحليل إلى وجود تباينات كبيرة بين الدول وعبر الزمن في جميع المتغيرات. بالنسبة لبعض المتغيرات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، تكون التغيرات الزمنية داخل كل بلد أكثر وضوحًا من الاختلافات بين الدول. أما في متغيرات مثل الانفتاح التجاري، فإن الاختلافات بين الدول أكثر أهمية. تساعد هذه المعلومات في تحديد المنهجية المناسبة للنمذجة الاقتصادية، حيث يمكن استخدام نماذج ديناميكية تأخذ في الاعتبار التأثيرات الزمنية عند التعامل مع متغيرات ذات تباين داخلي مرتفع.

2.2 مصفوفة الارتباط:

سنقوم بفحص العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة باستخدام مصفوفة الارتباط، وذلك لتحديد طبيعة وقوة الارتباط بينها في الدول محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي.

الشكل رقم (1.3): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات R-studio

تحليل العلاقة بين المتغيرات:

- العلاقة بين **fdi** والابتكار (**innovation**): ارتباط قوي موجب 0.7، مما يشير الى ان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز الابتكار.
- العلاقة بين **fdi** و **ate**: معامل ارتباط موجب متوسط، يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة صادرات التكنولوجيا المتقدمة.
- العلاقة بين الابتكار (**innovation**) و **ate**: معامل ارتباط موجب متوسط، ما يدل على ان الابتكار يرتبط بزيادة صادرات التكنولوجيا المتقدمة؛
- العلاقة بين **fdi** و **hc**: معامل ارتباط 0.51 موجب متوسط الى قوي، مما يعني ان الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بتحسين راس المال البشري؛
- العلاقة بين **gdp** و المتغيرات الأخرى: معامل إرتباط ضعيف مع كل المتغيرات تتراوح بين (-0.01 و -0.19)، ما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لا يرتبط بشكل واضح مع بقية المتغيرات في هذه العينة؛
- العلاقة بين **TO** والمتغيرات الأخرى:
- **TO** و **ate**: ارتباط موجب قوي نسبيا 0.48، ما يعني ان زيادة الانفتاح التجاري تعزز من صادرات التكنولوجيا المتقدمة؛

TO- fdi و : ارتباط ضعيف 0.04، ما يشير الى ان الانفتاح التجاري لا يرتبط بشكل واضح مع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-العلاقة بين الابتكار (Innovation) و to: ارتباط سلبي -0.24، ارتباط سلبي ما يعني ان زيادة الانفتاح التجاري، قد يكون لها اثر عكسي على الابتكار أحيانا.

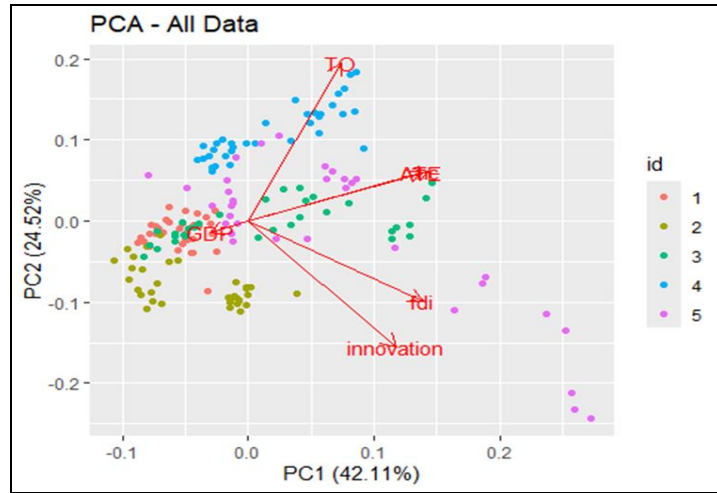
3.2. تحليل المركبات الرئيسية PCA

سنقوم بتحليل البيانات باستخدام مخطط التحليل بالمركبات الرئيسية (PCA) ، والذي يهدف إلى تقليل الأبعاد واستخلاص العوامل الأكثر تفسيراً للتباين بين متغيرات الدراسة. يساعد هذا التحليل في تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار، من خلال تصنيف المتغيرات وفقاً لمساهمتها في التباين الإجمالي، مما يوفر رؤية أكثر وضوحاً حول التأثيرات الرئيسية في النموذج.

أ. تحليل مخطط التحليل بالمركبات الرئيسية (PCA)

يعرض الشكل رقم (2.3) نتائج مخطط التحليل بالمركبات الرئيسية (PCA) ، الذي يهدف إلى تمثيل العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة بطريقة مبسطة تسهل تفسير التباين في البيانات. يساعد هذا التحليل في تحديد أهم العوامل المفسرة للابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تجميع المتغيرات وفقاً لأنماطها المشتركة.

الشكل رقم(2.3): المركبات الرئيسية (PCA)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات R-studio أنظر الملاحق رقم (6.7)

يمثل الشكل البياني تحليل المكونات الرئيسية pca لجميع البيانات، اذ يمثل كل من المحور الافقي (PC1 - 42.11%) ، المكون الرئيسي الأول والذي يفسر 42.11% من التباين في البيانات، ويمثل المحور العمودي (PC2 - 24.52%) يمثل المكون الرئيسي الثاني، والذي يفسر 24.52% من

البيانات؛ تمثل مختلف النقاط الملونة مجموعات البيانات المختلفة ($id = 1, 2, 3, 4, 5$)، بينما تمثل الأسهم الحمراء المتغيرات الأساسية متمثلة في FDI, INNOVATION, ATE, TO, GDP يظهر جليا ان GDP قريب من المركز، مما يؤكد الى انه لا يساهم بشكل كبير في التباين بين البيانات في هذا التحليل؛

FDI و Innovation كلاهما يتجهان نحو اسفل اليمين، مما يعني الارتباط بين المتغيرين، كما ان لهما تأثير متشابه في المكون الرئيسي الأول؛

ATE و to كلاهما يسلكان نفس المسار نحو اعلى اليمين، مما يعني ارتباطهما الوثيق الى جانب تأثيرهما المشترك.

وبالنظر الى طول المتجهات نجد كل من ATE و to و FDI و Innovation لها متجهات طويلة نسبيا، مما يعني الى انهما يلعبان دورا قويا في تحديد التباين في المتغيرات؛

المتجه القصير ل GDP، يؤكد على اقل مساهمة في تحليل المكونات الرئيسية.

ومما سبق نستنتج الى ان FDI و Innovation مرتبطان بقوة مما يؤكد الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون محركا مهما للابتكار.

ثانيا: الاختبارات التشخيصية.

1. اختبار الارتباط بين المقاطع العرضية Cross-sectional dependence:

يسبب الارتباط بين المقاطع العرضية، تقديرات غير موثوقة، مما يؤدي الى نتائج مضللة.¹ لذا اقترح Pesaran 2015 صيغة لاختبار الاستقلالية بين المقاطع في بيانات بانل المتوازنة (balanced panel)، وهذا من خلال جمع معاملات الارتباط بين الوحدات المختلفة، ويعتمد هذا الاختبار على حساب متوسط الارتباطات الثنائية بين الوحدات المقطعية، مما يوفر أداة قوية للكشف عن مدى الترابط بين المقاطع العرضية داخل العينة وفق الصيغة التالية²:

¹ -Ditzen, J, Estimating Dynamic Common Correlated Effects in Stata. The Stata Journal, Vol 18, No3, 2018, p : 586.

² Pesaran, M. H, Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels, Econometric Reviews, , 34(6-10), 2015 ,p: 1010.

$$CD = \sqrt{\frac{2T}{N(N-1)}} \left(\sum_{i=1}^{N-1} \sum_{j=i+1}^N \hat{\rho}_{ij} \right) \rightsquigarrow N(0,1)$$

.....(2.3)

حيث:

$\hat{\rho}_{ij}$: هو معامل الارتباط بيرسون بين الوحدات i و j ؛

N : عدد الوحدات المقطعية؛

T : عدد الفترات الزمنية؛

وتتبع الإحصائية CD التوزيع الطبيعي المعياري، إذا كانت القيمة المحسوبة ل CD أكبر من القيمة الحرجة نرفض H_0 ونستنتج وجود ارتباط مقطعي قوي.

وإذا كانت القيمة المحسوبة ل CD أقل من القيمة الحرجة نقبل H_0 ونستنتج ان الاعتماد المقطعي ضعيف.

وفي الحالة التي يكون فيها عدد الفترات الزمنية T كبيراً بشكل ملحوظ كالسلاسل الزمنية الطويلة، يميل اختبار CD التقليدي الى طوره (Pesaran(2015 الى رفض الفرضية الصفرية، حتى في غياب الارتباط المقطعي القوي، وهذا ما يضعف موثوقية النتائج، وللتغلب على المشكلة اقترح Juodis and Reese(2021 استخدام اختبار الاستقلالية المرجح CD_W ، والذي يعتمد على تقنية إعادة التشكيل العشوائي (Wild bootstrap) لمحاكاة التوزيع التجريبي للاحصائية بدقة أكبر، ما يقلل من احتمالية الرفض الخاطئ للفرضية الصفرية ويحسن من دقة الاستدلال الاحصائي.¹

وفي المقابل من ذلك، عندما يكون عدد الوحدات المقطعية N كبيراً جداً، تواجه الاختبارات الكلاسيكية مثل CD او CD_W تحديات تتعلق بانخفاض القوة الإحصائية (low test power) والسبب يعود الى زيادة الضوضاء العشوائية الناتجة عن تقدير عدد هائل من الارتباطات الزوجية، ولمعالجة هذه المشكلة طور fan et al (2015) نسخة محسنة من اختبار CD_W والتي تعتمد على الية الترجيح، والتي تميز بين الارتباطات ذات الدلالة الإحصائية وبين الارتباطات العشوائية، مع تطبيق عوامل تصحيح متقدمة بهدف ضبط الأخطاء

¹ Juodis A, Reese S, The Wild Bootstrap for Multivariate Panel Data, Journal of Econometrics, Vol 222, No 1, 2021, pp :343-366.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية

النتيجة عن التعددية (Multiple testing problem) مما يعزز قدرة الاختبار على اكتشاف الارتباطات الحقيقية بشكل فعال، مما يجعله مناسباً لتطبيقات التعلم الآلي، والاقتصاد القياسي عالي الأبعاد.¹

الجدول رقم (4.3): نتائج اختبار * test CD للكشف عن الارتباط بين المقاطع.

CD TEST					
INN	FDI	ATE	GDP	TO	HC
1.63 ^c	2.11 ^b	0.48 ⁿ	7.5 ^a	3.79 ^a	0.29 ⁿ

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17 أنظر الملحق رقم 9.

a معنوية عند مستوى 1%، b معنوية عند مستوى 5%، c معنوية عند مستوى 10% n غير معنوي.

يظهر الجدول رقم (4.3) دلالة إحصائية لاختبار الارتباط المقطعي للمتغيرات، مما يستدعي رفض الفرضية العدمية والى قبول الفرضية البديلة، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط مقطعي بين المقاطع لجميع المتغيرات، وهذا عند مستوى معنوية 1%.

2. اختبار تجانس معاملات الانحدار Slope heterogeneity

عند وجود ارتباط بين المقاطع (Cross-sectional Dependence)، فهذا يعني أن الوحدات المقطعية كالدول قد تشترك في خصائص مشتركة من شأنها التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية، الأمر الذي يستلزم اختبار تجانس معاملات الانحدار فيما بينها، ويؤدي إهمال هذا الاختبار إلى تقديرات غير متحيزة وغير دقيقة كما أشار Breitung (2015).²

1.3 اختبار Swamy (1970)

طور Swamy إطاراً إحصائياً لفحص تجانس معاملات الميل (Slope Coefficients) في نماذج المعاملات العشوائية (Random Coefficient Models). يعتمد الاختبار على مقدر لتجميع تباين المعاملات المقدرة لكل وحدة مقطعية³:

¹ Fan J, Liao Y, Yao J, Power Enhancement in High-Dimensional Cross-Sectional Tests, *Econometrica*, Vol 83, No 4, 2015, pp :1497-1541.

² Breitung J, The analysis of panel data with cross-sectional dependence, *Oxford Handbook of Panel Data*, 2015, p :219

³ Swamy PA, Efficient inference in a random coefficient regression model, *Econometrica*, Vol 38, No 2, 1970 pp :311-323

$$\tilde{S} = \sum_{i=1}^N (\hat{\beta}_i - \hat{\beta}_{WFE})' \left(\frac{X_i' M_T X_i}{\hat{\sigma}_i^2} \right) (\hat{\beta}_i - \hat{\beta}_{WFE}) \quad S \rightsquigarrow X_{(N-1)k}^2$$

.....(3.3)

$$\hat{\sigma}_i^2 = \frac{(y_i - X_i \hat{\beta}_{FE}) M_T (y_i - X_i \hat{\beta}_{FE})}{T - K - 1} \dots \dots \dots (4.3)$$

$$\hat{\beta}_{WFE} = \left(\sum_{i=1}^N \frac{X_i' M_T X_i}{\hat{\sigma}_i^2} \right)^{-1} \sum_{i=1}^N \frac{X_i' M_T X_i}{\hat{\sigma}_i^2} \dots \dots \dots (5.3)$$

حيث:

$\hat{\beta}_i$: تقدير المربعات الصغرى (OLS) لمعاملات الانحدار للوحدة i.

$\hat{\beta}_{WFE}$: المقدّر المرجح لمعاملات الانحدار المجمع (Weighted Fixed Effects).

$\hat{\beta}_{FE}$: مقدر معامل الانحدار المجمع.

$\hat{\sigma}_i^2$: تقدير تباين الخطأ للوحدة i.

وقد قام Pesaran and Yamagata (2008) بتوسيع طريقة Swamy(1970)، وقد صمم استعماله في حالات بانل ذات N و T كبيتين نسبيا وفي حالة العينات الصغيرة، وكذا في حالات بانل سواء المتوازن وغير المتوازن وهذا بتقديم احصائيتين، الإحصائية الأولى للتشتت المعياري والاحصائية المصححة للانحياز كما يلي:

$$\tilde{\Delta} = \sqrt{N} \left(\frac{N^{-1} S - K}{\sqrt{2K}} \right) \rightsquigarrow X_K^2 \dots \dots \dots (6.3)$$

$$\tilde{\Delta}_{adj} = \sqrt{N} \left(\frac{N^{-1} S - K}{\sqrt{\frac{2K(T-K-1)}{T+1}}} \right) \rightsquigarrow N(1,0) \dots \dots \dots (7.3)$$

حيث:

\tilde{S} : هي إحصائية التشتت الاصلية ل Swamy.

N: عدد الوحدات (الافراد او الدول).

k: عدد المتغيرات التفسيرية.

T: البعد الزمني.

تتبع الإحصائية الأولى توزيع كاي مربع بدرجات حرية k ، بينما تتبع الإحصائية المصححة توزيعاً طبيعياً معيارياً في العينات الكبيرة.

كما يستخدم اختبار (Pesaran and Yamagata(2008) في حالة العينات سواء الكبيرة أو الصغيرة وفي حالة بيانات بانل المتوازنة و بيانات بانل غير المتوازنة.¹ وبالتطبيق على دراستنا نتحصل على ما يلي:

الجدول رقم(5.3): نتائج اختبار تجانس معاملات النموذج.

Test statistic	$\tilde{\Delta}$	$\tilde{\Delta}_{\{adj\}}$
valeur	5.66 ^a	6.351 ^a

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17 أنظر الملحق رقم 10.

a معنوية عند مستوى 1%، b معنوية عند مستوى 5%، c معنوية عند مستوى 10%.

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول (5.3) والذي يمثل نتائج اختبار تجانس معاملات الانحدار، يظهر جلياً ان نتائج الاحتمال اقل من 10%، هذا ما يعني رفض الفرض العدم الذي ينص على تجانس معاملات الانحدار، وقبول الفرض البديل الذي عدم تجانس معاملات الانحدار.

كما تؤكد القيم الموجبة والعالية لكل من $\tilde{\Delta}$ و $\tilde{\Delta}_{\{adj\}}$ الى احتمال قوي لعدم تجانس معاملات الانحدار، أي ان تأثيرات المتغيرات التوضيحية عبر البلدان التي ضمن النموذج.

3. اختبارات استقراريه متغيرات الدراسة:

شهدت اختبارات جذر الوحدة في بيانات بانل تطوراً كبيراً، حيث تم الانتقال من الافتراضات التقليدية للاستقلالية عبر المقاطع العرضية إلى نماذج أكثر تقدماً تأخذ في الاعتبار الترابط المشترك بين الوحدات. ورغم تعدد المناهج، إلا أنه لا يزال هناك تحدٍ في اختيار الاختبار المناسب بناءً على طبيعة البيانات وظروفها.

¹ Pesaran. MH, Yamagata T, Testing slope homogeneity in large panels, J Economtrics, vol 142, 2008, p :50-93.

لاختبار استقرارية البيانات في ظل وجود ارتباط بين المقاطع العرضية، من الضروري استخدام اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة، والتي تم تطويرها من قبل (Pesaran (2007، حيث إن اختبارات الجيل الأول لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الارتباط بين المقاطع. ومن أبرز هذه الاختبارات¹:

1.4 اختبار ديكي فولار الموسع:

يعد اختبار CADF امتداداً لاختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF)، وقد تم تطويره للتعامل مع مشكلة الاعتماد المتبادل بين المقاطع العرضية (Cross-Sectional Dependence) في بيانات البانل. الفكرة الأساسية للاختبار هي تعديل انحدار ADF التقليدي عن طريق إضافة متوسط المقاطع العرضية للقيم المتأخرة والفروقات الأولى للسلسلة الزمنية، مما يسمح بمعالجة تأثير العوامل المشتركة غير المرصودة

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \beta_i y_{i,t-1} + \gamma_i y_{t-1} + \sum_{j=0}^p \delta_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^p \lambda_{ij} \Delta y_{t-j} + \varepsilon_{it} \quad (8.3)$$

حيث:

- y_{it} : السلسلة الزمنية للمقطع i عند الزمن t .

- \bar{y}_t : متوسط القيم المقطعية للسلسلة الزمنية عند الزمن t .

- β_i : معامل الاختبار الأساسي الذي يتم فحصه لتحديد وجود جذر وحدة.

- p : عدد الفترات المتباطئة.

- ε_{it} : عنصر الخطأ العشوائي².

2.4 اختبار **cips**: يعد اختبار CIPS (Cross-Sectionally Augmented IPS)

امتداداً لاختبار (Im, Pesaran, and Shin, 2003) IPS الذي يهدف إلى اختبار الجذر الوحدوي في بيانات البانل، لكنه يأخذ في الاعتبار الارتباط المشترك بين المقاطع العرضية. يعتمد هذا الاختبار على حساب إحصائيات CADF لكل مقطع عرضي ثم أخذ متوسطها لحساب إحصائي

¹ yoshihiro.H & Shigeyuki .H, small sample properties of CIPS panel unit root test under conditional and unconditional heteroscedasticity, MPRA paper, No 24053, 2010, p : 6.

² Pesaran, M. H., "A Simple Panel Unit Root Test in the Presence of Cross Section Dependence," *Cambridge University DAE Working Paper*, 2005, pp : 1-18.

CIPS، يعتمد اختبار CIPS على نموذج CADF (Cross-Sectionally Augmented Dickey-Fuller)،

بعد تقدير b_i في معادلة CADF لكل مقطع عرضي، يتم حساب إحصائية CADF لكل دولة أو وحدة، ثم يتم أخذ المتوسط الحسابي لها للحصول على إحصائية CIPS:

$$CIPS(N, T) = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N t_i(N, T) \dots \dots \dots (9.3)$$

حيث:

- $t_i(N, T)$ هو إحصاء t لمعامل b_i من معادلة CADF لكل وحدة.

- N هو عدد المقاطع العرضية (الدول/الشركات ... إلخ).

- T هو عدد الفترات الزمنية¹.

الجدول رقم (6.3): نتائج اختبار cips للاستقرارية.

variables	At level	At first diff	At second diff
INN	-1.403 ⁿ	-3.114 ^a	
FDI	-2.640 ^b	-	
ATE	-1.290 ⁿ	-4.118 ^a	
GDP	-3.703 ^a	-	
TO	-0.702 ⁿ	-4.489 ^a	
HC	-2.203 ⁿ	-1.853 ⁿ	4.159 ^a

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17 أنظر الملحق رقم 11.

a معنوية عند مستوى 1%، b معنوية عند مستوى 5%، c معنوية عند مستوى 10% n غير معنوي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.3)، والذي يوضح النتائج الخاصة باختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل

حسب cips مايلي :

¹ Pesaran, M. H, op.cit, p :31

- المتغيرات المستقرة في المستوى (I_0): أظهرت نتائج الجدول إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) والنتاج المحلي الإجمالي (gdp) مستقران عند المستوى، ما يعني أنهما لا يحتويان على جذر الوحدة، إذا هما متكاملان من الدرجة (I_0)؛
- المتغيرات التي استقرت بعد اخذ الفرق الأول (I_1): الابتكار (INN)، صادرات التكنولوجيا المتقدمة (ATE)، والانفتاح التجاري (TO)، كانت غير مستقرة عند المستوى، لكنها استقرت بعد اخذ الفرق الأول، هذا ما يدل على أنها متكاملة من الدرجة (I_1) ؛
- المتغير الذي استقر عند الفرق الثاني (I_2): راس المال البشري (HC)، لم يستقر لا عند المستوى ولا عند الفرق الأول، لكنه استقر بعد اخذ الفرق الثاني، مما يعني انه متكامل من الدرجة (I_2).

المطلب الثاني: تقدير نموذج TVP Model و Panel UQR.

بعد تحليل الخصائص الإحصائية للمتغيرات ودراسة استقراريتها في المطلب السابق، ننتقل في هذا المطلب إلى تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والابتكار باستخدام نموذجين حديثين يتيحان فهماً أعمق لديناميكية هذه العلاقة عبر الزمن وعبر مختلف مستويات الابتكار.

أولاً، سنستخدم نموذج المعلمات المتغيرة بمرور الزمن (Time varying panel least squares (TV-pls)، والذي يسمح بتقدير كيفية تغير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار عبر الفترات الزمنية المختلفة، مما يوفر فهماً أكثر تفصيلاً للدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية والسياسات في تشكيل هذه العلاقة.

ثانياً، سيتم تطبيق الانحدار الكمي البانل (Unconditional Panel Quantile Regression)، الذي يتيح تحليل العلاقة بين المتغيرات عند مستويات مختلفة من الابتكار، مما يساعد في تحديد ما إذا كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف بين الدول ذات الأداء الابتكاري المنخفض والعالي.

يهدف هذا المطلب إلى تقديم تقدير أكثر دقة ومرونة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار، مما يوفر رؤى تحليلية تساعد في فهم كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في السياقات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الثاني: تحليل تقدير النموذج وفق (Time varying panel least squares) (TV-pls)

أولاً: نموذج (Time varying panel least squares (TV-pls):

يعرف نموذج (TV-pls) بأنه امتداد لنماذج بانل التقليدية، إذ يتم من خلاله السماح للمعاملات بالتغير عبر الزمن، بدلاً من افتراض ثباتها، يتميز هذا النموذج بقدرته على التقاط العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، كما يقدم هذا النموذج إطاراً متكاملًا لبيانات بانل مع معالجة تحديات عدم الاستقرار في المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى مشاكل التحيز الناتج عن الارتباط بين الأخطاء يعبر عنه رياضياً كما يلي:¹

يتم تعريف نموذج البانل مع المعلمات المتغيرة بمرور الزمن على النحو التالي:

$$Y_{it} = X'_{it}\beta_0(\tau_t) + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, \dots, N, \quad t = 1, \dots, T \dots (10.3)$$

$$\text{حيث } \tau_t = \frac{t}{T}$$

حيث:

- Y_{it} : هو المتغير التابع لوحدة المقطع العرضي i في الفترة الزمنية t .

- X_{it} : هو متجه المتغيرات المفسرة ($k \times 1$) المرتبطة بوحدة i في الزمن t .

- $\beta_0(\tau_t)$: هو متجه المعلمات المتغيرة عبر الزمن.

- ε_{it} : هو الخطأ العشوائي الذي يفترض أن يكون له تباين محدود.

- $\tau_t = t/T$: هو الزمن المعياري بحيث يكون في المجال $(0,1)$.

نظرًا لأن المعاملات $\beta_0(\tau_t)$ تتغير زمنيًا، فإن التقدير يتم باستخدام التنعيم النقطي (Local

Smoothing) عبر دالة كيرنل، حيث يتم إعطاء أوزان مختلفة للملاحظات بناءً على قربها الزمني

من النقطة التي يتم تقدير المعاملات عندها.

يتم تقدير المعاملات باستخدام دالة النواة Kernel Function

يتم تقدير المعلمة $\beta_0(\delta)$ عند نقطة زمنية δ باستخدام المقدر الموزون التالي:

¹ Casas, I., Gao, J., Peng, B. and Xie, S. Time-Varying Income Elasticities of Healthcare Expenditure for the OECD and Eurozone. Journal of Applied Econometrics, 36, (2021), p :3.

$$\hat{\beta}(\delta) = (X'W_{\delta}X)^{-1}X'W_{\delta}Y \dots (11.3)$$

حيث:

- W_{δ} هو مصفوفة الوزن التي تعتمد على دالة النواة $K_h(\tau_t - \delta)$.

- $K_h(\cdot)$ هي دالة النواة ذات عرض نطاق h ، حيث يتم تعريفها كالتالي:

$$K_h(\tau_t - \delta) = \frac{1}{h} K\left(\frac{\tau_t - \delta}{h}\right) \dots (12.3)$$

- h هو عرض النطاق الذي يتحكم في مستوى التنعيم.

تحت الافتراضات التالية:¹

لضمان تقدير مستقر للمعاملات، يتم افتراض ما يلي:

الافتراض الأول: نعومة المعلمات المتغيرة عبر الزمن.

- نفترض هذه الفرضية أن دالة المعلمات $\beta_0(\tau)$ قابلة للمشتقة مرتين بشكل متصل.

- يسمح هذا الفرض بتطبيق تقديرات النواة بطريقة مستقرة.

الافتراض الثاني: خصائص الأخطاء العشوائية.

- نفترض أن الأخطاء العشوائية ε_{it} مستقلة عبر الوحدات الزمنية والمكانية، أي:

$$E[\varepsilon_{it} | X_{it}] = 0, \quad Var(\varepsilon_{it} | X_{it}) = \sigma^2 < \infty \dots (13.3)$$

- يمكن السماح بدرجة من التباين الذاتي بين الأخطاء، بشرط أن تكون محدودة.

- يتم اختيار دالة النواة $K(\cdot)$ بحيث تكون متماثلة وتحقق:

$$\int_{-1}^1 K(x)dx = 1, \quad \int_{-1}^1 x K(x)dx = 0 \dots (14.3)$$

- كما يجب أن تحقق التكامل المحدود:

$$\int_{-1}^1 K^2(x)dx < \infty \dots (15.3)$$

يظهر التحيز في التقدير نتيجة استخدام طريقة النواة، ويمكن تصحيحه عبر التقدير التالي:

¹ Casas, I., Gao, J., Peng, B. and Xie, S.C, op.cit, pp :1452-1458 P :4.

$$\Delta b_{vu} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \Delta b_{i,vu}, \dots (16.3)$$

$$\Delta b_{t,vu}(\delta) = \left(\sum_{s=1}^T K_h(\tau_s - \delta) \right)^{-1} \sum_{s=1}^T K_h(\tau_s - \delta) W(s-l) \Gamma b_{i,vu}(s - l) I(|s-l| \leq l_T) \dots (17.3)$$

حيث:

- $\Gamma b_{i,vu}(\cdot)$ هو معامل التغير التلقائي المصحح.

- l_T هو عدد الفترات الزمنية المستخدمة في التنعيم.

وبالتالي، يكون المقدّر المصحح للمعاملات كما يلي:

$$\hat{\beta}^*(\delta) = (X'W_\delta^*X)^{-1}X'W_\delta^*Y - N \sum_{t=1}^T K_h(\tau_t - \delta) \left(\Delta b_{vu} - \Delta b_{t,vu}(\delta) \right) \dots (18.3)$$

إذا تحققت جميع الافتراضات السابقة، فإن التقدير النهائي $\hat{\beta}^*(\delta)$ يتبع التوزيع الطبيعي التالي عند

$$(N, T) \rightarrow (\infty, \infty):$$

$$\sqrt{NT^2h} \left(\hat{\beta}^*(\delta) - \beta_0(\delta) + O_p(h^2) \right) \Rightarrow N \left(0, \frac{C_K^*(1 - C_K)}{2} \Sigma_v^{-1} \Sigma_{v,u} \Sigma_v^{-1} \right) \dots (19.3)$$

حيث:

- C_K^* هو ثابت يعتمد على دالة النواة المستخدمة.

Σ_v و $\Sigma_{v,u}$ هما مصفوفتا التباين والتغاير، اللتان تلعبان دوراً رئيسياً في تحديد دقة التقدير¹.

¹ Casas, I., Gao, J., Peng, B. and Xie, S.C, op.cit, pp :1452-1458 P :5

الجدول رقم (7.3): ملخص القيم الإحصائية لمعاملات المتغيرات التفسيرية على الابتكار، باستخدام نموذج المعاملات المتغيرة بمرور الزمن (tvpols)

	FDI	ATE	GDP	TO	HC
MIN	285.8	6.736	-23.7845	-13.43	184.3
1st Qu	683.2	10.144	-14.1326	-13.15	200.4
Median	965.0	11.846	-5.4522	-12.97	213.1
mean	887.9	11.804	-8.2619	-12.54	211.8
3rd Qu	1137.6	13.885	-1.5039	-12.15	222.2
Max	1226.2	15.147	-0.6995	-10.37	243.7
Pseudo R-squared:					
0.5096					
Bandwidth: 1					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات R-studio أنظر الملاحق رقم (16.17)

يظهر الجدول رقم (7.3) القيم الإحصائية الخاصة بنموذج TVP-LS والتي تعكس التغير الديناميكي بين المتغيرات المستقلة (fdi, gdp, ate, to, hc) على الابتكار (inn) عبر الزمن يمثل:

- الحد الأدنى **min**: يمثل القيمة الدنيا، والتي تعكس اللحظات التي يكون فيها تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في أضعف حالاته؛

- الربع الأول **Q1**: تبرز هذه القيمة النقطة التي تقع عندها 25% من أقل التقديرات، وتعمل على إعطاء صورة واضحة على توزيع البيانات في القسم السفلي، فإذا كانت قيمة Q1 للمعامل متوسطة إلى ضعيفة فإن هذا يبين مقدار الفروقات بين الفترات الزمنية وبين كذلك وجود فترات تبرز محدودية تأثير هذا المتغير نسبياً.

- المتوسط (**mean**): يمثل القيمة المتوسطة لكل التقديرات للزمنية المتعلقة بالمعامل، ويبرز الاتجاه العام العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، والقيمة المرتفعة للمتوسط تبين وجود تأثير إيجابي واضح؛

- الربع الثالث (3rd Qu): يعبر عن القيم التي تقع فوقها 25% من التقديرات العليا، كما يوضح الفترات التي تشهد فيها المتغيرات المستقلة أكثر تأثير على المتغير التابع؛

- الحد الأقصى (max): يعبر عن القيمة العليا للمعامل، ويمثل الفترات التي تعبر أن تأثير المتغير التابع عندما يكون في أوجه؛

- يشير اختيار $Bandwidth = 1$ في نموذج TV-PLS إلى اعتماد نافذة زمنية ضيقة في عملية تقدير المعاملات المتغيرة عبر الزمن، مما يسمح بالتقاط التغيرات الديناميكية السريعة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار، ويحد من الإفراط في التنعيم الزمني للمعاملات.

استخدمنا نموذج (TVP-LS) بهدف تحليل العلاقة للمتغيرات المتغيرة زمنياً، إذ أنه يتيح فحص التغيرات الديناميكية في العلاقة.

من خلال النتائج تبين ان الاستثمار الأجنبي المباشر اظهر تأثيراً إيجابياً ومتصاعداً على الابتكار مع مرور الوقت، هذا ما يعكس دور الاستثمارات الأجنبية في دعمها لتطوير القدرات الابتكارية وكذا نقلها للتكنولوجيا، هذا ما يتماشى مع فرضية النمو الداخلي (Endogenous Growth theory) والتي تظهر ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم بشكل كبير في تحفيز الابتكار، وكذا تحسين التكنولوجيا المحلية، خصوصاً في اقتصاد الدول النامية، كما أظهرت مختلف الدراسات مثل

إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على الابتكار، خاصة عندما يكون مصاحباً لمستوى كبير من راس المال البشري؛

كما أظهرت النتائج الى ان تأثير صادرات التكنولوجيا المتقدمة، عرف تناقصاً مع مرور الوقت، هذا ما يشير الى ان الدول التي بدأت في التوجه نحو الاستراتيجيات التكنولوجية المحلية أكثر تطوراً، بعدما كان اعتمادها في البداية يقتصر على التقنيات المستوردة، يرتبط هذا التراجع بحالة تحقيق الاستدامة التكنولوجية، اذ تقل فعالية الانفاق على التكنولوجيا المتقدمة، هذا ما يتفق مع دراسات مثل (Aghion & Howitt (1992)، والتي اشارت الى ان الانفاق على التكنولوجيا المتقدمة يبدأ في التضاؤل عندما تتجاوز الدول مرحلة معينة من النمو التكنولوجي؛

في حين أظهرت النتائج الى ان الناتج المحلي الإجمالي ان له تأثيراً سلبياً على الابتكار، هذه النتيجة والتي قد تبدو متناقضة مع الدراسات الكلاسيكية مثل (Romer(1990 والتي تؤكد الى ان النمو الاقتصادي هو محرك رئيسي للابتكار، ومع هذا فان النتائج تظهر الى ان الابتكار لا يرتبط دائماً بمستوى الناتج المحلي الإجمالي، وانما يرتبط بمكونات أخرى في الاقتصاد والتي تركز على البحث والتطوير، ومن هنا يمكن تفسير هذه النتيجة وفقاً لما

تطرحه النظرية الخاصة المعرفة بنظرية الاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge-based economy) ^{1*}، والتي تظهر الى ان الابتكار يعتمد بشكل كبير على هيكل الاقتصاد وقدرته على توجيه الوارد نحو البحث والتطوير؛

وبخصوص الانفتاح التجاري، فيظهر من خلال النتائج التأثير السلبي له على الابتكار، وهذا ما يعكس المنافسة الخاصة بالشركات الأجنبية والتي تؤثر على حوافز الابتكار المحلي، هذا ما يتماشى مع دراسة Rodrik (2018)، حيث اكدت الى ان الانفتاح التجاري يمكن ان يضعف الصناعات المحلية بدلا من تحفيز الابتكار، خاصة في البلدان صعبة التكيف مع المنافسة العالمية، اذا فدراستنا تعكس توجهها في الادب الاقتصادي الحديث، والتي تؤكد إلى أن المنافسة الشديدة يمكن أن تؤدي إلى تراجع في الحوافز المحلية لأغلب الصناعات، وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على الابتكار؛

أما فيما يخص رأس المال البشري، فقد أظهرت النتائج أن له تأثيرا إيجابيا مع مرور الوقت، ها ما يؤكد إلى أن الاستثمار في التدريب والتعليم يلعب دورا فعالا في تحفيز الابتكار، تتماشى نتيجتنا مع دراسة Lucas (1988)، والتي اكدت إلى أن الرأس المال البشري يعتبر عاملا رئيسيا في تحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي، إذ أن كل من التحصيل العلمي والتقني يشكلان عاملان أساسيا في تعزيز الابتكار في اقتصاد الدول النامية.

وما سبق يمكن ان نستنتج الى ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار يزداد مع مرور الوقت هذا ما يعكس قدرة الاستثمارات المتزايدة في نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تطوير المهارات، كما يعد الرأس المال البشري عاملا رئيسيا في تعزيز الابتكار، في حين ان الانفتاح التجاري والنتائج المحلي الإجمالي قد لا يكونان بالضرورة عوامل محفزة للابتكارات.

ثانيا: منهجية الانحدار الكمي غير المشروط لبيانات بانل Panel Unconditional Quantile Regression (PUQR)

بعد تحليلنا للنموذج بواسطة المعاملات المتغيرة زمنيا (Time varying panel least squares (TV-pls))، والذي ساعدنا في فهم كيفية تغير تأثير المتغيرات المستقلة على الابتكار عبر الزمن، أصبح من المهم التعمق في العلاقة بين هذه المتغيرات، وهذا عبر مختلف مستويات الابتكار، لهذا يعد تحليل الانحدار الكمي غير المشروط في بيانات بانل امتدادا لهذا التحليل، حيث يسمح لنا بفهم كيفية تأثير مختلف هذه

* الاقتصاد القائم على المعرفة، هو كل اقتصاد من شأنه تحفيز استخدام المعرفة الى جانب التكنولوجيا الرقمية الحديثة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتسريعه.

المتغيرات، عند الشرائح المختلفة من الدول، أي الدول ذوات الابتكار المرتفع مقابل الدول ذات الابتكار المنخفض.

الانحدار الكمي غير الشروط هو منهجية تحليلية تهدف الى دراسة تأثير المتغيرات التفسيرية X ، على الكميات المختلفة (quantiles) لتوزيع المتغير التابع، حيث يتم تحليل تأثير المتغيرات المستقلة على توزيع المتغير التابع، مما يسمح بفحص التأثيرات المختلفة لكل متغير على مستويات مختلفة من التوزيع. يتميز هذا النموذج عن OLS بقدرته على معالجة مشكلات عدم التجانس، القيم المتطرفة، والتغيرات الهيكلية دون افتراضات قوية حول الحدّ الخطأ.

تم تطوير هذه المنهجية لمعالجة القصور في الانحدار الكمي التقليدي، حيث يعتمد UQR على دالة التأثير المعاد توسطها (Function - RIF)، والتي تعطي تمثيلاً لمدى تأثير القيم المختلفة لـ Y على إحصائية التوزيع ($v(F_Y)$) مثل المتوسط أو الوسيط أو الكمية المحددة (Recentered Influence Function - RIF).¹

1. تعريف دالة التأثير المعاد تركزها (RIF)

تعتمد طريقة UQR على استخدام دالة التأثير المعاد تركزها $RIF(Y; v, F_Y)$ ، والتي تُعرّف على النحو التالي:

$$RIF(Y; v, F_Y) = v + IF(Y; v, F_Y) \dots (20.3)$$

حيث إن $IF(Y; v, F_Y)$ هي دالة التأثير (Influence Function) التي تعكس حساسية الإحصائية $v(F_Y)$ تجاه التغيرات الصغيرة في التوزيع.

1.1 حالة الكميات (Quantiles) في UQR

بالنسبة للكمية عند مستوى τ أي النقطة التي عندها تكون $\tau\%$ من البيانات أقل من قيمة معينة (q_τ)، يتم تعريف دالة التأثير على النحو التالي:

$$IF(Y; q_\tau, F_Y) = \frac{\tau - 1\{Y \leq q_\tau\}}{f_Y(q_\tau)} \dots (21.3)$$

¹ Okba Abdelaoui and al, The Impact of Environmental Regulation on Trade Flows in OECD Countries Evidence from Generalized Panel Unconditional Quantile Regression, journal of Alafak for Economic Studies, vol 9, n1, 2024, p :230.

وبالتالي، تصبح دالة التأثير المعاد تركزها للكميات كما يلي:

$$IF(Y; q_\tau, F_Y) = \frac{\tau - 1\{Y \leq q_\tau\}}{f_Y(q_\tau)} \dots \dots (21.3)$$

حيث $f_Y(q_\tau)$ هو كثافة التوزيع عند النقطة q_τ .

يمكننا تقدير تأثير المتغيرات التفسيرية X على الكمية غير المشروطة من خلال استخدام نموذج الانحدار خطي تقليدي على القيم المحولة عبر: RIF

$$E[RIF(Y; q_\tau, F_Y) | X] = X\beta_\tau \dots \dots (22.3)$$

حيث β_τ هي معاملات الانحدار التي تمثل تأثير المتغيرات التفسيرية على الكمية q_τ ¹

يختلف الانحدار الكمي عن طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، في يعتمد على تقليل الوسيط في حين تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على تقليل مجموع مربعات الأخطاء، ويتميز بأنه مقاوم لعدم تجانس التباين في حد الخطأ، مما يجعله أكثر موثوقية في الحالات التي يكون فيها قيم متطرفة أو انحرافات كبيرة.² وبالتطبيق على دراستنا:

¹ Firpo. S, Fortin. N. M, Lemieux. T, *Unconditional Quantile Regressions*, Econometrica, vol. 77, no. 3, 2009, pp : 955-958.

² Abdulrahman Abdullahi Nadani and al, Effect of Monetary policy on food inflation in Nigeria: Evidence from Quantile Regression Model, *Advanced Research in Economics and Business Strategy Journal*, Vol.04 No.02 (2023), p :9.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية

الجدول رقم (8.3): يمثل نتائج تقدير الانحدار الكمي غير المشروط.

quantiles	fdi	ATE	GDP	TO	HC	C
qtile_1	639.03 ^a	20.93 ^a	20.68 ⁿ	-22.06 ^a	61.84 ^c	762 ^a
qtile_2	751.56 ^a	21.17 ^a	19.08 ⁿ	-22.99 ^a	62.43 ^c	909.90 ^a
qtile_3	853.46 ^a	21.37 ^a	17.63 ⁿ	-23.83 ^a	62.96 ^b	1043.65 ^a
qtile_4	1027.31 ^a	21.71 ^a	15.16 ⁿ	-25.27 ^a	63.87 ^c	1271.84 ^a
qtile_5	1184.2 ^a	22.03 ^a	12.94 ⁿ	-26.56 ^a	64.69 ⁿ	1477.76 ^a
qtile_6	1340.4 ^a	22.35 ^a	10.72 ⁿ	-27.86 ^a	65.51 ⁿ	1682.78 ^a
qtile_7	1546.73 ^a	22.76 ^a	7.79 ⁿ	-29.56 ^a	66.59 ⁿ	1953.6 ^a
qtile_8	1624.28 ^a	22.92 ^a	6.69 ⁿ	-30.2 ^a	67 ⁿ	2055.39 ^a
qtile_9	1825.17 ^a	23.32 ^a	3.84 ⁿ	-31.86 ^a	68.05 ⁿ	2319.07 ^a

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17 أنظر الملحق رقم (15).

a معنوية عند مستوى 1%، b معنوية عند مستوى 5%، c معنوية عند مستوى 10% n غير معنوي.

→ qtile_1 (عند 10% الكونتايل الأول) $\tau = 0.1$

الجدول رقم (8.3) يعرض تقدير معاملات الانحدار الكمي غير المشروط (UQR) لمتغير الابتكار كمتغير تابع، وتأثير المتغيرات المستقلة عليه عبر تسع كونتايلات مختلفة من qtile_1 إلى qtile_9.

2. تحليل كل متغير عبر الكونتايلات:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر FDI**: يظهر تأثير إيجابي ومتصاعد عبر الكونتايلات المختلفة، إذ أنه يبدأ من 639.03 عند الكونتايل الأول ويصل إلى 1825.17 عند الكونتايل الأخير؛ يشير هذا إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار يكون أكبر في القيم الأعلى من التوزيع، وهذا يدل على أن البلدان التي لديها مستويات أعلى من الابتكار تستفيد أكثر من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

جميع الكونتايلات معنوية عند مستوى معنوية 1%، ما يدل على قوة العلاقة.

- **ATE صادرات التكنولوجيا المتقدمة**: التأثير الإيجابي والمستقر عبر جميع الكونتايلات، حيث يتحرك بين 20.93 و 23.32؛ هذا ما يشير إلى أن صادرات التكنولوجيا المتقدمة تعزز الابتكار عبر جميع المستويات، جميع الكونتايلات معنوية عند مستوى معنوية 1%، ما يدل على قوة العلاقة.

- **GDP الناتج المحلي الإجمالي**: له تأثير إيجابي، إذ يبدأ من 20.68 عند أول كونتايل ثم يبدأ في الانخفاض تدريجياً إلى 3.84 عند الكونتايل رقم تسعة؛ هذا ما يشير إلى أن تأثير النمو الاقتصادي على الابتكار يكون أقوى في القيم الأدنى من التوزيع، ولكن مع ارتفاع قيم الابتكار، تنقص قيمة التأثير، كما تراجع قيمة المعنوية عند القيم العليا؛

- الانفتاح التجاري **TO**: له تأثير سلبي عبر جميع الكوانتايلات، يتراوح بين 22.06- و -31.86، هذا ما يشير الى زيادة الانفتاح التجاري قد تقلل من الابتكار، ويعود أحيانا هذا الى زيادة المنافسة الأجنبية التي قد تؤثر على القدرة الابتكارية المحلية، كما نلاحظ التأثير المعنوي عند مستويات مختلفة؛
- رأس المال البشري **HC**: له تأثير إيجابي، ويتراوح بين 61.84 و 68.05 عبر الكوانتايلات، يشير ذلك إلى تحسين رأس المال البشري، يعزز الابتكار في جميع المستويات؛
- المعامل الثابت **C**: القيم الإيجابية المتزايدة تدل على ان هناك عوامل غير مفسرة تساهم في الابتكار.
- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) له تأثير قوي وإيجابي على الابتكار، ويزداد تأثيره في القيم الأعلى من الابتكار.
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) له تأثير إيجابي لكنه يتراجع في الكوانتايلات الأعلى.
- الانفتاح التجاري (TO) له تأثير سلبي واضح، مما يشير إلى أن زيادة الانفتاح قد تحد من الابتكار في بعض الحالات.
- رأس المال البشري (HC) والصادرات التكنولوجية المتقدمة (ATE) يعززان الابتكار عبر جميع المستويات

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام **Random Forest Regressor** و **Dominance Analysis**

لفهم مدى تأثير المتغيرات المستقلة في تفسير الابتكار، سنعتمد على تحليل الهيمنة (**Dominance Analysis**)، الذي يسمح بقياس المساهمة النسبية لكل متغير في تفسير التباين في الابتكار. بعد ذلك، سنستخدم الانحدار بواسطة الغابة العشوائية (**Random Forest Regressor**)، وهو أسلوب تعلم آلي يمكنه التقاط العلاقات غير الخطية والتفاعلات المعقدة بين المتغيرات. يهدف هذا التحليل المزدوج إلى تقديم رؤية أكثر شمولاً حول أهمية وتأثير كل متغير في النموذج..

أولاً: تحليل الهيمنة (**Dominance Analysis**):

تحليل الهيمنة هو طريقة لتحديد أهمية المتغيرات المستقلة في النماذج الإحصائية، ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية، مرتبة من الأكثر صرامة إلى الأقل صرامة:

وينقسم التحليل الى الهيمنة الكاملة Complete Dominance، والهيمنة الشرطية Conditional Dominance¹، والهيمنة العامة (General Dominance)

1. الهيمنة الكاملة – (Complete Dominance) الأكثر صرامة: تتطلب أن يكون المتغير مهيمناً في جميع السيناريوهات .

2. الهيمنة الشرطية – (Conditional Dominance) متوسطة الصرامة: تعتمد على مقارنة المتوسطات الشرطية عند كل حجم مجموعة فرعية .

3. الهيمنة العامة – (General Dominance) الأقل صرامة: تعتمد على متوسط الهيمنة الشرطية عبر جميع الأحجام الفرعية.

الهيمنة الكاملة –(Complete Dominance) –الأكثر صرامة.

1. الهيمنة الكاملة (Complete Dominance)

أكثر معايير الأهمية صرامةً في تحليل الهيمنة هي الهيمنة الكاملة (Complete Dominance) ، والتي اقترحها² Budescu and Azem ، يتم تحديد الهيمنة الكاملة من خلال مقارنة المساهمة الهامشية لمتغيرين مستقلين في تحسين ملاءمة النموذج عبر جميع النماذج الفرعية الممكنة.

بصورة مبسطة يحدث عندما يكون لمتغير مستقل معين X_V تأثير اقوى من متغير اخر X_W عبر جميع المجموعات الفرعية الممكنة من المتغيرات المستقلة في النموذج، بمعنى اخر اذا كان X_V يساهم اكثر من X_W في جميع السيناريوهات الممكنة نقول عنه انه يهيمن عليه بالكامل.

وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$X_V DX_Z \text{ if } 2^{P-2} = \sum_{j=1}^{2^{P-2}} \begin{cases} \text{if } R_{X_V S_{2j}}^2 - R_{S_{2j}}^2 > R_{X_Z S_{2j}}^2 - R_{S_{2j}}^2; \text{ then } 1 \\ \text{if } R_{X_V S_{2j}}^2 - R_{S_{2j}}^2 \leq R_{X_Z S_{2j}}^2 - R_{S_{2j}}^2; \text{ then } 0 \end{cases} \dots\dots(23.3)$$

¹ Luchman, J. N. *Determining Relative Importance in Stata Using Dominance Analysis: Domin and Domme. The Stata Journal* 21, 2021, pp. 510–511.

² R. Azen and D. V. Budescu, Comparing Predictors in Multivariate Regression Models: An Extension of Dominance Analysis, *Journal of Educational and Behavioral Statistics* 31, 2006, pp. 157–180.

حيث:

X_w : هو معامل التحديد

R^2_{Xvs2j} : هو معامل التحديد عند تضمين X_v مع مجموعة فرعية من المتغيرات المستقلة S

مع مجموعة فرعية من المتغيرات المستقلة

عند تضمين R^2_{Xzs2j}

وبالتطبيق على دراستنا:

الجدول رقم(9.3): احصائيات الهيمنة الكاملة.

HC	TO	GDP	ATE	FDI	
1	1	1	1	0	FDI
1	0	1	0	-1	ATE
-1	-1	0	-1	-1	GDP
0	0	1	0	-1	TO
0	0	1	-1	-1	HC

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17 أنظر الملحق رقم (14).

يعرض الجدول الهيمنة الكاملة، حيث يحدد المتغيرات التي تهيمن بشكل مطلق على غيرها.

FDI: يهيمن بالكامل على جميع المتغيرات الأخرى، مما يعني انه في أي نموذج يحتوي على FDI، فانه يساهم دائما بأكثر من أي من متغير اخر؛

ATE: يهيمن على GDP و hc، لكنه لا يهيمن على TO او FDI، مما يدل على انه متغير ذو أهمية متوسطة؛

TO: يهيمن فقط على GDP، مما يعني ان له بعض التأثير ولكنه ليس الأقوى؛

HC: يهيمن على GDP فقط، هذا ما يعني على انه متغير ضعيف أيضا؛

GDP: هو المتغير الأضعف تماما، اذ انه لا يهيمن على أي متغير اخر.

2. الهيمنة الشرطية – (Conditional Dominance) متوسط الصرامة

يحدث عندما يكون لمتغير X_v مساهمة أكبر من X_w في تفسير المتغير التابع عبر جميع أحجام المجموعات الفرعية S .

على عكس الهيمنة الكاملة، لا يتطلب هذا المعيار أن يكون X_v متفوقاً في جميع الحالات، بل فقط عند مستوى معين من المتغيرات الفرعية.

وفق العلاقة الرياضية التالية:¹

$$C_{Xv}^i = \sum_{t=1}^{p-1} \frac{R_{XvSl}^2 - R_{Sl}^2}{\binom{p-1}{t-1}} \dots \dots (24.3)$$

حيث:

- C_{Xv}^i : هو متوسط التأثير التزايدى (Incremental Contribution) للمتغير X_v عند إضافته إلى جميع المجموعات الفرعية من المتغيرات الأخرى ذات الحجم $t - 1$.

- R_{XvSl}^2 : معامل التحديد للنموذج الذي يحتوي على المتغير X_v مضافاً إلى مجموعة فرعية من المتغيرات Sl .

- R_{Sl}^2 : معامل التحديد للنموذج الذي يحتوي فقط على المجموعة الفرعية Sl دون المتغير X_v .

- $\binom{p-1}{t-1}$: هو عدد الطرق الممكنة لاختيار مجموعة فرعية مكونة من $t - 1$ متغيراً من بين $p - 1$ متغيراً

مستقلاً) أي جميع المتغيرات باستثناء المتغير (X_v)، ويتم حسابه باستخدام التوافق

(Combination):

$$\binom{p-1}{t-1} = \frac{(p-1)!}{(t-1)! \cdot (p-t)!}$$

وبالتطبيق على دراستنا:

¹ David V. Budescu, "Dominance Analysis: A New Approach to the Problem of Relative Importance of Predictors in Multiple Regression," *Psychological Bulletin* 114 (1993): 542–551.

الجدول رقم(10.3): احصائيات الهيمنة المشروطة

5	4	3	2	1	
0.1609	0.262	0.3566	0.43	0.49	FDI
0.0793	0.091	0.1144	0.13	0.14	ATE
0.0012	0.0034	0.0022	0.0007	0.0017	GDP
0.1417	0.1747	0.1784	0.1431	0.058	TO
0.0075	0.0365	0.0686	0.0939	0.10	HC

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17 أنظر الملحق رقم (13).

في هذه المرحلة، يتم فحص مساهمة كل متغير عند إضافته بشكل تدريجي إلى نموذج يحتوي على عدد معين من المتغيرات الأخرى.

يظهر الجدول احصائيات الهيمنة المشروطة المساهمة لكل متغير في تفسير التباين عند كل مستوى من عدد المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج:

FDI: يحتفظ بأعلى مساهمة في جميع الحالات، هذا ما يؤكد أهميته.

TO: يتحسن مع زيادة عدد المتغيرات في النموذج، مما يعني انه يصبح أكثر أهمية عند تضمين المزيد من العوامل الأخرى؛

ATE: يحافظ على مساهمة ثابتة نسبياً ولكنها أقل من FDI و TO؛

HC: مع زيادة عدد المتغيرات ينخفض تأثيره تدريجياً، وهذا ما يعني انه يفقد أهميته عندما تكون المتغيرات الأخرى موجودة؛

GDP: تظل مساهمته ضعيفة في جميع السيناريوهات.

3. الهيمنة العامة (General Dominance) الأقل صرامة

يُعتبر هذا النوع من الهيمنة تفكيكاً لمعامل التحديد R^2 إلى مساهمات مستقلة لكل متغير مستقل. يتم حساب متوسط الهيمنة الشرطية عبر جميع أحجام المجموعات الفرعية، مما يسمح بمقارنة الأهمية العامة لكل متغير دون الحاجة إلى أن يكون مهيمناً في جميع الحالات.

$$C_{xv} = \sum_{i=1}^p \frac{C_{XV}^i}{P}$$

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية

حيث:

C_{XV} : هو متوسط احصائيات الهيمنة الشرطية لمتغير X_V عبر جميع الاحجام الفرعية الممكنة.

يتم حسابه بأخذ متوسط المحسوبة في الهيمنة الشرطية على جميع مستويات المجموعات الفرعية t .

وبالتطبيق على دراستنا نجد:

الجدول رقم (11.3): احصائيات الهيمنة العامة.

inn	إحصائية الهيمنة	الإحصائية للهيمنة	الموحدة الترتيب
Fdi	0.34	0.5188	1
ATE	0.11	0.1730	3
GDP	0.0018	0.002	5
TO	0.139	0.211	2
HC	0.061	0.093	4

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17 أنظر الملحق رقم (12).

يظهر من خلال الجدول احصائيات الهيمنة العامة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر FDI هو المتغير الأكثر تأثيراً، إذ أنه حصل على أعلى قيمة لدرجة الهيمنة العامة 0.3412، وأعلى قيمة إحصائية موحدة 0.5188، هذا ما يشير إلى دوره البارز في تفسير التغيرات في الابتكار، وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتحفيز البحث والتطوير.

تليه درجة الانفتاح التجاري TO التي سجلت إحصائية هيمنة قدرها 0.1392، واحصائية هيمنة موحدة قدرها 0.211، هذا ما يعني ان لها تأثيراً قويا لكن اقل من تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المرتبة الثالثة يأتي ATE صادرات التكنولوجيا المتقدمة، مما يدل على وجود تأثير متوسط له مقارنة بالمتغيرات الأخرى، واما متغير HC، فقد حصل على قيمة اقل، وهذا ما يشير الى تأثيره المحدود نسبياً.

وفي الأخير، نجد تأثير الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة 0.0018، هذا ما يعكس ضعف تأثيره على المتغير التابع في النموذج.

ثانياً: دراسة أهمية المتغيرات المستخرجة في أسلوب الغابة العشوائية (RANDOM

FOREST)

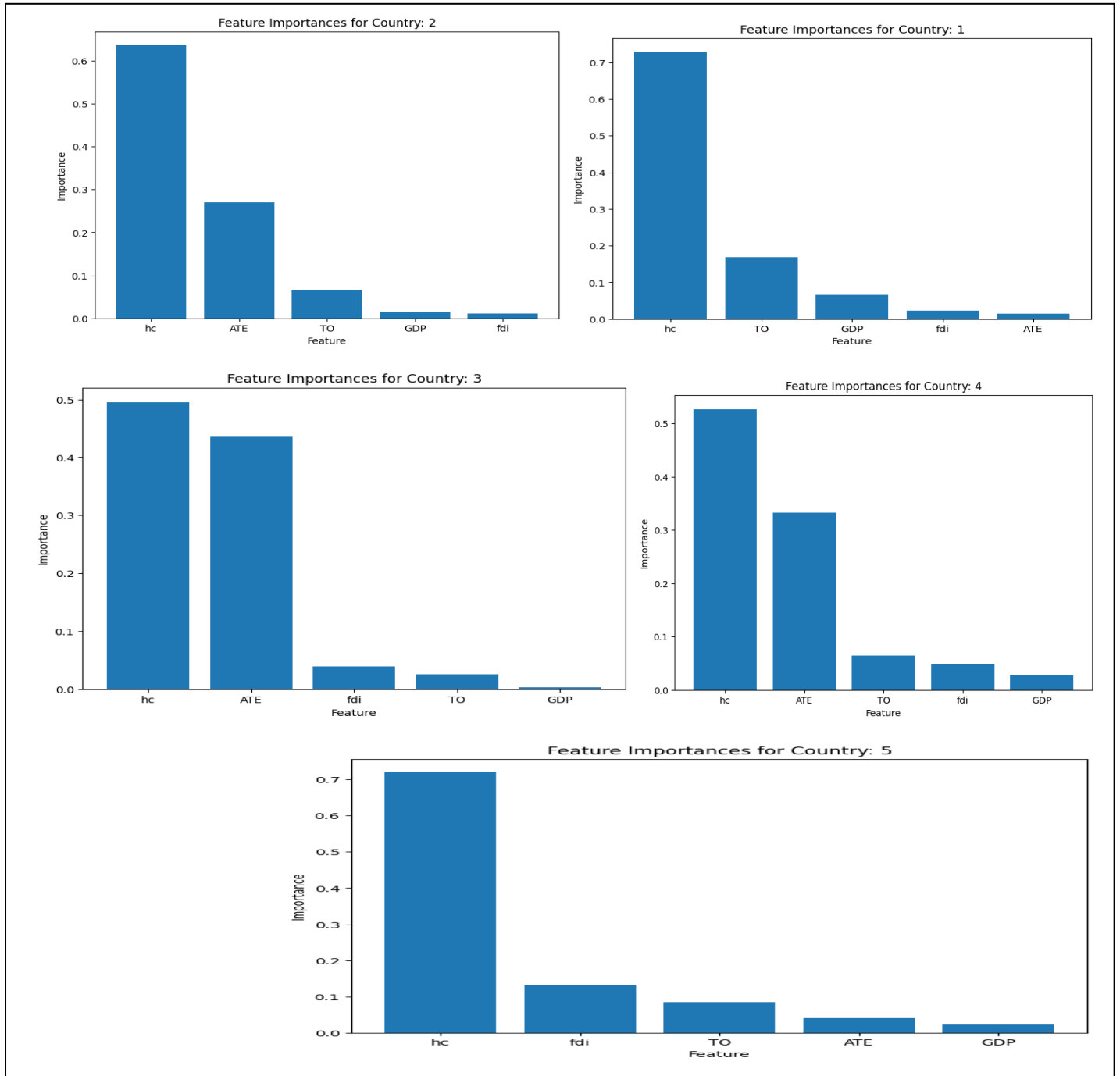
يعد أسلوب الغابة العشوائية (Random forest) من الأساليب التي اكتسبت اهتماماً مؤخراً، إذ يعرف بأنه خوارزمية تعلم آلي قوية تعمل على إنشاء مجموعة من أشجار القرار العشوائية، بهدف التقليل من الأخطاء وزيادة الدقة، وتتميز بأنها قادرة على التعامل مع البيانات الضخمة وليست بحاجة إلى افتراضات إحصائية محددة، وتستخدم في التصنيف والتنبؤ حتى في البيانات غير المتوازنة¹ وتعتمد على تجميع عدد كبير من الأشجار العشوائية لتحسين دقة التنبؤ. ورغم نجاحها الواسع في التطبيقات العملية، فإن تحليلها النظري لا يزال غير محسوم بالكامل².

1. تحليل تأثير العوامل الاقتصادية على الابتكار باستخدام نموذج Random Forest

¹ Muchlinski, David, David Siroky, Jingrui He, and Matthew Kocher. "Comparing Random Forest with Logistic Regression for Predicting Class-Imbalanced Civil War Onset Data." *Political Analysis* 24, no. 1 (Winter 2016), p P :93-94

² Scornet, Erwan, Gérard Biau, and Jean-Philippe Vert. "Consistency of Random Forests." *The Annals of Statistics* 43, no. 4 (2015): 1716–1718

الشكل رقم (4.3): تحليل تأثير العوامل الاقتصادية على الابتكار باستخدام نموذج Random Forest: مقارنة إقليمية بين الجزائر، المغرب، تونس، مصر والسعودية



COUNTRY 1 : الجزائر، 2: المغرب، COUNTRY 3 : تونس، COUNTRY 4 : مصر، COUNTRY 5: السعودية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات PYTHON.

1.1 رأس المال البشري (hc): يعتبر العامل الأكثر تأثيراً في جميع الدول، مما يعكس دوره الكبير في

دعم الابتكار، التفاوت في أهميته بين الدول يعكس اختلاف مستويات التدريب، التعليم، والمهارات المتوفرة في القوى العاملة؛

تأثيره كان الأكبر في كل من الجزائر والسعودية، إذ تجاوز 70% في الجزائر وقرابة 70% في السعودية، وظل في كل من مصر، تونس والمغرب العامل الأهم لكنه أقل نسبياً من السعودية والجزائر؛

4.2 صادرات التكنولوجيا المتقدمة (ATE): تختلف أهميتها بين الدول:

تحتل في كل مصر، المغرب، تونس المرتبة الثانية من حيث الأهمية، الأمر الذي يشير إلى أن الدول التي تركز على تصدير التكنولوجيا المتقدمة بإمكانها تحقيق معدلات أعلى من الابتكار؛

في الجزائر والسعودية، شهدت صادرات التكنولوجيا المتقدمة أهمية منخفضة مقارنة بالعوامل الأخرى، هذا ما يشير إلى أن الابتكار في هذه الدول لا يعتمد بشكل كبير على صادرات التكنولوجيا المتقدمة؛

3.1 الانفتاح التجاري (TO): تأثيره متباين بين الدول:

في الجزائر ومصر والمغرب، احتل الانفتاح التجاري المرتبتين الثانية أو الثالثة من حيث الأهمية، هذا ما يعكس أن التجارة الدولية تلعب دوراً مهماً في دعم الاقتصاد عامة والابتكار خاصة؛

في تونس والسعودية، كانت أهميته أقل نسبياً، هذا ما يشير إلى الابتكار يكون مدفوعاً بشكل كبير بالاستثمار الأجنبي المباشر أو رأس المال البشري؛

4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): دوره يختلف بين الدول:

في السعودية، كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بعد رأس المال البشري (hc)، هذا ما يعكس دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز الابتكار.

في الجزائر، تونس، المغرب ومصر، كان تأثيره أقل بكثير، مما يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس المحرك الأساسي للابتكار في هذه الدول.

5.1 الناتج المحلي الإجمالي (GDP): المتغير الأقل تأثيراً في جميع الدول:

في جميع الدول، كان الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المتغير الأقل أهمية في هذا النموذج، هذا ما يشير إلى أن الابتكار لا يعتمد بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، بل يعتمد على عوامل أخرى مثل الاستثمار، الانفتاح التجاري، الرأس المال البشري.

ما يعني أيضا الى ان الدول ذات النمو الاقتصادي القوي، لا تضمن بالضرورة مستويات عالية من الابتكار، اذ انها بحاجة لسياسات خاصة لدعم البحث والتطوير.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على الابتكار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الأساسية التي تعزز الابتكار والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. تتمتع الجزائر بموارد غنية وسوق محلي واسع، مما يجعلها وجهة جذابة للاستثمارات الأجنبية.

سيتناول هذا المبحث تحليل أثر الاستثمار الأجنبي على الابتكار في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022. سيتم في البداية تعريف المتغيرات الرئيسية، ثم إجراء اختبار الاستقرار للبيانات، وأخيرا تقدير نموذج ARDL لتحليل النتائج من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، مما يسهم في فهم كيفية تعزيز الاستثمار الأجنبي للابتكار في الجزائر.

المطلب الأول: تقديم النموذج ودراسة العلاقة الإحصائية للمتغيرات

أولا: تقديم النموذج:

من أجل دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الجزائر، تم صياغة نموذج الدراسة انطلاقا من عدة دراسات سابقة منها:

Hannarong ,Lifeng Chen, Fuxuan Guo and Lingyan Huang (2023) , , Shamsub(2023), Yousha and Pan, Shiyuan (2021), kamilia loukil (2016), Chen, Yongmin and Jiang, Haiwei and Liang, Yousha and Pan, Shiyuan (2021) ; VASTHIYAMPILLAI SIVALOGATHASAN AND XIAOBO WU (2014)

وقد تم صياغة النموذج من نوع كوب دوغلاس، بحيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$IN_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 ATE_t + \beta_3 HC_t + \beta_4 TO_t + \beta_5 GDP_t + \varepsilon_i \dots \dots (27.3)$$

T1990 ,.....,2022 .

حيث تمثل المتغيرات:

IN: يعبر عن المتغير التابع وهو الابتكار، حيث تم قياسه بالعدد الإجمالي لعدد براءات الاختراع للمقيمين وغير المقيمين، المصدر قاعدة بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO؛

ATE: صادرات التكنولوجيا المتقدمة، صادرات التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة (% من الصادرات المصنعة) مصدر البيانات إحصاءات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي (WDI)؛

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية

HC: راس المال البشري، معبرا عنه بعدد خريجي التعليم العالي، الحاملين لشهادات؛ مصدر البيانات

TO: الانفتاح التجاري التجارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)؛

Fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

Gdp: الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقاسا بالدولار الأمريكي الثابت

من أجل قياس التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى للمتغيرات التفسيرية على الناتج، نقوم بتقدير نموذج ARDL للصيغة السابقة كما يلي:

$$\begin{aligned} \Delta IN_t = & a_0 + \sum_{i=1}^p a_{1i} \Delta IN + \sum_{i=0}^q a_{2i} \Delta FDI_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q a_{3i} \Delta hc_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q a_{4i} \Delta GDP + \sum_{i=0}^q a_{5i} \Delta ATE \\ & + \sum_{i=0}^q a_{6i} \Delta hTOc_{t-i} + b_1 IN_{t-1} + b_2 FDI_{t-1} + b_3 hc_{t-1} \\ & + b_4 GDP_{t-1} + b_5 ATE_{t-1} + b_6 TO_{t-1} + e_t \dots (28.3) \end{aligned}$$

حيث: Δ الفرق الأول للمتغيرات، a_0 الحد الثابت، a_i معاملات الأجل القصير، b_i معاملات الأجل الطويل، e_t حد الخطأ، يطبق نموذج ARDL الذي طوره كل من Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998) و Pesaran and Al¹ (2001) إذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمها أي متكاملة من الرتبة صفر أو متكاملة من الرتبة الأولى أو من الرتبة نفسها، ويجب أن لا يكون أحد المتغيرات متكاملًا من الرتبة 2 أو أعلى، كما يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا، كما يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير

¹ Pesaran, M. H., Shin, Y, and Smith, R. J, Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, 2001.P P : 289-326,

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية

عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة.

ثانياً: مجتمع وفترة الدراسة:

تشمل عينة الدراسة دولة الجزائر، أما فترة الدراسة فقد تم اختيارها طبقاً لتوافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة للفترة 1990-2022.

1. العلاقة الاحصائية

1.2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية

الجدول رقم(12.3): جدول الإحصاءات الوصفية للمتغيرات.

<i>IN</i>	<i>TO</i>	<i>ATE</i>	<i>GDP</i>	<i>FDI</i>	<i>HC</i>	
533.2727	58.80593	2.896428	176124.8	0.797179	87.66346	المتوسط الحسابي
638.0000	58.70617	2.959419	135865.7	0.784884	90.64000	الوسيط
1118.000	76.68452	6.051154	557544.2	2.033266	95.82000	الحد الأعلى
145.0000	44.92281	0.458049	8459.135	0.324012	74.95000	الحد الأدنى
303.1829	8.759996	1.604811	157589.8	0.623179	7.202388	الانحراف المعياري
0.030335	0.184944	0.020286	0.760061	0.208260	0.498335	Skewness
1.517758	2.052573	1.892109	2.457164	2.346185	1.654446	Kurtosis
3.025991	1.422348	1.689968	3.582484	0.826324	3.855315	Jarque-Bera
0.220249	0.491067	0.429564	0.166753	0.661555	0.145489	القيمة الاحتمالية
33	33	33	33	33	33	المشاهدات

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

يظهر جليا من خلال الجدول رقم(12.3) ان مؤشر الابتكار، المعبر عنه بعدد براءات الاختراع عرف أدني مستوى سنتي 1994 و 2001، ويعود سبب الانخفاض في هاتين السنتين الى مجموعة من العوامل: -عدم الاستقرار السياسي: حيث عرفت الجزائر فترة التسعينات، فترة من العنف السياسي والحرب الاهلية، مما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد بشكل عام والابتكار بشكل خاص، اذ كان هنالك تراجع في الاستثمارات

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية

وخاصة تلك الخاصة بالبحث والتطوير، بالإضافة الى ضعف كبير في الأنشطة الابتكارية بسبب الازمة التي قللت من قدرة المؤسسات على التركيز على الابتكار؛

-ضعف البنية التحتية للابتكار: استمرت بوادر هذه الفترة، مما أصاب البنية التحتية بشيء من الهدم، حيث عانت الجزائر من نقص كبير في المؤسسات البحثية، ناهيك عن ضعف الحوافز الموجهة للباحثين والمخترعين، اذ لم تكن هنالك سياسات وطنية قوية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وبطبيعة الحال نفور وضعف رغبة الافراد في استثمار جهودهم وافكارهم في الابتكار.

العراقيل امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات، في الحصول على التمويل والتدريبات اللازمة، بجانب نقص الموارد التقنية والمالية.

كما عرف الابتكار اعلى قيمة له سنة 2022 حيث قدرت عدد براءات الاختراع 1118، زيادة الأنشطة البحثية في الجامعة الجزائرية، بالإضافة الى تقديم حوافز للمبكرين.

بالنسبة للراس المال البشري HC عرف ادنى قيمة سنة 1990، في حين عرف اعلى قيمة سنة 2022، مما يدل على ان الجزائر اولت اهتماما يتعلق بعدة عوامل من شأنها الرفع من قيمة الخريجين منها الاجتماعية، التعليمية، الاقتصادية؛ ومن العوامل التي تتعلق بالتطورات الاجتماعية: مثل تغير المفاهيم حول التعليم وكيفية تقدير التعليم العالي مما زاد الوعي للتعلم وخاصة الجامعي بالنسبة للتقدم الشخصي والمهني، والتعليمية : تحسين التعليم العالي ؛ حيث شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة توسعا في التخصصات وعدد الجامعات، والمراكز التعليمية، بالإضافة الى تحسين جودة التعليم مما أدى الى تخرج خريجين أكثر كفاءة ، وارتفاع قيمتهم في سوق العمل سواء وطنيا او عالميا ، والاقتصادية: مثل التوجه نحو التنوع الاقتصادي، مما أدى الى زيادة الطلب على المهارات البشرية وخاصة المؤهلة وهذا بدوره ساهم في ارتفاع الجامعيين :

صادرات التكنولوجيا المتقدمة عرفت أدنى قيمة سنة 2011 و 2016 عرفت اعلى قيمة

كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر أدنى قيمة سنة 2015، ويعود السبب الى تراجع أسعار النفط، منتصف 2014، والاستمرار في الانخفاض، مما أثر سلبا على اقتصاد البلاد وجعلها اقل جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما عرفت اعلى قيمة سنة 2001، بسبب الاستقرار السياسي النسبي، مما جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وارتفاع أسعار النفط، مما زاد من موارد الجزائر المالية، وجعلها وجهة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالنسبة للتوزيع الطبيعي للمتغيرات فتبين كل المتغيرات في النموذج، تظهر قيما احتمالية أكبر من 0.05، مما يعني بانه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية، والبيانات موزعة توزيعا طبيعيا.

1.3 مصفوفة الارتباط

من خلال مصفوفة الارتباط سنسعى لفحص مختلف العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة، الى جانب تحديد طبيعة العلاقة بينهم، وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(13.3): مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

	IN	TO	GDP	FDI	ATE	HC
IN	1.000000	0.521198	0.817878	0.242959	-0.377568	0.909936
TO	0.521198	1.000000	0.097836	0.581579	-0.690963	0.518470
GDP	0.817878	0.097836	1.000000	-0.011820	0.067913	0.852137
FDI	0.242959	0.581579	-0.011820	1.000000	-0.497464	0.379125
ATE	-0.377568	-0.690963	0.067913	-0.497464	1.000000	-0.316649
HC	0.909936	0.518470	0.852137	0.379125	-0.316649	1.000000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews12

من خلال تحليل مصفوفة الارتباطات، نلاحظ ما يلي:

-الارتباط بين IN و HC بقيمة 0.9: يظهر الارتباط القوي الإيجابي بين الابتكار والراس المال البشري، يتماشى هذا مع النظريات الاقتصادية القائلة بان الابتكار يتأثر بشكل إيجابي بوجود راس مال بشري مطور، حيث ان الراس المال البشري يزيد من القدرة على الابتكار، واكبر دليل على ذلك هو الارتباط القوي بين المتغيرين؛

-الارتباط بين IN و GDP بقيمة 0.82: ارتباط قوي وموجب بين الابتكار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، اذ تشير النظريات الاقتصادية الى ان الدول التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الابتكار، تشهد ارتفاعا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، السبب يعود الى ان الابتكار يساهم في التحسينات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والإنتاجية؛

-الارتباط بين GDP و HC: قيمته 0.85، يظهر ارتباط قوي بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والراس المال البشري، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد ان الراس المال البشري يساهم في رفع مستويات الإنتاجية، مما يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي؛

الارتباط بين TO و ATE: الارتباط السلبي القوي بين التجارة المفتوحة وصادرات التكنولوجيا المتقدمة الذي قدر ب -0.69، يشير هذا الى تأثيرات عكسية بين التجارة المفتوحة والاعتماد على الابتكارات المحلية، هذا ما يعني ان الدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة المفتوحة، تكون اقل اعتمادا على صادرات التكنولوجيا المتقدمة محليا، وتعتمد على الواردات بدلا من الابتكارات المحلية؛

الارتباط بين GDP و HC: الارتباط القوي والموجب بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والراس المال البشري والذي قدر بـ 0.85، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد ان راس المال البشري المتقدم يسهم في رفع مستويات الإنتاجية وبالتالي يزيد من نصيب الفرد من الناتج؛

الارتباط بين FDI و ate: يوجد ارتباط سلبي بين الاستثمار الأجنبي المباشر، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، هذا ما يشير الى ان الدول التي تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية تكون اقل اعتمادا على الابتكارات المحلية وبالتالي على صادرات التكنولوجيا المتقدمة، حيث بإمكان المستثمرين الأجانب ان يعتمدوا على تكنولوجيات اجنبية أكثر من المحلية؛

وبالاعتماد على مصفوفة الارتباط يظهر جليا العلاقة القوية بين الابتكار، وراس المال البشري، بالإضافة الى نصيب الفرد من الناتج الإجمالي تشير الى صحة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة.

من اجل دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار، توجب علينا اجراء مجموعة اختبارات قبلية، مثل اختبار جذر الوحدة لدراسة الإستقرارية، اذ تهدف هذه الاختبارات الى تحديد ما اذا كانت السلاسل الزمنية، للبيانات المستخدمة في الدراسة ثابتة، الامر الذي يعد ضروريا لضمان صحة النماذج الاقتصادية، وبعد التأكد من استقراريه النماذج، يتوجب علينا اجراء اختبارات أخرى لضمان جودة النموذج، لتقييم مدى ملائمة النموذج في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار.

أولا: دراسة الاستقرارية بين المتغيرات.

قبل القيام باي خطوة تقدير النموذج، او اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، نقوم أولا بالتأكد من ان السلاسل خاصتنا مستقرة عند الفرق الأول او عند الأساس، وان لا تكون مستقرة من الدرجة الثانية لكي لا نحصل على نتائج مضللة، حيث ان نموذج ARDL مبني على افتراض ان النماذج تكون متكاملة من الرتبين (1) او (0).

الجدول رقم (14.3): يمثل نتائج اختبار جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
عند المستوى							
		IN	TO	GDP	FDI	HC	ATE
With Constant	t-	-	-				
	Statistic	0.0345	1.7626	4.7474	-2.6966	-5.0983	-2.2790
	Prob.	0.9483	0.3915	1.0000	0.0856	0.0003	0.1845
With Constant & Trend	t-	-	-				
	Statistic	1.7064	1.5972	0.1849	-2.4749	-1.8510	-2.1488
	Prob.	0.7250	0.7717	0.9967	0.3374	0.6504	0.5004
Without Constant & Trend	t-	-	-				
	Statistic	1.4274	0.1466	7.9994	-1.5062	2.6410	-1.1708
	Prob.	0.9587	0.7218	1.0000	0.1216	0.9969	0.2154
عند الفرق الاول							
		d(IN)	d(TO)	d(GDP)	d(FDI)	d(HC)	d(ATE)
With Constant	t-	-	-				
	Statistic	3.8732	5.0401	-0.3740	5.6479	-3.3116	-5.7283
	Prob.	0.0059	0.0003	0.0001	0.0001	0.0247	0.0000
With Constant & Trend	t-	-	-				
	Statistic	3.8589	5.3488	-5.6494	5.9533	-6.5764	-5.7652
	Prob.	0.0265	0.0008	0.0004	0.0002	0.0001	0.0003
Without Constant & Trend	t-	-	-				
	Statistic	3.5437	5.1168	0.8823	5.7523	-1.2929	-5.8232
	Prob.	0.0009	0.0000	0.0004	0.0000	0.0001	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات **eviews12**

يُظهر اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) في الجدول أن جميع المتغيرات (IN، GDP، TO، FDI، HC، ATE) غير مستقرة عند المستوى، بغض النظر عن وجود ثابت أو اتجاه زمني. حيث أن قيم الاحتمالية (Prob.) لجميع الحالات أعلى من 0.05، مما يعني أننا لا نستطيع رفض فرضية العدم التي تشير إلى وجود جذر وحدوي، وبالتالي فإن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة.

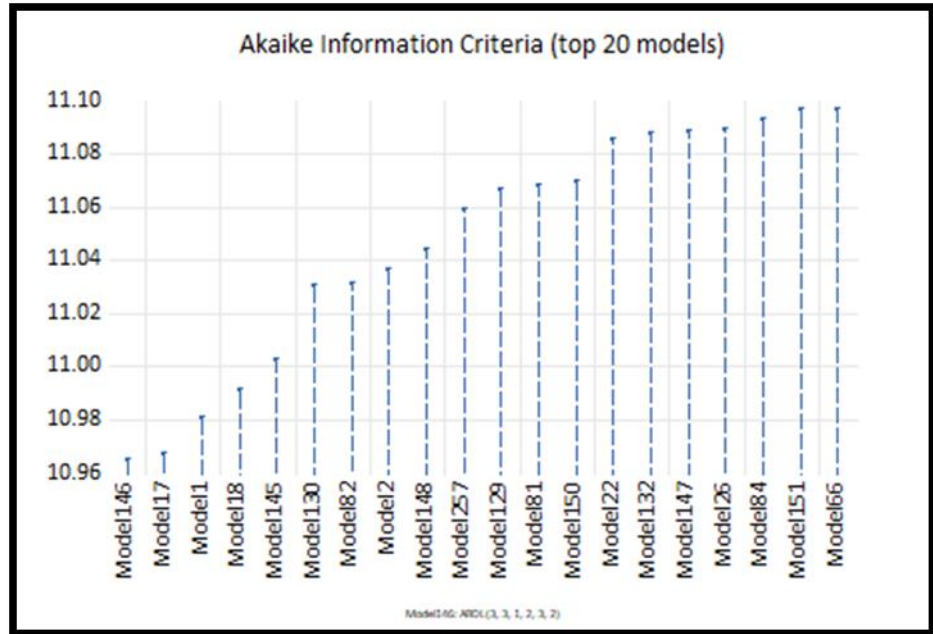
عند أخذ الفرق الأول، يتغير الوضع، حيث تصبح جميع المتغيرات مستقرة. يمكن ملاحظة ذلك من خلال قيم إحصائية t ، التي تصبح سالبة بشكل أكبر، وقيم الاحتمالية التي تنخفض إلى أقل من 0.05 في جميع السيناريوهات (مع ثابت، مع ثابت واتجاه، وبدون ثابت واتجاه). يشير هذا إلى أن جميع المتغيرات تصبح $I(1)I(1)I(1)$ ، أي أنها تحتاج إلى الفرق الأول حتى تصبح مستقرة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن المتغيرات تتبع عملية جذر وحدوي عند المستوى ولكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول

ثالثاً: اجراء اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج

سيتم الاعتماد على معيار معلومات (AIC) لتحديد عدد الفجوات الزمنية المثلى للنموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(5.3): اختبار فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النموذج



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews12

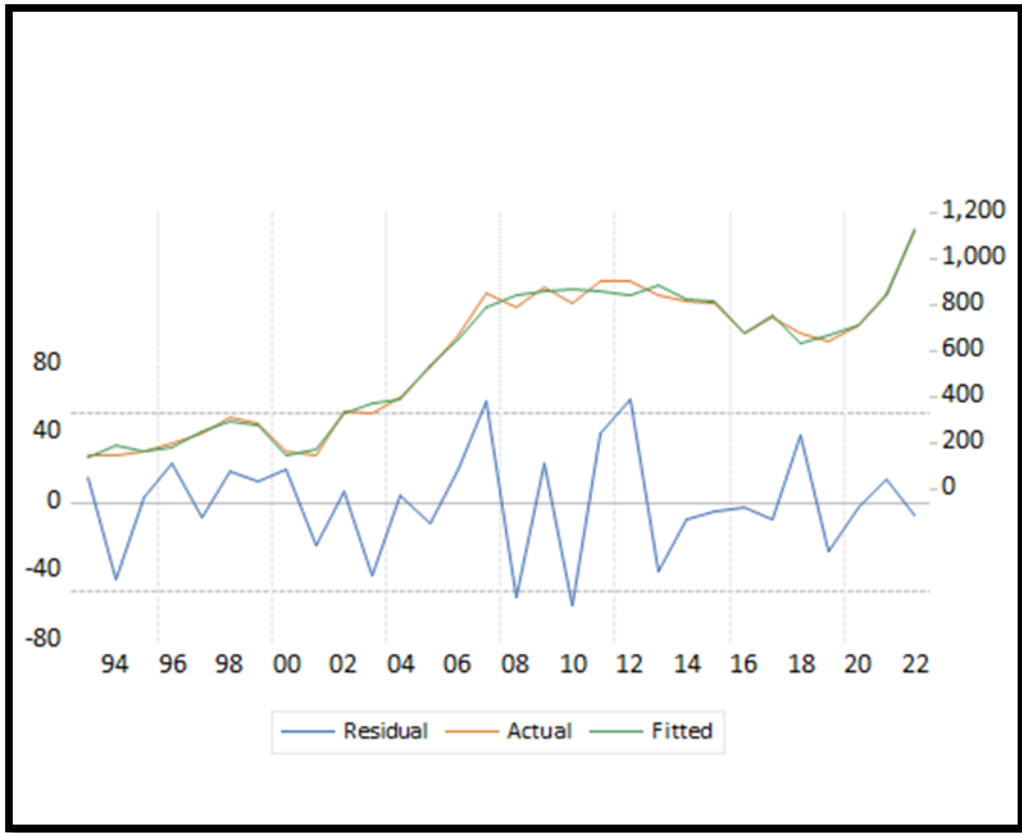
يتضح من خلال الشكل أعلاه، ان النموذج الأنسب هو $ARDL(3,3,1,2,3,2)$

رابعاً: الاختبارات التشخيصية لنموذج $ARDL$

1. جودة النموذج:

من اجل التحقق من جودة النموذج، لابد من مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(6.3): قياس جودة النموذج



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات $eviews12$

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انسجام بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة، مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكننا الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

2. اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء:

من اجل التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر، تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM، والنتائج موضحة في الشكل اسفله:

الجدول رقم (15.3): اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.934769	Prob. F(2,8)	0.1107
Obs*R-squared	12.69589	Prob. Chi-Square(2)	0.0018

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 12eviews

يتضح جليا من خلال الشكل أعلاه ان النموذج، لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي، حيث تم رفض الفرضية القائلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وهذا لكون احتمالية F المساوية ل 0.11، تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%

3. اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي للأخطاء ARCH

يعتبر اختبار ARCH من أهم الاختبارات الإحصائية، التي تستخدم للكشف عن عدم تجانس التباين في السلاسل الزمنية.

الجدول رقم(16.3): اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي للأخطاء ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.139646	Prob. F(1,27)	0.1551
Obs*R-squared	2.129392	Prob. Chi-Square(1)	0.1445

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 12eviews

يوضح لنا اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي للأخطاء (ARCH) ثبات تباين الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء، وهذا راجع لقيمة احتمالية (F) المساوية ل (0.1511) تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%

4. اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:

من اجل دراسة ملائمة الشكل الدالي للنموذج تم اجراء اختبار (Ramsey)

الجدول رقم(17.3): اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج (Ramsey test)

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: PATENT PATENT(-1) PATENT(-2) PATENT(-3) OPP3 OPP3(-1) OPP3(-2) OPP3(-3) HT HT(-1) HT(-2) HT(-3) HC2 HC2(-1) GDP_PER_CAP GDP_PER_CAP(-1) GDP_PER_CAP(-2) FDI2 FDI2(-1) FDI2(-2) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.651022	9	0.5313
F-statistic	0.423830	(1, 9)	0.5313
Likelihood ratio	1.380511	1	0.2400

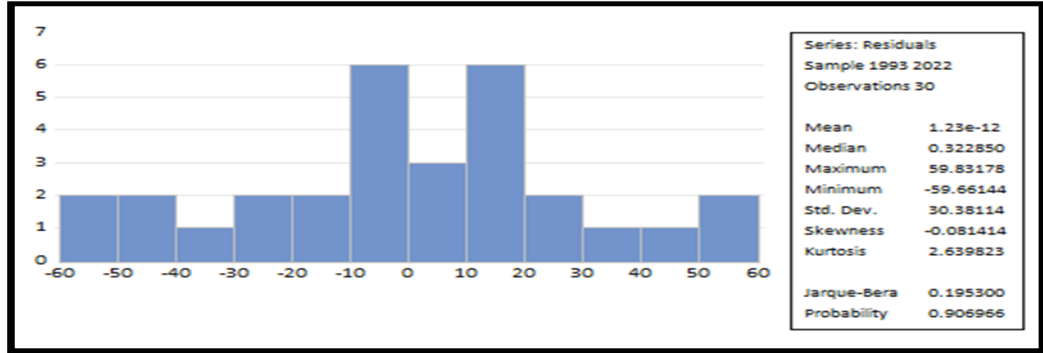
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews12

من خلال النتائج التي يشير إليها اختبار (Ramsey) تبين لنا صحة الشكل الدالي المستخدم في تقدير النموذج، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم، وهذا من خلال قيمة احتمال المساوية ل(0.5313) والتي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%

5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي بإختبار الفرضية التي مفادها أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي"، ويكو ذلك من خلال إختبار (Jarque-Bera) والذي يعتمد على معامل التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness،

الشكل رقم (7.3): يمثل اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews12

من خلال الشكل رقم (7.3) أعلاه. يتضح لنا أن الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي ، حيث تم قبول فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي ، فقيمة إختبار - Jarque Bera المساوية (0.195) تفوق 0.05 عند مستوى معنوية

6. اختبار استقرار النموذج:

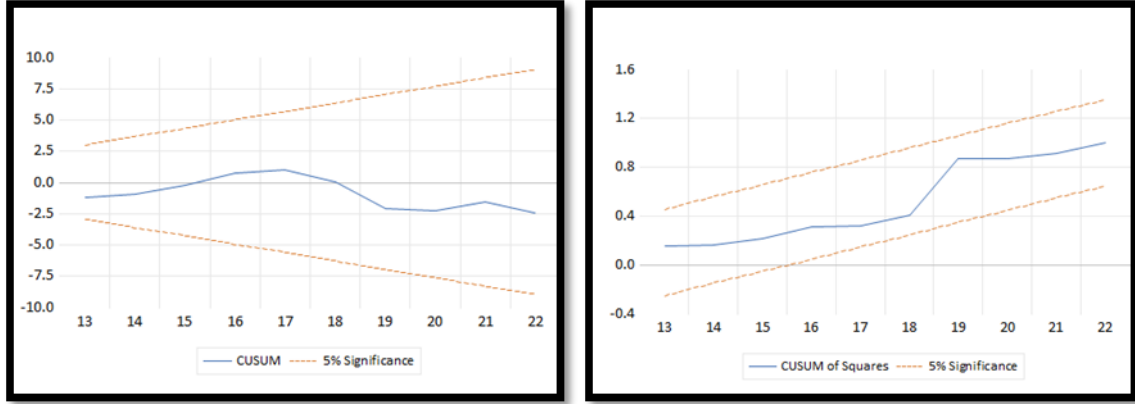
يُستخدم هذا الاختبار للتأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من أي تغييرات هيكلية عبر الزمن. يتم ذلك من خلال إجراء اختبارين رئيسيين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتبقية (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتبقية. (CUSUM of Squares)

للتحقق من عدم وجود تغييرات هيكلية في البيانات، قام Pesaran بتنفيذ هذين الاختبارين لاستكشاف الاستقرار الهيكلي لمعاملات النماذج على الأجلين القصير والطويل. يتمثل الاختبار الأول في المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ، بينما يُعنى الاختبار الثاني بالمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares).

يعتبر الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر في نموذج ARDL محققاً إذا كان الشكل البياني لاختبارات CUSUM و CUSUM of Squares يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. في هذه الحالة، نرفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم استقرار المعاملات، ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد باستقرارها خلال فترة الدراسة¹.

¹ Pesaran, M. H., and Shin, Y. "An Autoregressive Distributed-Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis." In *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium*, 371-413. Cambridge: Cambridge University Press, 1999

الشكل رقم(8.3): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 12views

من خلال الشكل نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبوياي ومجموع التراكمي لمربعات البوياي، هما عبارة عن خط وسيطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يدل على الاستقرار الهيكلي بين النتائج الأجل الطويل والقصير.

بما أن التمثيل البياني في كل من (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05 نقبل باستقراره النموذج.

المطلب الثالث: اختبار علاقة معلمات النموذج في الاجلين الطويل والقصير

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة، وذلك في الاجلين الطويل والقصير.

أولاً: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود: (Bounds Test)

الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وقد تم الاعتماد اختبار (Bounds Test)، المقترح من طرف (H.Pesaran, 2001)¹، إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

¹ M. Hashem PESARAN, Yongcheol SHIN & Richard J. SMITH, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships», Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, Ltd., New Jersey, vol. 16, n° 03, 2001, pp :289-326,

المجدول رقم(18.3): جدول اختبار الحدود (Bounds Test)

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.03	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2,5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews12 أنظر الملحق رقم (18).

تمثل $I(0)$ و $I(1)$ الحدود العليا والدنيا للقيم الحرجة، يتضح من النتائج السابقة وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن قيمة F-stat المحسوبة أكبر من الحد الأعلى $I(1)$ للقيمة الجدولة عند مستوى معنوية، 2.5%، 10%، 5% ولذا فإنه يتم رفض فرض العدم $H(0)$ ويتم قبول الفرض البديل $H(1)$ وهو ما يؤكد فرضية الدراسة التي ذهبت إلى أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بني متغيرات النموذج في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

ثانيا: تقدير نموذج ARDL

1. تقدير الاجل الطويل

الجدول رقم (19.3): نتائج تقدير الاجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TO	21.10603	7.826455	2.696755	0.0224
GDP	0.002460	0.000559	4.400980	0.0013
FDI	-38.79177	51.29755	-0.756211	0.4670
ATE	-77.79388	19.98500	-3.892614	0.0030
HC	-30.39847	14.61371	-2.080133	0.0642
C	1671.642	832.4484	2.008102	0.0724

$$EC = IN - (21.1060*TO + 0.0025*GDP - 38.7918*FDI - 77.7939*ATE - 30.3985*HC + 1671.6416)$$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews12

بعد فحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع الابتكار، من خلال نموذج ARDL، في الاجل الطويل كما هو ممثل في الجدول أعلاه:

أظهرت نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل وجود علاقة دالة إحصائية بين الابتكار وعدد من المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، ما يعكس تفاعلات هيكلية مهمة ضمن الاقتصاد الجزائري.

الانفتاح التجاري (TO) سجل تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على الابتكار، مما يشير إلى أن انخراط الجزائر في التجارة الدولية ساهم، إلى حد ما، في تحسين البيئة الابتكارية من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا.

أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP) فقد كان له تأثير إيجابي ومعنوي قوي، مما يعكس أن تحسّن المستوى المعيشي في الجزائر يرتبط بزيادة الطلب على المنتجات والخدمات التكنولوجية، ويدعم الاستثمارات في القطاعات المعرفية. وقد توصلت دراسة سليمان ومهني (2019) إلى نتائج مماثلة تؤكد العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية والابتكار في الجزائر.

في المقابل، فقد أظهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) تأثيراً سلبياً وغير معنوي على الابتكار في الجزائر، وهي نتيجة منسجمة مع عدة دراسات سابقة مثل دراسة Belkacem et al (2017)، التي أشارت إلى أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر تتركز في قطاعات استخراجية غير محفزة على الابتكار، كقطاع المحروقات، مما يضعف قدرتها على إحداث نقل تكنولوجي فعلي.

المفارقة تكمن في أن رأس المال البشري (HC) أظهر تأثيراً سلبياً ومعنوياً، وهي نتيجة قد تُعزى إلى ضعف جودة النظام التعليمي، وغياب الارتباط بين الجامعة والقطاع الاقتصادي في الجزائر. وقد أكد بن عاشور (2020) أن أحد العوائق الأساسية أمام الابتكار في الجزائر هو عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات السوق والبحث العلمي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار حالة الدول العربية

أيضاً، كانت صادرات التكنولوجيا المتقدمة (ATE) ذات تأثير سلبي ومعنوي، ما قد يُفهم على أنه اعتماد كبير على استيراد التكنولوجيا بدلاً من تطويرها محلياً، وهو ما يعكس ضعف البنية التحتية للبحث والتطوير، كما أشارت إليه دراسة OECD (2016) حول الابتكار في دول شمال إفريقيا.

بالمجمل، فإن النتائج تؤكد أن الابتكار في الجزائر لا يزال يعاني من عدة عراقيل هيكلية، رغم وجود بعض العوامل الداعمة له، مثل الانفتاح التجاري وتحسن المستوى المعيشي. ويبدو أن السياسات العامة بحاجة إلى تركيز أكبر على تفعيل رأس المال البشري، وتحسين البيئة الجاذبة للاستثمارات المنتجة للمعرفة.

2. تقدير نتائج الاجل القصير

الجدول رقم (20.3): نتائج تقدير الاجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	0.311660	0.116799	2.668343	0.0236
D(IN(-2))	0.302099	0.109550	2.757630	0.0202
D(TO)	0.450536	2.388301	0.188643	0.8541
D(TO(-1))	-16.29793	3.189388	-5.110048	0.0005
D(TO(-2))	-10.84898	3.249554	-3.338607	0.0075
D(HC)	74.09654	14.77944	5.013487	0.0005
D(GDP)	0.003470	0.000552	6.282213	0.0001
D(GDP(-1))	0.001598	0.000565	2.827081	0.0179
D(FDI)	9.708092	20.07911	0.483492	0.6392
D(FDI(-1))	112.3991	20.14660	5.579063	0.0002
D(ATE)	-8.155277	8.158719	-0.999578	0.3411
D(ATE(-1))	42.24941	9.545469	4.426122	0.0013
D(ATE(-2))	23.37443	8.877549	2.632982	0.0250
CoIntEq(-1)*	-1.052386	0.127982	-8.222913	0.0000
R-squared	0.898058	Mean dependent var	31.46667	
Adjusted R-squared	0.815231	S.D. dependent var	95.15422	
S.E. of regression	40.90187	Akaike info criterion	10.56495	
Sum squared resid	26767.40	Schwarz criterion	11.21885	
Log likelihood	-144.4743	Hannan-Quinn criter.	10.77414	
Durbin-Watson stat	2.747807			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews12

بناءً على معلمة تصحيح الخطأ، والتي ظهرت سالبة (-1.05) ومعنوية، فإن هذا يدل على وجود علاقة توازنه، أي يتم تعديل ما قيمته 105%، من اختلالات توازن في الابتكار، بالإضافة الى انه يعكس سرعة تصحيح الاختلالات في الابتكار، عند حدوثه في الاجل الطويل، وقيمة المعامل السالبة الكبيرة تشير الى النموذج يتكيف بسرعة، وهذا ما يدل على عود الى مساره الطبيعي بسرعة بعد الصدمات.

يظهر من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للأجل القصير ما يلي:

تأثيرات معنوية لمختلف المتغيرات الاقتصادية على الابتكار هذا ما يعكس العلاقة الديناميكية؛

- يظهر التأثير الإيجابي والقوي للرأس المال البشري على الابتكار، هذا ما يتوافق مع ما توصلت اليه دراسة **Benhabib and Spiegel (2005)**، والتي اكدت الى أن تراكم الاستثمار الرأس المال البشري يعتبر محركاً رئيسياً لنقل التكنولوجيا، إضافة الى تحفيزه للابتكار في مختلف الدول النامية، كذلك دعم نموذج

Romer (2005) المعتمد على المعرفة هذا التوجه مؤكداً إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفة يعتبر من أهم الركائز للنمو والابتكار المستدام؛

واظهرت النتائج الى وجود تأثير موجب ومعنوي للنتائج المحلي الإجمالي في كل من الفترات الحالية او المؤجلة، هذا ما يؤكد الى ان تحسن الأداء الاقتصادي من شأنه ان يدعم مخصصات الابتكار سواء من حيث البيئة الداعمة او التمويل، هذا ما يتوافق ما أورده دراسة **Aghion et al (2005)**، والتي أظهرت أن النمو الاقتصادي يقوم بتشجيع المؤسسات على تبني الابتكار باعتباره أداة للتنافسية؛

من جهة ثانية، يظهر على ان الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على الابتكار، لكن تغيرات في هذا الاستثمار لا تظهر دلالة كبيرة في المدى القصير، باستثناء الفترة الزمنية الثانية ($D(FDI(-1))$) التي تظهر تأثيراً إيجابياً قوياً بقيمة 112، ومعنوية 0.0002، مما يعني ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحاجة الى وقت لإظهار اثارها الإيجابية الفعلية هذه النتيجة تتوافق مع دراسة **Borensztein et al. (1998)**، والتي اكدت الى ان فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الابتكار ترتبط بتوفر حد أدنى من الكفاءة في راس المال البشري والتكنولوجيا؛

صادرات التكنولوجيا المتقدمة: كشفت النتائج عن التأثير الإيجابي والمستدام لمتغير صادرات التكنولوجيا المتقدمة (**ATE**)، حيث كانت جميع التأخرات الزمنية ذات دلالة إحصائية، مما يعكس الأهمية المتزايدة لصادرات التكنولوجيا في دفع عجلة الابتكار، وهو ما أكدته دراسة **Coe & Helpman (1995)** التي بينت أن الانفتاح على التجارة التكنولوجية يعزز تراكم المعرفة داخل الاقتصاد المحلي.

الانفتاح التجاري: يظهر تأثيراً سلبياً على الابتكار، يشير هذا التأثير السلبي على ان الانفتاح التجاري في الجزائر، بدلا من دعم الابتكار، أدى الى زيادة التبعية للمنتجات والتكنولوجيا المستوردة، بدلا من تعزيزه للقدرات المحلية،

خلاصة

في هذا الفصل، سعينا إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين. تناول المبحث الأول دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في عينة من خمس دول عربية خلال الفترة (1990-2023). بدأنا بعرض نموذج الدراسة وتحديد متغيراته، إضافةً إلى تحليل وصفي للبيانات لفهم الاتجاهات العامة لعينة الدراسة. كما قمنا بإجراء اختبار Hsiao للتحقق من مدى تجانس البيانات بين المقاطع، متبوعاً باختبار الارتباط بين المقاطع الزمنية باستخدام اختبار CD Test ، والذي أظهر وجود ارتباطات تسلسلية بين الدول المدروسة، مما يشير إلى ضرورة استخدام نماذج ديناميكية غير متجانسة. كذلك، أظهرت نتائج اختبار تجانس معلمات الانحدار أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار يختلف عبر الدول والعينة الزمنية، مما دفعنا إلى اختيار نموذج يأخذ في عين الاعتبار هذه التغيرات.

بعد اختبار استقراره المتغيرات، وجدنا أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، بينما استقرت أخرى عند الفرق الأول $I(1)$ ، في حين كان رأس المال البشري مستقرًا عند الفرق الثاني $I(2)$ وبناءً على هذه النتائج، تم تقدير العلاقة باستخدام نموذج المعلمات المتغيرة بمرور الزمن ((TVP-LS)) ، نظرًا لقدرته على التعامل مع الاختلافات في استقراره المتغيرات والتغيرات الزمنية في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار. كما تم دعم التحليل من خلال استخدام منهجية الانحدار الكمي غير المشروط لبيانات البانل (PUQR) بالإضافة إلى اختبار الهيمنة أو اختبار التحكم (Dominance analysis) ونموذج الغابة العشوائية (Random Forest Regression)، مما عزز من دقة النتائج.

أما في المبحث الثاني وباعتبار الجزائر حالة خاصة ضمن الدراسة، تم تقدير النموذج باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وبعد إجراء مختلف الاختبارات التشخيصية للتأكد من صلاحية النموذج، اشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر له تأثير إيجابي ومعنوي في الأجل القصير على الابتكار، حيث يساهم في تحفيز النشاط الابتكاري من خلال نقل التكنولوجيا، وتحسين البنية التحتية، وتنمية الكفاءات المحلية. إلا أن هذا التأثير لا يستمر على المدى الطويل، إذ أظهرت النتائج أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والابتكار سلبية وغير معنوية في الأجل الطويل، وهو ما يعكس ضعف اندماج هذه الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، خصوصًا في مجالات البحث والتطوير. وقد يرجع ذلك إلى التركيز على قطاعات غير إنتاجية أو ريعية لا تخلق بيئة محفزة على الابتكار، بالإضافة إلى محدودية السياسات الوطنية الهادفة إلى توطين التكنولوجيا ونقل المعرفة بشكل فعال .

خاتمة

عرف الاقتصاد العالمي تطورات جوهرية في العقود الأخيرة، إذ أصبح كل من الابتكار والمعرفة عوامل رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد المحركات الأساسية لتعزيز الابتكار، خاصة في الدول التي تسعى إلى تطوير قدراتها التكنولوجية وتحسين إنتاجيتها، وفي هذا السياق هدفت دراستنا إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الدول العربية عامة، وفي الجزائر خاصة، من خلال تطبيق مجموعة من المناهج القياسية الحديثة وهي نموذج بانل للمتغير الزمني ((TVP-LS)، والانحدار الكمي غير المشروط (PUQR)، بالإضافة إلى اختبار الهيمنة أو اختبار التحكم (Dominance analysis) و نموذج (Forest random regression)، ومن خلال هذه الدراسة وسعنا منا للإجابة على الإشكالية المحورية، والمتمثلة في "ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في الدول العربية عامة، وفي الجزائر خاصة؟. كما اخترنا مجموعة من الفرضيات التي تتعلق بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالابتكار ومدى تأثير هذه العلاقة بالعوامل الاقتصادية والسياسات المختلفة إضافة إلى تحديد أهم العوامل التي تفسر الابتكار، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

يعتبر الابتكار عملية ديناميكية تهدف إلى إيجاد حلول جديدة وابداعية للمشاكل القائمة من خلال تطوير المنتجات أو الخدمات الجديدة، أو تحسين الطرق والأساليب الإنتاجية، بما يعزز الجودة والكفاءات في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذا فالابتكار لا يعتبر مجرد عملية عشوائية، بل هو نتاج بيئة بحثية، علمية داعمة، وسياسات حكومية وتشجيعية تحفز على الابداع والتجديد المستمر، ويهدف قياس مستوى الابتكار في أي اقتصاد اعتمدت الدراسات على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، والتي تعكس مدى تقدم الدول في كل مجالات البحث والتطوير وقدرتها على تحويل المعرفة العلمية إلى تطبيقات ملموسة (سواء أكانت صناعية أو تجارية)، ومن أبرز هذه المؤشرات نجد: عدد براءات الاختراع، الانفاق على البحث والتطوير، عدد صادرات التكنولوجيا العالية، عدد العلامات التجارية... الخ،

وتشير أغلب الأدبيات الاقتصادية والدراسات التجريبية إلى أن عدد براءات الاختراع يعتبر أكثر المؤشرات دقة في قياس الابتكار، إذ أنه يرتبط بشكل وثيق بمخرجات البحث والتطوير، ويعكس حجم النشاط الابتكاري الحقيقي في الدولة، بالإضافة إلى توفر البيانات حول عدد براءات الاختراع الدولية، مما يسهل عمليات القياس والمقارنة بين الدول مما يجعله معياراً رئيسياً في التقارير الدولية المعنية بقياس الابتكار، مثل مؤشر الابتكار العالمي (Global innovation index)، وبناءً على هذه المعطيات فإن نتائج دراستنا تتماشى مع الاتجاه العام للأدبيات الاقتصادية والتي أكدت إلى أن عدد براءات الاختراع تمثل المؤشر الأكثر دلالة على الابتكار في الدول العربية، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الثانية.

وبناء على نتائج (tvp-ls) للدول العربية، كان جليا التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي على الابتكار بمرور الوقت، إذ أظهرت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في تحفيز الابتكار بشكل إيجابي وكبير، وهذا من خلال تعزيزها للقدرات الابتكارية، ومساهمتها في تحسين البيئة الابتكارية، وبالتالي تحفيز الابتكار، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

لكن في حالة الجزائر، كانت العلاقة في الاجل الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار سلبية وغير معنوية، ما يرجح إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم توجه بشكل كبير وكاف نحو مختلف القطاعات الابتكارية في الجزائر هذا ما رأيناه سابقا في الفصل الثاني، وما يؤكد إلى أن توجيه الاستثمارات الأجنبية كانت موجهة لقطاعات أخرى غير مساهمة بشكل كبير ومباشر في تعزيز الابتكار إضافة إلى ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وهذا ما تطرقنا له في الفصل الأول، ولكن في الأجل القصير، كانت العلاقة إيجابية، ما يعني إلى ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر بشكل متأخر، ويحتاج لوقت لإظهار تأثيره الفعلي، هذا ما يدعم الفرضية القائلة بان الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحاجة لوقت تركيز تأثيرها على الابتكار.

كما تبين ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار يختلف حسب اختلاف مستويات الابتكار في الدول العربية، وهذا حسب تحليل الانحدار الكمي غير المشروط (UQR)، إذ يظهر جليا إلى أن تأثيره يكون بشكل تصاعدي عبر مختلف الكوانتايلات، الأمر الذي يؤكد أن الدول ذات اعلى مستويات الابتكار هي الأكثر استفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول ذات المستويات الابتكارية المنخفضة.

كما يظهر أيضا من خلال النتائج تباين من حيث درجة التأثير بين كل من الدول العربية ذات الدخل المرتفع والدول العربية ذات الدخل المنخفض، اذ يظهر تصاعد الأثر عبر طول الكوانتايلات إلى ان الدول التي لها قدرات ابتكارية أكبر هي الأكثر قابلية لتحقيق الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، على عكس الدول ذات البنى الابتكارية الأقل.

كما أظهرت نتائج تحليل الهيمنة (dominance analysis) إلى أن العامل الذي يعتبر أكثر تفسيراً للتغيرات في الابتكار هو الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يجعله متفوقا على بقية المتغيرات، ما يؤكد على دوره الكبير في دعم الابتكار ضمن نموذجنا.

ومن خلال تحليلنا لتأثير تحليل العوامل الاقتصادية على الابتكار، بالاعتماد على نموذج الغابة العشوائية (random forest)، يظهر جليا اختلاف درجة تأثير هذه العوامل بشكل كبير بين الدول محل الدراسة (الجزائر، تونس، المغرب، السعودية، مصر)، اذ ان مؤشر راس المال البشري (hc) احتل المرتبة الأولى من حيث

درجة التأثير بين الدول، كما احتل الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) مراتب متقدمة في الدول محل الدراسة، في حين أظهرت صادرات التكنولوجيا المتقدمة (ate) أهمية نسبية، وكانت مساهمة الانفتاح التجاري (to) ملحوظة في كل من الجزائر، المغرب، ومصر، وأخيرا سجل الناتج المحلي الإجمالي (gdp) ادنى درجات التأثير في كل الحالات، ما يؤكد بشكل واضح الى ان النمو الاقتصادي لوحده لا يكفي لتحقيق ودعم الابتكار دون الاعتماد على سياسات من شأنها دعم راس المال البشري، الانفتاح التجاري، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، وبهذا تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية التي تشير إلى أن العوامل الاقتصادية تؤثر بدرجات متفاوتة بين الدول العربية، وهذا وفقا لعدة اختلافات أهمها السياسات الاقتصادية المتبعة.

ومما سبق حاولنا بشكل ولو بسيط الإجابة على الإشكالية التي تم طرحها، والتي على أساسها قامت هذه الدراسة، وبناء على ما تم تحليله سابقا، والنتائج التي توصلنا اليها، وضعنا مجموعة من التوصيات والاقتراحات، بهدف تحديد الأسس الضرورية لتحسين مستويات الابتكار في الدول العربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة.

اقتراحات الدراسة:

2. تحفيز البنية التشريعية والتنظيمية:

- ضرورة تعزيز القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في الدول العربية، بهدف تشجيع الشركات على تسجيل ابتكاراتها، ما يعزز من زيادة حجم براءات الاختراع ، وبالتالي تعزيز الابتكار؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء الشركات والتراخيص الاستثمارية مما يسهل من دخول الشركات الأجنبية للأسواق المحلية؛
- وجب على الحكومات التطوير من الأطر القانونية المشجعة على النزاهة والشفافية، مما يزيد من ثقة المستثمرين الأجانب، وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية.

3. تطوير البنية التحتية التكنولوجية:

- وجب على الدول العربية الاستثمار في شركات الاتصال والتكنولوجيا، ويكون هذا بتحسينها لكل بنى الاتصال التكنولوجي (مثل الأنترنت عالي السرعة) مما يسهل من عمليات البحث والتطوير، إلى جانب الابتكار؛
- إنشاء مناطق صناعية مخصصة للابتكار والتكنولوجيا، وتطويرها.

3. التحفيز على الاستثمار في البحث والتطوير:

- تقديم تسهيلات مالية وحوافز ضريبية للشركات المستثمرة في البحث والتطوير والهادفة لزيادة مستوى الابتكار في الدولة؛

- تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص، بهدف تعظيم البحث العلمي وتبادل المعارف.

4. تعزيز التدريب والتعليم في المجالات التكنولوجية

- تطوير الاستثمار في برامج التعليم العالي في مختلف المجالات العلمية، الهندسية، الرياضية والتكنولوجية، بهدف تزويد الأجيال القادمة بالمهارات اللازمة لدعم الابتكار؛

- تخصيص برامج تدريب في الابتكار التكنولوجي للعمال المحليين، وتزويدهم بمهارات للعمل في الشركات التكنولوجية الحديثة.

5. تحليل ومراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر:

- وجب على الحكومات اجراء تقييمات دورية منتظمة، بهدف قياس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار لمختلف القطاعات، بهدف تغيير السياسات في حالة عدم تحقيق الأهداف المراد تحقيقها؛

- اعداد تقارير سنوية على مستوى الابتكار في الدول العربية، وإظهار تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرات الابتكار.

آفاق الدراسة:

دراسات مقارنة بين الدول العربية والدول الأخرى

- توسيع نطاق الدراسة لتشمل دولاً أخرى: يمكن التوسع في الدراسة لتشمل دولاً أخرى خارج المنطقة العربية، سواء كانت دولاً نامية أو متقدمة، بهدف مقارنة تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في بيئات اقتصادية مختلفة.

- مقارنة بين القطاعات: دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في قطاعات محددة (مثل القطاع التكنولوجي، القطاع الصناعي، والقطاع الصحي) قد تقدم رؤى دقيقة حول كيفية توجيه الاستثمارات الأجنبية لدعم الابتكار في هذه القطاعات.

دراسات حول التكنولوجيا الناشئة والابتكار

- دراسة تأثير التكنولوجيا الناشئة: استكشاف تأثير التكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والطاقة المتجددة على الابتكار في الدول العربية. قد تقدم هذه الدراسة فهما أعمق عن كيفية استفادة الدول من الاستثمارات الأجنبية في هذه المجالات المتطورة.

- استكشاف الابتكار في الصناعات غير التقليدية: تحليل كيف يمكن للاستثمار الأجنبي أن يشجع الابتكار في مجالات مثل الابتكار الاجتماعي، الصحة العامة، والتعليم، وهي مجالات غير تقليدية ولكنها حيوية للتنمية المستدامة

تحليل التأثيرات الاجتماعية للاستثمار الأجنبي على الابتكار

- التأثيرات الاجتماعية والثقافية: دراسة كيف يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثقافة الابتكار في المجتمعات العربية، مثل تأثيرها على التعليم، والأخلاقيات المهنية، وبناء شبكات الابتكار المحلية.

- دراسة الفجوات في الابتكار: تحليل مدى استفادة مختلف الفئات الاجتماعية (مثل الفئات الأقل حظاً أو المناطق الريفية) من الابتكار الناتج عن الاستثمارات الأجنبية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. ابن منظور، جمال الدين محمد بن أكرم بن، *لسان العرب*، المعارف، القاهرة.
2. أبو قحف، عبد السلام، أساسيات إدارة الأعمال الدولية "الأصول العلمية والأدلة التطبيقية"، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2003.
3. أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.
4. أبو قحف، عبد السلام، التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
5. أبو قحف، عبد السلام، مقدمة في الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
6. أبو قحف، عبد السلام، *نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
7. إسماعيل، محمد، قسم حسن، كريم، زايدو، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 41، صندوق النقد العربي، 2022.
8. اوكيل، رابح أو، *قراءات في إدارة الإبداع ونجاح تطوير المنتج الجديد: المفاهيم والعمليات*، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.
9. بن سميحة، دلال، *الاستثمارات الأجنبية المباشرة: محدداتها، آثارها وتوجهاتها*، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
10. التهامي، سيف محمود عبد الله، أحمد، إبراهيم جابر السيد، *إدارة الاستثمار الأجنبي*، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر.
11. توشمان، ميخائيل، أندرسون، فيليب، *إدارة الابتكار الاستراتيجي والتغيير*، ترجمة محمد رؤوف حامد، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000.
12. جلدة، سليم بطرس، عبوي، زيد منير، *إدارة الإبداع والابتكار*، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

13. جميل، هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات، 1999.
14. الجوهري، محمد، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
15. حبيبة، شعور، ومرداوي، نسرين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
16. الحديدي، طلعت جواد، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
17. خالد، جميل محمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
18. خضر، حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعريفات وقضايا، الأقطار العربية، السنة الثالثة، 2004.
19. دودجسون، مارك، جان، ديفيد، الابتكار: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة زينب عاطف، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2018.
20. راوية حسن، السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2001.
21. رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2007.
22. الساعدي، أحمد كاظم، حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2020.
23. السباعي، محمد صلاح، الشربيني، بكري، استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

24. شكري، ماهر كنج، عوض، مروان، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
25. شلغوم، عميروش محند، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012.
26. شيخة، محمد غياث، الاستثمار - الأدوات - المخاطر والتقييم، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2021.
27. الصباحي، علي شهاب، مسؤولية الشركة متعددة الجنسية عن النشاط الاستثماري لشركتها الوليدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
28. الطويل، رواء زكي، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
29. عامر، سامح عبد المطلب، إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013.
30. عباس، علي، إدارة الأعمال الدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980.
31. عبد العال، نشأت علي، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
32. عبد اللطيف، شهدان عادل، الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
33. العجيل، إبراهيم محسن، الشكرجي، اعتصام، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014.
34. عيسى، خلفان حمد، إدارة الاستثمار والمحافظة المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016.
35. فلاق، علي، باصور، محمد، الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 3، 2015.

36. قاسم، محمد إسماعيل جمال، حسن، كريم زايدى، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 41، صندوق النقد العربي، 2022.
37. قبال، أشرف السيد حامد، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
38. قروب، كمال عليوش، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.
39. قريشي، محمد، التغيير التكنولوجي: مدخل لتحسين الأداء المؤسسي، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2020.
40. القويز، محمد بن عبد الله، الادخار والاستثمار بدراية دليل المستثمر المحنك في عالم أهوج، حقوق الطبع للمؤلف، 2009.
41. كافي، يوسف، كافي، مصطفى، إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال، الدار الجزائرية، الجزائر، 2020.
42. كاكي، عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
43. المالكي، عبد الله عبد المجيد، استراتيجيات تشجيع الاستثمار في الأردن، عمان، الأردن، 1994.
44. مبروك، نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
45. محمد، أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، 2004-2005.
46. مسلم، عبد الله حسن، الإبداع والابتكار الإداري في التنظيم والتنسيق، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
47. مطر، محمد، إدارة الاستثمارات، منشورات دار وائل، عمان، الطبعة الخامسة، 2009.

48. النجار، فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
49. نجم، عبود نجم، القيادة وإدارة الابتكار، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2012.
50. النوحى، جواد، مقارنة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب (1990-2006)، مؤسسة عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، المغرب، 2010.
51. الهادي، سليمان عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
52. هلال، أشرف أحمد، دليل إجراءات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، 2013.

المقالات:

1. بن جمعة، أمينة، وسعيدى، وفاء، التعليم العالي ودوره في تنمية مخرجات الابتكار - دراسة مؤشر الابتكار العالمي للجزائر لسنة 2022، مجلة الاقتصاد الصناعي (هزارتك)، المجلد 13، العدد 101، 2023.
2. بن عدة، أحمد، لكحل، محمد، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 1، 2022.
3. بوشفير، إيمان، قطاف، ليلي، دور وأهمية الابتكار التكنولوجي في خلق التنافسية نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 4، العدد 7، 2012.
4. بوشلول، السعيد، جرمون، سعاد، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: دراسة قياسية لمجموعة من الدول النامية في الفترة (2000-2017)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 2، 2020.
5. جبر، السيد وليد عباس، جلاب، أحمد حسين، صور الاستثمار الأجنبي المباشر ومجالاته، مجلة القرى للعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 10، 2014.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الاستثمار، الأمانة العامة للحكومة، 2007.

7. الجنابي، عامر محمد سلمان، عوجة، حسنين كاظم، تأثير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في استمرارية المصارف: بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 3، 2021.
8. الحديثي، عباس غالي، بن عمر، خالد حمد، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على التنمية المستدامة في إفريقيا: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 1، 2006.
9. الحرابوي، عقيل حسين عباس حمد، دور الدبلوماسية الاقتصادية في التفاعلات الدولية: الصين إنموذجاً، مجلة كلية الإمام كاظم، المجلد 8، العدد 4، 2024.
10. حسين، يحيى، الحملاوي، فاطمة، المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبي في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 3، العدد 1، 2022.
11. الحمادي، سندية راشد، عبده، محمد مرسي، الالتزام بنقل المعرفة الفنية السرية في عقود نقل السيطرة التكنولوجية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 19، العدد 2، 2022.
12. حمداني، محمد، الذكاء الاقتصادي: سيورة محددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، 2013.
13. رحمانى، م. م، *Motivations et déterminants de l'innovation technologique: Un survol des théories modernes*, Université de Bordeaux, France, 2011.
14. رياش، سهام، الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 19، 2008.
15. رياش، سهام، الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 19، 2008.
16. زنادي، زينة وآخرون، استكشاف ونمذجة العوامل الكامنة للابتكار المفتوح في عينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد 21، العدد 1، 2021.

17. الساحل، محمد، بن تفات، عبد الحق، تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية، المجلد 3، العدد 3، أكتوبر 2019.
18. سماعيل، عيسى وآخرون، دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار ومخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي - *GII* دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، 2020.
19. سواعدي، فاطمة الزهراء، حاجي، فطيمة، البحث العلمي: المسلك الجديد نحو الابتكار - دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.
20. الصالح، مها بنت سعد، حوكمة نظام الشركات السعودي 1443هـ في ضوء رؤية 2030 وأثره على جذب الاستثمارات واستقرار الاقتصاد السعودي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار 56، 2023.
21. عابدي، محمد السعيد، الابتكار واستراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري: حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة، 2016.
22. عرقوب، علي وآخرون، إدارة الابتكار باقتصادات الدول العربية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بمجموعة من الدول النامية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02، 2021.
23. علون، محمد أمين، السبتي، وسيلة، مزايا ومعوقات تطبيق الابتكار المفتوح في منظمات الأعمال، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 2، العدد 2، 2019.
24. عيسى، سعد صلاح، مهدي، زينب جسام، أثر صادرات التكنولوجيا المتقدمة في النمو الاقتصادي في سويسرا: المدة (2003-2016)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 44، 2018.
25. فتيحة، محمد حامد، المعايير الأساسية التي تؤدي إلى اختلاف عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 52، العدد 1، 2015.

26. مباني، محمد، مقومات الإبداع والابتكار في الجزائر - دراسة تحليلية لمؤشر الابتكار العالمي للفترة (2019-2022)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، 2024.
27. محل، سامي ذياب، أحمد، ناجي حسن، أثر شخصية المدير الدولي في تعزيز الأداء التكنولوجي للشركات متعددة الجنسية: دراسة استطلاعية في شركة زين العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 54، 2021.
28. محمد، يعقوبي، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على رصيد الحساب الجاري: دراسة قياسية على عينة من الاقتصادات خلال الفترة (2000-2015)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد 2، 2022.
29. مناصرية، أميرة، مدفوني، هندة، الابتكار البيئي كمدخل حديث لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية: دراسة ميدانية للمؤسسة هتكل الجزائر فرع شلغوم العيد ميله، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، 2024.
30. يجياوي، فتحية، استراتيجيات الابتكار في المنظمات القائمة على المعرفة: دراسة حالة المؤسسات الناشئة في قطاع الصناعات الإلكترونية بولاية برج بوعرييج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 3، 2019.
31. قويدري، محمد، ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان المغاربية، دراسات العدد الاقتصادي، العدد 1، 2010.

الاطروحات

1. بن عاشور، رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
2. جواني صونيا. أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021. أطروحة دكتوراه، جامعة قلمة، 2023-2024.
3. رزوقي، عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجلفة، 2011.

4. سعدوني، محمد، محاضرات في السياسات الاقتصادية الكلية، جامعة طاهري محمد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2022.
5. طير، عبد الحق، محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر: دراسة مقارنة مع الدول العربية (1995-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017-2018.
6. عبد المهدي رحيم حمزه. استراتيجية أقطاب النمو ودورها في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 47، جوان 2020.
7. غري، سفيان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2002-2011)، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية، 2013.
8. مایسة روجي. أثر الابتكار التكنولوجي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020. أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، 2022-2023.
9. طير، عبد الحق، محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر: دراسة مقارنة مع الدول العربية (1995-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017-2018.

التقارير:

1. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2021: الاستثمار في انتعاش مستدام.
2. البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال 2020.
3. تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السابع 2023، صندوق النقد العربي، ديسمبر 2023.
4. تقرير مؤشر التنافسية الاقتصادية 2023، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت، 2024.
5. صندوق النقد الدولي، تقرير "مصر: مسار نحو الازدهار الاقتصادي"، 2019.
6. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السابع، 2023.
7. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثاني، 2017.

8. المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تقرير مؤشر التنافسية الاقتصادية 2023، الكويت، 2024.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2016.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2023..
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت.

المواقع الإلكترونية:

1. بكة .دورة حياة المنتج .تم الوصول إليه في 15 يناير 2025 .[الرابط](#).
2. الابتكار في تطوير المنتجات الصناعية .AIEM. تم الوصول إليه في 20 فبراير 2025 .[الرابط](#).
- a. أهمية الابتكار في الصناعات الحديثة .Nafzh. تم الوصول إليه في 20 فبراير 2025 .[الرابط](#)
3. نظرية دورة حياة المنتج في التجارة الدولية .بدون تاريخ. تم الوصول إليه في 15 يناير 2025 .[الرابط](#).
4. مشروع نور للطاقة الشمسية في المغرب: تقرير بنك التنمية الأفريقي، 2016.تم الوصول إليه في 6 نوفمبر 2024 .[الرابط](#).

a. *Dunning, John H., Product Life Cycle Theory: Its*

[الرابط](#) *Connection with FDI, 1980.*

5. صندوق النقد الدولي، مصر: مسار نحو الازدهار الاقتصادي، آخر تعديل في 24 يوليو 2019.
6. البنك الأفريقي للتنمية، مشروع نور للطاقة الشمسية في المغرب: تقرير بنك التنمية الأفريقي، 2016.
7. AIEM، الابتكار في تطوير المنتجات الصناعية، تم الوصول إليه في 20 فبراير 2025.
8. Nafzh، أهمية الابتكار في الصناعات الحديثة، تم الوصول إليه في 20 فبراير 2025.

1. Alcouffe, Simon, *La Diffusion Et L'Adoption Des Innovations Managériales En Comptabilité Et Contrôle De Gestion: Le Cas De L'ABC En France*, Thèse de Doctorat, Ecole des Hautes Etudes Commerciales, Paris, France, 2004.
2. **Alice H. Amsden**. *The Rise of "The Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies*. Oxford University Press, 2001.
3. Ayerbe, Catherine, *Innovations technologique et organisationnelle au sein de PME innovantes: Complémentarité des processus, analyse comparative des mécanismes de diffusion*, Revue Internationale PME, 2006
4. Cantamessa, Marco, Montagna, Francesca, *Management of Innovation and Product Development: Integrating Business and Technological Perspectives*, Springer-Verlag, London, 2016.
5. Coccio, Marrio, *The Technological Innovation*, August 2021.
6. **Gene M. Grossman & Elhanan Helpman**. *Innovation and Growth in the Global Economy*. MIT Press, 1991.
7. **John A. Mathews & Dong-Sung Cho**. *Tiger Technology: The Creation of a Semiconductor Industry in East Asia*. Cambridge University Press, 2000.
8. **John H. Dunning**. *The Eclectic Paradigm of International Production: A Restatement and Some Possible Extensions*. Journal of International Business Studies, Vol. 2, No. 1, 1971.

9. Kaushal, Leena Ajit, *Foreign Direct Investment: The Indian Experience*, Business Expert Press, New York, America, 2019.
10. Maček, Anita, *Foreign Direct Investment Perspective through Foreign Direct Divestment*, Published in London, United Kingdom, 2021.
11. Manuel D'oslo, *Principes Directeurs Proposés Pour Le Recueil Et L'interprétation Des Données Sur L'innovation Technologigique*.
12. N., Elijah O., *Determinants of Foreign Direct Investment in Kenya: An Empirical Investigation*, University of Nairobi Press, 2006.
13. OECD, *Les PME à forte croissance et l'emploi*, Ed OCDE, Paris, 2005.
14. **Paul Romer**. *Increasing Returns and Long-Run Growth*. Journal of Political Economy, Vol. 94, No. 5, 1986.
15. **Pesaran, M. H., and Shin, Y.** *An Autoregressive Distributed-Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis*. Cambridge University Press, 1999
16. **Richard R. Nelson**. *National Innovation Systems: A Comparative Analysis*. Oxford University Press, 1993
17. **Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin**. *Economic Growth*. 2nd Edition, MIT Press, 2003.
18. **Sanjaya Lall**. *Learning from the Asian Tigers: Studies in Technology and Industrial Policy*. Macmillan, 1996.

19. Schumpeter, J. A, *The Theory of Economic Development*, Harvard University Press, Cambridge, MA, 1934.
20. Stam, Erik, *Micro-foundations for Innovation Policy*, Amsterdam University Press, 2008.
21. UNESCO, *Summary Report Of The 2015 UIS Innovation Data Collection*, UNESCO Institute for Statistics, Montreal, Canada, 2017.

مقالات علمية باللغة الإنجليزية:

1. **Abdulrahman Abdullahi Nadani et al.** *Effect of Monetary Policy on Food Inflation in Nigeria: Evidence from Quantile Regression Model*. *Advanced Research in Economics and Business Strategy Journal*, Vol. 4, No. 2, 2023.
2. Aghion, Philippe, Howitt, Peter, *The Economics of Growth*, MIT Press, 2009.
3. Aghion, Philippe, Howitt, Peter, *The Economics of Growth*, MIT Press, 2009.
4. **Amy J. Glass and Kamal Saggi.** *Multinational Firms and Technology Transfer*. *Scandinavian Journal of Economics*, Vol. 104, No. 4, 2002.
5. **Arnaud Aubin, Zine Ballo & Stanislav Troupa.** *The Application of Knowledge Stylised Facts in West Africa Economic and Monetary Union (WAEMU)*. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, Vol. 11, No. 1, 2022.

6. **Beata Smarzynska Javorcik.** *Innovation, Foreign Direct Investment, and Growth in Emerging Markets.* Journal of International Economics, Vol. 64, No. 2, 2004.
7. **Bin Xu.** *Multinational Enterprises, Technology Diffusion, and Host Country Productivity Growth.* Journal of Development Economics, Vol. 62, No. 2, 2000.
8. Boldrin, Michele, Levine, David K., *Against Intellectual Monopoly,* Cambridge University Press, 2008.
9. **Breitung, J.** *The Analysis of Panel Data with Cross-Sectional Dependence.* Oxford Handbook of Panel Data, 2015.
10. **Brian J. Aitken and Ann E. Harrison.** *Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela.* American Economic Review, Vol. 89, No. 3, 1999.
11. **Cheng Wang and Yong Zhao.** *Foreign Direct Investment and Innovation in Emerging Economies.* Economic Modelling, Vol. 72, 2018.
12. Cohen, Wesley M., Levinthal, Daniel A., *Absorptive Capacity: A New Perspective on Learning and Innovation,* Administrative Science Quarterly, Vol 35, No 1, 1990.
13. Cohen, Wesley M., Nelson, Richard R., Walsh, John P., *Protecting Their Intellectual Assets: Appropriability Conditions and Why U.S. Manufacturing Firms Patent (or Not),* NBER Working Paper, 2000.

14. Criscuolo, Chiara, Verspagen, Bart, *Does It Matter Where Patent Citations Come From? Evidence from the UK*, Research Policy, Vol 37, No 8, 2008.
15. **Daniele Schilirò**. *The Growth Conundrum: Paul Romer's Endogenous Growth*. International Business Research, Vol. 12, No. 10, 2019.
16. **David V. Budescu**. *Dominance Analysis: A New Approach to the Problem of Relative Importance of Predictors in Multiple Regression*. Psychological Bulletin, Vol. 114, 1993.
17. **Ditzen, J.** *Estimating Dynamic Common Correlated Effects in Stata*. The Stata Journal, Vol. 18, No. 3, 2018.
18. **Eduardo Borensztein, José De Gregorio, and Jong-Wha Lee**. *How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?* Journal of International Economics, Vol. 45, No. 1, 1998.
19. **Fan, J., Liao, Y., and Yao, J.** *Power Enhancement in High-Dimensional Cross-Sectional Tests*. Econometrica, Vol. 83, No. 4, 2015.
20. **Firpo, S., Fortin, N. M., and Lemieux, T.** *Unconditional Quantile Regressions*. Econometrica, Vol. 77, No. 3, 2009.
21. Freeman, Christopher, *Technology and Economic Performance: Lessons from Japan*, Pinter Publishers, 1994.

22. Friedman, Jonathan, *Measuring Innovation in the New Economy: A Review of the Literature*, Economics of Innovation and New Technology, Vol 15, No 4, 2006.
23. Griliches, Zvi, *Patent Statistics as Economic Indicators: A Survey*, Journal of Economic Literature, Vol 28, No 4, 1990.
24. Griliches, Zvi, *The Search for R&D Spillovers*, NBER Working Paper, No 3768, 1991.
25. Hall, Bronwyn H., Ziedonis, Rosemarie H., *The Patent Paradox Revisited: An Empirical Study of Patent Scope and Patent Value*, The RAND Journal of Economics, Vol 32, No 1, 2001.
26. Hameed, Yasser Amer, Bashar El Iraqi, *Estimating and Analyzing the Impact of Competitiveness on Foreign Direct Investment in Arab Countries for the Period (2009-2018)*, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 18, No. 59 (2022)
27. Hanel, Patrick, Kershaw, David, *The Role of Patents in the Innovation Process: An Empirical Study*, Research Policy, Vol 47, No 1, 2018.
28. Hanel, Pierre, *On the Role of R&D in Innovation: A Review of the Literature*, Research Policy, Vol 35, No 4, 2006.
29. Hirsch, Seev, Lichtenberg, Frank R., *Increased R&D Spending and New Product Innovation*, The Review of Economics and Statistics, Vol 68, No 4, 1986.

30. **Holger Görg and David Greenaway.** *Foreign Direct Investment and Wages: Does the Sector Matter?* World Economy, Vol. 34, No. 5, 2011.
31. Jaffe, Adam B., Lerner, Josh, *Innovation and Its Discontents: How Our Broken Patent System Is Endangering Innovation and Progress, and What to Do About It*, Princeton University Press, 2004.
32. **Jiancheng Guan and Richard C. M. Yam.** *Impact of Foreign Direct Investment on Innovation in China: The Role of R&D and Knowledge Spillovers.* Research Policy, Vol. 44, No. 2, 2015.
33. **Jonathan E. Haskel, Sonia C. Pereira, and Matthew J. Slaughter.** *Does Inward Foreign Direct Investment Boost the Productivity of Domestic Firms?* Review of Economics and Statistics, Vol. 89, No. 3, 2007.
34. **Juodis, A., and Reese, S.** *The Wild Bootstrap for Multivariate Panel Data.* Journal of Econometrics, Vol. 222, No. 1, 2021.
35. **Kamil Marcin.** *How Does Foreign Direct Investment Influence Innovation in Emerging Economies? Evidence from Poland.* Post-Communist Economies, Vol. 20, No. 3, 2008.
36. **Kevin Honglin Zhang.** *Does Foreign Direct Investment Promote Innovation in Developing Countries? Evidence from Industry-Level Data.* World Development, Vol. 34, No. 3, 2006.

37. Kleinknecht, Alfred, *Measuring R&D in the Netherlands: A Review of Recent Developments*, Research Policy, Vol 16, No 2, 1987.
38. Klette, Tor Jakob, Kortum, Stian M., *Innovating Firms and Aggregate Innovation*, Journal of Political Economy, Vol 112, No 5, 2004.
39. Lanjouw, Jean O., Schankerman, Mark, *Patents and Growth: The Role of Patent Quality*, The Review of Economics and Statistics, Vol 86, No 2, 2004.
40. **Luchman, J. N.** *Determining Relative Importance in Stata Using Dominance Analysis: Domin and Domme*. The Stata Journal, Vol. 21, 2021.
41. **Luis Rivera-Batiz & Paul Romer.** *Economic Integration and Endogenous Growth*. National Bureau of Economic Research, 1990.
42. Mairesse, Jacques, Mohnen, Pierre, *Accounting for Innovation and Measuring Innovativeness: An Illustration with French Survey Data*, Research Policy, Vol 31, 2002.
43. O'Sullivan, Mary, *Patents, Innovation, and Economic Growth*, Economic Review, Vol 100, No 1, 2014.
44. **Okba Abdelaoui et al.** *The Impact of Environmental Regulation on Trade Flows in OECD Countries: Evidence from Generalized Panel Unconditional Quantile Regression*. Journal of Alafak for Economic Studies, Vol. 9, No. 1, 2024.

45. Pakes, Ariel, *Patents as Options: Some Estimates of the Value of Holding European Patent Stocks*, *Econometrica*, Vol 54, No 4, 1986.
46. **Paul M. Romer**. *Endogenous Technological Change*. *Journal of Political Economy*, Vol. 98, No. 5, 1990.
47. **Pesaran, M. H.** *A Simple Panel Unit Root Test in the Presence of Cross Section Dependence*. Cambridge University DAE Working Paper, 2005.
48. **Pesaran, M. H.** *Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels*. *Econometric Reviews*, Vol. 34, 2015.
49. **Pesaran, M. H., and Yamagata, T.** *Testing Slope Homogeneity in Large Panels*. *Journal of Econometrics*, Vol. 142, 2008.
50. **Philippe Aghion & Peter Howitt**. *A Model of Growth Through Creative Destruction*. *Econometrica*, Vol. 60, No. 2, 1992.
51. **R. Azen and D. V. Budescu**. *Comparing Predictors in Multivariate Regression Models: An Extension of Dominance Analysis*. *Journal of Educational and Behavioral Statistics*, Vol. 31, 2006.
52. **Raymond Vernon**. *International Investment and International Trade in the Product Cycle*. *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 80, No. 2, 1966.

53. **Richard Kneller and Mauro Pisu.** *The Returns to Exporting: Evidence from UK Firms.* Canadian Journal of Economics, Vol. 43, No. 2, 2010.
54. **Robert J. Barro.** *Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth.* Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5, 1990.
55. Roin, Brian N., *Unpatentable Inventions,* Harvard Journal of Law & Technology, Vol 19, No 1, 2006.
56. Romer, Paul M., *Endogenous Technological Change,* Journal of Political Economy, Vol 98, No 5, 1990
57. **Ronald Findlay.** *Relative Backwardness, Direct Foreign Investment, and the Transfer of Technology: A Simple Dynamic Model.* The Quarterly Journal of Economics, Vol. 92, No. 1, 1978.
58. Sampat, Bhaven N., *Examining the Effect of Patent Quality on Innovation: A Case Study of the US Patent System,* Research Policy, Vol 34, No 6, 2005.
59. Schmidt, Thomas, Rammer, Christian, *The Role of Public R&D Funding in the Innovation Process,* Research Policy, Vol 36, 2007.
60. Schmoch, Ulrich, *Structure and Dynamics of Patent Citations: A Case Study of the German Patent System,* Scientometrics, Vol 58, No 4, 2003.

61. Schneider, Mark, *Is the Patent System a Barrier to Innovation? An Analysis of the Debate*, Journal of Economic Perspectives, Vol 28, No 1, 2014.
62. **Xiaming Liu and Trevor Buck.** *Innovation Performance and Channels for International Technology Spillovers*. Research Policy, Vol. 38, No. 3, 2009.
63. **Xiaolan Fu.** *Foreign Direct Investment and Managerial Knowledge Spillovers through the Diffusion of Management Practices*. Journal of International Business Studies, Vol. 39, No. 5, 2008.
64. **Yasuyuki Todo and Koji Miyamoto.** *Knowledge Spillovers from Foreign Direct Investment and the Role of Local R&D Activities: Evidence from Indonesia*. Economic Development and Cultural Change, Vol. 55, No. 1, 2006.
65. **Yoshihiro, H., and Shigeyuki, H.** *Small Sample Properties of CIPS Panel Unit Root Test under Conditional and Unconditional Heteroscedasticity*. MPRA Paper, No. 24053, 2010.

التقارير باللغة الإنجليزية

Global Innovation Index Report 2007. .1

The Global Innovation Index (GII) Conceptual Framework, .2
2007.

UNCTAD World Investment Report 2019: Investment and the .3
Digital Economy.

GLOBAL INNOVATION INDEX REPORT 2007. .4

The Global Innovation Index (GII) Conceptual Framework, 2007. .5

الملاحق

الملحق رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد

السنة	الدول النامية	الدول المتقدمة	العالم	الدول العربية
1990	33608,23	171279,47	204887,70	1280,28
1991	37876,11	116082,98	153959,09	2241,45
1992	52579,69	112105,30	164684,99	3866,80
1993	76275,29	145961,31	222236,60	3903,19
1994	102174,26	153719,47	255893,73	3557,70
1995	116735,72	228407,02	345142,74	2817,47
1996	146305,61	246473,04	392778,66	4931,46
1997	185086,41	295542,07	480628,48	6675,15
1998	171936,22	509573,07	681509,29	5113,73
1999	207975,75	870309,92	1078285,66	4353,46
2000	222711,30	1133973,77	1356685,07	5930,22
2001	212988,01	560142,49	773130,51	9400,30
2002	165395,24	424916,11	590311,35	7269,94
2003	194038,09	355532,47	549570,56	16010,67
2004	258027,90	441206,60	699234,50	25259,27
2005	322840,29	631232,22	954072,52	46938,06
2006	391357,74	1009581,32	1400939,06	57725,74
2007	506880,08	1382594,04	1889474,12	62147,68
2008	554126,52	900473,05	1454599,57	54551,89
2009	436788,66	700596,37	1137385,04	42261,85
2010	608801,83	760382,56	1369184,39	45731,87
2011	669561,41	931573,80	1601135,21	33342,40
2012	669878,69	789187,10	1459065,78	45732,61
2013	663030,21	792258,57	1455288,78	35019,52
2014	686938,17	710455,95	1397394,12	25125,40
2015	739675,10	1310224,26	2049899,36	21324,84

47464,49	2019332,51	1344412,09	674920,42	2016
30950,80	1651163,15	950327,50	700835,65	2017
43255,40	1376139,32	674750,09	701389,22	2018
35924,49	1729239,14	1024750,19	704488,95	2019
33254,79	984578,03	337595,24	646982,79	2020
64104,66	1621807,62	731842,73	889964,89	2021
77357,80	1355748,92	426197,65	929551,27	2022
67638,75	1331813,32	464396,65	867416,68	2023

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2024. "Global Foreign Direct Investment Flows Over the Last 30 Years." Accessed September 2, 2024. <https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years>.

الملحق رقم (2): اهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية للفترة 2019-2023.

2023	2022	2021	2020	2019	
33,90	35,40	39,70	40,90	28,40	أوروبا الغربية
26,70	22,90	20,90	18,50	21,10	اسيا والمحيط الهادي
17,00	18,20	18,80	17,20	14,90	أمريكا الشمالية
12,90	14,20	15,40	17,00	28,40	الشرق الأوسط
9,50	9,30	5,20	6,30	7,20	مناطق اخرى

35.66%	178.3	أوروبا الغربية
22.02%	110.1	اسيا والمحيط الهادي
17.22%	86.1	أمريكا الشمالية
17.58%	87.9	الشرق الأوسط
7.50%	37.5	مناطق اخرى

الملاحق رقم (3): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الابتكار العالمي

الدول	UAE	SAU	QAT	KU	BAH	OMA	MOR	JOR	TUN	EGY	LIB	ALG
2007-2008	3.81	2	2	3.14	2	2	2.23	2.61	2.84	2.24	1	2.11
2009-2010	3.99	3.65	4.12	3.86	3.59	3.23	2.76	3.16	3.37	2.83	1	2.29
2011	41.99	36.44	47.74	36.64	37.8	35.51	28.37	38.43	33.89	29.21	37.11	19.79
2012	44.4	39.3	45.5	37.2	41.4	39.5	30.7	37.1	36.5	27.9	31.1	24.4
2013	41.54	41.21	41	40	36.13	33.25	30.89	37.3	35.82	28.48	35.41	23.11
2014	43.25	41.61	40.31	35.19	36.29	33.87	32.94	36.21	32.94	30.03	33.6	24.2
2015	40.06	40.65	39.01	33.2	37.67	35	33.19	33.78	33.48	28.61	33.82	24.38
2016	39.35	37.75	37.47	33.61	35.48	32.21	32.26	30.04	30.55	25.96	32.7	24.46
2017	43.24	32.3	37.9	36.1	34.67	31.83	32.72	30.52	36.19	26	30.64	24.34
2018	42.58	34.27	36.56	34.34	31.73	32.8	31.09	30.77	32.3	27.16	28.22	23.87
2019	42.17	32.93	33.86	34.55	23.98	33.86	31.63	29.61	34.27	27.47	28.54	23.98
2020	41.79	30.94	30.81	28.4	28.37	26.5	28.97	27.79	31.21	24.23	26.02	19.48
2021	43	31.8	31.5	29.9	28.8	29.4	29.3	28.3	30.7	25.1	25.1	19.9
2022	42.1	33.4	32.9	29.2	28	26.8	28.8	27.4	27.9	22.7	11	16.7
2023	43.2	34.5	33.4	29.9	29.1	28.4	28.4	28.2	26.9	24.2	23.2	16.1

Source: Global Innovation Index Database, WIPO, 2023

الملاحق رقم (4): متوسط الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول العربية للفترة (2000-2022)

2022	2020	2018	2017	2015	2010	2005	2000	COUNRTY
0.5	0.5	0.53	0.54	0.1	/	0.06	0.32	Algeria
1.01	0.91	0.68	0.64	0.71	0.43	0.24	0.19	Egypt, Arab Rep.
0.07	0.18	0.06	0.08	0.09	0.1	0.1	0.12	Kuwait
/	/	/	/	/	/	0.22	0.47	Sudan
/	/	0.71	0.69	0.59	0.65	0.71	/	Tunisia
1.49	1.48	0.06	/	/	0.48	/	/	United Arab Emirates
0.46	0.49	/	/	/	0.88	0.04	0.05	Saudi Arabia
0.68	/	0.53	/	0.51	/	/	/	Qatar
0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.03	/	/	Iraq
/	/	/	/	0.6	0.4	/	0.2	Jordan
0.7	0.7	/	/	/	0.66	0.5	0.5	Morocco
0.27	0.3	0.19	0.2	0.21	0.1	/	/	Oman
2.6	2.49	2.23	2.16	2.12	2	1.95	2.04	WORLD

المصدر: من اعداد البحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

ملحق رقم (5): جدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
fdi	overall	-.2420216	.4380819	-.5426589	2.822593	N = 170
	between		.2410083	-.0582757	-.635937	n = 5
	within		.3810155	-.9365743	2.428678	T = 34
innovation	overall	1064.8	1031.758	103	7084	N = 170
	between		598.5292	348.9706	1650.206	n = 5
	within		881.0448	-126.5529	6502.447	T = 34
ATE	overall	25.27691	16.82303	-.4580486	61.95252	N = 170
	between		13.93731	2.927379	36.25755	n = 5
	within		11.25593	8.12287	55.56756	T = 34
GDP	overall	3.471979	3.023868	-9.011934	12.37288	N = 170
	between		.6500777	2.597059	4.409289	n = 5
	within		2.967102	-8.831951	12.25467	T = 34
TO	overall	65.88027	19.09986	29.85697	114.3437	N = 170
	between		17.63357	46.76524	92.90054	n = 5
	within		10.70415	44.80647	102.9485	T = 34
hc	overall	6.448824	2.001706	2.11	11.32	N = 170
	between		1.575221	4.096765	8.26931	n = 5
	within		1.417753	3.753637	9.499515	T = 34

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17.

الملحق رقم (6): نتائج اختبار kmo

```
## [1] "KMO Test Result:"
print(kmo_result)
## Kaiser-Meyer-Olkin factor adequacy
## Call: KMO(r = cor_matrix)
## Overall MSA = 0.56
## MSA for each item =
##      fdi innovation      ATE      GDP      TO      hc
## 0.67      0.49      0.62      0.26      0.39      0.68
```

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات R-studio.

الملحق رقم (7): نتائج اختبار bartlett

```
bartlett_result <- corstest.bartlett(cor_matrix, n = nrow(data))
print("Bartlett's Test of Sphericity Result:")
## [1] "Bartlett's Test of Sphericity Result:"
print(bartlett_result)
## $chisq
## [1] 382.1949
## $p.value
## [1] 3.787891e-72
## $df
## [1] 15
```

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات R-studio.

الملحق رقم (8): نتائج اختبار CD test للكشف عن الارتباط بين المقاطع.

	CD	CDw	CDw+	CD*
innovation	11.15 (0.000)	2.81 (0.005)	38.06 (0.000)	1.63 (0.103)
fdi	3.84 (0.000)	0.54 (0.591)	12.80 (0.000)	2.11 (0.035)
ATE	9.75 (0.000)	0.79 (0.428)	32.69 (0.000)	0.48 (0.630)
GDP	4.63 (0.000)	1.19 (0.234)	16.49 (0.000)	7.50 (0.000)
TO	6.85 (0.000)	-0.89 (0.371)	23.31 (0.000)	3.79 (0.000)
hc	16.17 (0.000)	2.56 (0.010)	53.69 (0.000)	0.29 (0.775)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17.

الملحق رقم (9): نتائج اختبار تجانس معاملات النموذج.

```

. xthst innovation fdi ATE GDP TO hc
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous

```

	Delta	p-value
	5.660	0.000
adj.	6.351	0.000

Variables partialled out: constant

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17.

ملحق رقم (10): نتائج اختبار cips للاستقرارية.

```

Pesaran's CADF test for innovation
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values true
> ncated
Deterministics chosen: constant

```

t-bar test, N,T = (5,34) Obs = 160
Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-1.403	-2.210	-2.330	-2.550	0.897	0.815

```

. pescadf d.innovation,lag(1)
Pesaran's CADF test for D.innovation
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values true
> ncated
Deterministics chosen: constant

```

t-bar test, N,T = (5,33) Obs = 155
Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.114	-2.210	-2.330	-2.550	-3.174	0.001

```

. pescadf fdi ,lag(1)
Pesaran's CADF test for fdi
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values true
> ncated
Deterministics chosen: constant

```

t-bar test, N,T = (5,34) Obs = 160
Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.640	-2.210	-2.330	-2.550	-2.046	0.020

```
. pescadf d.ATE ,lag(1)

Pesaran's CADF test for D.ATE
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values true
> ncatd
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,33)          Obs = 155
Augmented by 1 lags (average)

      t-bar      cv10      cv5      cv1      Z[t-bar]      P-value
-4.188    -2.210    -2.330    -2.550    -5.728      0.000
```

```
. pescadf GDP ,lag(1)

Pesaran's CADF test for GDP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values true
> ncatd
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,34)          Obs = 160
Augmented by 1 lags (average)

      t-bar      cv10      cv5      cv1      Z[t-bar]      P-value
-3.703    -2.210    -2.330    -2.550    -4.575      0.000
```

```
. pescadf TO ,lag(1)

Pesaran's CADF test for TO
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values true
> ncatd
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,34)          Obs = 160
Augmented by 1 lags (average)

      t-bar      cv10      cv5      cv1      Z[t-bar]      P-value
-0.702    -2.210    -2.330    -2.550      2.565      0.995
```

```
pescadf ATE ,lag(1)

Pesaran's CADF test for ATE
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values true
> ncatd
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,34)          Obs = 160
Augmented by 1 lags (average)

      t-bar      cv10      cv5      cv1      Z[t-bar]      P-value
-1.290    -2.210    -2.330    -2.550      1.167      0.878
```

```
. pescadf d.TO ,lag(1)

Pesaran's CADF test for D.TO
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values true
> ncatd
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,33)          Obs = 155
Augmented by 1 lags (average)

      t-bar      cv10      cv5      cv1      Z[t-bar]      P-value
-4.489    -2.210    -2.330    -2.550    -6.445      0.000
```

```
t-bar test, N,T = (5,34)          Obs = 160
Augmented by 1 lags (average)
      t-bar      cv10      cv5      cv1      Z[t-bar]      P-value
      -2.203     -2.210     -2.330     -2.550     -1.006     0.157
. pescadf d.hc ,lag(1)
Pesaran's CADF test for D.hc
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values true
> ncatd
Deterministics chosen: constant
t-bar test, N,T = (5,33)          Obs = 155
Augmented by 1 lags (average)
      t-bar      cv10      cv5      cv1      Z[t-bar]      P-value
      -1.853     -2.210     -2.330     -2.550     -0.173     0.431
```

```
. pescadf d2.hc ,lag(1)
Pesaran's CADF test for D2.hc
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values true
> ncatd
Deterministics chosen: constant
t-bar test, N,T = (5,32)          Obs = 150
Augmented by 1 lags (average)
      t-bar      cv10      cv5      cv1      Z[t-bar]      P-value
      -4.159     -2.210     -2.330     -2.550     -5.660     0.000
```

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17.

الملحق(11): احصائيات الهيمنة العامة

General dominance statistics: Linear regression			
Number of obs	=		170
Overall Fit Statistic	=		0.6577
innovation	Dominance Stat.	Standardized Domin. Stat.	Ranking
> fdi	0.3412	0.5188	1
ATE	0.1138	0.1730	3
GDP	0.0018	0.0028	5
TO	0.1392	0.2117	2
hc	0.0616	0.0937	4

الملحق (12): احصائيات الهيمنة المشروطة

```
Conditional dominance statistics
```

	#indepvars: 1	#indepvars: 2	#indepvars: 3	#indepvars: 4	#indepvars: 5
fdi	0.4907	0.4360	0.3566	0.2620	0.1609
ATE	0.1467	0.1370	0.1144	0.0914	0.0793
GDP	0.0017	0.0007	0.0022	0.0034	0.0012
TO	0.0582	0.1431	0.1784	0.1747	0.1417
hc	0.1018	0.0939	0.0686	0.0365	0.0075

الملحق (13): احصائيات الهيمنة الكاملة

```
Complete dominance designation
```

	dominated?: fdi	dominated?: ATE	dominated?: GDP	dominated?: TO
dominates?: fdi	0	1	1	1
dominates?: ATE	-1	0	1	0
dominates?: GDP	-1	-1	0	-1
dominates?: TO	-1	0	1	0
dominates?: hc	-1	-1	1	0

	dominated?: hc
dominates?: fdi	1
dominates?: ATE	1
dominates?: GDP	-1
dominates?: TO	0
dominates?: hc	0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17.

الملحق (15): نماذج panel quantile

. mmqreg innovation fdi ATE GDP TO hc,q(1.2.3.4.5.6.7.8.9)						
MM-qrreg Estimator						
Number of obs = 170						
Quantile: .						
innovation	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
location						
fdi	1214.515	338.8285	3.58	0.000	550.4231	1878.606
ATE	22.09661	5.07253	4.36	0.000	12.15464	32.03859
GDP	12.51173	18.87082	0.66	0.507	-24.4744	49.49786
TO	-26.82024	3.789084	-7.08	0.000	-34.24671	-19.39377
hc	64.85832	41.47352	1.56	0.118	-16.42829	146.1449
_cons	1517.551	223.7917	6.78	0.000	1078.928	1956.175
scale						
fdi	417.2714	256.9705	1.62	0.104	-86.38162	920.9244
ATE	.8395861	3.847051	0.22	0.827	-6.700496	8.379668
GDP	-5.923558	14.3118	-0.41	0.679	-33.97417	22.12705
TO	-3.447978	2.873675	-1.20	0.230	-9.080278	2.184322
hc	2.186657	31.45389	0.07	0.945	-59.46183	63.83514
_cons	547.6925	169.7256	3.23	0.001	215.0364	880.3486
qtile_1						
fdi	639.0304	291.3969	2.19	0.028	67.903	1210.158
ATE	20.93869	4.378298	4.78	0.000	12.35738	29.51999
GDP	20.68127	16.28861	1.27	0.204	-11.24382	52.60636
TO	-22.06492	3.273918	-6.74	0.000	-28.48168	-15.64816
hc	61.84256	35.78532	1.73	0.084	-8.295375	131.9805
_cons	762.1954	197.5844	3.86	0.000	374.9371	1149.454
qtile_2						
fdi	751.5641	264.08	2.85	0.004	233.9768	1269.151
ATE	21.16512	4.002777	5.29	0.000	13.31982	29.01041
GDP	19.08375	14.88614	1.28	0.200	-10.09255	48.26004
TO	-22.99481	2.981381	-7.71	0.000	-28.83821	-17.15141
hc	62.43228	32.71761	1.91	0.056	-1.693047	126.5576
_cons	909.9023	176.1757	5.16	0.000	564.6043	1255.2
qtile_3						
fdi	853.4648	263.0886	3.24	0.001	337.8206	1369.109
ATE	21.37015	3.876333	5.51	0.000	13.77268	28.96762
GDP	17.63717	14.42937	1.22	0.222	-10.64387	45.91821
TO	-23.83683	2.913215	-8.18	0.000	-29.54662	-18.12703
hc	62.96628	31.69574	1.99	0.047	.8437775	125.0888
_cons	1043.653	176.4433	5.91	0.000	697.8303	1389.475
qtile_4						
fdi	1027.319	284.1634	3.62	0.000	470.3691	1584.269
ATE	21.71996	4.173385	5.20	0.000	13.54027	29.89964
GDP	15.16915	15.53787	0.98	0.329	-15.28452	45.62282
TO	-25.27341	3.142824	-8.04	0.000	-31.43323	-19.11359
hc	63.87734	34.12159	1.87	0.061	-2.999738	130.7544
_cons	1271.846	192.9142	6.59	0.000	893.7416	1649.951
qtile_5						
fdi	1184.2	327.0064	3.62	0.000	543.2789	1825.12
ATE	22.03562	4.89827	4.50	0.000	12.43518	31.63605
GDP	12.94208	18.22503	0.71	0.478	-22.77832	48.66248
TO	-26.56974	3.666667	-7.25	0.000	-33.75628	-19.38321
hc	64.69945	40.03623	1.62	0.106	-13.77011	143.169
_cons	1477.761	222.124	6.65	0.000	1042.406	1913.116
qtile_6						
fdi	1340.405	386.4861	3.47	0.001	582.906	2097.904
ATE	22.34991	5.89078	3.79	0.000	10.8042	33.89563
GDP	10.7246	21.90533	0.49	0.624	-32.20905	53.65826
TO	-27.86049	4.385089	-6.35	0.000	-36.45511	-19.26507
hc	65.51803	48.13902	1.36	0.174	-28.83271	159.8688
_cons	1682.789	261.2715	6.44	0.000	1170.707	2194.872
qtile_7						
fdi	1546.73	479.5601	3.23	0.001	606.0093	2486.65
ATE	22.76596	7.430558	3.06	0.002	8.20143	37.32868
GDP	7.795627	27.6167	0.28	0.778	-46.3321	61.92336
TO	-29.56538	5.502996	-5.37	0.000	-40.35106	-18.77971
hc	66.59925	60.71079	1.10	0.273	-52.39171	185.5902
_cons	1953.603	322.7593	6.05	0.000	1321.006	2586.199
qtile_8						
fdi	1624.283	515.0556	3.15	0.002	614.7926	2633.773
ATE	22.9211	8.049889	2.85	0.004	7.143412	38.69879
GDP	6.694886	29.91103	0.22	0.823	-51.92986	65.51924
TO	-30.20622	5.946431	-5.08	0.000	-41.86101	-18.55143
hc	67.00565	65.76483	1.02	0.308	-61.89105	195.9014
_cons	2055.396	346.2017	5.94	0.000	1376.853	2733.938
qtile_9						
fdi	1825.17	642.4672	2.84	0.004	565.9579	3084.383
ATE	23.3253	9.713019	2.40	0.016	4.288137	42.36247
GDP	3.842901	36.12882	0.11	0.915	-66.96828	74.65408
TO	-31.86618	7.250933	-4.39	0.000	-46.07775	-17.65461
hc	68.05838	79.37876	0.86	0.391	-87.52114	223.6379
_cons	2319.072	436.6089	5.31	0.000	1463.334	3174.81

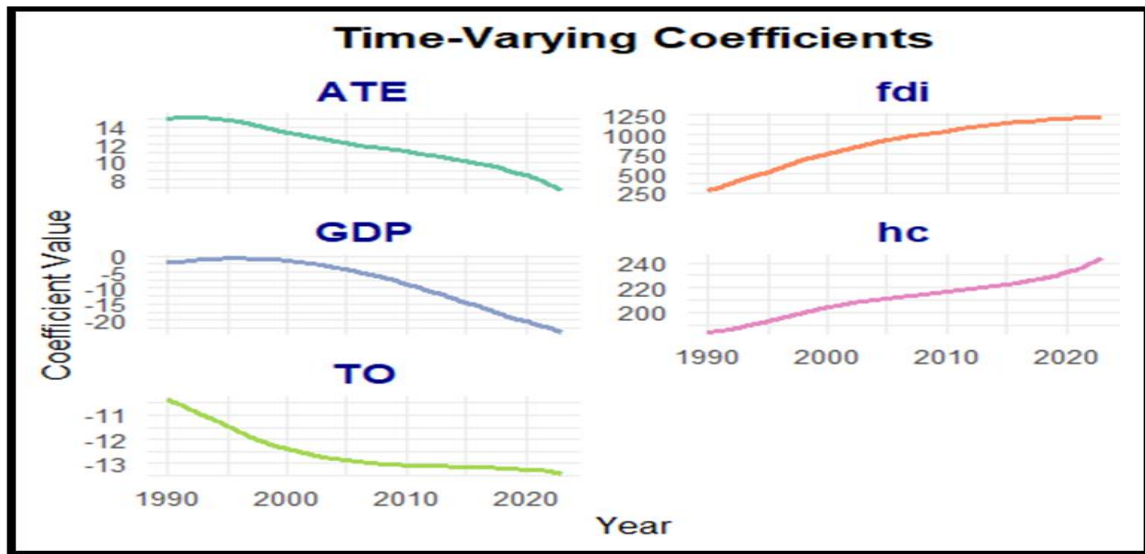
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA 17.

ملحق رقم (15): tvplm

```
## tvPLM(formula = innovation ~ fdi + ATE + GDP + TO + hc, data = data,
##       index = c("id", "years"), method = "within")
##
## Class: tvplm
##
## Summary of time-varying estimated coefficients:
## -----
##           fdi    ATE    GDP    TO    hc
## Min.      285.8  6.736 -23.7845 -13.43 184.3
## 1st Qu.   683.2 10.144 -14.1326 -13.15 200.4
## Median   965.0 11.846  -5.4522 -12.97 213.1
## Mean     887.9 11.804  -8.2619 -12.54 211.8
## 3rd Qu. 1137.6 13.885  -1.5039 -12.15 222.2
## Max.    1226.2 15.147  -0.6995 -10.37 243.7
##
## Bandwidth: 1
## Pseudo R-squared: 0.5096
```

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات R-studio.

ملحق رقم (16): time varying coefficients



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات R-studio.

الملحق رقم (17): جدول اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.037170	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	30	10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761